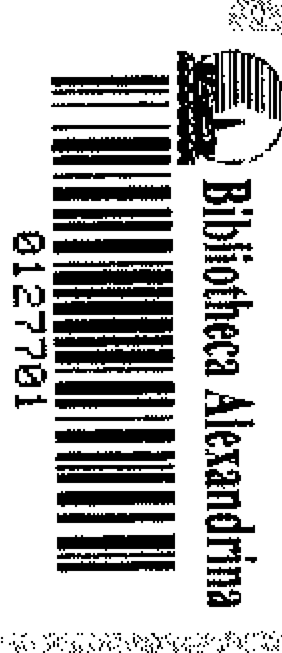
١٣٣

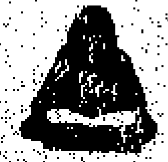
تاريخ المصريين

دار المندوب السامي في مصر
(١٩١٤ - ١٩٢٤)

الجزء الثاني

د. ماجدة محمد حمود





الهيئة المصرية العامة للكتاب

رئيس مجلس الإدارة :

د. سمير سرحان

رئيس التحرير :

د. عبد العظيم رمضان

مدير التحرير :

محمود الجزار

تصدر عن

الهيئة المصرية العامة للكتاب



دار المندوب السامي في مصر
(١٩١٤ - ١٩٢٤)

الجزء الثاني

د. ماجدة محمد حمود



الهيئة المصرية العامة للكتاب

١٩٩٩

الاشراف الفني

محمـــود الجـــزار

الفصـــل الرابـــع

دار المندوب الســامى

وبدايات ثورة ١٩١٩

دار المندوب السامي وبدايات ثورة ١٩١٩

ظهرت بشائر ثورة ١٩١٩ في مصر قبل انتهاء الحرب العالمية الأولى نتيجة لأسباب خارجية وأسباب داخلية ، أثرت فى حياه مصر السياسية كما كان لها أثرها فى نفوس المصريين ٠

فقد كان لقيام الثورة البلشفية في أكتوبر ١٩١٧ ، وسماع صداها فى مصر « مما أدى الى انبعاث موجة من التفاؤل ، وبأن العالم القديم يحطم الأغلال وينطلق فى حرية جديدة (١) ، كما كانت لمناداة الرئيس الأمريكي ويلسون (*) بمبدأ حق تقرير المصير تأثيرها السريع والحاسم على المصريين ، لأنها كانت تعبيرا عن العواطف التى تختزن فى صدور الطبقة المتعلمة فى مصر (٢) ٠

والى جانب هذا فقد أصدرت فى ٧ نوفمبر ١٩١٨ كل من فرنسا وبريطانيا تصريحا مشتركا، عبرتا فيه عن رغبتهما في تحرير الشعوب التى كانت خاضعة للاحتلال التركى (٣) ، ولا شك أن هذا التصريح قد أثر على المصريين أيضا حتى أن وزارة الخارجية البريطانية أرسلت الى مندوبها السامى فى مصر تسأل حول تأثير هذا التصريح على المصريين ٠

---

(١) د٠ عبد الخالق لاشين ، سعد زغلول ودوره فى السياسة المصرية ، جـ ٢ ، ص ١٢٥ ٠

(*) انظر مذكرات عبد الرحمن فهمى ، يوميات مصر السياسية ، جـ (١) مبادىء ويلسون ، ١٤ ، ص ٤١ ــ ٤٤ ٠

(٢) قانون رقم ٨٠ ، ص ٢٤٤ ٠

(٣) المصدر نفسه والصفحة ٠

أجاب السير ريجنالد وينجت بانه من المحتمل أن يكون لهذا التصريح رد فعله بين الوطنيين المصريين ، الذين يرغبون من غير شك في الحصول على معاملة مماثلة لمصر ، وأضاف قائلا « انه ليس لديه راى محدد على أن أعمال الاثارة بهذا المعنى مرجح الحدوث فى الوقت الحاضر ولكن هناك شائعات لا يمكن تجاهلها ، تمضى بان المصريين يتقربون الى ممثل أمريكا هنا حتى ينسنى تبليغ أمانيهم الى ويلسون » (٤) .

وقد سأل وينجت وزير خارجيته ، عما اذا كان فى امكانه أن يروده ببعض التوجيهات بالنسبة لوجهات نظر حكومه جلالته ، فى حالة بحث الصحف لموضوع مستقبل مصر . لأنه في ذلك مساعده كبيرة له (٥) .

وقد رد بلفور على هذا السؤال بقوله « بأنه الى هذا الوقت لا توجد لديهم توجيهات تجاه هذه الفورات القومية وأيضا تجاه ما سوف يتخذونه .

وأنه بعد أخذ لوجهات نظر القـادة البريطـانيين والسلطات المحلية ، سوف يقررون ما يتخذون ، وأضاف بلفور « ويجب أن نكون متأكدا أنه لن يتقرر أى شيء الا بعد التشاور معك . ويجب أن تبقينى على دراية تامة لأية تطورات في الاتجاه الذى ذكرته »(٦) .

وكان لسماع المصريين عن استقلال بلاد العرب ، التى تعتبر متأخرة بمراحل في الحضارة والارتقاء عن بلادهم ، مما دفعهم الى

---

(٤) F.O. 407/183 No 140 Wingate to Balfour Nov. 8, 1918.

(٥) Ibid,

(٦) F.O 407/183 No. 141 Balfour to Wingate Nov. 13, 1918.

الشعور بالمرارة والاحباط (٧) · ثم كان الاعلان عن انتهاء الحرب الأولى فى نوفمبر ١٩١٨ ، بمثابة الشرارة التى انطلق على اثرها المصريون للمطالبة بحقهم فى الاستقلال والتى كانت تلك الحرب قد خفتت من صوته ولكن لم تقض عليه تماما ، ومنذ لحظة اعلان الحماية التى كانت ايذانا بتغيير وضع مصر السياسى . « انشغل المصريون حكاما ومحكومين بمستقبل بلادهم وظل هذا الاهتمام يظهر ويختفى غير أنه لا يكاد ينقطع فى أى من الحالتين ، وكل ما كان يحدث هو تغيير أمر القائمين به واختلاف وسائل كل منهم ، تبعا لتغير الظروف الداخلية والخارجية المحيطة بمصر (٨) · وفى نوفمبر ١٩١٨ شكل المندوب السامى لجنة خاصة لبحث مستقبل الجمعية التشريعية برئاسة حسين رشدى وعضوية كل من عدلى وثروت وشتيهام وبرونيت (*) ·

وقد طلب رشدى من الأخير وضع مذكرة حول الاصلاح الدستورى فى مصر ، لتكون أساس مناقشات اللجنة فى عملها ـ الا أن برونيت وضع مشروعا تجاهل حقيقة مهمة اللجنة وهى التوصية باتخاذ الوسائل اللازمة للتقدم الدستورى (٩) · وجعل مصر مستعمرة بريطانية لا أمل فى استقلالها وكان هدفه اقناع الأجانب بالموافقة على الغاء امتيازاتهم ، حتى تنحصر السلطة كلها فى يد المندوب السامى (١٠) ، وما كاد يستلم رشدى هذا المشروع فى أواخر أكتوبر ١٩١٨ حتى استاء منه أشد الاستياء ، وعلى الرغم من أنه يعتبر وثيقة سرية ، فقد حرص على اذاعته ونشره فى طول

---

(٧) قانون رقم ٨٠ ، ص ٤٤٤ ·

(٨) د· عبد الخالق لاشين ، المرجع السابق ، الجزء نفسه ، ص ١٢١ ـ

(*) هذه اللجنة متفرعة من لجنة الامتيازات التى كانت قد تشكلت لاعادة النظر فى نظام الامتيازات ، أنظر المرجع السابق والجزء ص ١٢١ ـ ١٢٤ ·

(٩) د· عبد الخالق لاشين ـ المرجع السابق ، ص ١٢٤ ·

(١٠) ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، ص ٩٠ ـ ٩١ ·

البلاد وعرضـــها (١١) وفي الوقت نفســه بادر بنشر مشروعه الدستورى (*) الذى وضعه بالاشتراك مع عدلى يكن يعارض فيـه مشروع برونيت .

وقد عم السخط بين المصريين على السياسة البريطانية عندما اذيع المشروع والرد عليه اذ اتضـــح لهم حقيقـة أهداف السـلطه البريطانيـة فى مصر من اهدار لاســتقلالها الداخلى التى نالته منذ عام ١٨٤٠ ، ولأنه أى مشروع برونيت أشـد ايلاما لها من نظـام الجمعية التشريعية الذى كان قائما منذ سنة ١٩١٣ (١٢) . وكان طبيعيـا أن يبـارك اللورد كيرزون وهو المعروف بـأنه من غـلاة الاســتعماريين هذا المشروع ، فأبلـغ السير وينجت « عن تقديره واعجابه بالتقرير المهم الذى أعده برونيت ؟ » (١٣) .

وفى حقيقة الأمر فان هذا المشروع قد أنزل مصر الى مرتبـة المستعمرات بجعل الكلمة العليا فى التشريع فى يد مجلس الاعيان ، الذى يتألف من المستشارين والموظفين البريطانيين و ١٥ أجنبيا ، و ٣٠ مصريا لا تؤلف منهم أغلبية هذا المجلس (١٤) .

وهكذا تأكد المصريون من هدف السياسة البريطانية ، ورغبتها فى الاحتفاظ بمصر ودعم الوجود الانجليزى بها (١٥) . ومع كل ذلك ظل البحث فى مستقبل مصر يؤرق الساسة والمصريين عامة ،

---

(١١) د. لطيفة سالم ـ المرجع السابق ، ص ٧٧ .

(*) انظر مذكرات سعد زغلول ، ج ٦ ، ص ٢١٦ ـ ٢٢٤ عن مشروع رشدى .

(١٢) ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، ص ٩٨ .

(١٣) المصدر نفسه ، ص ٩٨ ـ ٩٩ .

(١٤) نفس المصدر ، ص ٩١ .

(١٥) د. عبد الخالق لاشين ، المرجع والجزء السابق ، ص ١٢٥ .

ففي اجتماع في ٣ نوفمبر ١٩١٨ بين السلطان فؤاد والسير ونجت المندوب السامي ، أعرب الأول عن رغبته في جعل مصر ملكية دستورية لها مجلس وطني (١٦) ، وعندما أعلنت الهدنة في ١١ نوفمبر ، بعث فؤاد ببرقية الى الرئيس الأمريكي ويلسون يهنئه بانتصار الحلفاء ، ورجا السلطان في نهاية برقيته ان تكون المطالب المصرية موضع عناية الرئيس الأمريكي وعطفه (١٧) ٠

وقد انزعج ونجت عندما علم بأمر البرقية ، حيث أن السلطان فؤاد كان قد بعثها من وراء ظهره ، فلم يعلم عنها شيئا ، الا بعد وصول الرد الى وكيل أمريكا المفوض الذى أبلغه بأمرها ، وعندما سأله المندوب السامي عن برقية السلطان ، قال انه لا يدري عنها شيئا (١٨) ٠ الا أن ونجت استطاع أن يحصل على نسخة منها من مكتب التلغراف المصرى بصفة شخصية (١٩) ٠

وكان تعليق المندوب السامي عليها ، بأنها نتاج ذهن أذكى بكثير من ذهن السلطان وأنه يعتقد أنها من أعداد رشدى بالاشتراك مع محامى ايطالى قدير صديق للسلطان ، كما أنه يعتقد أيضا أن لحزب سعد زغلول « المتطرف » أصبعا فيها (٢٠) ٠

وعلى أية حال فان رشدى وعدلى بتأييد من السلطان كانا يعتزمان السفر الى أوربا للمطالبة بحقوق مصر (٢١) ٠

---

(١٦) د٠ لطيفة سالم ، المرجع السابق ، ص ٨١ وانظر ايضا د٠ لاشين ، المرجع السابق ، ص ١٢٧ ــ ١٢٩ « بأن فؤاد طالما اعرب لونجت عن رغبته في الحصول لمصر على حكم ذاتي طبقا لمبادىء ويلسون » ٠

(١٧) ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ وايضا المرجع السابق ، ص ٨٢ ٠

(١٨) المصدر ، ص ١١٩ ٠

(١٩) المصدر نفسه والصفحة ٠

(٢٠) المصدر نفسه والصفحة ٠

(٢١) المصدر نفسه ، ص ١١١ ٠

وقد شغلت فكرة البحث عن مصير مصر بعد الحرب أذهان العديد من المصريين سواء كانوا اعضاء فى الجمعية التشريعية ، او مواطنين عاديين فمن سعد زغلول الى محمد محمود او من عمر طوسون الى أخنوخ فانوس وغيرهم دلالة على أنها حركة عامة لم تكن مقصورة على طائفة دون أخرى ، بل كان هذا التفكير عاما ، وكأنما قد أوحى الى الأمة بجميع طبقاتها أنه قد حان وقت العمل لتحرير مصير البلاد ، فكانت جماعات كثيرة من الأمة تفكر فيما يجب عليها أن تعمله (٢٢) ·

وقد توالت اجتماعات سعد زغلول وزملائه (*) سواء فى منزله بالقاهرة أو فى عزبته بمسجد وصيف وكان ثمرة تلك اللقاءات والاجتماعات تاليف الوفد المصرى كما هو معروف · وقد أثارت هذه التحركات ريبة وينجت فهو على علم بكل ما يدور فيها وبتحفز المصريين ضد بلاده ، فأسرع بمحاولة احتوائها وأقام حفلة فى الاسكندرية فى ٢٢ أكتوبر ١٩١٨ دعا اليها الأمراء وكان من بين المدعوين حسين رشدى وعدلى يكن وسعد زغلول وآخرين ، وبالرغم من أن وينجت قد بث عيونه وأرهف سمعه لكل ما كان متوقعا أن يتبادله هؤلاء من أحاديث سياسية فقد انتهزوا فرصة هذا اللقاء وتحدثوا فى الوضع الراهن ، وفى ضرورة عرض قضية مصر على مؤتمر الصلح (٢٣) ·

---

(٢٢) مذكرات عبد الرحمن فهمى ، ج ١١ ، ص ٤٦ ·

(★) محمد محمود ــ لطفى السيد ــ عبد العزيز فهمى ــ على شعراوى وانضم الى هؤلاء الخمسة محمد على علوبة وعبد اللطيف المكباتى وشكلوا الوفد المصرى الذى سرعان ما ضم العديد من المصريين ، انظر : د· عبد العظيم رمضان ، تطور الحركة الوطنية ١٩١٨ ــ ١٩٣٦ ، ص ٩٣ ــ ١٠١ والرافعى ١٩١٩ ــ ١٩١٤ ــ ١٩٢١ ، ص ٧١ ·

(٢٣) د· لطيفة سالم ــ المرجع السابق ، ص ٧٨ وانظر كذلك د· عبد العظيم رمضان المرجع السابق ، ص ٨٥ ان الأمير طوسون تحدث مع سعد زغلول فى

. وقد انتهت تلك الاجتماعات والمشاورات الى أن قرر سعد وزملاؤه من حزب الأمة ، ورشدى باشا وعدلى باشا ، تأليف وفدين أحدهما رسمى يمثل الحكومة المصرية مكون من رشدى وعدلى ، والثانى أهلى يمثل الأمة المصرية يرأسه سعد باشا ، وذلك للسفر الى انجلترا لحل القضية المصرية مباشرة مع الحكومة البريطانية(٢٤) . كما اتفقوا أيضا على انتداب ثلاثة منهم ، سعد زغلول وعبد العزيز فهمى وعلى شعراوى ، للذهاب لدار الحماية ومقابلة المندوب السامى بغرض طلب الترخيص لهم بالسفر الى انجلترا، لعرض مطالب مصر على الحكومة البريطانية (٢٥) . أو كما ذكر سعد زغلول فى مذكراته عن ذلك بقوله ونسأله عن نية دولته فى مصير مصر (٢٦) .

وفى يوم ١١ نوفمبر قابل سعد زغلول ياور (*) المندوب السامى فى نادى محمد على وطلب منه تحديد موعد مع وينجت (٢٧) .

وبعد يومين حدد المندوب السامى مقابلته للزعماء الثلاثة(٢٨)، وكان قد انتابه نوع من التردد ماذا يفعل ؟ هل يمهلهم حتى

حفلة رشدى باشا فى ٩ أكتوبر ١٩١٨ عن ضرورة ارسال وفد للمطالبة بحقوق مصر الى مؤتمر الصلح .

(٢٤) محمود أبو الفتح ـ المسألة المصرية ، ص ٤٣ ـ ٤٤ وأيضا د. عبد العظيم رمضان المرجع السابق ، ص ٨٦ وانظر أسباب الالتجاء الى الحكومة الانجليزية بدلا من مؤتمر الصلح الذى كان مقررا من قبل السفر اليه ، اعلان الاحكام العرفية ، نصيحة المندوب الامريكى ، معظمهم رجال من حزب الأمة ...

(٢٥) عبد الرحمن الرافعى ، ثورة ١٩١٩ ، ص ١٩١٤ ـ ١٩٢١ ، ص ٦٦ .

(٢٦) مذكرات سعد زغلول ، جـ ٧ ، ص ١٦١ .

(*) ياور وينجت هو Ulich Alexander الك الكسندر .

(٢٧) د. عبد الله فرباوى ، حزب الوفد منذ نشأته حتى عام ١٩٣٦ ، ص ٣٩ .

(٢٨) المرجع السابق ، الصفحة نفسها وانظر الرافعى المرجع السابق ، ص ٦٦ . رشدى هو الذى حدد الموعد .

يستأذن حكومتــه وقد حسم تردده بأنه من المفيد أن يلتقى بهم ، وان كان قد خشى أن يعتبر هذا اللقاء « اعتراف رسمى بريطانى » ، بأن هؤلاء الزعماء يمثلون الشعب المصرى ولكنه تغلب على مخاوفه هذه بتحديد موعد للقائهم ، لا لأنه يريد معرفة رأى سعد وجماعته فحسب ، بل لأنه كان يعلم أيضــا أنهم لم يطلبوا مقابلتــه بدون موافقة السلطان ووزرائه ، وبأن هذه المقابلة لن تكون الا مناوشة أولية لابد وأن يليها طلبات رسمية من السلطان والوزراء (٢٩) ٠

وينجت ومقابلة ١٣ نوفمبر :

وفى يوم ١٣ نوفمبر تم اللقاء المشهور بين وينجت والزعماء الثلاثة ، وفى هذه المقابلة حاول كل طرف معرفة ماذا يريده الآخر ، وما هى أهدافه بالنسبة للمسألة المصرية وفى بداية اللقاء أراد سعد معرفــة ما هو الخير الذى تريده انجلترا لهم وخاصــة أن المصريين قلقون على مستقبلهم ، وقد رد وينجت طالبا منهم ألا يتعجلوا وأن يكونـوا متبصرين فى سلوكهــم واتهم المصريين بأنهم لا ينظرون للعواقب البعيدة (٣٠) ٠

وعندئذ استفهم سعد عن معنى هذه العبارة ، فأجابه المندوب السامى « بأن المصريين ليس لهم رأى عام بعيد النظر » ، فنفى سعد ذلك بأنه منتخب فى الجمعيــة التشريعيــة عن قسمين من أقســام القاهرة ، وكان انتخابه بمحض ارادة الرأى العــام برغــم معارضة الحكومة واللورد كتشنر فى انتخابه ، وكذلك الأمر مع زميليه ،

---

(٢٩) د٠ لطيفة سالم ، المرجع السابق ، ص ٨٣ وانظر مذكرات سعد زغلول ، ج ٧ ، ص ١٦١ ـ ١٦٢ ٠

(٣٠) مذكرات عبد الرحمن فهمى ، الجزء الاول ص ٤٨ ٠ وأيضا ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، ص ١٣٢ ٠

فرد السير وينجت « محذرا أياهم من المصير الذى انتهت اليه حركة الحزب الوطنى قبل الحرب وأنها اضرت مصر ولم تنفعها ، ثم تساءل ما هى أغراض المصريين ••• ؟ » فرد شعراوى « اننا نريد أن نكون أصدقاء الانجليز صداقة الحر للحر لا العبد للحر (٣١) • وقد اندهش وينجت عند سماعه ذلك صاح قائلا « اذن انتم تطلبون الاستقلال » ، فأجابه سعد « نعم ونحن أهل له وماذا ينقصنا ليكون لنا استقلال كباقى الأمم المستقلة » فما كان من وينجت الا أن أجاب ان الطفل اذا أعطى من الغذاء أزيد مما يلزم تخم » (٣٢) •

فرد عبد العزيز فهمى « نحن نطلب الاستقلال التام • ثم دافع عن مبدأ الحزب الوطنى بانه كان يعبر عن امل المصريين جميعا فى الاستقلال التام ، وهو مبدأ حزب الأمة نفسه الا ان طريقته أخف فى الحدة من الحزب الوطنى ، وان كان الغرض منه تحقيق الهدف نفسه بطريقة تمنع الاعتراض ، وأكد فهمى على أن طلبهم للاستقلال التام ليس مبالغ فيه ، بل ان مصر أرقى حضارة من البلغار والصرب والجبل الأسود الذين نالوا استقلالهم قديما وحديثا وقد نحجج وينجت بأن نسبة الأميين فى مصر كبيرة عنها فى البلاد التى ذكرتها، فرد عبد العزيز فهمى « ان هذه النسبة مسألة ثانوية فيما يتعلق باستقلال الأمم ، وأن شروط الاستقلال التام متوفرة فى مصر ، فان لها تاريخا قديما وسوابق فى الاستقلال التام ، وسكانها عنصر واحد ذوو لغة واحدة ، وهم كثيرو العدد وبلادهم غنية (٣٣) •

---

(٣١) المصدر نفسه ، الجزء نفسه والصفحة وأيضا ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، ص ١٣٢ — ١٣٣ •

(٣٢) ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، ص ١٣٣ • ومذكرات فهمى — الجزء نفسه ، ص ٤٩ •

(٣٣) المصدر نفسه والصفحة ، ص ١٣٤ • ومذكرات فهمى ، الجزء نفسه ، ص ٤٩ •

فقال وينجت « ان بلاد العرب التى حصلت على استقلالها لن تقدر على حكم نفسها .فرد فهمى بأن ذلك راجع للمستقبل ، وبلاد العرب دون مصر بمراحل وقد حصلت على استقلالها وبالتالى فمصر أجدر بذلك » (٣٤) .

فأجابه وينجت أن مصر كانت عبداً لتركيا ، أفتكون أحط منها لو كانت عبداً لانجلترا ، فرد شعراوى « نحن نريد أن نكون اصدقاء لانجلترا صداقة الأحرار لا صداقة العبيد » ، وفى النهاية قال وينجت ولكن مركز مصر حربيا وجغرافيا يجعلها عرضة لاستيلاء كل دولة قوية عليها وقد تكون غير انجلترا ، فرد سعد قائلا ، « متى ساعدتنا انجلترا على استقلالنا التام ، فاننا نعطيها ضمانة فى طريقها للهند وهى قناة السويس ، بأن نجعل لها دون غيرها ، حق احتلالها عند الاقتضاء ، بل نحالفها على غيرها ونقدم لها عند الاقتضاء ما تستلزمه المحالفة من الجنود » (٣٥) .

ثم قال سعد زغلول « اننا نتكلم بهذه المطالب هنا بصفتك ممثلا لهذه الدولة العظيمة ، وعند الاقتضاء نسافر للتكلم فى شأنها مع ولاة الأمور فى انجلترا ولا نلتجىء هنا لسواها ، ولا فى الخارج لغير رجال الدولة الانجليزية » .

فرد عليه المندوب السامى بأنه يعتبر هذه المحادثة غير رسمية ، بل بصفة حبيه فانه لا يعرف شيئا عن أفكار الحكومة البريطانية فى هذا الصدد (٣٦) .

---

(٣٤) المصدر نفسه ، ص ١٢٤ . المصدر نفسه والجزء ، ص ٥٠ .

(٣٥) د. عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ٩ . وأيضا مذكرات عبد الرحمن فهمى ، الجزء نفسه ، ص ٥٠ ــ ٥١ .

(٣٦) المرجع نفسه والصفحة ، وأيضا المصدر نفسه والجزء ، ص ٥١ .

وقد استطاع وينجت أن يخرج من هذا اللقاء الذى تم بصورة بعدة ملحوظات :

: أنه قد عرف تماما ما يطلبه الزعماء لبلادهم « الاستقلال الذاتى » التام لمصر الذى لا يترك لبريطانيا الا حق الاشراف على مسألة الدين العام ، والتسهيلات الخاصة بقناة السويس » (٣٧) وهو ما كان يريد أن يعرفه ٠

ا : تأكيده من رغبة الزعماء الثلاثة فى السفر الى لندن لتقديم مطالبهم (٣٨) ٠

ا : تأكده من رغبة الزعماء الثلاثة فى السفر الى لندن لتقديم فى ١٧ نوفمبر وبعد خمسة أيام من المقابلة بقوله « ومن المرجح أن تتخذ الحركة الجديدة شكلا أوسع ، وقد سمعت أن المصريين البارزين يستعدون لعقد اجتماعات لبحث هذه المسألة » (٣٩) ، كما كان رأى وينجت كذلك « بأنه ليس هناك شك كبير فى أنه لا سلطان مصر ولا الوزراء يشعرون بأنهم على درجة كافية من القوة تمكنهم من معارضة المطالب الوطنية مهما بدت غير مقبولة » (٤٠) ٠

عا : أدرك المندوب السامى من هذا اللقاء أن الوزراء المصريين وحدهم لم يعودوا يمثلون الرأى العام المصرى (٤١) ٠

---

(٣٧) ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، ص ١٤٩ ، وثيقة ١٥ ٠

(٣٨) المصدر نفسه والصفحة والوثيقة ٠

(٣٩) المصدر نفسه ، ص ١٤٩ ٠

(٤٠) المصدر نفسه والصفحة ٠

(٤١) د٠ عبد الخالق لاشين ، المرجع السابق ، ص ١٥١ ٠

خامسا : تسليم وينجت بحق المصريين فى الافصاح عن مطالبهم ونقلها مباشرة الى لندن دون تدخل من الحكومة المصرية (٤٢)٠٠

أما عن اللقاء نفسه فقد وصف ريجنالد رينجت بحق لحكومته موقفه من الحديث الذى جرى بينه وبين الزعماء الثلاثة ، « بانه قد ندد بأقسى الألفاظ بالحركة الوطنية السابقة (*)، وانتقد انتقادا صريحا مختلف وجهات نظر الزعماء كما حذرهم بأن عليهم أن يتحلوا بالصبر ، وأن يضعوا فى اعتبارهم التزامات الحكومة البريطانية فى ذلك الوقت » (٤٣) ٠

وبعد ساعات قليلة من مقابلة السير وينجت للزعماء فى ١٣ نوفمبر ، تم لقاء بينه وبين رئيس الوزراء ، الذى طلب منه هو الآخر أن يسافر هو وعدلى باشا الى لندن ، « بغرض تحديد الحماية ومعرفة كنهها وماهيتها ، وحقوق مصر على بريطانيا تحت الحماية » (٤٤) ٠

وقد تطرق الحديث الى مقابلة سعد وزملائه ، فأبدى وينجت دهشته من أن ثلاثة من الرجال يتحدثون عن أمر أمة بأسرها دون أن يكون لديهم صفة التحدث باسمها ٠ فأجابه رشدى بأن لهم هذه الصفة اذ أن سعد هو الوكيل المنتخب للجمعية التشريعية ، وعبد العزيز فهمى ، وعلى شعراوى عضوان فيها (٤٥) ٠ كما أخبره

---

(٤٢) المرجع نفسه ، ص ١٥١ ـ ١٥٢ ٠

(*) عدلى يكن ـ كان وزيرا للمعارف فى وزارة رشدى ٠

(٤٣) ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، ص ١٤٩ ٠

(٤٤) قانون رقم ٨٠ ، ص ٢٤٥ وايضا د٠ عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ص ٩٣ ود٠ عبد الله عزباوى ، المرجع السابق ، ص ٤١ ٠

(٤٥) د٠ عبد الله عزباوى ، المصدر السابق ، ص ٤١ ٠ د٠ عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ٩٣ ٠

ـه علم بخطتهم وأنه يرى من الأفضل السماح لهم بأن تسمع
ـ نظرهم فى لندن ، لأنه فى حالة رفض طلبهم فان تهمة عدم
التمثيل بالنسبة للمسالة المصرية يمكن عندئذ أن تثار ضد
المصريين المسئولين كما سيحدث اذا سافروا هم وحدهم الى
(٤٦) ٠

وقد كتب وينجت الى حكومتـه تقريرا عن هاتين المقـابلتين
يا علما بهذه التطورات وقد تنبأ المندوب السامى « بأن هذه
ـه ستتخذ شكلا أوسع » كما سبقت الاشارة كما اقترح عليها
ح للوزيرين بالسفر الى لنـدن وأن تستدعى وليم برونيت
ـير شتيهام فى الوقت نفســه حيث أن الأول ملم بمســألة
زات ، والثــانى على دراية واسعة بجميع المســائل المصرية
بة (٤٧) ٠

وكان من رأى المندوب السامى أيضا بأنه « اذا لم تعالج هذه
ل المشتعلة الآن فمن المحتمل أننـا سنواجه صـعوبات فى
بيل ، وأنى أعتقد أنه من العدل أن يعرف السلطان والوزراء
ا موقعهم » (٤٨) ٠

وفى الحقيقة فقد كان وينجت ميالا لهذا الطلب فقبل انتهاء
ب بعامين كان قد نصح حكومته بالمســارعة بتحديد ماهيـة
ية حتى يهدأ قلق السلطان والوزراء والوطنيين المعتدلين والرأى
م كله ٠

---

(٤٦) ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، ص ١٥٠ وثيقة ١٥ وأيضا د٠ عبد الله
ى المصدر نفسه والصفحة ٠
(٤٧) المصدر نفسه ، ص ١٥٠ ٠
(٤٨) د٠ عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ١٠٩ ٠

ولكن طلباته لم تعر أى اهتمام من حكومته ، وكان أن قدم اقتراحات أخرى بشأن ارسال لجنه رسمية الى مصر لاختبار الموقف ولكن مصيرها كان مصير الاقتراحات السابقة (٤٩)

***

وعلى أية حال فقد واصل السير وينجت برقياته وتقاريره الى حكومته عن الوضع فى مصر الذى يتطور بسرعة كبيرة ، ولكن وزارة الخارجية البريطانية لم ترد على مندوبها السامى الا بعد ١٠ أيام « فى ٢٧ نوفمبر » حتى أنه أبدى قلقه لعدم وصول أى رد على برقياته (٥٠) .

ومرة أخرى يكتب المندوب السامى الى حكومته باخبار تكوين الوفد وجمع التوقيعات « أى فكرة التوكيلات » فيقول منبها اياها قام سعد زغلول وعبد العزيز فهمى بالعمل على اضفاء الشعبية على حركتهم من خلال تجميع الأنصار من المديريات والحصول على عون أعضاء الجمعية التشريعية على وجه الخصوص وقد طلبوا منهم التوقيع على بيان يمنح الوفد السلطة الكاملة لتشكيل لجنه لتبحث بالوسائل السلمية والطرق القانونية كيفية الحصول على الاستقلال التام وفقا لمبادىء الحرية والعدالة التى أقرتها بريطانيا وحلفاؤها خلال الحرب للشعوب الضعيفة (٥١) . وقد علق وينجت لحكومته على هذه الحركة « وهدف هؤلاء الزعماء أن يقدموا أنفسهم باعتبارهم

---

(٤٩) د. عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ١٠٩ .

(٥٠) انظر ٥٠ عام على ثورة ١٩١٩ ، ص ١٣٠ وثيقة ١٤ ، ص ١٥٠ وثيقة ١٥ .

(٥١) F.O. 407/183 No. 144 Wingate to Balfour, Nov. 75, 1918.

ممثلين لمصر المتحدة وبالتـالى يضغطون على الرأى العام فى انجلترا وفى أى مكان آخر » (٥٢) ٠

ولما كان قد بدا أن هنـــاك حملة مرتبة ضد الحماية ، حيث صدرت بعض النشرات بغرض اجتذاب طلاب المدارس فى مختلف أنحاء البلاد ، مما ولد موجة من المشاعر السياسية (٥٢) ، حملت المندوب السامى أن ينبه رشدى بأن أى اجتماعات عامة تعقد بغرض تغيير الوضع القانونى القائم عرضة لأن نمنع ، كما أن الداعين اليها عرضة لأن يعتقلوا ، وفى الوقت نفسه وجه تحذيرا اليه « بأن هذا الأمر موضع جدل ، ويتطلب منى أن أبحثه » (٥٤) ٠

ولما كانت منشورات توكيل الوفـد قد انتشرت فى الأقـاليم بصـورة كبيرة ، فقد ذكر ويهنجت لحكومتـه بأنه « قد خول بكل ارتياح » مستشار الداخلية ، ومدير الأمن العام سلطة ايقاف هذه المشورات حسب طلبهما (٥٥) ٠

وواصل المندوب السامى اخبـار حكومته بأمر سعد وصحبه وقد أطلق عليهم توصيف « المتطرفين » ، بأنهم شكلوا لجنة (*) من ١٤ فردا ، وأن سعد زغلول قد قدم له هذه الأسماء ، ومعها التماس مكتوب بأن يسمح لهم بالسفر الى انجلترا فورا وفى ظـل النظام القائـم فان السلطة العسـكرية هى التى تمنح تصاريـح السـفر وللأسباب الملحة (**) ٠ ولم أستطع أن أوصى القائد العام بتسهيل

---

(٥٢) Ibid. ،

(٥٣) د٠ عبد الخالق لاشين ، المرجع السابق ، ص ١٧٢ ٠

(٥٤) ٥٠ عاما على الثورة وثيقة ١٤ ، ص ١١٣ ــ ١١٤ ٠

(٥٥) ٥٠ عاما على الثورة ، ص ١١٤ ٠

(*) انظر محمود ابو الفتح ، المسألة المصرية ، ص ٤٨ ــ ٤٩ ٠

(**) لأن مصر كانت تحت الأحكام العرفية فان السلطة العسكرية هى التى كانت تمنح التصاريح بالسفر ٠

رحلاتهم بدون موافقتكم (٥٦) • وقد حرص وينجت لكى يخلى مسئوليته امام حكومته أن يؤكد بأنه عندما قابل هؤلاء الزعماء فى ١٣ نوفمبر « لم يعط لهؤلاء اى وعد بتسهيل رحلاتهم وأنه أبلغهم أنهم أحرار أن يقدموا آراءهم الى لندن بالطريقة التى يرونها وفى الوقت نفسه اعترف بأن سعد زغلول وعبد العزيز فهمى « ينتهزان الفرصة التى أتيحت لهما لاستقبالهما فى دار المندوب السامى باظهار شرعية حركتهما وأنه لا ضرر من الانضمام اليها (٥٧) •

أى أن وينجت قد اعترف باستفادة الوفد من هذا اللقاء وهو ما اعتبرته حكومته خطأ منه •

وفى النهاية فان المندوب السامى قد أكد على تحبيذه لفكرة السماح بالسفر للمصريين فقال « ومازلت أعتقد أنه من الأفضل بمجرد اسقاط القيود على السفر ، أن يسمح فى لندن باستقبال الساسة المصريين الذين يودون مخاطبة وزارة الخارجية رأسا » (٥٨) •

استاءت وزارة الخارجية البريطانية من موقف وينجت فى ١٣ نوفمبر ورأت أنه كان عليه أن يكون أكثر حزما مما كان ، وأن يعنف هؤلاء الوطنيين ، كما انتقدت دار المندوب السامى بأنها لا تعمل بالتنسيق والاتصال الواجبين مع القصر (٥٩) (*) • واتهمته كذلك بالضعف وأنه كان عليه كبح جماح الحركة (٦٠) • ولا شك أن هذا النقد الموجه لوينجت من حكومته لم يكن منصفا تماما :

---

(٥٦) F.O. 407/183 No. 144, Op. Cit.,

(٥٧) Ibid.

(٥٨) Ibid.

(٥٩) المصدر نفسه والصفحة •

(*) اتهام الخارجية للدار بذلك ، لان حركة الوفد قد لاقت تشجيعا من السلطان والوزراء انظر ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، ص ١٥٢ •

(٦٠) المصدر السابق ، ص ١٥٨ •

١ ـ فانه لم يكن يستطيع رفض طلب الزعماء ، لأنه يعلم أن هذا الطلب كان بموافقة السلطان والوزراء ، كما كان مدركا تماما بأن مصر كلها ترغب فى تغيير وضعها السياسى (٦١) . فبلقائه مع زعمائها تأكد من معرفة ما يريده المصريون جميعا .

٢ ـ وبالنسبة لاتهامات الخارجية للدار « بعدم التنسيق مع القصر » ، فقد كان غير واقعى فطالما فرضت الدار ارادتها على القصر ، وليست أزمة تغيير الوزارة ببعيدة ، وأيضا طالما عبر السلطان حسين ومن بعده فؤاد للمندوب السامى عن رغبتهما فى منح مصر درجة أكبر من الحكم الذاتى والذى نقلها بدوره لحكومته (*) .

وعلى أية حال فقد حدد مستر بلفور موقف حكومته من رغبات المصريين فى رسالة بعث بها الى ممثله فى مصر فى ٢٧ نوفمبر ١٩١٨ بدأها بقوله ، « لا أستطيع أن أخفى عليكم ان استقبال الزعماء المصريين الذين تقدموا بمطالب مبالغ فيها قد خلقت انطباعا سيئا هنا ، وأتمنى ألا يكونوا قد تلقوا تشجيعا من جهة ما ، السلطان أو الوزراء » (٦٢) . كما رفض بلفور أيضاً سفر سعد وصحبه بقوله « ولن تكون ثمة فائدة للسماح للزعماء الوطنيين أن يأتوا الى لندن ويقدموا طلباتهم المتطرفة التى لا يمكن النظر فيها ، وسوف تكون

---

(٦١) د. عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ١٠٩ ود. عبد الله عزباوى ، المرجع السابق ، ص ٥٤ .

(★) انظر الفصل الأول علاقة دار المندوب السامى بالسلطان حسين وفؤاد .

(٦٢) F.O. 407/183 No. 143 Balfor to Wingate - Nov. 27, 1918, Tel. No. 1428.

وايضا ٥٠ عام على الثورة ، ص ١٥٢ ـ ١٥٣ .

الحكومه البريطانيـة مستعدة دائما للنظر بانعطف لاى اقتراحات معمولة من جانب الوزراء أو غيرهم من المصريين » (٦٣) •

وقد رأى وزير الخارجيه أن زيارة الوزيرين ليست مناسبة الآن ، « وان كان قد رحب بزيارة يقوم بها رشدى باشا وعدلى باشا للتعبير عن آرائهم » (٦٤) ثم خاطب وينجت بقوله « وأنه كان من المرغوب فيه أن تتبنوا الاقتراح الذى قدمتوه لقيـام لجنة لزيارة مصر وكتابة تقرير عنها قبل اتخاذ قرار بشأن أية اصلاحات »(٦٥) •

نلاحظ موافقة وزير الخارجية على فكرة وينجت الذى كان قد قدمها لهم بارسال لجنة لدراسة الأوضاع فى مصر ، وهى التى رفضت من قبـل وهى نفسها أيضا التى ستنفذ بعد قيـام الثورة بارسال لجنة ملنر •

وفى النهاية رأى بلفور ضرورة حضور وينجت فى أثناء وجود الوزراء فى لندن كمـا طلب اعداد مجموعة القوانين التى سـوف تصدر للمحاكم الجديدة مع السير وليم برونيت ، الذى عليه أن يركز جهوده فى هذا الشأن (٦٦) •

وهكذا نظرت الخارجية البريطانية للحركة الوطنيـة المصرية نظرة سخط وأنكرت على رشدى اصراره على عرض مطالب مصر فى لحظة غير ملائمة بل استاءت من مندوبها أيضا لأنه كان غير مدرك أن وزارة الخارجية لديها مسائل عالمية أهم من المسألة المصرية •

---

(٦٣) Ibid.

(٦٤) Ibid.

(٦٥) Ibid.

(٦٦) 407/183 No. 143, op. cit.

وفى الحقيقة فان وينجت كان مدركا تماما للمصاعب والمشاكل التى تمر بها حكومته وقد اعترف بذلك فى احدى برقياته للورد هاردنج ، ولكن المسألة المصرية الملحة والتى كانت تتطور تطورا سريعا ، الأمر الذى كان وينجت يحتاج فيه الى مشورة حكومته وخاصة أنه ليس اللورد كرومر أو كتشنر الذى يستطيع أن يستقل بقراره عن حكومته .

كما أن بلفور أيضا قد تنكر لسياسة الحكومة البريطانية التى طالما أعلنتها والقائمة على التدرج بالحكم الذاتى لمصر ، بحجة أن المصريين غير مؤهلين وقتذاك لهذا الحكم ؟ .

فكان على المندوب السامى ومساعديه من رجال الدار أو مستشارى الحكومة المصرية من الانجليز أو السلطة العسكرية أن يقرروا سياستهم بعد رفض حكومتهم سفر الزعماء أو الوزراء المصريين الى لندن فكان عليهم مواجهة الحركة الوطنية « الوفد » والسلطان والوزارة .

أولا : الحركة الوطنية :

حاولت دار المندوب السامى أول ما حاولت الحد من انتشار نفوذ الوفد فى البلاد بعد أن انتشرت حركة التوكيلات انتشارا واسعا ، مما أوشك أن يكون أساسا لحركة عامة للمطالبة بالاستقلال التام ، فما كان من السلطة العسكرية الا أن عملت على احباطها ، فأصدر المستر هينز مستشار الداخلية أوامره مباشرة الى المديرين بمنع تداول التوكيلات أو التوقيع عليها بكل مالديهم من قوة (٦٧).

---

(٦٧) عبد الرحمن الرافعى ، المرجع السابق ، ص ٧٤ وأيضا عباس العقاد ـ سعد زغلول سيرة وتحية ، ص ٢٠٣ ومذكرات سعد زغلول ، جـ ٧ ، ص ١٧٦ .

فلبت الادارة هذا الأمر وزادت شدة اذ صادرت بعض التوكيلات التى تم التوقيع عليها (٦٨) ٠

كما قام مستشار الداخلية بالضغط على الاعيان وتهديدهم لكى لا يشتركوا فى هذه الحركة وأن يمتنعوا عن التوقيع على التوكيلات ، واستدعى أربعة من بين أعضاء الوفد وحملهم مسئولية « ما ينتج عن هذه الحركه » ولكنهم رفضوا أن يتحملوا هذه المسئولية وأوضحوا له أنهم يستعملون حقا مشروعا ، ولا يمكنهم أن يسألوا عن استعمال هذا الحق (٦٩) ٠

وازاء هذا المسلك من جانب السلطات البريطانية ، امتنع الأفراد عن التوقيع ، وانقبضت صدورهم ، كما تركت الأثر نفسه على موقف الناس من الوفد ، حيث « أمسك اغلب الذين كانوا يترددون علينا عن الاختلاف الينا » (٧٠) كما يذكر سعد فى مذكراته ، مما دفع الوفد أن يحاول تعويض ما فاته من تلك التوكيلات بانبات منعها ومصادرتها ، لأن اثبات ذلك يقوم مقام التوكيل ، ويزيد عليه أن يثبت تصرف الانجليز فقام بالاتفاق مع رشدى نفسه بصفته وزيرا للداخلية بتقديم احتجاج كتابى (*) على منع التوقيع على التوكيلات ثم مصادرتها ، وقد أجاب رشدى بنص بأن هذه الأوامر قد صدرت من مستشار الداخلية ، نظرا لأن الثلاثة

---

(٦٨) عباس العقاد ، المرجع نفسه ، ص ٢٥٣ ٠

(٦٩) مذكرات سعد زغلول ، الجزء نفسه والصفحة ، د٠ عبد [illegible] المرجع السابق ، ص ٥٧ ٠

(٧٠) د٠ عبد الخالق لاشين ، المرجع السابق ، ص ١٧٣ ٠

(★) ارسل الوفد خطابين يومى ٢٣ ، ٢٤ نوفمبر الى رشدى ، انظر نص العقاد ، المرجع السابق ، ص ٢٠٤ ٠

مازالت تحت الأحكام العرفية، ولأن مثل هذه التوكيلات قد اعتبرت مما يدعو الى الاخلال بالنظام العام (٧١) ٠

وفى هذا الرد اثبات للتوكيلات واثبات للمنع ، ولصدور الأمر من السلطة الانجليزية (٧٢) مما يعد احراجا لها وفى الوقت نفسه تأييدا للوفد (٧٣) ٠

كما قامت السلطة العسكرية أيضا بمنع الاجتماعات العامه التى كان الوفد يستغلها فى التحدث عن القضية المصرية فى الأندية والجماعات العامة ، فأصدر القائد العام للقوات البريطانية أمرا بمنع كل اجتماع يصل خبره اليها (٧٤) ، فمنع اجتماع كان سعد قد اعتزم اقامته فى داره بحجة الاخلال بالأمن ، ثم أعقبه برسالة أخرى « بأنه لا مانع عنده من أن تنشروا اعلانا آخر تصرحون فيه أن دعوتكم منعت قهرا » (٧٥) ٠

واستمرارا فى سياسة حصار الوفد وتحجيم نشاطه رفضت السلطة العسكرية طلب رئيس الوفد فى ٢٠ نوفمبر ١٩١٨ ، باعطائهم تصريحا للسفر الى انجلترا ، وعندما استعجل سعد زغلول

---

(٧١) عباس العقاد ، المرجع السابق ، ص ٢٠٤ ـ ٢٠٥ د٠ عبد العظيم رمضان المرجع السابق ، ص ١٠٦ ـ ١٠٧ ، ود٠ عبد الله عزباوى ، المرجع السابق ، ص ٥٨ ٠

(٧٢) عباس العقاد ، المرجع نفسه ، ص ٢٠٥ ، عبد العظيم رمضان ، المرجع نفسه ، ص ١٠٧ ٠

(٧٣) عبد الرحمن الرافعى ، المرجع السابق ، ص ٧٥ ٠

(٧٤) عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ١٠٧ وانظر الرافعى ، المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ١٠١ ـ ١٠٣ ٠

(٧٥) محمد على علوبة ، المرجع السابق ، ص ١٠٥ وعباس العقاد ، المرجع السابق ، ص ٢٧١ ٠

طلبه هذا ، أجابت بأنه قد ظهرت صعوبات تمنع من اجابة طلبه ، ومتى زالت تلك الصعوبات ستبادر باعطائه ومنحه الجوازات التى يطلبونها ، وفي يوم ٢٩ نوفمبر بعث الوفد بخطاب الى المندوب السامى يطلب اليه فيه التوسط بما له من نفوذ لدى السلطات العسكرية لتسهيل سفر الوفد سريعا لاهميه وجوده بلندن قبل الأسبوع الأخير من شهر ديسمبر (٧٦) • وقد رد وينجت على الوفد فى أول ديسمبر ١٩١٨ من خلال القائم بعمل سكرتيره الخاص أن المندوب السامى قد رأى بعد استشارة حكومته أنه لا يستطيع التوسط لدى السلطة العسكرية في هذا الشأن ، وأن الوفد له اذا رأى أن يقدم مقترحاته عن نظام الحكم فى مصر كتابة الى المندوب السامى بما لا يخرج عن سياسة الحكومة البريطانية أى عن دائرة الحماية (٧٧) •

وبذلك حدد وينجت سياسة حكومته القائمة على رفض السماح للوفد بالسفر الى لندن مما يعنى حصر نشاطه فى دائرة ضيقة لا تتعدى القيام بمحادثات بسيطة مع دار المندوب السامى (٧٨) ، ولأنها رأت أيضا فى السماح بسفرهم اعتراف منها بانتدابهم كممثلين شرعيين للشعب المصرى واعطاء حركة الاستقلال موافقة رسمية ، يضاف الى ذلك أنهم قد يلجئون الى اثارة المشاكل أمام مؤتمر السلام فى حالة عدم تحقيق مطالبهم فى لندن ، الأمر الذى قد يسبب للحكومة البريطانية المزيد من

(٧٦) مذكرات عبد الرحمن فهمى ، المصدر السابق ، ص ٦٣ ـ ٦٥ • وأيضا عبد الله عزباوى المصدر السابق ، ص ٦٠ وأيضا عبد الخالق لاشين ، المرجع السابق ، ص ١٧٤ ••

(٧٧) محمود أبو الفتح ، المرجع السابق ، ص ٥٠ وأيضا د• عبد الله عزباوى المرجع السابق ، ص ٦١ •

(٧٨) د• عبد العظيم رمضان المرجع السابق ، ص ١٠ وأيضا المرجع السابق والصفحة •

الحرج (٧٩) · كما يدل أيضا على تمسكها بالحماية (٨٠) · وقد أثار هذا الرد اعتراض الوفد فأرسل سعد الى وينجت « يبلغه بأنه ليس فى وسعه ولا فى وسع أى عضو من أعضاء الوفد ان يعرض اقتراحات » ولا تكون مطابقة لارادة الأمة المصرية المعبر عنها فى التوكيلات التى أعطيت لنا « كما أوضح الهدف من سفرهم وهو ان يكون الوفد على اتصال برجال السياسة والممثلين للأمة الانجليزيه ومن يتولون توجيه الرأى العام البريطانى الذين لا شك فى تأثيرهم على القرارات الحكومية » (٨١) كما أنه من ناحية اخرى رأى استحالة وصول الوفد الى أغراضه من خلال تبليغات تقدم فى مصر فقط مما يعنى ضرورة السماح له بالسفر باعتباره الممثل الموكل عن الأمة المصرية (٨٢) · ويلاحظ أن سعد زغلول فى رده على وينجت رفض التفاوض على أساس الحماية (٨٣) · وقد ترتب على تنفيذ وينجت لأوامر حكومته بمنع سفر الوفد والتمسك بالحماية أن بعث فى ٤ ديسمبر ١٩١٨ برقية الى لويد جورج رئيس الحكومة البريطانية يشكو فيها الحصار المضروب على البلاد ، ومنعه من السفر الى أوربا (٨٤) ·

وقد أصدر وينجت أمرا الى الرقابة بمنع ارسال هذه البرقية ، وفى الوقت نفسه بعث بترجمتها الى لندن ·

---

(٧٩) د· عبد الخالق لاشين ، المرجع السابق ، ص ١٧٤ و ٥٠ عام على ثورة ١٩١٩ ، ص ١٥٢ ، ٢٦٧ ·

(٨٠) د· عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق والصفحة ود· عبد الله عزباوى المرجع السابق والصفحة السابقة ·

(٨١) مذكرات عبد الرحمن فهمى ، المصدر والجزء السابق ، ص ٦٦ والمرجع السابق ، ص ٦١ ·

(٨٢) المصدر نفسه والجزء والصفحة · د· عبد الخالق لاشين · المرجع السابق ، ص ١٧٧ ·

(٨٣) د· عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ١٠٣ ·

(٨٤) محمود ابو الفتح ، المرجع السابق ، ص ٥١ ، ٥٢ ·

كما غير الوفد من خطته بالاتجاه نحو تدويل المسألة المصرية بدلا من حصرها في انجلترا وحدها ، فاعلن عن تاليف الوفد ووضع برنامج سياسى جديد فى ست نقاط ، أهم ما فيه طلب الاستقلال التام ، وقيام حكومة دستورية تتعهد باحترام الامتيازات الأجنبية وحيدة قناة السويس (٨٥) ·

وفى ٦ ديسمبر بعث الوفد بكتاب الى معتمدى الدول الأجنبية في مصر ، كما أرسل الى الرئيس ويلسون يبلغهم فيه بتشكيل الوفد المصرى ، وبرنامجه وموقف السلطات البريطانية منه (٨٦) ·

وهكذا أدى تعنت الحكومة البريطانية ، برفضها نصيحة ممثلها فى مصر بالسماح بسفر المصريين الى انبعاث الحركة الوطنية، وظهور الوفد كممثل لتلك الحركة ···

ثانيا : مع السلطان والوزراء :

بعد أن رفضت الحكومة البريطانية طلب رشدى وعدلى السفر الى لندن ، رأى هؤلاء أن لا سبيل أمامهم الا رفع استقالة الوزراة الى السلطان ، ولكن السير وينجت تدخل فى الأمر محاولا تفادى الأزمة ، فقام بزيارة للسلطان فؤاد الذى دافع بحرارة عن استقالة الوزراء ، وأضاف أن الشعور الوطنى والرغبة فى الاستمتاع بحق تقرير المصير تتصاعد بين المصريين ، الأمر الذى يتطلب من الحكومة البريطانية وضع ذلك موضع الحسبان ، وأنه من المستحيل عليه فى الوقت الحالى أن يرسل لاستدعاء المتطرفين كما تطلب الحكومة

---

(٨٥) ٥٠ عاما على الثورة ، المصدر السابق ، ص ١٦٥ ·

(٨٦) د· عبد الخالق لاشين ، المرجع السابق ، ص ١٧٩ ·

البريطانية (*) ، وقد طلب السير وينجت من السلطان ان يرسل للوزراء ويحثهم على سحب استقالاتهم فذكر انه قد فعل ذلك ولكنهم اعتذروا . وقد أرسل اليه رشدى باشا مذكرة يشرح فيها معنى الحماية وهى فى رأيه تعنى ببساطة الضم ، أو من ناحيــه أخرى سيادة تتضمن مصالح القوة الحامية على حساب الدولة المحمية وأنه فى الوقت الذى تنتزع فيه بريطانيا الاعتراف بحمايتها على مصر فان ذلك يتناقض تماما مع المصالح المصرية وأنه لا هو ولا عدلى باشا ينويان اثارة المسألة المصرية فى مؤتمر الصلح (٨٧) . وامام هذا الوضـــع نصحت الخارجيـــة البريطانية مندوبها الســـامى بضرورة البحث عن وزراء آخرين يشكلون وزارة جديدة ، فحاول وينجت اقناع ثروت ولكنـــه ابدى تخوفـــا من أن يعمل منفردا بمعزل عن رشدى وعدلى ، واعترف بقوة الرأى العام على مسلكه . ولكنه فى الوقت نفسه نصح بأن تشكل وزارة محايدة يرأسها اما مظلوم باشا أو اسماعيل سرى باشا (٨٨) (**) .

ويبـــدو ازاء محاولات دار المندوب الســـامى فى البحث عن مخرج ، أن التقى سير برونيات مرة أخرى بعدلى باشا وثروت باشا، وقد اعترف رشدى باشا أن مؤتمر السلام لن يقر شكلا محددا من الحماية وان كان ســـوف يحظى الوضـــع القائم بموافقة دولية وأنه لا يستطيع أن يبقى وزيرا الى ان تأتى مثل هذه اللحظة ، وقد تحدث عدلى وثروت في المعنى نفســـه ، وقد قال عدلى باشـــا أنه في ظـــل

(★) انظر د. عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ١١٢ كانت الخارجية قد طلبت من السير وينجت أن يطلب من السلطان أن يستدعى الزعماء الوطنيين ويهددهم .

(٨٧) F.O. 407/183 No. 157 Wingate to Balfour Dec., 18, 1918.

(٨٨) د. عبد الخالق لاشين ، المرجع السابق ، ص ١٨٢ .

(★★) مظلوم : كان رئيس الجمعية التشريعية ، اســـماعيل سرى . كان وزير الاشغال فى وزارة رشدى .

السيادة الاسميه لتركيا كان لمصر حقوق معينة وأنهم يريدون العا
ماذا سوف تكون حقوق مصر فى ظل الحماية (٨٩) .

وقد علق وينجت بأنه من الواضح أنهم لا يقـدمون مطال
محددة وبالتـالى ليس لديهـم أى برامج بناءة ، « وقد قال ثروت أ
المطلوب من جانبنا القيام ببعض اجـراءات غير تقليدية منهـا خا
الســلطان الذى اعتبره مسـئولا عن انتشـار حالـة انهي
السياسى » (٩٠) .

وقد طلب السير وينجت تخويله حق أن ينصح السلطان بقبو
استقالة الوزارة ، ويقترح أن يكلف مظلوم باشا بتشكيل الوزا
الجديدة وان يصدر السلطان مرسوما يدين فيه حركة المتطرفين
وان كان من غير المتوقع أن يقبل السلطان اصدار مثل هذا المرس
ان لم يتم تهديده ان مثل هذا الرفض قد يكلفه منصبه (٩١) .

وبناء على ذلك فقد خولت الخارجية البريطانية مندوبها السا
فى ٢٣ ديسمبر سـلطة نصـح السلطان بضرورة قبول اسـتق
رشدى ، وتشكيل وزارة جديدة سواء برئاسة مظلوم باشا أو
باشا لأن بالامكان قبول كل منهما رئاسة الوزارة (٩٢) .

ولكن نتيجـة لرفض هذين المرشـحين مظلوم وسرى
تشكيل الوزارة ، اضطرت دار المندوب السامى الى ارجاء البت

(٨٩) O. 407/183 No. 185 Wingate to Balfour Decl. 18, 1918.

(٩٠) d.

(٩١) d.

(٩٢) د. عبد الخالق لاشين ، المرجع السابق والصفحة .

استقالة رشدى وعدلى اللذين عاودا تقديمها من جديد فى ١٢ ديسمبر (٩٣) ، ولكن السلطان فؤاد رفضها ايضا . كما اخذت دار المندوب السامى تحاول من جديد اثناءه عن الاستقالة فألح عليه المستر هينز مستشار الداخلية . وعاد رشدى فقرر ضرورة قبول استقالته فى خطاب ثالث بعث به الى السلطان فى ٣٠ ديسمبر ١٩١٨ ، يستعجل قبولها (٩٤) . ولكن يبدو أن وينجت قد نجح فى استعداء الوزيرين على الوفد . حيث يذكر المندوب السامى لحكومته أن الوزيرين أصرا على ذلك حتى يظهر زغلول وزملاؤه عجزهم عن الوفاء بعهودهم ، نظرا لأنهم لن يجدوا آذانا صاغية من جانب الحكومة البريطانية لاستحالة استقبالهم رسميا من جانبها ولهذا فسيعودون الى مصر « خالى الوفاض » (٩٥) وان كانت مذكرات سعد زغلول تؤكد على أنه هو الذى ضغط على رشدى وعدلى لكى يشترطا سفر الوفد ، فقد كانا موافقين على السفر دونه (٩٦) . وعلى كل حال فقد بعث السير وينجت فى ١٦ يناير الى حكومته يؤيد طلبات رئيس الوزراء ويحثها على قبولها . الأمر الذى أدى بالحكومة البريطانية الى استدعائه ليشرح الموقف بنفسه (٩٧) ، وفى الوقت نفسه أشار المندوب السامى على وزير خارجيته بضرورة ارجاء اتخاذ أى قرار الى حين وصوله الى لندن (٩٨) .

---

(٩٣) المرجع نفسه والصفحة وانظر محمود ابو الفتح ، المرجع السابق ، ص ٥٤ خطاب استقالة رشدى والرافعى . المرجع والجزء السابق ، ص ١٠٧ .

(٩٤) المرجع السابق ، ص ١٠٧ ــ ١٠٨ وعباس العقاد ، المرجع السابق ، ص ٢١٤ .

(٩٥) د. عبد الخالق لاشين ، المرجع السابق ، ص ١٨٣ .

(٩٦) مذكرات سعد زغلول ، ج ٧ ، ص ٢٢٤ ــ ٢٢٥ .

(٩٧) د. عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ١١٢ ، ويفل ، المرجع السابق ، ص ٤١ .

(٩٨) د. عبد الخالق لاشين ، المرجع السابق ، ص ١٨٤ .

غادر السير وينجت القاهرة في ٢١ يناير متجها الى باريس لمقابلة المسئولين البريطانيين (*) الذين يشاركون في مؤتمر السلام، وكان يحدوه أمل كبير في اقناع حكومته بالموافقة على ما توصل اليه مع وزراء مصر .

وفي ٢٩ منه وصل باريس ، وقابل على الفور اللورد هاردنج Harding وفي اليوم التالي تقابل مع مستر بلفور Balfour ومسئولين آخرين ، وفي خلال تلك الفترة ومع اشتعال الروح الوطنية ظل المندوب السامي يحاول اقناع حكومته باجابة طلب رئيس الوزراء ، وأمام محاولات وينجت وتأزم الموقف في مصر خاصة مع اصرار رشدي على الاستقالة وافقت الخارجية البريطانية في اول يناير ١٩١٩ على قبول سفر الوزيرين فقط الى لندن خلال شهر فبراير ، وفي الوقت نفسه فانهما لم تتمكن من استقبالهما الا في شهر مارس واقترحت الخارجية أن يسبق السير وينجت الوزيرين الى لندن على أن يتبعاه خلال أسبوع أو عشرة أيام (٩٩) . على ان رشدي وعدلي رأيا أن هذه الدعوة جاءت متأخرة للغاية وأن الحكومة البريطانية سوف تكون في تلك الفترة قد استصدرت قرارا بقبول الحماية من مؤتمر السلام ، ومن ثم سوف يكون مركزهم ضعيفا للغاية عند السفر الى لندن (١٠٠) ، وأنه لا قيمة بالسماح لهم بالسفر الى العاصمة البريطانية ان لم يقترن ذلك باجراء يعيد لهم بعض شعبيتهم ، وأكدوا أن موقفهم سيصبح لا قيمة له ما لم

(*) البريطانيون الذين قابلهم وينجت (بلفور – روبرت سسل – هاردنج ولويد جورج والسير اير كرو – وعيليب كير) ، انظر د. عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ١١٣ .

(٩٩) د. عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ١١٢ – عباس العقاد – المرجع السابق ، ٢١٤ – ٢١٥ .

(١٠٠) F.O. 407/184 Inc. in No. 31 Notes on Conversations by R. Wingate on Jan 14, and 15, 191.

يسمح لسعد زغلول بالسفر الى لندن والعودة حاوى الوفاض (١٠١) • وشرح لهما وجهة نظره ، ومقترحاته لحل الأزمة ، وقد وافق عليها بلفور بشكل عام ، الا أنه نظرا لأن اللورد كيرزون كان يتولى أعمال وزارة الخارجية آنئذ كان عليه أن يتوجه الى لندن ، لمناقشة المسألة معه ، وسوف يقوم كيرزون باتخاذ القرار اللازم فى شأن السياسة التى يجب اتباعها ويبلغه بها فى باريس (١٠٢) •

وصل وينجت الى لندن فى ٣ فبراير ، ولكنه ظل أسبوعين ينتظر قبل أن يتمكن من مقابلة كيرزون (١٠٣) • وربما يعزى ذلك التأخير الى رغبة القائم بعمل وزير الخارجية فى اتاحة فرصة دراسة القضية المصرية قبل مقابلة المندوب السامى • يضاف الى ذلك ان كيرزون كان من غلاة الاستعماريين الذين يرون فى الأفكار الوطنية خطرا يهدد بريطانيا ويؤدى الى قيام الثورات والاضطرابات (١٠٤)•

وطوال المدة التى قضاها وينجت فى باريس ولندن لم ينقطع شتيهام القائم بأعمال المندوب السامى ، عن الكتابة الى حكومته بأن الوزيرين قد عادا الى عملهما طبقا لوعدهما للسير وينجت ، بأنهما سيعملان بصفة غير رسمية ، الا أنهما قلقان بشأن السفر ، لأن وينجت كان قد وعدهما حسب قول حكومته بأنهما سيكونان فى لندن بعد وصوله بعشرة أيام (١٠٥) (*) • ولهذا ردت الخارجية

(١٠١) F.O. 407/184 No. 23 Wingate to Curzon, Jan. 16, 1919 Tel. No. 23.

(١٠٢) د• عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ١١٢ •

(١٠٣) مصطفى النحاس جبر ، المرجع السابق ، ص ٧٣ •

(١٠٤) د• عبد الخالق لاشين ، المرجع السابق ، ١٨٤ ــ ١٨٥ •

(١٠٥) المرجع نفسه ، ص ١٨٥ •

(*) وانظر أيضا مذكرات سعد زغلول ، ج ٧ ، ص ٢٢٧ ــ ٢٢٩ توضح قلق الوفد من تأخر رد وينجت واتصالهم بشيتهام ورد فعل رشدى وعدلى على ذلك التأخير •

على القائم بعمل المندوب السامي بأن المسألة ماتزال محلا للتشاور مع المندوب السامي وبدا لهيئة دار المندوب السامي في القاهرة أن وينجت قد فشل في مهمته (١٠٦) ٠

وأخيرا نجح الرجل في الاجتماع بكيرزون في ١٧ فبراير، حيث عرض عليه مشروع برقية تنص على دعوة الوزيرين الى لندن للادلاء بوجهات نظرهما في المسألة المصرية ، وذلك في أي وقت يلائمهما ، مع السماح لمن يشاء من السياسيين المصريين الآخرين بالسفر من مصر ، وبهذا يستطيع زعماء الوفد السفر الى لندن مع الوزيرين ٠ وقد أوضح السير وينجت لرئيسه أن هذا الاجراء سوف يخفف من حدة التوتر ويرضى السلطان والوزراء ، وأكد أنه اذا لم يعمل بتوصياته فان الزعماء الوطنيين سوف يرهبون السلطان والوزراء مما يجعل تشكيل الوزارة في المستقبل أمرا مستحيلا (١٠٧) ٠

على أن كيرزون رفض قبول وجهة نظر السير وينجت، فقد رأى أن الزعماء الوطنيين « يصوبون مسدسا الى رءوسنا » ، ولم يستطع أن يدرك أن السلطان والوزراء والزعماء الوطنيين قد اتخذوا جميعا موقفا واحدا وأنه لا السلطان ولا الوزراء يجرءون على اتخاذ أي خط يتعارض مع خطة الوطنيين حتى لو أرادوا ذلك ٠ وانتهت المقابلة بأن أعلن كيرزون أنه سوف يعرض مشروع وينجت على باريس ، ولكنه اعترف صراحة ، بأنه سوف يرفقه برأيه الذي توصل اليه والذي سوف يتعارض معه ويخالفه وهذا ما فعله (١٠٨) ٠

---

(١٠٦) عبد الخالق لاشين ، المرجع نفسه والصفحة ٠

(١٠٧) د٠ عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ١١٢ وايضا د٠ عبد الخالق لاشين ١٨٦ ٠

(١٠٨) المرجع نفسه والصفحة : د٠ عبد الخالق لاشين ، المرجع السابق ، ص ١٨٦ ٠

ويبدو أن الاختيار أمام الوفد البريطاني في باريس لم يكن سهلا ، مما يفسر تأخيره لمدة اسبوع ، فهم جميعا يعرفون وينجت جيدا وسبق لهم أن استمعوا الى وجهه نظره في باريس . غير ان كيرزون كوزير مسئول عارض نصيحة وينجت ، وأكد لهم أنه ما من نتائج سيئة يمكن أن تؤدى اليها نصيحته ورأيه ، وبذلك كان الاختيار في النهاية بين رأى ممثل حكومة بريطانيا وبين راى وزير ضمن هيئة الوزارة ، الأمر الذى جعلهم يرجحون رأى كيرزون(١٠٩) .

وقد صور تغليب رأى كيرزون عن أنه كان مؤيدا ومتمشيا مع سياسة الحكومة البريطانية الرافضة اعطاء مصر أى قدر من الاستقلال ، محبذة استمرار نظام الحماية بدليل وثيقة ٢٧ نوفمبر التى أرسلها بلفور الى وينجت وأيضا فان موقف كيرزون كان متفقا مع تفكيره بدليل ثنائه على مشروع برونيت مما يدل على شكل الاستقلال الذى يؤيده .

وأيضا فانه رغم الحاح وينجت على حكومته بتأييده فكرة سفر الزعماء والوزراء ، الا أنها لم تستمع لنصيحته بل عنفته لمقابلة ١٣ نوفمبر ووصفته بالضعف الى حد مخز وأنه أخطأ لأنه استقبلهم وطلبت منه كبح جماح الحركة (١١٠) . وان كان البريطانيون قد اعترفوا في مجلس النواب البريطاني عند مناقشة أسباب ثورة ١٩١٩ بخطئهم عندما رفضوا طلب زغلول بزيارة لندن (١١١) .

نتيجة لموافقة الحكومة البريطانية على رأى كيرزون كتب الى شتيهام القائم بعمل المندوب السامي في مصر في ٢٦ فبراير ١٩١٩، بمنع سفر الوفد فان التسليم بسفره ، يعنى اعطاءه الصيغة الرسمية بأنهم يمثلون الرأى العام .

(١٠٩) عبد الخالق لاشين المرجع السابق ، ص ١٨٧ .

(١١٠) ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، ص ١٥٨ .

(١١١) الأهرام : ٢٩ ـ ٥ ـ ١٩١٩ المسألة المصرية في مجلس النواب البريطاني .

الأمر الذى يعطيه الفرصة لاستغلال الموقف كما فعل بعد مقابلة ١٣ نوفمبر وطلب كيرزون من شتيهام ابلاغ السلطان بتجديد دعوة الوزيرين أو أى وزراء آخرين ينتدبهم السلطان للسفر الى لندن فوراً، كما أن الحكومة البريطانية "ستمنح هؤلاء كل التسهيلات كما سيلقون كل ترحيب ، وستكون أى مقترحات يطرحونها موضع الاعتبار ، سواء بالنسبة لمستقبل العلاقات بين مصر والدولة الحامية - أو بالنسبة للاصلاحات الداخلية المصرية (١١٢) .

كما أعرب له عن أنه لا يمكن التسليم بأن الوزراء المصريين المدعوين من جانب حكومة جلالة الملك لزيارة هذا البلد يسمح لهم بأن يملوا الشروط التى يجيئون على أساسها (١١٣) .

وبهذه السياسة حددت انجلترا رسميا موقفها بعد طول مراوغة واسفرت عن نواياها الحقيقة ، ولم تسمح لوينجت بالعودة الى مصر لممارسة عمله بل استبقته فى لندن بدعوى أن نصيحته مطلوبة منها (١١٤) . اذ كان معنى عودته الى مصر عمله أن يقف وجها لوجه أمام وزير خارجيته ، مما يصبح معه الموقف من وجهة نظرها أمرا مستحيلا (١١٥) .

وكان على دار المندوب السامى فى القاهرة أن تواجه « خطأ » قرار حكومتها عن طريق قمع الحركة الوطنية ثم تشكيل وزارة جديدة ومن هنا « بدأ الصراع الذى استمر أسبوعا سمت خلاله كل

---

(١١٢) د. عبد الخالق لاشين ، ص ١٨٧ - ١٨٨ .
(١١٣) مصطفى النحاس - المرجع السابق ، ص ٧٣ .
(١١٤) لاشين المرجع السابق ، ص ١٨٨ .
(١١٥) د. عبد الخالق لاشين ، المرجع السابق والصفحة .

من السلطة البريطانية من جانب والحركة الوطنية من جانب آخر الى تأكيد غلبتها » (١١٦) .

وذلك على الرغم من أنها لم تكن تتوقع امكان حدوث ثورة « فالمستر هينز مستشار الداخلية وهى الجهة المسئولة عن حفظ النظام والقانون ، قد ازدرى بفكرة احتمال حدوث اضطرابات خطيرة » (١١٧) . بل أن السير شتيهام أيضا وقبل وقوع الثورة بأسبوعين كتب الى وزيره يقلل من شأن الحركة التى يقودها الوفد، وبأن سعد ورشدى وعدلى قد فقدوا شعبيتهم ، وساد الانقسام معسكر الوطنيين وبدأت أعمال « الاثارة » تقل ورأى أن هذه الحركة تبدو متشابهة لما حدث عام ١٩١٤ (*) ، وكما أن الرأى العام لم يتغير الا قليلا ، ولكن حماسه قد زاد منذ شهر نوفمبر بكلمات مبالغ فيها عن حكم جديد من الحرية والحكم الذاتى ، وأن هذه الحركة لا يمكن أن تقارن بأهميتها بحركة مصطفى كامل ، وليس هناك سبب يجعل هذه الحركة الجديدة تؤثر على قرار الحكومة البريطانية بخصوص المسائل الدستورية فى مصر والتشكل المناسب الذى ستكون عليه الحماية (١١٨) . وبذلك وقعت دار المندوب السامى هى أيضا فى خطأ آخر بعدم ادراكها تماما لخطورة الوضع الداخلى وهى التى تعاصر الأحداث بل أن شتيهام أيضا قد قلل من أهميتها عندما شبهها بما حدث فى عام ١٩١٤ وبذلك فان حكومته سوف تبنى قراراتها التالية على أساس خاطىء . وعلى أية حال فبمجرد علم

---

(١١٦) د. يونان لبيب رزق ، تاريخ الوزارات المصرية ، ص ٢٠٧ .

(١١٧) د. عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ١١٤ .

(*) عندما رفض السلطان حسين والوزراء قبول الحماية دون الحصول على بعض المزايا لمصر التى لم تكن الحكومة البريطانية على استعداد لمنحها ، انظر الفصل الأول .

(١١٨) Lord Lloyd - Op. Cit., pp. 290 - 291.

الوزراء المصريين برفض الحكومة البريطانية سفر الزعماء الوطنيين ، قدم رشدى باشا استقالته فى الاول من مارس عام ١٩١٩ وعندئذ رأى شتيهام ومساعدوه أن هذا الموقف سوف يؤدى الى اضعاف هيبة الوجود البريطانى مما دعا نائب المندوب السامى الى أن يطلب من السلطان فؤاد قبول استقالة رشدى (١١٩) .

وقد انزعج الوفد من قبول السلطان للاستقالة ، ورأى أنها دليل على أن السلطات البريطانية فى مصر لا تقيم وزنا لاى اعتبار لايتفق مع مطامعها (١٢٠) . وأن قبول الاستقالة وتأليف وزارة جديدة معناه تثبيت لنظام الحماية ، وأيضا فان عدم قبول السلطان لها هو تأييد وتقوية لموقف الحركة الوطنية وحكومة رشدى تجاه السلطات الانجليزية ، ومن هنا كانت بداية تغير موقف السلطان واذعانه لدار المندوب السامى (١٢١) .

وقد سارع الوفد متصــديا لهذه المحاولة ، فصـمم على سد الطريق أمام المندوب السامى والسلطان بمنع أى مصرى من تشكيل وزارة جديدة ، وفى الوقت نفسه أرســل احتجاجا الى الســلطان وصفه شتيهام « بأنه صيغ بكلمات متواضعة فى نواح عدة الا أنها نددت بالحمايــة وحذرت السلطان من الاســتماع الى ما يدور فى مجالس دار الحماية كما أنها تضمنت تهديدات مقنعة بقناع رقيق ضد السلطان اذا مضى فى الاشتراك فى تشكيل الوزارة » (١٢٢) .

(١١٩) F.O. 407/184 No. 60 Cheetham to Curzon, March 2, 1919, Tel. No. 338.

(١٢٠) مذكرات عبد الرحمن فهمى ، المصدر السابق والجزء ، ص ١٢٨ ، وأيضا د. عبد الخالق لاشين المرجع السابق ، ص ١٩٤ .

(١٢١) عبد الرحمن الرافعى ، المرجع السابق ، ص ١١٠ ود. عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ١١٥ ــ ١١٦ .

(١٢٢) ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، ص ١٨٣ ، وثيقة ١٩ .

وقد اهتز السلطان من هذا الاحتجاج الذى يعتبر امتهانا له ، وسارع بطلب حماية دار المندوب السامى من اساءات أخرى قد توجه اليه (١٢٣) .

وقد فكر نائب المندوب السامى بتقديم سعد للمحاكمة ولكن ثبت قانونيا أن لغة الاحتجاج لا تبرر رفع الدعوى ضده كما أن هناك صعوبات فنية تمنع تقديمه للمحاكم العسكرية البريطانية (١٢٤) .

وازاء هذا الموقف المتحدى من جانب الوفد رأت دار المندوب السامى التعجيل بتشكيل وزارة جديدة ، فعقد شتيهام القائم بعمل المندوب السامى فى ٤ مارس اجتماعا مع أقوى العناصر فى الوزارة الرشدية المستقيلة (سرى - وثروت ووهبه) وأبلغهم بأنه يقع على عاتقهم تشكيل الوزارة الجديدة (١٢٥) .

فاشترط كل من سرى ووهبه لكى يشتركا فى هذه الوزارة أن يؤلفها ثروت ، وكان الوفد قد زار ثروت ونصحه على عدم تأليف الوزارة (١٢٦) ، فلما ضغطت دار المندوب السامى عليه لتحمله على القبول ، صمد أمام ضغوطها ، ونصح شتيهام أن يفرض ادارة مباشرة على البلاد فى ظل الأحكام العرفية لمدة كافية مما يتأكد معه للشعب المصرى أن لا جدوى من وعود الزعامات الوطنية مما سوف يؤدى الى هدوء الموقف الذى يمكن بعده تشكيل وزارة جديدة

---

(١٢٣) المصدر نفسه ، ص ١٨٤ ، وأيضا .
Deep Marius - Party Polities in Egypt, p. 41.

(١٢٤) المصدر نفسه والصفحة السابقة ، مصطفى النحاس ، المرجع السابق ، ص ٧٧ .

(١٢٥) F.O., 407/184 No. 60, Op. Cit.

(١٢٦) د. عبد العظيم رمضان المرجع السابق ، ص ١١٦ .

وأضـــاف أنه بعـد ذلك على اســتعداد لتـأليف الوزارة وليس قبله (١٢٧) ٠

وكان تعليق شتيهام لحكومته أمام تصاعد المواجهة بين الدار والوفد بأنه لا يمكن ان ينغاضوا ازاء حمله التهديد بمنع تشكيل حكومة مصرية في ظل الحماية ، وخاصة أن سعدا يحاول اثارة نقابة المحامين الوطنية لتوجيه احتجاج الى السلطان وهو الأمر الذى تم ، كما أنه أيضا يحاول شل حركة المحاكم الوطنية عن طريق اضراب المحامين (١٢٨) ٠

ورأى القائم بأعمـال المندوب الســامى بأنهم اذا سمحوا لمثل هذه الاجراءات فان عليهم أن يتوقعوا حدوث مؤامرة توجه ضد اطاعة القوانين الحكومية مباشرة وازدياد صعوبة تشكيل الوزارة (١٢٩) ٠

وعلى ضــوء ذلك طلب شــتيهام من القــائد العـام للجيوش البريطانيــة الجنرال واطسون تهديد سعد ورفـاقة ، فاســتدعى واطسون اليه سعد زغلول وســبعه من أعضاء الوفد (*) ٠ فى ٦ مارس وقرأ عليهم انذارا ، حذرهم فيه من أحداث أى عمل يؤدى الى عرقلة مسيرة الادارة وذكرهم بوجود قانون الأحكام العرفيــة مما يجعلهم عرضة للمعاملة الشـديدة (١٣٠) ٠

---

(١٢٧) F.O. 407/184 No. 64 Cheetham to Curzon, March, 15, 1919 Tel., 347.

(١٢٨) ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، ص ١٨٤ ٠

(١٢٩) المصدر نفسه والصفحة ٠

(*) انظر المصدر نفسه ، ص ١٠٩-أعضاء الوفد هم : سعد وشعراوى ومحمد محمود وعبد العزيز فهمى واحمد لطفى السيد وعبد اللطيف المكباتى ومحمد على علوبة ٠

(١٣٠) محمد على علوبة ، المرجع السابق ، ص ١٠٩ ــ ١١٠ ٠

وفي الوقت نفسه توصل شـــتيهام الى أن تلك الاجراءات لن تكون كافيه لردع الوفد ، وبناء عليـــه فقد استقر رأيه مع زملائه المستشارين الرئيسيين (*) ، الى ضرورة ابعاد سعد الى خارج البلاد، حيث أنهم رأوا أن حركته قد وصلت الى نقطة يتحتم معها الالتجاء الى وسائل أشد عنفا للاحتفاظ بقبضتها على طبقة المثقفين وطلب من حكومته تخويله القـــاء القبض عليه وابعـــاده فورا (١٣١) . وقد تصورت دار المندوب السامي أن هذا العمل العنيف ، وهو خطؤها القاتل ، سوف يخمد كل صوت للمعارضة كما كتب شتيهام أن نفي سعد « سينقذ ســمعة السلطان باعتباره ذا أهمية سياسية لهم » ، وسيسهل الموقف ويتوقع أن يوافق سرى باشـــا أو وهبة باشا على تأليف الوزارة الجديدة (١٣٢) . ولكن لم تلبث أن خابت تصورات دار المندوب السامي وتوقعات رجالها . فبمجرد موافقة الخارجية البريطانية على قرار النفي ، في ٧ مارس طلب شتيهام في ٨ مارس من الماجور واطسون Watson أن يقوم على وجه السرعة باعتقال القاده المهيجين « سعد زغلول – اسماعيل صدقي – محمد محمود وحمد الباسل » لنفيهم الى مالطة ويصف شتيهام ذلك لحكومته بأنه « قد تم تنفيذ هذه الاعتقالات دون أى حادث عصر اليوم ، وقضى « الجناة » ليلتهم في ثكنات قصر النيل ، ونقلوا في سيارة مغلقة الى القطار الذى يقوم الى بورسعيد في الساعة ١١ من صباح اليوم التـــالي وفي ٩ مارس تم وضـــعهم على ظهر السفينة « كالدونيـــا »

(*) اقتراح شتيهام أن تكون الهند أو سيلان .

(١٣١) ٥٠ عاما على الثورة ، ص ١٨٥ وأيضا د. مصطفى النحاس – المرجع السابق ، ص ١٧٧ .

(١٣٢) F.O 407/189 No. 69 Cheetham to Curzon March, 9, 1919 Tell No. 364.

Caladonia التي أبحـــرت بهم الى مالطة في مســـاء اليـــوم نفســـه » (١٣٣) ٠

ولكن نائب المنـدوب الســامي ومستتشــاريه في مصر كانوا واهمين فما لبث أن اندلعت وفي اليوم نفسه الذي بعث فيه شتيهام برسالته الســابقة الى حكومته في ٩ مارس الشرارة الأولى ايذانا بميلاد احدى الثورات العظيمة في تاريخ مصر الحديث ٠

واجهت السلطات البريطانية الثورة وكان سلاحها استخدام العنف فلم يكن ثمة مظاهرة الا وأطلقت القوات البريطانيــة عليها النار (١٣٤) ، كما قامت السلطات العسكرية أيضا باحراق القرى وتدميرها في الصعيد والوجه البحري ، وذلك بعد رفض الفلاحين انذاراتها بوقف أعمال الثــورة كمــا قاموا أيضا بانشاء المحاكم العسكرية في القاهرة وغيرها وكانت هذه المحاكم فورية تعــاقب بالحبس والجلد الى جانب الأحكام الأخرى كالاعدام أو السجن(١٣٥)، حتى أن بلفن القائد العــام للقوات البريطانيــة قد اعترف « بأن تماسك وصلابة ومدى انتشار الثورة يجعل من غير الممكن أن يتحقق

---

(١٣٣) F.O. 407/184 No. 151 Cheetham to Curzon, March 22, 1919 Tell No. 364.

F.O. 407/184 No. 151 Cheetham to Curzon, March 22, 1919.

Ibid., No. 69 Cheetham to Curzon March 9, 1919 No. 364.

« وبها وصف للأربعة المنفيين ورأى شتيهام أن رد الفعل يتسم بالعطف على المتمردين المنفيين » ٠

(١٣٤) محمد حسين هيكل ــ مذكرات في السياسة المصرية ، جـ ١ ، ص ٩١ ٠

(١٣٥) مصطفى النحاس جبر ، المرجع السابق ، ص ٨٢ وانظر الرافعي ، المرجع السابق ، ص ١٢٥ ــ ١٢٦ ٠

قمعها دون اللجوء الى أشد اعمال القمع ؟ » (١٣٦) ، وقد استخدم القائم العام للقوات العسكرية لمعاونة قوات البوليس نتيجة لاشتداد الثورة (١٣٧) ، كما واصل اصدار الانذارات ففي ١٠ مارس اصدر انذارا باحـراق أي قرية تدمر محطات السكك الحديدية والمهمات الحديدية الأخرى ، كما دعا بعض الوزراء والاعيان وهددهم باللجوء الى خطة هجومية ضد الحوادث الجارية ، مما سيكون وبالا على البلاد من تدمير العمائر وتخريب القصور وحرق القرى واراقة الدماء الى غير ذلك مما يقتضيه الموقف (١٣٨)٠ وقد تصور القائم بعمل المندوب السـامي ان ضرب الثورة بعنف سوف يؤدى الى هدوء الاحوال وامكان حـل الأزمة الوزاريه ـ ولكن على النقيض ازدادت الأمور اشتعالا من أدنى البلاد الى أقصـاها ، وعندما وصل الجنرال بلفن لقيادة قوات الاحتلال فى مصر فى منتصف مارس كان أول طلباته « الاسراع بتشكيل وزارة مصرية لتتعاون مع الجيش فى اعادة الهدوء الى البلاد » (١٣٩) ٠

كل ذلك وغيره أرغـم القائم بالأعمال البريطانيـة ، على أن يقترح على حكومته التوصية ببعض الاستجابة للمشاعر الوطنية ، وخاصة أن التقارير الأخيرة تشير الى ظهور دعوة للتوقف عن العمل، « وقد تساءل شتيهام اذا كان فى سفر المصريين الى أوروبا اذا وجدوا سبيلا الى السفر ، أى احراج لسياسة حكومته » (١٤٠) ٠

---

(١٣٦) د٠ عبد الخالق لاشين ، المرجع السابق ، ص ٢٢٥ وايضا ٥٠ عاما على الثورة ص ٢٣٨ ٠

(١٣٧) ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، ص ٢٠٨ ٠

(١٣٨) المصدر نفسه ، ص ١٩٩ ٠

(١٣٩) د٠ يونان لبيب رزق ، المرجع السابق ، ص ٢٠٩ ٠

(١٤٠) ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، ص ٢٢٧ وعبد الخالق لاشين ، المرجع السابق ، ص ٢٢٥ ٠

الا أن كيرزون رفض التصريح بسفر الزعماء بدعوى « ان السماح لهم بالمجيء الى لندن بعد الحوادث الاخيرة من شأنه أن يبدو وكأننا خضعنا للقوة . كما أن مكانة الزعماء الوطنيين وشهرتهم ستزداد ، وسيصبح من العسير على السلطان والعناصر الوزاريه المعتدلة المحافظة على موقفهم امام هؤلاء الزعماء » (١٤١) .

كما طلب كيرزون من ممثله في مصر ، أن يركز على اعاده القانون والنظام بالاشتراك مع القائد العام ، وضرورة اتخاذ مزيد من اجراءات القمع والشدة لاعادة النظام وان يحاول العمل بالتعاون مع السلطان والعناصر المعتدلة (١٤٢) . وقد رد القائم بعمل المندوب السامي ببرقية عاجلة جدا شرح فيها خطورة الوضع في مصر فاشار الى فقدانهم أية وسائل لاستعادة السيطرة على الصعيد الذى لا نعرف عنه أية أنباء وأن تموين القاهرة قد يكون صعبا وأضاف شتيهام أن وسائل القمع قد نجحت حتى الآن لأن الشعب أعزل ولكن ذلك لن يتم الا على حساب أرواح كثيرة كما أن هذه الحركة حركة قومية بكل ما في هذه الكلمة من معنى (١٤٣) . وقد قدم شتيهام اقتراحات محددة وهي :

١ ـ اصدار بيان بأن مؤتمر السلام اعترف بالحماية البريطانية على مصر .

٢ ـ اصدار بيان مماثل بقبول بريطانيا الانتداب على مصر .

٣ ـ الغاء جميع القيود المفروضة على سفر المصريين بمن فيهم الوفد لأننا لا نستطيع أن نتجاهل قوة واجماع الشعور المؤيد للوفد .

---

(١٤١) المصدر نفسه ، ص ٢٢٨ .

(١٤٢) المصدر نفسه والصفحة .

(١٤٣) F.O 407 No. 87 Cheetham to Curzon March, 17, 1919 Tel. No. 403 Very Urgent.

٤ ــ أن توفد على الفور لجنــة الى مصر ، لبحث الموقف والتقــدم بتوصياتها ، وأشار القائم بعمل المندوب السامى أن الجنرال بلفن هو صــاحب هذا الاقتراح ولكنه شــكك فى فــائدته نتيجة لحالة الحماس الذى يجتازه الشعور العام .

وفى نهايــة برقيتــه أكد شتيهام على ضرورة تقــديم بعض التنازلات وامكان الاعتماد على تأييد المعتدلين اذا تــم الاعــلان عن موقف جديد ومحدد (١٤٤) .

If a new and definite situation could be announced.

ويبدو أن شتيهام قد بنى معظم مقترحاته على أساس موقف بعض المعتدلين المصريين الذين روعهــم العنف « الثورى » والعنف المضاد لاخماد الثورة خاصة أن عدلى قد تقدم باقتراح « أن يمنح مؤتمر السـلام بريطانيـا الانتــداب على مصر » لأنه يرى أن ذلك « سيترك الأوضاع على ما هى عليه فى الوقت الذى يهيىء فيه السبيل للوصول الى نوع من الحل لهذه الأزمة » .

كما أن مظلوم باشا وغيره وقد اتصلوا بالقائم بعمل المندوب السامى « بروح المستعد للمساومة » ، « ولكن مع التعبير عن ضرورة سفر وفد مصرى للتهدئة » (١٤٥) . وعلى أية حال فان شتيهام لم يبن اقتراحاته من فراغ وانما بناها على أساس من خبرته ، ودرايته الكاملة بالشئون المصرية ، فضلا عن معايشته أحداث الثورة هو والفريق الذى يعمل معه .

---

(١٤٤) Ibid.

(١٤٥) ثورة ١٩١٩ ، ص ٣٣٤ .

تعيين اللنبي مندوبا ساميا على مصر :

وأمام تفاقم الأحداث تأكد الوزراء البريطانيون أن هنـاك مسـألة مصرية وأنه لابد من مواجهتها وأنها ليست مجرد عمليـة تحريض أو تهييج يمكن أن تنتهي بنفي مجموعة من القادة المصريين ، ولكنها حركة وطنية واسعة النطاق لا يمـكن انكارها ، وبدا أن المسألة في حاجة الى رجل قوى ليواجه الأزمة ، الأمر الذى أدى الى قرار بارسال اللنبي (١٤٦) ، كما كانت الحكومة البريطانية ايضا ساخطة على سوء تصرف دار المندوب السامي (١٤٧) .

ولهذا فقد بعث بلفور في باريس الى كيرزون وزير الخارجية في لندن في ١٨ مارس يعرب عن ضرورة اعادة النظام وتشـكيل حكومة ذات كفاءة على الفور وأيضا عن استعداد الحكومة البريطانية لبحث « المظـالم المصرية المزعومة » مع وزراء مصريين في لنـدن والسماح لهم باسـتصحاب من يرون حتى لو كانوا من المتطرفين المصريين (١٤٨) .

كما أن وزير الخارجيـة الذى أدرك تزايد وعنف الثورة في مصر من برقية ممثلة قد أرسل الى بلفور في باريس يقترح عودة اللنبي بسرعة الى مصر « ويبدى ثقته من أن بلفور سيستطيع اتخاذ الاجراءات التي تكفل الاسراع بمهمته في باريس بحيث يستطيع السفر الى مصر قبل نهاية الأسبوع » (١٤٩) .

---

(١٤٦) Chirol Valentain the Egyptian Problem, p. 190.

(١٤٧) Marlow John - The Anglo Egyptian Relation. p. 233.

(١٤٨) ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، ص ٢٣٠ .

(١٤٩) F.O. 407/184 No. 29 Curzon to Balfour March 19, 1919 Tel. No. 328.

عن مصر سوى القيادة للقوات العسكرية التي كانت قاعدتها مصر ، وفوق ذلك فــان اللورد اللنبى كان قد عــاد توا من قيــاده حملة عســكريه ولم يكن والحالــه هذه لاتقــا لان ينهمك بشئون مصر السياســية (١٥٥) • وان كنت أرى أن أحداث ثورة ١٩١٩ والتى تفاقمت بعد استدعاء وينجت الى لندن فى ٢١ يناير ١٩١٩ كانت أهم الأسباب التى أدت بالحكومة البريطانيه الى اختيار اللنبى بصفته واحــدا من اهــم العســكريين الذين حققوا للحلفــاء النصر فى فلسطين (١٥٦) • وبالتالى فان هذه السمعة العســكرية فى مصر وغيرها ، كانت من أهم العوامل التى رجحت اختياره كمندوب سامى على مصر ، وليس كما يذكر بيومان ، كما ان قوله بعد عودته من حمله عسكرية لا يستطيع أن ينغمس فى شئون مصر السياسية فهو مردود عليه بأن كتشنر ثم وينجت (*) كانت لهما مثل ذلك الظروف تماما فضــلا عن كونه كان قائدا عاما للقوات البريطانيــة فى مصر بما للسلطة العسكرية فى ذلك الوقت من « يد عليا » فى حكم البلاد. كما أن الهيبة التى يمثلها اسم اللنبى فى مثل هذه الظروف كانت ذات قيمة ادارية كبيرة ولم يكن بين البريطانيين اسم أشهر ولا أكبر تأثيرا من اسمه » (١٥٧) • وعلى العموم فان تعيين اللنبى فى نفس وقت وجود وينجت كمندوب ســامى على مصر سابقة لم تتكرر فى تاريخ المندوبين السامين فى مصر •

كما أن فى اعلان تعيين اللنبى مندوبا ساميا « فوق العادة » ظاهرة أخرى حيث لم يطلق على أحد من المعتمدين أو المندوبين هذا اللقب ، وربما تعزو هاتــان الظاهرتــان الى ظروف اشتعال ثورة

---

(١٥٥) New Man Polsion Op. Cit., p. 225.

(١٥٦) المقطم ١٩٢٥/٦/٢١ •

(★) وينجت انظر الفصل الاول •

(١٥٧) وادى النيل ١٩٢٥/٥/٣٠ •

١٩١٩ التى جاء فيها اللنبى والتى لم يسبق لمندوب سام من قبله أو من بعده أن شهدها ٠

ومن الأسباب أيضا التى أدت بالحكومة البريطانية الى اختيار اللنبى كانت خبرته بالشئون المصرية عندما كان قائدا للقوات البريطانيـــة فى مصر ، ومن ثم فقد كان اللنبى هو « الشخصية المرموقة ، صاحب السمعة العسكرية الكبيرة فى البلاد » (١٥٨) ٠ مما يجعل تعيينه فى ظروف الثورة مناسبا للغاية بالاضافة الى انه كان « أكثر شكيمة واقوى بأسا من ويبجت مما يجعله اقدر على مواجهة الثورة وقمعها » (١٥٩) كما كانت له حظوة عند المسئولين فى الحكومة البريطانيـــة ولم يكن اللنبى على شاكلة سلفه الذى لم يستطع أن يؤثـر على السلطـات البريطانيـــة التى اتهمته فى غير ما انصاف بتشجيعه للمطالب المصرية (١٦٠) ٠

وعلقت التيمس على تعيين اللنبى مندوبا على مصر بقولها « ان ملاءمة تعيين اللنبى فى الوقت الحاضر ظاهرة للعيان ، وان خدماته ومزاياه غنية عن البيـان ، كما ذكرت الغارت « بأنه اذا استثنينا المنصب الذى شغله اللورد « فرنش » حاكم أيرلندا ، لا نجد بين كبار القواد من عهد اليه بمهمة أثقل على طبعه من مهمة اللورد اللنبى فى مصر ، فقد عهد اليه ، وهو الذى لا يدعى العلم بالسياسة أن يؤيد بالقوة العسكرية نظام حكم غير محبوب خلال فترة مملوءة بالتهييج السياسى الشديد ومن دون أن تكون هناك سياسة جريئة للترقى الاقتصادى (١٦١) ٠

---

(١٥٨) د٠ عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ١٤٧ ٠

(١٥٩) عبد الرحمن الرافعى ثورة ١٩١٩ منذ ١٩١٤ ــ ١٩٢١ ، ص ١٦٦ ج (١) وأيضا عبد الرحمن فهمى ج ١ ص ١٥٩ ــ ١٦٠ ٠

(١٦٠) د٠ عفاف لطفى السيد ــ تجربة مصر الليبرالية ١٩٢٢ ــ ١٩٣٦ ٠

(١٦١) الأهرام ٠ ١٩٢٥/٦/١٧ ٠

وعلى أية حال أعلنت الحكومه البريطانيه عن تعيين الجنرال (*) ادموند هينمن اللنبى « Admond H. Allenby » محل السير ريجنالد وينجت مندوبا ساميا فوق العادة على مصر والسودان فى ٢٥ مارس ١٩١٩ وقائدا عاما للقوات البريطانية فيها (١٦٢) . وقد أعلن عن هذا الخبر فى القاهرة فى يوم ٢٥ أى اليوم التالى لعودة اللنبى رغم أن هذا الخبر قد أعلن فى لندن فى يوم ٢٢ مارس(١٦٣)، وربما الذى دعا الى ذلك التكتم هو ما تمر به البلاد من ثورة ، حيث أن ستيهام قد علم بالخبر فى برقية من حكومته يوم ٢١ مارس وجاء فيها أيضا شكر الحكومة لخدماته وأيضا « اعتذارها » للقائم بعمل المندوب السامى عن تعيين اللنبى بانه يفهم أنظروف التى احاطت بهذا التعيين وأنه لا يحمل معنى التقليل فى تقدير حكومة جلالة الملك للخدمات الطيبة التى قدمها ستيهام فى موقف عصيب كهذا (١٦٤) .

درس اللنبى فى الكلية الملكية الحديثة التى تخرج فيها مكماهون (١٦٥) . وخاض معركة أراس فى فرنسا ، حيث كان يتولى قيادة الفيلق الانجليزى برتبة لواء التى أكتسبها فى حرب البوير ، وكان قبل قيام الحرب الأولى مفتشا لقوة الفرسان (١٦٦)، ثم عين قائدا عاما للقوات البريطانية فى مصر ابان الحرب الأولى خلفا للجنرال أرشابيلد مرى (**) ، وفى يوليو ١٩١٧ قاد الحملة

(*) حصل اللنبى على رتبة « فيلد – مارشال » فى صيف ١٩١٩ انظر ويفل اللنبى فى مصر ، ص ٦١ .

(١٦٢) المقطم ١٩١٩/٣/٢٦ ، الأهرام : ١٩١٩/٣/٢٦ .

(١٦٣) Chirol Volentine - Op. Cit., p. 191.

(١٦٤) ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، ص ٢٨٧ .

(١٦٥) ويفل : المرجع السابق ، ص ٢٣ .

(١٦٦) الأهرام : ١٩١٩/٣/٢٦ .

(**) انظر السلطة العسكرية ، الفصل الأول ، عين فى يونيو ١٩١٧ قائد عام فى مصر .

على فلسطين وسوريا وفتح بيت المقدس ، حيث ذاع صيته كمحرر لفلسطين وسوريا وفي ٢٤ نوفمبر عام ١٩١٨ استقبل في القاهرة رسميا باحتفال عظيم .

وفي ٧ فبراير ١٩١٦ دخل الأستانة وقابل وزير خارجيتها وأملى عليه شروط امتلاك الأراضي العثمانية التي فتحها وصارت تحت ادارته (١٦٧) .

وقد أنعم على اللنبي بلقب « فيكونت » ، وأعطى ٥٠ ألف جنيه كمكافأة كما حاز على لقب لورد ، ثم رقي في يوليو ١٩١٩ الى رتبة فيلد مارشال ، وفي عام ١٩٢٠ عين كولونيلا في فرقة « حرس الحياة » فخوله ذلك حمل « العصا الذهبية » (١٦٨) .

ويعتبر اللورد اللنبي رابع أربعة من العسكريين الذين مثلوا انجلترا في مصر ، مكماهون وينجت وكتشنر واللنبي وكان الثلاثة الأخيرون جنودا عاملين وقتما عينوا (١٦٩) .

كما أن كلا من كتشنر واللنبي كانا قد أكتسبا شهرة عسكرية كبيرة (١٧٠) ونلاحظ كذلك أن اللنبي قد اختلف عن بقية المعتمدين والمندوبين السامين بأنه كان أيضا قائدا عاما للقوات البريطانية في مصر .

---

(١٦٧) ويفل ، المرجع السابق ، ص ٦١ هذه الالقاب الأخيرة مثل لقب لورد وفيلد مارشال حصل عليها بعد تعيينه مندوب سامي على مصر .

(١٦٨) المرجع نفسه ، ص ٤٢ .

(١٦٩) الأهرام : ١٩١٩/٣/١٤ .

(١٧٠) Marlow John - Op. Cit., p. 233.

وعلى أثر وصول اللنبى الى القاهرة ، بدأ أولا فى تنظيم البيت من الداخل حتى يتمكن بعد ذلك من مواجهة الثورة ، ومعه جهازه الذى سيعمل معه على تنفيذ سياسته . « فرأى ضرورة التغيير فى الأشخاص وليس فى النظام ، ففى وزارة الداخلية حيث كان الفشل واضحا من وجهة نظره ، خلف السير ريجنالد كلايتون Clayton المستر هينز مستشارا وتمت عودة السير بول هارفى الذى كان قد استقال أيام كتشنر الى منصب مستشار الماليه ، وهو المنصب الذى استمر خاليا منذ وفاة اللورد ادوارد سيسل Cecil وخلف السير شلدون آموس Amos السير برونيات مستشارا للحقانية وأصبح المستر باترسون Paterson مستشارا للمعارف بدلا من دنلوب » (١٧١) . ولا شك أن اللورد اللنبى كان موفقا فى سياسته هذه ، فان هينز مستشار الداخلية كان هو المسئول عن الأمن العام فى البلاد .

وان كان ليس فى مقدوره وحده كبح جماح ثورة الا أنه بحكم وظيفته كان يعرف المصريين جيدا ، لم يستطع أن يتنبأ ما يمكن أن يحدث لعدم تلبية طلب المصريين بالسفر ، بل أنه حتى نفى تماما امكان وقوع أى اضطرابات وبالنسبة لبرونيت فقد كانت له الكلمة العليا فى دار المندوب السامى مع وينجت وكان مشروعه سببا من أسباب غضب المصريين جميعا ، وبالتالى أصبح التخلص منه مرغوبا لتهدئة الحال فى البلاد ، وكذلك الشىء بالنسبة لدنلوب الشخصية البغيضة لدى المصريين ، اذا فمثل تلك التغيرات ستكون نوعا من الترضية للمصريين وخاصة أنها تغير أشخاص وليس تغير سياسات فلن تضر مصالحهم .

---

(١٧١) Chirol Valentine - Op. Cit., p. 220.

وقد علق فالنتين على ذلك « بأن هذه التعيينات لم تغير فى النظام القديم الا انها قوبلت بترحاب كبير وقد لقى الأخير ترحيبا كبيرا من المصريين حيث كان دنلوب مرفوضا تماما منهم (١٧٢) .

أما عن موظفى الدار فلم يحدث اللنبى أى تغيير فيهم وبمجرد الاعلان عن تعيين اللورد اللنبى مندوبا سامیا ، صدر بلاغ رسمى من حكومته تخوله السلطة المطلقة فى جميع الأمور العسكريه والملكية ، ومنحته أيضا حرية اتخاذ القرارات والتدابير التى يرى وجوب اتخاذها لاعادة القانون والنظام وادارة جميع الشئون بما تتطلبه المحافظة على نظام الحماية المفروض على مصر (١٧٣) . ومعنى هذا أنه أرسل الى مصر ليقوم بمهمتين أساسيتين الأولى ــ القضاء على الثورة واعادة القانون والنظام ، والثانية العمل على تثبيت الحماية واستمرارها على مصر ، وهو أمر ضرورى لم يكن له خيار فيه (١٧٤) . وقد عبر اللنبى عن تنفيذ هذه السياسة فى حديث له فقال « ان حكومة جلالة الملك أكدت الحماية ثانية فى نص تعيينى ، وليس فى وسعى أن أقول شيئا آخر عنها ، فواجبى محدد تحديدا جليا ، ولابد من اعادة النظام أولا ، فقد جئت لاخماد الفتن الحالية وحكم البلاد على أحسن طريقة » (١٧٥) .

وفى واقع الأمر فان اللنبى قد اتبع سياسة « العصا والجزرة » فبينما ترك الاجراءات العسكرية تحدث مفعولها فى اخماد الثورة

---

(١٧٢) Chirol Valentine - Op. Cit., p. 220.

(١٧٣) Marlowe John - Op. Cit., p. 235.

وايضا وادى النيل : ١٩١٩/٣/٢٦ والمقطم ١٩١٩/٣/٢٦ . والأهرام : ١٩١٩/٣/٢٦ .

(١٧٤) د. عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ١٤٨ .

(١٧٥) وادى النيل : ١٩١٩/٤/٦ . المقطم ١٩٢٥/٦/٢١ مهمة اللنبى رأى التيمس .

بالحديد والنـار حيث اتبع طريقـة الجنرال يلفن نفسها فى قمع الثورة (١٧٦) لجأ أيضـا الى ازالة أسبابها عن طريق التفاوض مع رجال الوفد .

ففى يوم ٢٦ مارس استدعى اللنبى أعضاء الوفد الباقين فى القاهرة وتباحث معهم فى أسباب الاضطرابات التى وقعت فى البلاد وطلب منهم أن يقدموا تقريرا له بأسباب الشكوى كذلك استدعى اليه حسين رشدى وأعضاء وزارته المستقيلة لكى يتعرف منهم على آرائهم فى أسـباب الاضـطرابات ويسـتطلع رأيهم فى الموقف عامة (١٧٧) .

وفى المسـاء قابل اللنبى جماعة من « كبـار الأمة وأعيانها » وألقى عليهم بيانا أنه جاء الى مصر من أجل أغراض ثلاثة :

١ ـ وضع حد ونهاية للاضطرابات الحالية .

٢ ـ عمل تحريات دقيقة لمعرفة الأسباب التى حملت المصريين على الشكوى .

٣ ـ العمل على ازالة كل الشكاوى التى تستوجب العدالة ازالتها ثم طلب منهم مساعدته على تحقيق هذه الأغراض من أجل اعادة الأمن الى البلاد وأنه متى تحقق ذلك فسننظر بلا محاباة فى جميع أسباب الشكوى واجراء كل ما يلزم لسعادة الشعب المصرى وراحتـه (١٧٨) .

---

(١٧٦) د. عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ١٤٨ ـ ١٤٩ والماريشال ويفل ، المرجع السابق ، ص ٤٣ ورأى آخر فى سياسة اللنبى « تدريب المصريين على حكم أنفسهم موضع التنفيذ » .

(١٧٧) نفسه ـ المرجع السابق ، ص ١٤٩ وأيضا مصطفى النحاس والمرجع السابق ، ص ٨٩ وعبد الله عزباوى ، المرجع السابق ، ص ٧١ .

(١٧٨) الأهـرام : ١٩١٩/٣/٢٧ وادى النيـل : ١٩١٩/٣/٢٨ المقـطم : ١٩١٩/٣/٣٦ .

وقد أصدر المندوب السامى فى ٣١ - ٣ - ١٩١٩ بلاغا أعلن فيه عن ارتيـاحه من تنـاقص «الاضطرابات والتعـديات وتخريب الأملاك » وطلب من أعضاء الوفد تقديم تقرير بمطالبهم من أجل اعادة الهدوء والسكينة (١٧٩) ·

وفى الوقت نفسه الذى سارت فيه سياسة التهدئة التى اتبعها اللنبى جنبا الى جنب مع سياسة « العصا » فقد استمرت اجراءات السلطة العسـكرية العنيفة فى قمع الثـورة وارسال الانذارات للمصريين بتهديدهم بأقصى العقوبة (١٨٠) ·

وعلى العموم فقد رد أعضاء الوفد على دعوة اللنبى لهم بالتعاون معه بأن قدموا له تقريرا حول المسألة المصرية ، والأسباب التى دعت الى الثورة (١٨١) ، فانهم لم ينظروا الى الحماية الا باعتبارها ضرورة استدعتها الظروف الحربية وقتذاك وتأليف وزارة جديدة تقدم لها ترضيات يرضى عنها الشعب للقضاء على الاضطراب والفوضى (١٨٢) وقد وصف اللنبى هذه المذكرة بالاعتدال (١٨٣) ·

وفى اليوم التالى ٣١ مارس استدعى اللنبى الوزراء السابقين وأبلغهم عن نيته فى مقابلة أعضاء الوفد وطلب اليهم ابداء رأيهم

---

(١٧٩) نفسها · ١٩١٩/٤/١ · New Man Op. Cit., p. 223,

(١٨٠) انظر الرافعى : المرجع السـابق والجـزء ، ص ١٧٩ - ١٨٣ · والأهرام : ١٩١٩/٣/٢٧ وانظر الاخبار ١٩٢٢/٩/١٢ · (اللنبى نفذ الأحكام العرفية بشدة وأقام الحكم العسكرى التقليدى) ·

(١٨١) د· عبد الخالق لاشين ، المرجع السابق ، ص ١٣١ ·

(١٨٢) د· عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ١٥١ ونص تقرير الوفد الى المندوب السامى ، انظر مذكرات عبد الرحمن فهمى ، ج ١ ، ص ١٨٧ - ١٩٣ ·

(١٨٣) ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، ص ١٩٧ ·

وخاصة رشدى وعدلي باشا ، فكان من رأيهما أن ترفع القيود أمام كل من يريد السفر من مصر بدون استثناء (١٨٤) . وقد تأكد اللنبي من صواب هذا الرأى وذلك لاستحالة اعادة الأمور الطبيعيه الا به فكتب الوزير خارجيتـه بأن هذا الاجراء الذى لايحمل أى اعتراف رسمى من جانبه من شأنه أن يعيد الهدوء بطريقة أوتوماتيكية ويضمن تشكيل الوزراة .

واقترح كذلك أن تصـدر جوازات السفر للمصريين الذين يرغبون فى زيارة أوربا دونمـا نظر الى نوع مطالبهم كما هو متبع فى فلسطين وسوريا وهو ما من شأنه ان يضـع المصريين على قدم المساواه مع غيرهـم من الشعوب بالنسبة لحركة الحريـة وأن هذا الاجراء سيكون له تأثير طيب (١٨٥) .

ويبدو أن الذى دفع اللورد اللنبى الى هذا القرار كان استمرار الخطر وصعوبة تشكيل الوزارة كما جاء فى برقيـاته (١٨٦) الى حكومته ففى احداهـا يذكر « أنه استطاع أن يقمع بقوة السـلاح معظم مظاهر الاضطرابات فى مصر ، ولكنه يعترف أيضا بأن أسباب القلق والضيق ما تزال على ما كانت عليه من قوة ، وأنه لا يرى أى مظهر للتحسن فى ظل الظروف الحالية » (١٨٧) ، لذلك نظر اللنبى الى توجيهات بلفور باعادة النظر أولا على أنها سياسة غير صحيحة

---

(١٨٤) المصدر نفسه والصفحة ، د. عبد الله عزباوى ، المرجع السابق ، ص ٧١ .

(١٨٥) المصدر السابق ، ص ١٩٧ ــ ١٩٨ .

(١٨٦) مصطفى النحاس ، المرجع السابق ، ص ٩٠ .

(١٨٧) المصدر السابق ، ص ٣٠٥ .

وأخذ بوجهة نظر شتيهام (١٨٨) ومساعديه الآخرين مثل الجنرال كلايتون مستشار الداخلية والجنرال بلفن (*) ·

وكان وقـع هذه البرقيـة على كيرزون بمثابة الصدمة ، فلم يمض على وجود اللنبى فى مصر أسبوع ، مما أدى الى نشوب أول معركة بين اللنبى ووزارة الخارجية وعلى الأخص اللورد كيرزون ·

فقد كتب كيرزون الى بلفور فى باريس « عما هاله فى انتهاج سياسة كهذه كانت الحكومة البريطانيه تقاومها منذ نوفمبر ١٩١٨، وقال كيرزون أن اللنبى اخطأ فى الحكم على المواقف بأن ركز كل التركيز على ضرورة تشكيل وزارة مصريـة لكن كيرزون لم يلق اسـتجابة لا من « بلفور » ولا من لويـد جورج فهما اللذان عينـا اللنبى » (١٨٩) ·

فقد رد مستر بلفور عليه بأن نصيحة اللنبى لا يمكن تجاهلها، وأن عليهم أن يؤيدوا المقترحات التى يراها لاعادة الهدوء ، كما أن التوصيات التى ضمنها برقيته يجب أن يوافقوا عليها وأنه من المهم تجنب أى مظهر من مظاهر عدم الثقة بسياسته الحالية ، وفى نهاية البرقية نبه بلفور كيرزون بأنه بينما اللنبى على معرفة تامة بوجهة نظرهم ، « فاننـــا لســـنا على معرفة تامة بالأحـــوال المحلية الحـــاضرة » (١٩٠) ·

ويبدو من موقف بلفور أنه قد استوعب الدرس من تجربة وينجت لذلك سارع بالموافقة على رأى مندوبه فى مصر الذى هو

---

(١٨٨) مصطفى النحاس ، المرجع السابق والصفحة السابقة ·

(★) انظر المصدر السابق ، ص ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٩٧ ، ٢٩٨ ، ٣٠٦ ·

(١٨٩) مصطفى النحاس ، المرجع السابق والصفحة ·

(١٩٠) ثورة ١٩١٩ ، ص ١٩٩ بلفور الى كيرزون ، ٢ ابريل ١٩١٩ ·

أكثر دراية بالأحوال المصرية المحلية عنهم كما تدل أيضا على مدى الثقة برأى اللنبى على عكس المندوب السابق ٠

واستنجد كيرزون بالسير وينجت لكى يساعده فى اقناع حكومته بتغيير موقفها المؤيد دون جدوى (١٩١) ، على الرغم من أن وينجت قد رفض نصيحة اللنبى بأن اللحظة المناسبة للسماح للوفد بالسفر قد فاتت وان اقدام الحكومة البريطانية على اباحة السفر بعد نشوب الاضطراب سيؤخذ على أنه استسلام (١٩٢) ٠

فقد واصل اللنبى الحاحه على حكومته بالموافقة على سياسته فعاد يكتب مجددا اقتراحه مرة أخرى فى ٤ أبريل ومحذرا اياها أن الحركة بدأت تؤثر فى سوريا وفلسطين فضلا عن مصر وأن الخطر جسيم جدا وأنه فى الاستجابة « لطلبه سوف يستطيع أن يشكل الوزارة ثم يحذرهم من تجدد الاضطرابات » (١٩٣) ٠

كما أرسل واطسون الى بلفور عن طريق هاردنج يقول « اذا لم تهدأ مصر فستكون الحاجة الى استدعاء مزيد من القوات » (١٩٤) ٠

ثم أكمل المندوب السامى رسم هذه السياسة لحكومته باقتراحه فى ٤ أبريل ١٩١٩ أن يقترن السماح بالسفر للمصريين ، بضرورة الحصول على اعتراف الدول فى مؤتمر الصلح بالحماية

---

(١٩١) د٠ مصطفى النحاس جبر ، المرجع السابق ، ص ٩١ ٠

(١٩٢) Lord Lloyd., Op. Cit., Vol. 1, p. 302, 509.

(١٩٣) ثورة ١٩١٩ ، ص ٢٠٥ ـ ١٠٦ برقية اللنبى الى كيرزون ، ٤ ابريل ١٩١٩ ٠

(١٩٤) مصطفى النحاس جبر ، نفس المرجع والصفحة ٠

البريطانية على مصر (١٩٥) ، وبذلك يحبط خطوة الوفد القادمة وفسل كيرزون في تغليب وجهة نظره ، وأرسل الى اللنبى فى الخامس من أبريل يخبره بأن سياسته قد حظيت بالقبول ، وأنه سيلقى كل تأييد فى تنفيذها (١٩٦) • وفي اليوم التالى أى فى ٦ أبريل ١٩١٩ أبرق اللنبى الى الخارجية بخطته التى سيسير عليها ، فأبلغها أن السلطان سيصدر بيانا يدعو فيه الأمة الى الهدوء والنظام ، كذلك أصدر بيانا فى اليوم التالى يقول فيه انه لما كان النظام قد أعيد بنجاح عظيم فبالاتفاق مع السلطان أعلن أنه لم يبق حجر على السفر وأن جميع المصريين الذين يريدون مغادرة البلاد تكون لهم هذه الحرية ثم أعلن اللنبي الافراج عن سعد وصحبه ومنحهم حرية السفر الى أوربا (١٩٧) •

وهكذا وضعت خطة اللنبى على أساس السماح للمصريين بالسفر الى الخارج والافراج عن المنفيين الأربعة وتشكيل وزارة تجدد لها الدعوة لزيارة لندن وكل ذلك بعد أن تأكد لبريطانيا اعتراف الحلفاء بالحماية على مصر ، وبذلك لم يعد هناك خطر من وراء عرض قضية مصر فى لندن أو باريس (١٩٨) •

وقد علق اللنبى على خطته هذه بأنه على الرغم من اعطائه الحرية لسعد وصحبه بالسفر الى أوربا فان سعدا لم يستقبل بصفة رسمية من أى دولة من الدول (١٩٩) ، ومعنى هذا الكلام

---

(١٩٥) ثورة ١٩١٩ ، ص ٣٠٦

(١٩٦) المصدر نفسه ، ص ٢٥٧

(١٩٧) الأهرام : ١٩١٩/٤/٨ •

(١٩٨) د• عبد الخالق لاشين ، المرجع السابق ، ص ٢٣٤ • وانظر عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ١٥٠ ـ ١٥١ •

ويذكر Marlo ان هذه المفاوضات كانت تهدف الى الغاء الحماية ص ٢٣٧ •

(١٩٩) الأهرام : ١٩٢١/٣/٥

أنه قد أحكم الحصار على الوفد في باريس ليظهر عجزه عن تحقيق وعوده ، كما أن اللنبى رفض فى هذا الحديث اعطاء سعد أى صفة رسمية ، فأوضح « أن سعد زغلول ليست له صفة الوكالة السياسية وعلى ذلك من الخطأ أن يذكر اسمه بصفة رئيس الوفد ، فهو لم يخرج عن أنه مصرى ذو مكـانه يبـدى رأيه فى المسـائل الحـالية » (٢٠٠) •

وراح اللنبى يبعث الى حكومته بالعديد من البرقيات مشيرا عليها بالخطة التى تتبع تجاه الوفد في باريس فقد رأى ضرورة أن يستقبلهم الوفد البريطانى فى المؤتمر وكذلك وفود الدول الأخرى شريطة أن يؤكدوا لهم حقيقة الحماية البريطانية على مصر ، واذا اعتزم سعد الذهاب الى لندن فيجب « ألا ينظر بأى حال من الأحوال على أنه وفد أو يمنح أى ترضية تمكنه من أن يبدو بطلا عند عودته الى مصر » (٢٠١) • وبالفعـل كانت هذه الخطة هى التى نفذتهـا الحكومة البريطانية •

على أية حال نجح اللنبى فى تأليف وزارة رشدى الرابعة فى ٩ أبريل ١٩١٩ أى فى اليـوم التالى من قراره الافراج عن المنفيين والسماح للمصريين بالسفر الا أنها لم تكمل فى الحكم أسبوعين حتى قدمت استقالتها تحت ضغط الثورة ، وذلك على الرغم من أنها قد تألفت من أقوى العناصر حسب وصف اللنبى لحكومته وعلى الرغم أيضا من ابعاد العناصر الموالية للانجليز من تشكيلها حيث كان اللنبى يهدف من ذلك على أن تكون وزارة تهدئة (٢٠٢) سوف تضع حداً للاضطراب فى المصالح العمومية كضرورة أولية لأعمال

---

(٢٠٠) الدورية نفسها والعدد •

(٢٠١) د• عبد الخالق لاشين المرجع السابق ، ص ٢٣٨ •

(٢٠٢) د• يونان لبيب رزق ، المرجع السابق ، ص ٢١٠ •

سياسية لاحقة (٢٠٣) • الا أن رشدى لم يستطع القيام بتلك المهمة لتفاقم الاضطرابات فقد أضرب الموظفون فى ١٢ من أبريل تلاهم أرباب المهن الحرة وأصحاب الصناعات وقد طالب الموظفون لكى يعودوا الى أعمالهم أن تعترف الوزارة الرشدية بصفه الوفد الرسمية ، وأن تعلن أن تشكيلها لا يقيد الاعتراف بالحمايه والغاء الأحكام العرفية (٢٠٤) •

وكانت الوزارة على وشـــك الاعتراف بأغلب هذه الطلبات وكتبت منشـــورا بذلك لاذاعته ، ولكنها لما عرضته على الجنرال اللنبى قبل نشره لم يوافق عليه فأهملته (٢٠٥) •

وقد حاول رشدى بكل الطرق انهاء اضراب الموظفين باصدار منشـــور فى ١٣ أبريل أو الاتصـــال بالموظفين وحثهم على العودة لأعمالهم دون جدوى •

وكانت وجهة نظر رشدى « بأنه لا يستطيع الاعتراف بصفة الوفد الرسمية لأن معنى ذلك الاخلال بالاتفاق الذى كان قد أبرمه مع اللنبى والذى على أساسه أطلق سراح زعماء الوفد ، ومن الغريب أن يصرح رشدى بذلك فى حين تؤكد الوثائق البريطانية ، أنه تقدم الى اللنبى فى ٢٠ أبريل يدعوه الى اعتبار سعد زغلول ممثلا لمصر كما طالب الموظفون » •(٢٠٦) •

ويؤكد اللنبى أن هذا المطلب هو الذى عجل باستقالة رشدى وجعل بقاءها مسألة وقت (٢٠٧) ، فضلا عن فشله فى انهاء الاضراب

---

(٢٠٣) د• عبد الخالق لاشين ، المرجع السابق ، ص ٢٥٤ •
(٢٠٤) د• عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ١٨٠ ـ ١٨٣ •
(٢٠٥) المرجع السابق ، ص ١٨١ •
(٢٠٦) د• يونان لبيب رزق ، المرجع السابق ، ص ٢١١ •
(٢٠٧) المرجع نفسه والصفحة •

واعادة النظـــام ، فاستقال فى ٢١ أبريل بعدما قضى فى منصب الوزارة اثنى عشر يوما وتـــرك اللنبى مرة أخـــرى منفـــردا بالحـــكم (٢٠٨) ٠

وازاء فشل اللنبى فى تاليف وزارة مصرية أخرى ، قرر أن يعمل بالسلطة التى يخولها له قانون الأحكام العرفية كقائد عام للقوات البريطانية فى مصر (٢٠٩) ٠ فاصدر فى ٢٨ أبريل قرارا بأن يؤدى كل وكيل وزارة جميع أعمال الوزير (٢١٠) ، كما انتحل المندوب السامى لنفسه سلطات مجلس الوزراء وباشر المهام التى كان يقوم بها هذا المجلس (٢١١) ٠

وقام اللنبى كذلك باصدار عدة بلاغات رسمية تحوى تهديدات بالرفت أو الحبس أو الاغلاق ، وغيرها من الاجراءات أعاد بها احكام السيطرة على البـــلاد فعاد الموظفون والمحامون الى ممارسة أعمالهم (*) ٠ وعمال العنابر الى عنابرهم ، وتم أيضـــا فى الوقت نفسه اصـــلاح السكك الحديدية وأعمـــال البريد كمـــا انتزع البريطانيون فى تلك الأثناء اعتراف الرئيس ويلسون بالحماية ثم اعتراف مؤتمر الصلح بها (٢١٢) ٠ وألقى كيرزون كذلك بخطاب أمام مجلس اللوردات فى ١٥ مايو يؤكد على الحماية (٢١٣) ، كما

---

(٢٠٨) New Man, Polson, Op. Cit., p. 224.

(٢٠٩) Ibid.

(٢١٠) عبد الرحمن الرافعى ، المرجع السابق ، ص ١٧ ٠

(٢١١) د٠ يونان لبيب رزق ، المرجع السابق ، ص ٢١٢ ٠

(*) بولسون يذكر ان الطلاب كنتيجة لتهديد اللنبى لهم باغلاق المدارس قد عادوا اليها ، ولكن الرافعى ينفى ذلك ، انظر : ١٨ ــ ١٩ ٠

(٢١٢) د٠ يونان لبيب رزق ، المرجع السابق ص ٢١٢ الرافعى ، المرجع السابق ، ١٤ ــ ٢٠ ٠

(٢١٣) المرجع نفسه والصفحة ، مصطفى النحاس جبر ، المرجع السابق ، ص ٩٩ ٠

أعلن عن اعتزامه ارسال لجنة كبرى برياسة ملنر الى مصر لتحقيق أسباب الاضطراب وبحث الحالة الحاضرة واقتراح القانون النظامى لتقدم الحكم الذاتى وحماية المصالح الأجنبية فى ظل الحماية(٢١٤)· وكان مطلوب بعد هذا التصريح تاليف وزارة جديدة تقبل به من جانب وتستقبل اللجنة من جانب آخر (٢١٥) ·

وقد استطاع اللنبى الحصول على موافقة محمد سعيد بتشكيل الوزارة فى ٢٠ مايو مدعيا أنها وزارة ادارية ، ولاشك أن قبوله الوزارة كان يهدف الى « كسر شوكة الثورة » ، خاصة وأنها جاءت بعد تصريح كيرزون واعلانه عن ايفاد لجنة تحقيق الى مصر متجاهلا تماما وجود الوفد المصرى كممثل حقيقى للرأى العام المصرى (٢١٦)، كما قصد منها أيضا اللنبى تدعيم التيار المعتدل وذلك بأن يسعى سعيد باشا الى تاليف جماعة سياسية جديدة تمثل هذا التيار وتتعاون مع الوجود الاحتلالى لتواجه الوفد (٢١٧) · ولم يلبث محمد سعيد أن اختلف مع دار المندوب السامى ، حول تحديد ميعاد قدوم لجنة ملنر الى مصر اذ كان من رأى سعيد تأجيل قدومها الى ما بعد تنفيذ برنامجه السياسى حيث ان وصول لجنة ملنر فى المستقبل القريب يعنى تدمير جهوده لاقامة حزب معارض لسعد زغلول (٢١٨) ، كما ذكر اللنبى أيضا أن سعيد كان معترضا على صيغة بلاغ ١٤ نوفمبر (٢١٩) وقد جدد رئيس الوزراء طلبه الى

(٢١٤) مصطفى النحاس جبر ، المرجع السابق ، ص ٩٩ ·

(٢١٥) د· يونان لبيب رزق ، المرجع السابق والصفحة ·

(٢١٦) المرجع نفسه والصفحة ·

(٢١٧) د· عبد الخالق لاشين ، المرجع السابق ، ص ٢٥٥ ·

(٢١٨) د· يونان لبيب رزق ، المرجع السابق ، ص ٢١٣ · والأهرام : ١٩١٩/١١/١٥ ·

(٢١٩) الأهرام : ١٩١٩/١١/١٥ ومذكرات عبد الرحمن فهمى ، المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ٢٧٩ ·

دار المندوب السامي بتأجيل قدوم اللجنة محذرا بأن الجو السياسي غير موات ، لأن تجدد نشاط حزب سعد زغلول قد خلق رأيا عاما معاديا تماما للجنة (٢٢٠) ٠ ولما لم يؤخذ برأيه وجد من اللازم عليه أن ينفذ تهديده بالاستقالة وتم ذلك فعـــلا فى ١٥ نوفمبر ١٩١٩ (٢٢١) ، ولكن السلطان لم يقبلها الا فى ١٩ نوفمبر أثر مشاوراته مع اللنبى (٢٢٢) وكان على المندوب السامى مرة أخرى أن يبحث عن رجل يقبل الوزارة فى ظل تلك الظروف الصعبة ، وقد وجد ضالته في يوسف وهبة الذى شكل الوزارة فى ٢١ من نوفمبر ١٩١٩ ، وقد استهدف اللنبى من اختيار يوسف وهبه بالذات ضرب الوحـدة الوطنية المصرية والتى كانت أهم سـمات ثورة ١٩١٩ كما حرص أيضا في اختياره للوزراء أن يكونوا من الموالين للانجليز (٢٢٣) ٠

دار المندوب السامي ولجنة ملنر :

كانت بداية فكرة ارسال لجنة الى مصر قد طرأت على ذهن اللورد كيرزون للتحقيق فى أسباب قيام الثورة ووضع تصوراتها لنظام حكم قائم على الاستقلال الذاتى على أساس الحماية ، وقد اقترحها على اللنبى فى ٥ من أبريل بتكوين لجنة على أعلى مستوى برياسة اللورد ملنر وحدد كيرزون مهمتها « بأنها للتحقيق فيما يجرى فى مصر ولتستمع الى جميع الأطراف المعنية وتقدم تقريرا عما

---

(٢٢٠) ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، المصدر السابق ، ٢٨٣ ـ ٣٩٤ ٠ وايضا ٣٦٢ ـ ٣٦٥ ٠

(٢٢١) عبد الرحمن الرافعي ، المرجع السابق ، ص ٦٨ ٠

(٢٢٢) مصطفى النحاس ، المرجع السابق ، ص ١٠٦ ٠ وانظر د٠ يونان لبيب رزق ، المرجع السابق ، ص ٢١٤ ويذكر ان السلطان قبل الاستقالة فى ٦٧ من نوفمبر ٠

(٢٢٣) د٠ يونان لبيب رزق ، المرجع السابق ، ص ٢١٧ ٠

تقترحه من النظـــم التى ترى بأن تقـــوم عليها الحمـــاية فى المســـتقبل » (٢٢٤) ٠

ثم ترك اللورد للمندوب السامى مهمة الحكم على صحة الفكره فى هذه الظروف وأنه أيا كان قراره فسيؤيده ٠

وبذلك حدد كيرزون مهمة اللجنــة فى مصر الا وهى التمسك بالحماية وأن أى نظام سوف يطبق على مصر سوف يكون على أساســها ٠

وقد رفض اللنبى هذا الاقتراح موضحا أن اللجنة قد تكون مفيدة فى المستقبل « أما الآن فحضورها عبث » (٢٢٥) ٠

الا أن فكرة ارسال اللجنة الى مصر قد عادت من جديد فى ١٥ مايو ١٩١٩ حيث صرح كيرزون فى خطابه أمام مجلس اللورداب عن نية حكومته بارسال لجنة تحدد صفة الحماية الجديدة وتعرض رايها فيما يختص بادارة البلاد فى المستقبل (٢٢٦) ، على أن المندوب السامى بعث الى حكومتــه فى ٢٤ مايو مقترحا مرة أخرى ارجاء ارسالها الى ما بعد شهر سبتمبر كى تتاح للوزارة الجديدة (*) فرصة تهدئة الموقف كما أن السلطان لم يكن أيضا محبذا لحضورها فى ذلك الوقت (٢٢٧) ٠

---

(٢٢٤) ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، ص ٣٠٧ ٠

(٢٢٥) المصدر نفسه ، ص ٢٥٨ ٠

(٢٢٦) د٠ يونان لبيب رزق ، المرجع السابق ، ص ٢١٢ وأيضا عبد الرحمن الرافعى ، المرجع السابق ، ص ٢٤ ٠

(*) وزارة محمد سعيد ٠

(٢٢٧) عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ٢١٩ ٠

كما كتب شتيهام القائم بعمل المندوب الســـامى فى ٢٦ سبتمبر ١٩١٩ الى حكومته بأن « المتطرفين » الوفديين نجحوا فى أن « تصبغ البعثة بصبغة مناورة خطرة من جانب بريطانيا للتأثير على مؤتمر السلام » (٢٢٨) • وحذر حكومته أيضا من حدوث اضطرابات نتيجة لوجودها ، وأنها سوف تقابل بمقاطعة منظمة واستنتج بأن أعمال اللجنة لن تؤدى الى نتائج حقيقية لأن « الغليان الحاضر » على حد قوله لا يعكس حقيقة الشعور فى البلاد (٢٢٩) •

على أية حال فان الخارجية البريطانية كانت قد وافقت على رأى اللنبى وخاصة أنه كان من الصعب عليها ايجاد رجال ذوى كفاءات وخبرات بمصر ومسألتها فى تلك الفترة القصـــيرة وعدم ملاءمة فصل الصيف لقيام اللجنة بأعمالها (٢٣٠) •

يضاف الى ذلك أمل الحكومة البريطانية فى أن ينتهى مؤتمر الصلح من حسم المسألة الشرقية (٢٣١) ، وأخيرا رغبة اللورد ملنر ذاته فى تأجيلها حتى لا تظهر الحكومة البريطانية كما لو أنها انزعجت وفزعت من الموقف (٢٣٢) •

وأضاف اللورد كيرزون فى خطابه فى ٢٥ نوفمبر ١٩١٩ سببا آخر الى جانب هذه الأسباب الا وهو غياب اللورد اللنبى فى باريس

---

(٢٢٨) ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، ص ٣٨٤ •

(٢٢٩) المصدر نفسه ، ص ٣٨٤ •

(٢٣٠) ويفل ، المرجع السابق ، ص ٦١ •

(٢٣١) مذكرات عبد الرحمن فهمى ، جـ ٢ ، ص ١٩٢ وعبد الرحمن الرافعى ص ٥٨ ــ ٥٩ •

(٢٣٢) د• عبد الخالق لاشين ، المرجع السابق ، ص ٢٥٦ •

في أوائل الخريف ولما كانوا يريدون الانتفاع بآرائه ومشورته فلم يحبذوا العمل وهو غائب عن مصر ولما عاد الى القاهرة أشار بعد دراسة الموقف بسفر اللجنة مع « أقل تأخير ممكن » وعلى هذا الأساس حدد ميعاد وصولها في ديسمبر ١٩١٩ (٢٣٣) ٠

وقد كان هذا التأخير في صالح الحركة الوطنية اذ أعطت لها الفرصة لاستكمال قرار المقاطعة ، كما أثار الاعلان عن مجيئها في سبتمبر موجة عارمة من الغضب في مصر ، فقامت المظاهرات والاحتجاجات في القاهرة والاسكندرية (٢٣٤) ٠

أصدر اللنبي بلاغا رسميا في ١٤ – ١١ – ١٩١٩ بمناسبة قدوم لجنة ملنر حدد فيه سياسة حكومته في مصر ، الهادفة الى اقامة حكم ذاتي تحت الحماية برياسة « حاكم وطني (*) » والدفاع عن مصر ضد أي خطر خارجي أو تدخل أجنبي ، وتأسيس نظام دستوري يزيد من نفوذ المصريين على مر الأيام ٠

كما حدد أيضا مهمة اللجنة بأن هدفها أن تدرس الأحوال درسا دقيقا ، وتبحث مع أصحاب الشأن في البلاد في الاصلاحات اللازمة وأن تقترح نظام الحكم الذي يمكن تنفيذه فيها آخر الأمر ، وأن يكون ذلك بالاتفاق مع السلطان ووزرائه (٢٣٥) ٠ وكان لهذا

---

(٢٣٣) مذكرات عبد الرحمن فهمي ، ج ٢ ، ص ١٩٢ ٠

(٢٣٤) مصطفى النحاس جبر ، المرجع السابق والجزء ، ص ١٠٤ وعبد الرحمن الرافعي ، المرجع السابق ، ص ٦٠ – ٦٢ ٠ « مظاهرات القاهرة والاسكندرية » ٠

(*) الأهرام ٠ ١٩١٩/١٢/٥ ، ذكر أن هذا البلاغ نشر في الجريدة الرسمية غيرت فيه كلمة حاكم وطني بسلطان مصري كما جاء لفظ عظمة السلطان بدلا من سمو ٠

(٢٣٥) الأهرام : ١٩١٩/١١/١٥ مذكرات عبد الرحمن فهمي ، نفس الجزء ص ١٥٦ ٠

البيان رد فعله على المصريين اذ اشتعل الموقف وقامت المظاهرات من جديد في الاسكندرية والقاهرة ، كما اشتركت النساء في المظاهرات وردت لجنة الوفد المركزية ببيان اذاعته في ١٦ نوفمبر ١٩١٩ ، أنكرت فيه نظام الحماية التى تريد بريطانيا فرضه على مصر بأنه مخالف لمعاهدة ١٨٤٠ ومخالف للمبادىء التى أعلنها الحلفاء من تحرير الشعوب الصغيرة كما أكد البيان على تمسك المصريين بحقوقهم (٢٣٦) ، وقد رد اللنبى على تلك المقاومة الوطنية باستخدام أشد اجراءات القمع ، وكانت لندن قد زودت المندوب السامي حين عودته بتعليمات بضرورة الشدة المتناهية (٢٣٧) ، فاستدعى اللنبى أعضاء لجنة الوفد المركزية وهددهم بأقصى الكلمات وأمرهم بمغادرة القاهرة الى مزارعهم وحدد اقامة عبد الرحمن فهمى (٢٣٨) .

كما أصدر أوامره بوقف بعض الصحف عن الصدور وكان يستدعى أصحاب الجرائد ورؤساء تحريرها ويهددهم بقفل جرائدهم ان لم يعتدلوا في لهجتهم ويحذرهم من التعرض للسلطان أو الوزراء واشترك أيضا مستشار الداخلية في حملة ارهاب الصحف (٢٣٩) .

وأصدر اللنبى كذلك منشورا يحذر فيه من التحريض على المظاهرات ، وتهديد كل من يحرض عليها أو يشترك فيها أو يعمل أى عمل من شأنه تعطيل السلطة أو الاخلال بالنظام بالمحاكمة أمام المحكمة العسكرية (٢٤٠) .

---

(٢٣٦) عبد الرحمن الرافعى ، المرجع السابق ، ٦٥ ـ ٦٧ .

(٢٣٧) د. مصطفى النحاس جبر ، المرجع السابق .

(٢٣٨) مذكرات عبد الرحمن فهمى ، المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ١٦٦ ـ ١٦٧ و ٥٠ عاما على الثورة ، ٢٦٩ .

(٢٣٩) المصدر نفسه والجزء ، ص ٢٠١ .

(٢٤٠) الرافعى ، المرجع السابق ، ص ٧٠ .

وقبيل وصول اللجنة الى مصر كتب اللنبى الى حكومته بأن الحالة العامة فى الوقت الحاضر أصبحت أهدأ مما كانت عليه من قبـــل ، وأنه يتوقع عدم استجابة المصريين جميعـــا لقـــرار المقـــاطعة (٢٤١) ٠

وصلت لجنة ملنر فى ٧ من ديسمبر الى مصر ، وقد غادرها المندوب السامى فى ٧ من يناير الى جدة ثم السودان (٢٤٢) الذى بقى فيها ٦ أســـابيع من عام ١٩٢٠ لكى يفســـح الميدان أمام اللجنــــة (٢٤٣) ٠

وقد صرح اللنبى فى أول حديث له منذ تولى منصب المندوب السامى فى مصر لجريدة « الديلى ميل » عن مهمة لجنة ملنر وموقفه منها ، بأنه خارج دائرة اللجنة ولا يتدخل مطلقا فى أمورها ، ولا فى حرية الاعراب عن الرأى أنه يحدوه أمل كبير فى أن اللجنة التى تبحث مسالة الحكومة الذاتية ستتمكن بما تعده من بيانات من تحديد دقيق للمسائل المصرية يكون كفيلا بأقصى المنافع لمصر (٢٤٤) ٠ وأن الفرق بين المطالب المصرية وما هم مستعدون لمنحها اياه انما هو فى الشكل أكثر من الجوهر (٢٤٥) ٠

ومن الغريب أن يؤكد اللنبى على أن محور التفاهم هو بلاغ ١٤ نوفمبر الذى يؤكد الحماية ويقيم الحكم الذاتى على أساسها ، رغم ثورة المصريين واعتراضهم عندما أذيع البيان ٠

---

(٢٤١) ٥٠ عاما على الثورة ، ص ٣٩٩ ٠

(٢٤٢) الأهرام ٠ ١٩٢٠/١/٧ ، ١٩٢٠/١/٩ ويفل ، المرجع السابق ، ص ٦٤ ٠

(٢٤٣) ويفل ، المرجع السابق ، ص ٦٤ ٠

(٢٤٤) الأهرام ٠ ١٩٢٠/١/١٠ ٠

(٢٤٥) نفسها : ١٩٢٠/١/٢٢ ، مذكرات عبد الرحمن فهمى ، جـ ٢ ، ص ٢٧٩ ـ ٢٨٠ ٠

وذكر اللنبى كذلك أن اللجنة تعمل على أساس هذا البلاغ وأنها لم توفد لغرض صدور دستور معين على المصريين بل لفحص آراء ذوى النفوذ لما هو أصلح لمصر (٢٤٦) ٠

وقد علقت المقطم على دور اللنبى ولجنة ملنر بقولها « لم تكن المسألة السياسية من الشئون التى عهد بها الى اللورد اللنبى فى أول الأمر بل تركت الى لجنة ملنر وتقلبت هذه المسألة فى أدوار عديدة (*) ٠ لم يكن للمندوب السامى اليد المباشرة فيها ، الى أن حبطت المفاوضة الرسمية ، وامتنع الوزراء بعد استقالة وزارة عدلى عن تأليف وزارة جديدة فبدأ دور اللنبى من هنا (٢٤٧) ٠

ويبدو هذا التعليق صحيحا الى حد كبير لأنه جاء « لتنفيذ سياسة حكومته فى حفظ النظام واقامة الحكم الذاتى على أساس الحماية » ورغم النصيحة (**) التى قدمها اليها الا أن خطة اللنبى التى رسمها لحكومته والتى سبق الحديث عنها لم تخرج عن اطار الحمـــاية ٠

قضت لجنة ملنر ثلاثة شهور فى مصر لدراسة أحوال البلاد عامة حتى تتمكن من وضع تقريرها لشكل الحكم الصالح للبلاد تحت نظام الحماية واستطاعت اللجنة بالرغم من مقاطعة الأمة لها أن تجمع المعلومات اللازمة ، ليس فقط عن طريق الســـجلات والتقارير والأوراق التى ذودتها بها الخارجية البريطانية ولكن أيضـــا عن طريق دار المندوب السامى فى مصر ، حيث أقام المندوب السامى

---

(٢٤٦) نفسها ، العدد نفسه ، المصدر نفسه ، ص ٢٨٠ ٠

(*) مفاوضات ملنر والوفد ، ومفاوضات عدلى ــ كيرزون ٠

(٢٤٧) المقطم : ١٩٢٥/٥/٢٢ ٠

(**) حرية السفر للمصريين والافراج عن المعتقلين ثم حصار الوفد فى فى باريس ٠

لجنة الاستعلامات التى جمعت كثيرا من البيانات المهمة من أجل اللجنة (٢٤٨) ، كما قام قلم المخابرات الموجـــود بالدار بجمع المعلومات أيضا ووضعها تحت يدى اللجنـــة ، بالاضافة الى ملفات الدار التى تضم الكثير من البيانات (٢٤٩) ٠

وقد استفادت اللجنة أيضا من الموظفين البريطانيين الذين امدوها بشهاداتهم ونصائحهـم ويذكر تقرير ملنر عن ذلك « بأنهم قد استطاعوا من خلال مساعدتهم من معرفة الحوادث الأخيرة ، وفحص نظام كل ديوان من دواوين الحكومة المصرية والمستخدمين فيه ، كما قسموا العمـل على « لجينـات » ألفت من لجنة ملنر » وكانت هذه اللجينات ترفع تقاريرها الى اللجنة الأصلية ، التى اجتمعت كلها معا فى جلسة واحدة لســماع آراء كبار الموظفين البريطانيين وآراء السير برونيات الذى كان قائما بأعمال المستشار المـــالى (٢٥٠) ٠

وتذكر جريدة الأهرام فى ٦ ـ ١٢ ـ ١٩١٩ جانبا مما قدمه المستشارون للجنة ملنر على سبيل المثال أن مستشار المالية ، « يشتغل بجد ونشاط ، فوضع خططه وأعماله وأبقاها سرا لأنه يعد ويرتب ما يخطر له ليعرضه على ملنر عند وصـــوله الى مصر » (٢٥١) ٠

---

(٢٤٨) قانون رقم ٨٠ ، ص ٢٣٩ ٠

(٢٤٩) د٠ محمد حسين هيكل مذكرات فى السياسة ، ص ١٠١ ، ١٠٢ ٠

(٢٥٠) قانون رقم ٨٠ بالصفحة نفسها ٠

(٢٥١) الأهرام : ١٩١٩/١٢/٦ ٠

وعلى أية حال أدت لجنة ملنر مهمتها في مصر بعد أن غيرت من خطتها القائمة على بلاغ ١٤ نوفمبر ، الى اعلانها فى ٢٩ ديسمبر ١٩١٩ بتوسيع دائرة المناقشة والذى دعت فيه أن يعطى المصريون آراءهم للجنة بلا محذور على فريق من الفريقين ، مما يعنى خروجها عن دائرة الحماية ٠

وقد جرت خلالها ميـاه كثيرة تحت الجسور انتهت بموافقة اللجنة على التفاوض مع الوفد كما انتهت بمشروع ملنر (*) ٠

، وفي خلال ذلك كان اللنبى يقوم بأجازته فى أغسطس فى لندن فنصـح حكومته بان يقـدم المشروع فى الحال الى مجلس الوزراء ، وأن يعلن فى حالة اقرارهم له كحل من جانب الحكومه البريطانية ، وبأن لا يسمح بنشر نصوص ذلك المشروع بحال ما قبل أن يدرسها مجلس الوزراء ، ولكن لم يؤخذ بنصيحة اللنبى أو لعلها وصلت متأخرة على حد قول مؤرخ تاريخ اللنبى (٢٥٢) ٠ اذ تقدم ملنر بمشروعه الأخير الى سعد ، الا أن الوفد « رأى عدم صلاحية المشروع للدخول فى مفاوضات مع بريطانيا ما لم تقبل معه التحفظات التى قيدت الأمة قبوله بها ، واهمها الغاء الحماية (٢٥٣) ٠ وبذلك صح توقع اللنبى برفض المصريين للمشروع « اذ اعتبروه أدنى عرض قدمته بريطانيا » (٢٥٤) ٠

وبناء على مساعى المندوب السامى سمحت الحكومة البريطانية بنشر تقرير ملنر فى الصحف البريطانية فى ١٧ فبراير ١٩٢١ ، حيث أنه كان قد توصلت الى قرار بشأن المسألة المصرية بعد أن

(*) انظر قانون رقم ٨٠ ص ٢٥١ ـ ٢٦٢ « مباحثات ملنر زغلول حتى صدور التحفظات ٠

(٢٥٢) ويفل ، المرجع السابق ، ص ٦٥ ٠

(٢٥٣) عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ٣٠١ ٠

(٢٥٤) ويفل ٠ المرجع نفسه والصفحة ٠

اقتنعت بضرورة الغـــاء الحماية لأنهـا لم تعـد تشـكل علاقة مرضية (٢٥٥) ، ومن ناحية أخرى أدركت أن لا خلاف يذكر بين المعتدلين والمتطرفين وذلك بعد بيان ٢٨ يناير ١٩٢١ (٢٥٦) .

ولهذا خولت اللنبى مندوبها السامى فى مصر ، سلطة إبلاغ السلطان فى ٢٦ فبراير ١٩٢١ بأنها ترى أن الحماية لم تعد تسكل علاقة مرضية بين مصر وانجلترا وتطلب إليه تشكيل وفد رسمى للشروع فى تبادل الآراء فيما يختص باقتراحات اللورد ملنر (٢٥٧) . وقد أوضح اللنبى أن المفاوضين المصريين ليسوا مقيدين بمشروع ملنر ، ولا بسواه ولا الحكومة البريطانية مقيدة بغير امكان الغاء الحماية وأكد كذلك على أنه لن يتدخل فى مسألة المفاوضين وتعيينهم ولا فى برنامج عملهم (٢٥٨) . وبالرغم من هذا النفى القاطع بعدم التدخل فى شئون السياسة المصرية فان المنـدوب السـامى ومساعديه بدأوا فى البحث عن أشخاص يحظون بالاحترام لتوقيع المعاهدة ، فوضع اللنبى تصوره للوفد المقترح تشكيله بأن يملك فى يده القوة اللازمة للسيطرة على الموقف فى البلاد ابان المفاوضات، وأن يتمكن من الحصول على موافقة الهيئة النيابية فى المستقبل على الاتفاق المراد عقده ، فضلا عن اتفاقه بصفة عامة مع السياسة التى تتبناها الحكومة البريطانية (٢٥٩) .

ولما كان السلطان قد قرر الاحتفاظ بوزارة نسيم مع تأليف هيئة المفاوضات برياسة أحمد مظلوم ، غير أنه بتنحى الأخير عن

---

(٢٥٥) د. عبد الخالق لاشين ــ المرجع السابق ، ص ٣٢٩ .

(٢٥٦) د. عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ٣٠٩ .

(٢٥٧) عبد الرحمن الرافعى ، المرجع السابق ، جـ ٢ ، ص ١٤٧ .

(٢٥٨) الأهرام : ١٩٢١/٥/٢٦ .

(٢٥٩) F.O. 407/188 No. 164 Allenby to Curzon, March, 8. 1921 Tel. No. 147.

رياسة وفد المفاوضات بمجرد اعلان نبأ اختياره (٢٦٠) ، أدى الى أن يعرض على عدلى رياسة وفد المفاوضات مع بقاء نسيم رئيسا للوزراء ولكن عدلى رفض هذا العرض لعدم ثقته بسياسة نسيم ودسائسه فضلا عن أن عدلى كان يهدف الى اعلان الدستور (٢٦١) .

فتدخل المندوب السـامى لحسم الأمر وخاصة أنه كان قد استقر على أن عدلى هو الرجل المناسب نظرا لعلاقاته الوثيقة مع معظم أعضاء الوفد المصرى ، وأنه قادر بقوة هذه العلاقات على محاصرة سعد زغلول والحد من خطر معارضته لأى اتفاق قادم ، فنبه السلطان الى ضرورة اعطاء كل الاهتمام لآراء عدلى باشا فيما يتعلق بتشكيل الوفد المصرى (٢٦٢) .

وفى اليوم نفسه بادر اللنبى الى دعوة عدلى ليستمع الى آرائه فرأى أن الوفد على النحو الذى فكر فيه السلطان يستوفى فى تشكيله الشرط البريطانى بأن يكون قادرا على الحصول على موافقة الجمعية التشريعية على الاتفاق كما رأى أن عدد أعضاء الوفد يجب أن يكون محدودا وأن يتكون من رجال يحترمهم الرأى العام فى البـلاد على أن يكونوا متعـاطفين بوجـه عام مع السـياسة البريطـانية .

كما أعرب عدلى أيضا وفى حضور توفيق نسيم للمسئولين البريطانيين عن رايه بأن الوزارة القـائمة لن تتمكن من الوفاء

(٢٦٠) د. عبد العظيم رمضان . المرجع السابق ، ص ٣١١ وانظر محمد حسين هيكل ، المرجع السابق ، ص ١١٦ والذى يذكر أن السلطان رشح مظلوم رئيسا للوزراء لا لتتولى المفاوضة بل لتمهد لتأليف الوفد الرسمى .

(٢٦١) عبد الرحمن الرافعى ، المرجع السابق والجزء ، ص ١٤٩ ود. عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق .

(٢٦٢) F.O. 407/188 No. 222 Allenby to Curzon, March 18, 1921, Desp. No. 225.

بالشرط البريطانى بتمرير الاتفاق الذى سيتوصل اليه فى الهيئة التشريعية القادمة ، وقد وافقه نسيم على هذا الرأى (٢٦٣) ٠

ولما كان اللنبى وحكومته قد عقدا آمالهما فى عدلى وجماعة المعتدلين الذين يؤيدونه ، فقد أرسل المندوب السامى الى فؤاد ينصحه بعدم تعيين محمد سعيد (٢٦٤) ، وكان السلطان يفكر فى جعله رئيسا للوزراء بالنيابة ابان سفر الوفد للتفاوض فى لندن . فلما اعترض عدلى ورشدى عليه خوفا من أن يبث العراقيل أمامهما فى مصر ، أيد اللنبى هذا الرأى (٢٦٥) ، وذكر السلطان بأن نصيحته تعكس رأى خارجيته الذى ينبغى العمل بها (٢٦٦) ٠

وهكذا جىء بعدلى رئيسا للوزراء أمام ضغوط اللنبى المتوالية على السلطان للاسراع بتشكيل الوفد والوزارة ، وضرورة الاستماع الى آراء عدلى ، والتى وصلت الى ما يشبه الانذار قدمه المندوب السامى الى السلطان فى ١٤ مارس ١٩٢١ (٢٦٧) بأن لا يتدخل فى المفاوضـــات ٠

وفى ١٥ مارس شكل عدلى وزارة الثقة وعرض على سعد الاشتراك فى المفاوضات فى الوقت الذى لم يكن سعد راضيا عن تاليف الوزارة « لأنها ستتركز على الوفد لهدمه » ، وعاد سعد الى مصر فى أوائل أبريل ، وقدم شروطه المعروفة للاشتراك فى المفاوضـــات ووافق عدلى عليها جميعها ، عدا شرط رئاســة سعد للوفد (٢٦٨) ، فنصح اللورد اللنبى عدلى بألا يعبأ بسعد زغلول

---

(٢٦٣) F.O. 407/188 No. 222 Op - Cit.

(٢٦٤) مصطفى النحاس جبر المرجع السابق ، ص ١٦٥ ٠

(٢٦٥) F.O. 407/188 No. 222 Op. Cit.

(٢٦٦) مصطفى النحاس جبر ، المرجع السابق ، ص ١٦٥ ٠

(٢٦٧) F.O. 407/188 No. 222 Op. Cit.

(٢٦٨) د٠ احمد زكريا الشلق ، حزب الأحرار الدستوريين ، ص ٢٥ ٠

وأن يستمر في طريقه (٢٦٩) ، وقبل رئيس الوزراء النصيحة ولكنه خسر مع هذا القبول تأييد الوفد .

فقد استفحل الصدام بينه وبين سعد ، ذلك الصدام الذي نتج عنه انقســـام الأمة الى سعديين وعدليين ، وتراشق الزعماء بالاتهامات وما شهدته البلاد من حوادث عنف دموية (٢٧٠) ، مثل حوادث الاسكندرية الأمر الذي أفسد جو المفاوضات .

وقد أدان اللنبي مظاهرات القاهرة والاسكندرية « المقترنه بالعنف » على حسب قوله ، ووصفها بأنها مظاهرات سياسية ، وأنه ليس من اختصاصه التعرض لسياسة الأحزاب وبذلك ادعى وقوفه على الحياد من تلك الخلافات الحزبية المصرية ثم ذكر أنه يقوم بواجباته في حفظ النظام اذا اختل وبذلك برر نزول الجيش البريطاني الى شوارع الاسكندرية (٢٧١) . كما تحدث اللنبي عن السياسة ، فأكد على أنه لم يتدخل في اختيار المفاوضين بقوله « أن الأمر جرى في طريقة الدستوري فأشار رئيس الوزراء على السلطان بالتعيين فأصدر أمره بذلك » (٢٧٢) .

ونفى المندوب السامي أنه قدم أي نصيحة أو مشورة بصفته الرسمية فقال في بلاغه الصادر في ٢٦ مايو ١٩٢١ ، « وعابه لا يسعني الا أن أعرب عن رجائي بأن المصريين يتبصرون في هذه الأزمة حقائق الأمور ، ويتبعون مقتضى الدواعي الوطنية السليمة فيقدرون اخلاص سياسة الصداقة التي هو ممثل لها حق قدره ، ويسيرون في معاملتهم بعضهم لبعض في سبيل السلام » (٢٧٣) .

---

(٢٦٩) وايضا المرجع نفسه والصفحة .

(٢٧٠) د. احمد زكريا الشلق ، المرجع السابق والصفحة السابقة .

(٢٧١) الاهرام : ١٩٢١/٥/٢٦ .

(٢٧٢) الدورية نفسها والعدد .

(٢٧٣) نفسها .

كما أكد اللنبى على أنه يحب مصلحة مصر ، وأنه يحذو حذو المعتمدين البريطانيين السابقين ، الذين عملوا على ترقيـــة مصر وتقـــدمها (٢٧٤) .

وقد علقت جريدة الأهرام على ذلك بقولها ، « تبرؤ المارشال من أنه لم يقدم نصيحة ولا مشورة بصفته الرسمية لم يمنعه من أن يبذل النصيحة بصفته محبا لمصلحة البلاد ، وهذا كلام حسن ، نقبله من مصـــدر الحب لا من مصـــدر السياسة واذا كان قد وقع بيننا خلاف فما ذلك الا لشدة حرص المصريين على مصـــلحتهم وحقوقهم ، ولو أنه كانت لنا هيئات نيابية ومجالس شورى يكشف فيها عن كل شيء لما أدخل على ذهن النـــاس أنه مكلف بهذه المهمة » (٢٧٥) .

وقد انتقد المندوب السامى من جانب حكومته لسماحه بعودة زغلول الى أرض الوطن ، كما اتهم بعدم اتخاذ الاجراءات الرادعة بمنع حوادث الاسكندرية أو بقمعها فى الوقت المناسب . ودافع المارشال ويفل عن اللنبى بقوله « أنه وان كان معروفا أن عودة سعد اجراء خطير قد يعكر صفو الســـلام ، ولكنه كان من الصعب أن يرفض السماح بالعودة الى مصر لشخص سمـــمح له بالمفاوضة مع انجلترا ولشخص كان عدلى نفســه فى مفاوضات معه لتأليف وفد مشـــترك (٢٧٦) .

---

(٢٧٤) نفسها .
(٢٧٥) نفسها .
(٢٧٦) ويفل ، المرجع السابق ، ص ٦٧ ـ ٧٨ .

وقد برر ويفل عدم تدخل اللنبي بالجيش البريطاني فور وقوع الاضطرابات لأنه رأى اذا كان المصريون أهلا للاستقلال فعليهم وحدهم أن يقمعوا اضطراباتهم (٢٧٧) ٠

ويبدو هذا التبرير غير منطقي ، فان المنـدوب السامي طالما استخدم الجيش في قمع الثورة ، واستخدمه أيضا في تلك الحادثة وربما كان تأخره عن قمع الاضطرابات أن البوليس والجيش المصرى كانا يقومان بتلك المهمة ثم انه لم يتوان عن استخدام جيشه عندما اندلعت المظاهرات والثورة على أثر نفى سعد الثانى ٠

وعلى كل حال فان سيطرة سعد زغلول على الموقف الداخلي كانت تامة وأكتسح خصومه مما لم يدع مجالا للامل بنجاح عدلى في تنفيذ أى اتفـــاق يمكن أن يتوصل اليه في مفاوضـــاته مع لندن (٢٧٨) ٠ كما أن سير هايتر « William Hayter » (*) قد كتب عن امكانة توقيع عدلى على معاهدة على أساس مقترحات ملنر بقوله « لا يســـتطيع أى وزير مصرى ان يوقع معاهدة لا تحصل مصر بمقتضاها على استقلالهـا الكامل ، وأنه اذا ما فعـل ذلك فسوف يفقد أى مستقبل سياسى له ، بـل أنه ممكن أن يتعرض للاغتيال ، وعندما حدث واغتيـل بطرس غالى كان السبب الأول الذى قدمه الوردانى لهذا الاغتيال ، أن بطرس وقع اتفاقية ١٨٩٩ التى تعطى نصيبا لبريطانيا في حكم السودان ، وقد حقق ثروت في هذا القضية بصفته مدعيا عاما ، ولا أظن أن الوزراء قد نسوا هذه الحقائق ومن

---

(٢٧٧) المرجع نفسه ، ص ٦٨ ٠

(٢٧٨) د٠ يونان لبيب رزق ـ المرجع السابق ، ص ٢٣٢ ، د٠ عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ٣٣٧ ٠

(*) هايتر ، المستشار القانونى البريطانى بوزارة المالية ٠ ٠

المحتمل أن عدلى يعلم أنه لو وقع معاهدة تترجم تقرير اللورد ملنر ، فانه يوقع فى الوقت نفسه شهادة وفاته (٢٧٩) .

نتيجة لكل تلك الأسباب تغير موقف دار الحماية من وزارة عدلى ورهانها على المعتدلين ، ومن فكرة المفاوضة الى حد كبير ، ففى حين كان المندوب السامى متلهفا فى البداية الى التعجيل باجراء المفاوضات الى حد انذار السلطان عندما تلكأ فى تشكيل الوفد الرسمى اذا به يسوف فى القبول ببدئها ، رغم الحاح عدلى فى المطالبة بالسفر من أجل القيام بهذه المفاوضات ، فكان اللنبى ينصح ببعض التأخير ، ويسأل رئيس الوزراء عما يمكن أن يحدث اذا ما استمرت الاضطرابات والمسئولين عن ادارة البلاد غائبين عنها (٢٨٠) .

ومن هذا المنطلق حاول اللنبى وكبار الموظفين البريطانيين الى تحليل الأوضاع السياسية فى البلاد ، بهدف رسم الخطط التى تسير عليها سياسة الحكومة البريطانية (٢٨١) ، للخروج من هذا المأزق . ففكر اللورد اللنبى فى ايجاد سياسة بديلة نتيجة للموقف السياسى القائم ، سياسة تسعى الى الحصول على تأييد الفلاحين ، واعتماد الحكومة البريطانية على عون هذه الطبقة من المصريين على النحو الذى كان قائما أيام وجود اللورد كرومر فى مصر ، ولفحص الاقتراح فقد طلب من المستر ايموس Amos المستشار القضائى للحكومة المصرية ، والمستر باترسون Patterson مستشار المعارف ، وقد وصفهما اللنبى بأنهما من أكفأ الشخصيات وأكثرها دراية بالمسألة المصرية ، أن يدليا برأيهما فى هذا الموضوع (٢٨٢).

---

(٢٧٩) F.O. 141/484 XP 05 352 Memorandum on Political Settlement in Egypt by W.g. Hayter 516/1921.

(٢٨٠) Lloyd - Op. Cit., p. 44 Vol. 2.

(٢٨١) د. طلعت رمضان ، الاتجاهات السياسية لكبار الموظفين الانجليز ، ص ٢٨ .

(٢٨٢) F.O. 407/188 No. 62 Allenby to Curzon April, 16. 1921.

وقد رفض كل من ايموس وبترسون تلك السياسة ورأوا أن وضع أى مشروع يمكن عن طريقة كسب الفلاحين ومساندتهم لبريطانيا هو مجرد أمل زائف وأضاف بترسون مستشار وزارة المعارف « أنه حتى لو نجحت مثل هذه السياسة فى البداية فأننا لابد وأننا سنواجه فى النهاية المشكلات نفسها من جانب زعماء الفلاحين الذين رفعناهم من القاع » (٢٨٣) ٠

كما أن كرومر حاول تنفيذ هذه السياسة لكنه لم يحظ بالنجاح المطلوب وضربوا مثلا على ذلك « بمحمود باشا سليمان ذلك الفلاح القح صنيعة اللورد كرومر وابنه محمد باشا محمود الذى كان صعوده السريع بنتيجة عمله فى الوكالة البريطانية (٢٨٤) (*) » ٠ ويذكر المندوب السامى أهم ما اقترحه المستر ايموس هو التالى :

١ ــ الغاء الحماية ٠

٢ ــ اعادة الهيئات الدستورية التى كانت موجودة ١٩١٣ وأعادة المسئولية الدستورية الى الوزراء والإبقاء على وظائف المستشار المالى على ما هى عليه ٠

٣ ــ تعيين وزير مصرى لشئون الخارجية واقامة ممثل دبلوماسى على الا يتعارض ذلك مع المصالح البريطانية ٠

---

(٢٨٣) د٠ طلعت رمضان ، الاتجاهات السياسية لكبار الموظفين الإنجليز فى الادارة المصرية ١٩٢٠ ــ ١٩٣٦ ص ٣٩ ٠

(٢٨٤) المرجع نفسه والصفحة ٠

(*) لم يعمل محمد محمود فى الوكالة البريطانية ، وان كان اول عمل له كان وظيفة وكيل مفتش غير دائم فى المالية ثم وكيل ثانى ومفتش بها من ١٩٠١ ــ ١٩٠٣ الى سكرتير خاص للداخلية ١٩٠٥ فمديرا للفيوم ١٩٠٦ ويعتبر هذا تدرج سريع فى الوظائف نتيجة لمساعدة الانجليز ، انظر ماجدة محمد حمود ــ محمد محمود ودوره فى السياسة المصرية من ١٩١٩ ــ ١٩٤١ ٠

٤ ـ الابقاء على جيش الاحتلال وأن تلغى الأحكام العرفية ويمكن أن يتم هذا الالغاء بشكل مشروط ٠

٥ ـ وضـع نظــام خاص للموظفين الأجانب فى الحكومة المصرية ليوفر لهم عددا من الوظائف المعروفة (٢٨٥) ٠

وقد وافق المندوب السامى على هذه الاقتراحات فكتب يقول « فى رأيى أن هذه المقترحات هى التى دافع عنها اللورد ملنر بعد تعديلات محدودة ، وأنه يمكن وضع هذه الإصلاحات موضع التنفيذ دون موافقة الحــكومة المصرية التى اعتبرها اللورد ملنر شيئا ضروريا » (٢٨٦) ٠

ويتضح من رأى اللورد اللنبى هذا ظهور فكرة التصريح من جانب واحد فى هذا الوقت المبكر وقبل أن تبدأ مفاوضات عدلى ـ كيرزون وأعتقد أن ذلك نابع من معرفة دار المندوب السامى بحجم قوة المعتدلين الحقيقى الذى اتضح بعد رجوع سعد وخلافه مع عــدلى ٠

ويواصل المندوب السامى شرح فكرته هو وموظفيه بأنه اذا لم يحصلوا على موافقة الحكومة المصرية على هذه الخطة ، « فانه لابد من اصدار تشريع مصرى يقر بنودها ، وأنتم تعلمون بالطبع العراقيل التى تواجه الإدارة المصرية خلال العامين الماضيين فانه مع نشوء طبقة جديدة من الموظفين المحليين ممن لا تنقصــهم القدرة ولا الخبرة الادارية ولا الطموح بأن استمرار النظام الادارى مرهون بالأوضاع التى كانت قائمة قبل الحرب ، ومسالة اتخـاذ قرارات خاصة على

---

(٢٨٥) المرجع نفسه ، ص ٤١ ـ ٤٤ ٠

(٢٨٦) F.O. 407/188 No. 62 Allenby to Curzon Aril 16, 1921.

مسئولية الحكومة البريطانية قد بدأت تصبح مطروحة بين هؤلاء » (٢٨٧) .

وأضاف اللنبى بأن أحداث العامين السابقين قد أدت الى وصول هذه القضية الى ذروتها مما وضع مسألة الصلاحيات ، التى سوف تتمتع بها السلطات البريطانية فى المستقبل موضع التساؤل ومما يمكن أن يضع عقبة خطيرة فى مواجهة التقدم الادارى ، « وسوف يكون من الضرورى فى هذه الحالة اصدار بيان يتضمن الاشارة الى ضرورة أن نتحمل قدرا من المسئولية وأن الحادث الآن فى وضعنا السياسى القائم ينبغى ألا يؤثر على هذه الصلاحيات » (٢٨٨) .

كما أعد رجال دار الحماية أيضا مذكرة فى ٢٦ أبريل عام ١٩٢١ وصفت الفرق بين أنصار عدلى وأنصار سعد ، ورأوا أن عناصر الاختلاف بين هاتين المجموعتين تتمثل فى قوة التأثير فى جموع الناس ، واعتقد آموس أن الأخيرين ليسوا مؤهلين للسياسة لكونهم متطرفين وان كانوا يضمون نفرا من ذوى النشاط السياسى المؤثر فى الطبقات الوسطى والدنيا ممن يجدون لهم صدا فى القرى من خلال الصحف وخطب المساجد (٢٨٩) .

ونتيجة لهذا الموقف المتأزم الذى أمست فيه مصر رأت وزارة الخارجية البريطانية أن الموقف قد أفلت من يد اللنبى وأصبح رجال الخارجية البريطانية فى حيرة وارتباك فقد كانت « المظاهرات تهتف لسعد والبرقيات تؤيد عدلى » فما كان من الحكومة البريطانية

---

(٢٨٧) Ibid.

(٢٨٨) Ibid.

(٢٨٩) د. أحمد زكريا الشلق ـ المرجع السابق ، ص ٣٦ .

الا أن فكرت فى ارسال « هارى بويل (*) » الى مصر ليدرس الموقف السياسى عن كتب ، ويقدم لها تقريرا وافيا عن رغبات المصريين وموقفهم الصحيح تجاه سعد ورجاله وعدلى ووزرائه (٢٩٠) • ويبدو أن الداعى الحقيقى لارســـــال « بويـــــل » هو موقف اللنبى ومستشاريه من كبار الموظفين البريطانيين ، الذين تيقنوا من رهانهم على عدلى ومؤيديه فى مواجهة سعد قد فشل بدليل انتشـــار المظاهرات التى عمت مصر والأغلبية التى انحازت الى سعد ، ومن هنا تقدموا باقتراحاتهم الى حكومتهم لاصدار تصريح ، أقرب الى مشروع ملنر من جانب واحد لاستحالة عقد معاهدة مع المصريين وهو الأمر الذى لم توافق عليه الخارجية فأرسلت بويل لاستكشاف الموقف على الطبيعة وخاصة أنهم لم يعودوا يثقون فى مندوبهم الثقة الكاملة ، فيذكر بويل « أن دسائس قوية تدبر ضد اللنبى فى مصر ولندن على السواء » (٢٩١) •

وقد كان وجود هارى بويل فى مصر بصفة سرية ، فلم يعلن عن وصوله حتى صرحت بذلك جريدة « الاجيسيان غاريت » فذكرت أنه يشتغل بالسياسة (٢٩٢) • وقد أربك حضوره جميع الدوائر السياسية • فلم يكن اللنبى موافقا عن حضور مبعوث خارجيته الى مصر ، ويذكر بويل أنه من الجائز أن يأمره بمغادرة البلاد فى الحال (٢٩٣) • كما كتب المندوب السامى كذلك لحكومته يقول ان اخفاء سبب وجود بويل فى مصر يضر بالمصالح البريطانية ، ويؤيد

(*) هارى بويل ، هو السكرتير الشرقى على عهد كرومر •

(٢٩٠) آخر ساعة : ١٩٣٩/٤/٢ العدد ٢٤٨ •

(٢٩١) آخر ساعة : ١٩٣٩/٤/٩ ، العدد ٢٤٩ •

(٢٩٢) آخر ساعة • ١٩٣٩/٤/٩ ، العدد ٢٤٩ •

(٢٩٣) الدورية نفسها : ١٩٣٩/٤/٢ ، العدد ٢٤٨ •

الاشاعات والأقاويل (٢٩٤) • وقد كان موظفو دار المندوب السامي لا يرحبون أيضا ببقائه في مصر (٢٩٥) •

ظل بويل في القاهرة ما يقرب من شهر يدرس الأحوال ويجمع المعلومات ويشاهد بنفسه ، وقد تلقى العديد من العرائض في أثناء وجوده في البلاد كما يذكر أنه استطاع الحصول على التاريخ السرى لكل وزير في وزارة عدلي عن طريق سكرتير مجلس الوزراء •

وقد أجرى العديد من المقابلات ، فيذكر بويل أنه قد حضر لزيارته العشرات من « الباشوات والعظماء » ، كما تقابل مع أحد رجال سعد ، واجتمع كذلك برئيس الوزراء عدلي يكن ، ثم بمظلوم باشا الذى استطاع على حد قوله « أن يأخذ منه المعلومات دون أن يدرى » (٢٩٦) • ويبدو أن بويل قد اجتمع مع سعد عدة مرات منها التى أرسل فيها زعيم الأمة اليه خطابا قصيرا يدعوه لمقابلته ، ولم يرسله بويل الى الخارجية لأن رجال دار المندوب السامي رأوا أنه من الممكن استخدامه لتجريح سعد (٢٩٧) وكان مندوب الخارجية يبدأ لقاءه مع سعد بالجملة التى كان يكررها في كل لقاء له بأى سياسى مصرى أنه ليس موفدا من قبل دار المندوب السامي ، وعند انتهاء المقابلة كان يسرع بابلاغ دار المندوب السامي بتفاصيلها ثم يبرق بها الى الخارجية البريطانية (٢٩٨) • وقد كان انطباع بويل عن سعد بأنه « رجل عظيم وحديثه ممتع وظريف » وأن مقابلته حدث كبير ، ولكن التعاون معه يستحيل من الوجهة

---

(٢٩٤) الدورية نفسها • ١٩٣٩/٤/٩ ، العدد ٢٤٩ •
(٢٩٥) نفسها • ١٩٣٩/٤/٢ •
(٢٩٦) نفسها • ١٩٣٩/٤/٩ •
(٢٩٧) ، العدد نفسه •
(٢٩٨) الدورية نفسها ، وانظر العدد ١٩٣٩/٤/٢ ، ١٩٣٩/٤/٩ •

السياسية لأن مطالبه غير معقولة (٢٩٩) • وبالطبع قام بويل بمقابلة اللورد اللنبي عدة مرات واستعرضا المشاكل السياسية التي تواجهه ، كما طلب منه المندوب السامي البحث عن معلومات تهمه (٣٠٠) ، وأخبره انه سئم مصر والسياسة والمصريين وان أسعد يوم في حياته يوم يغادر هذه البلاد الملعونة (٣٠١) ، دلالة على الموقف الصعب الذى وجد اللنبي نفسه فيه •

وكان مبعوث الخارجية عندما يعلم بأشياء خطيرة يسرع بابلاغها الى المندوب السامي واحاطته بالأمر (٣٠٢) •

وفي النهاية قدم المستر هارى بويل تقريره الى حكومته ادعى فيه « أن غالبية أصحاب المصالح الحقيقية في مصر ، الذين يهمهم تقدم ورخاء البلاد يرون بقاء السيادة البريطانية في مصر ، ويعتقد هؤلاء أن استقلال مصر سوف يؤدى الى فساد الحكم في البلاد لأن النقص الخلقي في حماة الزعماء المصريين لا يجعل منهم حكاما عادلين، ويخاف المصريون أن يعود مع الاستقلال ذلك الخراب الذى كان يعم البلاد في عهد اسماعيل » (٣٠٣) !!

ومما لا شك فيه أن مثل هذا التقرير سوف يكون عاملا مؤثر الى جانب العوامل التي سبق ذكرها في الموقف المتشدد التي وقفته الحكومة البريطانية ازاء مفاوضات عدلى كيرزون •

---

(٢٩٩) انظر ايضا الدورية نفسها والأعداد نفسها •

(٣٠٠) الدورية نفسها والعدد •

(٣٠١) الدورية نفسها ١٩٣٩/٤/١٦ ، العدد ٢٥٠ •

(٣٠٢) نفسها • ١٩٣٩/٤/٩ •

(٣٠٣) نفسها : ١٩٣٩/٤/١٦ •

وعلى كل حال فقد سافر عدلى الى لندن فى ٧ يوليو ١٩٢١ بعد أن رفضت وزارة الخارجية طلبه بتعيين وزير خارجية فى حكومته لتدعيم موقفه أمام سعد وكانت حجتها ان ذلك يتعارض مع الأسس التى وضعتها وزارة الخارجية للمفاوضات (٣٠٤) وقد أرسل اللنبى الى حكومته يطلب السماح بسفر بعض الموظفين الانجليز لشرح وجهة نظرهم بشأن أوضاعهم حتى تكون حكومتهم على بينة تامة فى أثناء المفاوضات الجارية فيقول :

بالنظر الى المفاوضات الجارية مع الوفد المصرى الرسمى « وفد عدلى » أرى أنه قد حان الوقت لاتخاذ اجراء بشأن وضع الموظفين البريطانيين .

وقد بحث المستشارون فى الحكومة المصرية المسألة واقترحوا على أن أفضل حل سوف يكون بارسال ممثلين عنهم الى لندن لشرح وجهة نظرهم ، وقد أشارت هذه اللجنة غير الرسمية الى رسالة المستر سكوت فى ٢٥ أكتوبر والتى يصلح محتواها لوضع اقتراحات محددة فى هذا الشأن » فهل توافقونى على القيام بترتيبات لانتخاب ممثلين عن المصالح البريطانية للذهاب الى لندن لبحث هذا الأمر .

ويبدو أنه من الأفضل أن يأتى معهم عدد من ممثلى الموظفين الأجانب الآخرين وأن يكون هناك متحدث باسمهم من أصحاب الوظائف العليا » (٣٠٥) .

وربما كان استدعاء ايموس بعد ذلك للسفر الى لندن فى أكتوبر ١٩٢١ فى أثناء انعقاد المفاوضات لبحث هذه النقطة ، فقد

---

(٣٠٤) د. يونان لبيب رزق ، المرجع السابق ص ٢٣٣ .

(٣٠٥) F.O. 407/188 No. 214 Allenby to Curzon March 25, 1921.

ذكرت الصحف أن وجوده مرغوب فيه لوضع المعاهدة المصرية الانجليزية (٣٠٦) ·

أما عن دور اللنبي في المفاوضات فقد سافر في أغسطس الى بلاده (٣٠٧) ، وقيل ان المندوب السامي ليس في أجازة عادية بل انها لزيارة خاصة تتعلق بالوفد المصرى (٣٠٨) · وأنه سيستشار في رغبات المصريين وفي امكان الغاء الأحكام العرفية واجراء انتخابات حرة للتحقق من رغبات المصريين (٣٠٩) · وقد سئل هذا السؤال عن حقيقة مهمة اللنبي في أنه سيستشار في هذه الأمور أجاب وكيل الخارجية ، ان راى اللورد اللنبي سيؤخذ في هذه المسائل وغيرها من الأمور وقد علقت الأهرام أن رد وكيل الخارجية بأن المندوب السامي يستشار في كل شيء ولم يرد كما هو ظاهر اللفظ والمعنى أن الحكومة الانجليزية تنوى اجراء ذلك كله · وبناء على ما تقدم لا نعقد اهمية كبرى على رد وكيل الخارجية (٣١٠) · كما ذكرت أيضا جريدة « الا يفننج نيوز » عن مهمة اللورد اللنبي ، انه غادر مصر ليعرب عن آرائه في الحوادث الأخيرة في الشرق ، « والمفهوم أن له آراء قوية فيما يتعلق بتوزيع القوات البريطانية في مصر ، فيأسف لتوصيات ملنر التي تنتقص الاحتلال البريطاني الى أقل حد ممكن ولا ريب أن تشرشل يؤيد اللنبي في آرائه » (٣١١) ·

---

(٣٠٦) الاهرام : ١٩٢١/٩/٣٠ والعدد ١٩٢١/١٠/١٤ وجود ايموس مقدمة للدور الاخير للوصول الى معاهدة ·

(٣٠٧) نفسها : ١٩٢١/٨/٢٤ ·

(٣٠٨) نفسها · ١٩٢١/٨/٢٤ ·

(٣٠٩) الاهرام : ١٩٢١/٨/١٠ ·

(٣١٠) نفسها : ١٩٢١/٨/١١ ·

(٣١١) نفسها . ١٩٢١/٨/١٦ ·

وقد ذكر لويد في كتاب مصر منذ عهد كرومر أن اللورد اللنبى كان مخالفا لرأى حكومته (٣١٢) • وقد كانت عودة المندوب السامي الفجائية على حد قول « المورننج بوست » دليلا على خطورة الأزمة المصرية (٣١٣) •

وفي الحقيقة أن المندوب السامى كان ضد سياسة التشدد التي تنتهجها حكومته ويرى اعطاء مصر قدرا من الاستقلال « فقد أعرب خلال الاثنى عشر شهرا الماضية عن رأيه أكثر من مرة بأنه لا يمكن تنفيذ أى اتفاق من الوجهة العملية ما لم تكن الحكومة مستعدة لاعطاء مصر قدرا من الاستقلال أعلى من المستوى الذى تميل الى منحه » (٣١٤) •

كما أن اللورد اللنبى لم يدع لحكومته في شك من خطورة الحالة في مصر ، وان جميع المصريين يرغبون في المفاوضات مثل الشين فين (٣١٥) •

ويبدو أن رأى اللنبى من موقف حكومته في أثناء مفاوضات عدلى ـ كيرزون بل وقبلها ، أدت الى ظهور بوادر خلاف في الرأى بينهما ، فظهرت اشاعة بنقله من مصر بناء على طلبه ، وقد نفت وزارة الخارجية ذلك وبأنه لا صحة مطلقة لهذه الاشاعة (٣١٦) •

وفيما يتعلق بعدلى ومفاوضاته بدأت الأخبار تصل الى مصر ودار المندوب السامى بأن المفاوضات قد وصلت الى طريق مسدود ،

---

(٣١٢) Lloyd - Op. cit, p. 61.
(٣١٣) المقطم : ١٩٢٢/٢/١ •
(٣١٤) الكتاب الأبيض ، وثيقة ٤ نقلا عن الأهرام ١٩٢٢/٣/٨ •
(٣١٥) الأهرام ١٩٢١/١/٢١ الشين فين ، حركة استقلال ايرلندا •
(٣١٦) نفسها ، العدد نفسه وانظر : ١٩٢١/١٠/٢٤ •

مما أزعج وأثار قلق رجال دار المندوب السامى ، وكبار الموظفين البريطانيين الذين عقدوا اجتماعا فى ١٧ نوفمبر لدراسة الموقف والخروج برأى ، وكان من ضمن الحاضرين مستشار الداخلية ، والقائم بأعمـــال مستشار وزارة المالية ومستشار وزارة المعارف والقائم بأعمال مستشار الحقانية .

وقد تبنوا جميعـا الرأى القائـل بأن أى قرار لا يقوم على أساس القبول باستقلال مصر والحفاظ على الحماية هو بمثابة مخاطرة شديدة لقيام الثورة فى أنحاء البـلاد ، وفى أى الأحوال سـوف يؤدى الى شكل من أشكال الفوضى الادارية ويجعل ادارة الحكومة مستحيلة (٣١٧) . ونبه كذلك الموظفون حكومتهم عن طبيعة الادارة فى مصر بأن بنـــاء الحكومة فى مجمله مصرى وأن دور الموظفين البريطانيين غالبا هو دور الاستشارة والتفتيش والقيـام بالجوانب الفنية ومن ثم فانه من المستحيل ممارسة أى سيطرة بريطانية دون تعاون مصرى فى شتى فروع الادارة كما أظهرت التجربة فى ربيع ١٩١٩ وذلك عندما جرت محاولة لادارة الحـــكومة بدون وزارة وبدون اســـــهام قوى من الموظفين المصريين الذين كانـــوا مضربين (٣١٨) .

وحذرت المذكرة أيضا الحكومة البريطانية من استحالة قيام وزارة مصرية بقولها « واذا لم تكن الحكومة البريطانية مستعدة أن تبدى اهتماما لآمال المصريين والمؤسسة من الناحيـــة الشرعية من أسس السياسة الواضحة للحكومة البريطانية خلال العامين الماضيين فسوف يكون من المستحيل تشكيل أى وزارة » .

---

(٣١٧) F.O. 407/191 No. 34 Allenby to Curzon, Nov. 17, 1921.

(٣١٨) Ibid.

وسوف يؤدى ذلك الى اضرابات ينظمها موظفو الحكومة وفى مثل هذه الحالة هنـــاك احتمال أن يؤيد البوليس وربما الجيش الغالبية العظمى (٣١٩) ٠

وأوضح الموظفون البريطانيون كذلك استحالة السيطرة على الأمن فى الأقاليم « بأن أى قوة حربية كبيرة تقوم بأعمال العنف يمكن أن تتخذ اجراءات معينة للحفاظ على الأرواح والاملاك فى المدن الكبيرة وأن مثل هذا العمل سيكون صعبا فى المديريات ٠ وبالتـالى فلا أمل لدى أى ادارة عسـكرية فى الحلول محـل الادارة المدنيـــة المعقـــدة أو تمنع انزال ضرر بالغ بالمصـــالح المالية والاقتصـــادية (٣٢٠) ٠

وقد توصل المندوب الســـامى وموظفوه الى ضرورة انتهاج سياســة أكثر ليبرالية ، فيذكر اللنبى لحكومته ، « ويتبنى المستشارون فكرة اتباع سياسة تقوم على اعطاء تنازلات ليبرالية واعطاء هذا الانطباع للوزراء المختلفين وغيرهم ممن يتصلون بهم ٠ وهم يشعرون عندئذ بأنهم ملتزمون بالاشارة الى أنه اذا اتبعت ســياسة مضادة لذلك فلن يستطيعوا الحفـاظ على ثقة الوزراء المصريين أو تقديم صفة ذات قيمة فى المستقبل على حين اذا تم برنامج ليبرالى من جانب الحكومة البريطانية فهم على ثقة أنهم ســـوف يتعاملون مع الموقف القائم وتشكيل وزارة لتنفيذه حتى اذا لم يبد أى وزير قائم حاليا الاستعداد لتوقيع اتفاقية رسمية تتضمن مثل هذا البرنامج الذى لا يلبى الطلبات الكاملة للمصريين (٣٢١) ٠

ويتضح لنا من هذه المذكرة ومن المواقف التى مرت بها قبل ذلك للمندوب السامى ورجـال داره والموظفين البريطانيين اتفاقهم

---

(٣١٩) Ibid.

(٣٢٠) F.O. 407/191 No. 34., Op. cit.

(٣٢١) Ibid.

جميعا على فكرة أن تنفذ الحكومة البريطانية ما وافقت على منحه لمصر حتى لو لم يكن من خلال اتفاق رسمي ، وهذا ما كانت ترفضه حكومتهم ، وقد دفعهم الى اتخاذ هذا الموقف معايشتهم للأحداث ورؤيتهم لها عن قرب فكونوا بذلك قوة ضغط لها قيمتها فى تشكيل سياسة بلادهم تجاه مصر رغم ما سيحدث بينها وبينهم من صـــدامات •

وقد رد كيرزون على اللنبى بعنف ولامــه لأنه لم يوضـح للمستشارين البريطانيين خطـأ وجهـة نظرهم التى تجعل حجتهم « واهية » على حد قوله ، على الرغم من أنه كان حاضرا جلسة مجلس الوزراء للنظر فى الشروط التى تعرض على عدلى ، فذكر وزير الخارجيـة « أنه مندهش لأنكم لم تبينوا للمستشارين أنهـم كانوا يجهلون تماما حقيقة الموقف عندما وصفوا فى مذكرتهم قرار الحكومة بأنه احتفاظ بالحمـاية وأنه رفض لقبـول المبدأ الخاص باستقلال مصر •

فهذه الغلطة التى يجب أن توضحوها لهم تجعل حجتهم واهية الى درجة كبيرة (٣٢٢) • وواصل وزير الخارجية تعليماته الى مندوبه السامى بقوله « وعليكم أن تحملوا اليهم سرا خلاصة عامة للمنح التى ليست الحكومة مستعدة لتقديمها فقط ، بل قد قدمتها فعلا فى مشروع المعاهدة التى سلمت لعدلى ورفضها » •

وفى النهاية كتب كيرزون « وأملنـــا أن تدافعوا عن المنح السخية التى لا تتردد الحكومة فى اعطائها وأن تدحضوا بالبرهان سوء تصوير نياتنا » (٣٢٣) •

---

(٣٢٢) الكتاب الأبيض ، نقلا عن الأهرام ١٩٢٢/٣/٨ وثيقة (٣) •
(٣٢٣) المصدر نفسه والعدد •

ويبدو من هذا الرد مدى اصرار الحكومة البريطانية وتشدد موقفها بالنسبة لمصر حتى أن نصوص بمشروع كيرزون الذى يصفها المندوبه بالسخاء هو أسوأ من مشروع ملنر الذى رفضه المصريون من قبل .

وعلى أية حال فشلت مفاوضات عدلى - كيرزون وعاد رئيس الوزراء الى بلاده فى ديسمبر ١٩٢١ وقدم استقالته الى السلطان وكان على دار المندوب السامى وكبار الموظفين البريطانيين مواجهة الموقف الجديد المتأزم ...

الفصـل الخامس

دور اللنبي وكبار الموظفين البريطانيين

في التمهيد لسياسة التصريح

دور اللنبي وكبار الموظفين البريطانيين في التمهيد لسياسة التصريح

وازاء فشل مفاوضات عدلي ـ كيرزون ، تحرك المندوب السامي لمواجهة الموقف العصيب الذى كان مقدرا أن تمر البلاد به ، فخطب خطبة أمام الجمعية الايكوسية (*) ، في ٢ ديسمبر ١٩٢١ ، رغم أنه منذ تولى زمام السلطة في مصر لم يكن كثير الأحاديث ، ومنذ بدء المفاوضات بين الوفد المصري والوزارة الانجليزية حتى يوم قطعها لم يبح بشيء يتناول نية انجلترا في المستقبل (١) . لذلك اعتبرت هذه الخطبة لدى الرأى العام المصرى ذات قيمة كبيرة وذات مغذى . فانه قد أكد لمستمعيه بأنه لا داعى لخوفهم ، فان خطة بريطانيا في هذه البلاد « ستكون خطة حرة سخية مقترنة بسياسة الحزم وأنه ما يزال ينتظر التعليمات ، ولكن السياسة التى ستعلنها انجلترا ستكون سياسة سخاء تضمن فيه مصالح الجميع » (٢) .

وقد علقت الأهرام بأن الحل الذى يتبناه اللورد اللنبى لم يأت باتفاق بين الجانبين ليكون مرضيا للمصريين ، فالوفد المصرى لم يجد في ما عرضوه عليه كما أبلغ الأمة رسميا ما يشجع على ابرام الاتفاق وفى قول المندوب السامي « بأن انجلترا ستملي على مصر ارادتها وتتبع ذلك الاملاء بما وصفه اللورد بسياسة الحزم لتكره مصر على قبوله » ؟ يخالف أقوال جميع الوزراء البريطانيين من

(*) الجمعية الايكوسية مكونة من الاسكتلنديين البريطانيين الذين هم من أصل اسكتلندى ويعملون في مصر أو لهم مصالح بها .

(١) الأهرام ٠ ١٩٢١/١٢/٣ .

(٢) نفسها ١٩٢١/١٢/٤ .

اللورد ملنر الذى أعلن أن الغرض من مهمه ابرام اتفاق بين انجلترا ومصر ، الى بلاغ كيرزون لسلطان لاستبدال الحماية بعلاقه مرضيه (١) ٠

وانتهت الاهرام الى رفض فكرة التصريح من جانب واحد بقولها « فاما اتفاق نريده ونعده مختارين واما خلاف يتحمل معه الانجليز منفردين تبعة سياستهم وان كان حزمهـا مقرونا بالسخاء » (٤) ٠

ويبدو أن الذى حدا باللنبى ليصرح بهذا التصريح هو علمه بالبلاغ الذى كانت سوف تصدره حكومته فى ٣ ديسمبر والذى أمر بتقديمه الى السلطان فى اليوم التالى مباشرة لهذا الخطاب عله يهدىء من غضب المصريين وربما كان اللنبى كذلك قد وضع خطته التى صمم على تنفيذها لمنح المصريين ما تريد الحكومة منحـه اليهم من جانب واحد ٠

وعلى العموم فقد استمرت سياسة الحكومة البريطانية القائمة على تجاهل نصـائح مندوبها وموظفيها فى مصر فى هذه الأزمة ، فأصدرت تبليغ (*) أسبه بالانذار فى ٣ من ديسمبر ١٩٢١ أثر قطع المفاوضات مع عدلى ، فى قالب من الوعيد والتهديد ويؤكد أصرارها على التمسك بسياستها ٠

وأحدث هذا التبليغ تدهورا خطيرا فى الموقف داخـل مصر حيث شعر المصريون بخيبة أمل مما نتج عنه رد فعل عدائى من جميع المصريين على اختلاف توجهاتهم (٥) ٠ فى الواقع أن هذا الانذار

---

(٣) الاهرام ٠ ٢/١٢/١٩٢١ ٠

(٤) العدد نفسه ٠

(★) انظر قانون رقم ٨٠ ـ ٢٨٠ ـ ٢٨٢ نص التبليغ ٠

(٥) (ويقل ٠ المرجع السابق ، ص ٦٩ ، د٠ عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ٣٤٩ ٠

قد عاد بمصر الى نقطة البدايه ، وكأن جهاد المصريين في ثورة ١٩١٩ قد أصبح هباء ، فالى جانب الوعيد والتهديد فانه نص « على ان ما نحرص عليه حكومه جلالته الملك هي أن تتم العمل الذى بدأ فى عهد كرومر ، لا أن تبدأ من جديد » (٦) بما يعنيه ذلك من عودة الى حكم كرومر الذى طالما كرر أنه يهدف الى تدريب المصريين على حكم أنفسهم الى أن يصلوا الى الحكم الذاتى وهو ما لم يحدث ابدا طوال أربعين عاما على أرض الواقع .

وقد ردت صحيفه الاهرام على هذا البلاغ بانه أظهر حقيقة السياسه الانجليزية حيث كانوا صريحين للدرجة القصوى فقالوا هذا أقصى ما نمنحه لكم « ونـرد انما لم نطلب منحه وانما نطلب حقا اغتصبتموه » (٧) . وان كان للتبليغ أهمية أخرى فقد ظهر فى اتحاد الأمه وتناسى الماضى امام عدوها الذى خلع ثوب الرياء . ولا شك أن الموقف حينذاك كان أسوأ موقف واجهه الانجليز منذ قدوم لجنة ملنر ، فقد خسرت بريطانيا عطف المعتدلين بعد أن عوملوا بشكل مهين أنزل من قيمتهم فى أعين مواطنيهم ، كما ظهر من استقبال الشعب لعدلى عند عودته من لندن (٨) .

ونتيجة لما أحدثه هذا التبليغ من رد فعل عنيف بعد فشل المفاوضات كان من رأى اللنبى توجيه كتاب الى السلطان يهدف الى ازالة الأثر السيء الذى أحدثه التبليغ الذى قدم الى السلطـان فى ٣ ديسمبر ١٩٢١ ، ويؤكد على حسن نية الحكومة البريطانية ويعد فى هذا الكتاب بالغاء الحماية ، حتى يستبقى العناصر المعتدلة من المصريين الى جانبهم ، وقد بلغ من ضيق المندوب السامى بالموقف أن صرح فى ختام برقيته الى وزير خارجيته بقوله « أن الأمر لابد أن

---

(٦) قانون رقم ٨٠ ص ٣٨٣ .

(٧) الاهرام : ١٩٢١/١٢/٨ .

(٨) د. عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ٢٤٩ . وأنظر د. محمد حسين هيكل ، المرجع السابق ، ١٢٦ وصف لصوره استقبال المصريين لعدلى باشا .

ينتهي أما الى ضم بلاد عنيفة العداء لنا واما الى التسليم التام من جانبنا » (٩) ٠

ولم يغضب الإنذار المصريين فقط بل انتقدته كذلك بعض الصحف الانجليزية فذكرت جريدة « نيو ستيتسمان » التي أشادت بسياسة اللنبي بأن اقتراحات المندوب السامي هي تماما على عكس السياسة الضارة المنطوية على « الغباوة » التي كانت تتبعها الوزارة والتي أدت الى ايجاد روح الكراهية لبريطانيا وتقوية الروح الوطنية المصرية (١٠) ٠

كما أدانت الصحيفة سياسة الحكومة البريطانية نحو مندوبها والموظفين البريطانيين في مصر فذكرت أيضا « أن هناك نتيجة أخرى أقل توقعا من جانب المستعمرين وهي ترسيخ الشكوك في أدمغة المندوب السامي والموظفين الانجليز في مصر ، على قاعدة الرواية الهزلية المنطوية على الخداع التي قدمت في البلاغ الذي أرسلته وزارة الخارجية الى السلطان » (١١) ٠

كما حث السير فلنتين تشرول Chirol Valentine البرلمان على نشر المراسلات التي دارت بين لندن ودار الحماية بالقاهرة في أثناء السنة الماضية ، مؤكدا على أن نشر هذه المراسلات أعظم عامل في تدعيم موقف اللورد اللنبي وضمان عودة الوزارة البريطانية عودا نهائيا الى السياسة الملنرية (١٢)

---

(٩) ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، ص ٥٦٢ ٠

(١٠) الأهرام ، ١٩٢٢/٢/٢٧ ٠

(١١) نفسها : العدد نفسه ، انظر المقطم ١٩٢٢/٢/١ آراء الصحف الانجليزية في البيان البريطاني ٠

(١٢) الدورية نفسها ١٩٢٢/٢/٨ ٠ المقطم : ١٩٢٢/٢/٨

« وخاصة أن المندوب السامى لم يعد راغبا فى تحمل تبعة السياسة التى جاءت بالمذكرة الخارقة للعادة التى أرسلت الى السلطان بعد قطع المفاوضات » (١٣) ٠

وبالنسبة للموقف فى مصر بعد فشل المفاوضات فقد استولى الفزع لأول وهلة على أكثر الموظفين البريطانيين المسئولين الذين رأوا بكل وضوح مستر تشرشل لا اللورد كيرزون قابضا على دفة الحكومة البريطانية وسائرا بها مباشرة نحو الصخور (١٤) ٠

وخاصة أنهم كانوا مدركين بأنه ليس فى امكان أى مفاوض مصرى تمرير اتفاقية تقوم على شيء أقل من استقلال مصر ، وأن أى ترتيب لا يسبقه اعتراف بريطانى بمبدأ الاستقلال المصرى لا يمكن تحقيقه الا بالقوة ويستلزم بقاء القوات البريطانية فى مصر لمدة غير محددة (١٥) ٠

وعلى ذلك اقترح كبـــار الموظفين « أسلوب نعايش » كحل لتسوية سياسية مع الحكومة المصرية ومع ذلك فقد استبعد الموظفون تأييد المصريين لمثل هذا الترتيب ٠

وقد قام هذا الاقتراح على أساس افتراض أنه من الضرورى تحقيق الالتزامات والاتفاق العسكرى وبعد ذلك الوصول الى اتفاق مع مصر (١٦) ٠ وأن هذا الحل يمكن المؤسسات المصرية من المضى فى نهجها الطبيعى نحو التنمية فى ظل الحماية البريطانية ! فاذا

(١٣) نفسها ٠ العدد نفسه ٠
(١٤) نفسها : ١٩٢٢/٢/٨ ٠
(١٥) د٠ طلعت اسماعيل رمضان ، المرجع السابق ، ص ٤٥ ٠
(١٦) المرجع نفسه ، ص ٤٦ ٠

طلب من المصريين استقلال غير تام فانهم سيرفضون خشية أن يبدد آمالهم في المستقبل ، فى حين أن أسلوب تعايش لمدة عشر سنوات سوف لا يضمن أى قرار نهائى بالنسبة لمستقبلهم (١٧) • وبعد الحديث عن الجانب العسكرى والجانب الادارى لاقتراح الموظفين الذين أطلقوا عليه « بأسلوب التعايش » **Modus Vivendi** فيمكن تلخيص آراء كبار الموظفين البريطانيين فيما يتعلق بالبحث عن امكانية تحقيق تسوية مقبولة أنهم كانوا على اقتناع تام بأن أساس أى مشروع عملى فى هذا الشأن يمكن ايجازه فى ثلاثة أمور (١٨) •

أولا : يجب أن يكون الجيش البريطانى متاحا وتحت تصرف المندوب السامى البريطانى لحماية أرواح وممتلكات الأجانب والمصالح البريطانية بشكل عام •

ثانيا : الرقابة على الحكومة المصريه يجب أن تتركز في أيدى المندوب السامى البريطانى وليس سواه •

ثالثا : أى تسوية يكون لها أثر فعال يجب أن تنحصر فى أسلوب تعايش يتبع لفترة محددة (١٩) •

كان اللورد اللنبى مصرا على اتبـاع السياسة التى يرى أنه لا بديل غيرها ، ولما كان مقتنعا أن غرض بريطانيا كما كانت تعلن

---

(١٧) د• طلعت اسماعيل رمضان ، المرجع السابق ، ص ٥٠ •

(١٨) نفس المرجع ، ص ٦٠ ـ ٦٥ •

(١٩) المرجع نفسه والصفحة • وانظر مذكرة هايتر عن اقتراحاته عن المسألة المصرية تتضمن منها السيطرة على النيل ـ المندوب السامى ممثلا للقوى صاحبة الامتيازات حماية ورعاية مصالح الاجانب عن طريق المندوب السامى وضع الموظفين البريطانيون فى مشروع ملنر ـ اعادة تنظيم القضاء •

دائما هو تدريب المصريين على أن يحكموا أنفسهم ، فقد رأى أنه آن الأوان لاخراج هذا الهدف الى حيز الحقائق الملموسة (٢٠) ٠

لذلك وجد ضالته في مشروع عدلى كيرزون ليحقق كل ما تصبو اليه الحكومه البريطانيه ،أرسل اليها في ١ ديسمبر اى يوم وصول عدلى الى مصر موضحا « بأنه ليس لديه في الوقت الحاضر معلومات معينة تهل من الممكن ابقاء الوزارة الحاليه أو تأليف وزارة جديدة على مبادىء التصريح الذي أعلننه الحكومة أخيرا ٠ !! ، ثم يذكر خطته بأنه يرى الوقت الحاضر ملائما لتنبع الحكومة خطة قوية تهدف الى تقديم برنامج عملى الى الذين لا يحجمون عن معاونتهم ، ولقد حدث أن عدلى فى أثناء مقابلته الأخيرة معك سأل لماذا لا تنفذ الحكومه البريطانية من تلقاء نفسها الخطة الواردة في مشروع المعاهدة التي رفضت ، ولم يكن جوابك على ما يظهر بنفى امكان اجراء مثل هذه الخطوة على شرط أن تؤلف وزارة مصرية تكون مستعدة للعمل معنا ٠ وعلى أن الفقرة الأخيرة تصرح بأن الحكومة مستعدة للنظر فى جميع الوسائل التى يمكن بها تنفيذ المشروع متى أرادت الحكومة المصرية ذلك » (٢١) ٠

وتساءل المندوب السامي لوزير خارجيته ، « هل أنت مستعد لاعطائي سلطة اختيارية لكي أخبر السلطان ، اذا رأيت أن الوقت قد حان ، أن الحكومة البريطانية مستعدة أن تنفذ حسبما تقتضيه الظروف الاقتراحات الأساسية التى يشتمل عليها المشروع الذى تضمنه مشروع المعاهدة ، وأن أقدمه كبرنامج اما للوزارة الجديدة أو الوزارة الحالية اذا بقيت فى مناصبها (٢٢) ٠ انى أقدر أن العمل

(٢٠) المقطم ٠ ١٩٢٢/٢/٧ ٠

(٢١) الكتاب الأبيض ، وثيقة ٤ ــ نقلا عن الأهرام ٠ ١٩٢٢/٣/٨ ٠

(٢٢) المصدر نفسه ٠

الذى اشير به من سأنه أن يضطر حكومة جلالة الملك الى انهاء الحمايه بتصريح من جانب واحد ويذكرون انه اقترحت خطوة كهذه فى وقت من الأوقات ولا أدرى لماذا لم تخطى ؟ أن الحجة الرئيسية التى يدلى بهـــا للاصرار على لفظ الحماية تكمن قيمتها ونفعها فيما يتعلق بالمفاوضـــات مع الدول الأجنبية ، وبغض النظر عن هذه الحجة فان اللفظ مدلوله ضئيل . بضاف الى ذلك أنه يدل على حالة يذهب المصريون فى بغضها الى أقصى حد (٢٣) .

وأضاف اللنبى بأن تصريح حكومة جلالة الملك للسلطان بمثابة اعلان مبدأ « مونرو بريطانى » على مصر ، وبمقتضى هذا التصريح لا تستطيع أى دولة أجنبية أن تهتم بمسألة أى لفظ نرى استخدامه لنحدد علاقتنا مع مصر وسياستنا على أتم وضوح من الوجهة الدوليه ، لذلك سيظل مركزنا بالنسبة الى الدول الأجنبية غير متأثر اذا اخترنا أن نتغاضى عن الحماية المعلنة فى ١٩١٤ والاعتراف بمصر كدولة ذات سيادة كما هو مبين فى مشروع المعاهدة .

ويكرر اللنبى على حكومته ، « بأنه لم يشر باتبـــاع تلك الاقتراحات التى يؤيدها المستشارون المحلبون الذين استطلع آراءهم فى الموضوع ، الا بعد النظر الدقيق فى كل المسائل (٢٤) .

على كل حال فقد قدم عدلى اســتقالته الى الســلطان فى ٨ ديسمبر (*) ، بعد أن أبلغ اللنبى بها ، وبأن السلطان سيعرض الوزارة على ثروت باشا .

---

(٢٣) د. عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ٣٥٠ .

(٢٤) المصدر السابق ، ص ١٠ .

(*) لم تقبل استقالة عدلى الا فى ٢٤ ديسمبر انظر د. يونان لبيب رزق ، المرجع السابق ، ص ٢٤٣ .

وقد رأى المندوب السامي أن تروت سيجد مشقة فيما يتعلق بالبرنامج الذى يستطيع بموجبه أن يؤلف الوزارة ، وأنه سوف يأتي لمقابلته من أجل استشارته في البرنامج الذى يستطيع أن يتولى به المنصب (٢٥) ·

وبدأ اللنبي تنفيذ سياسته لتخليص حكومته من المشكلة التي هي السبب فيها ، فنفذ الأحكام العرفيه بشدة ، وأقام ذلك الحكم العسكرى التقليدى ولم يكن هذا وحده كافيا لحل المشكلة وفي الوقت نفسه بدأ ينفذ السياسة التي اعتزم عليها فجرت بينه وبين اللورد كيرزون مكاتبات حادة من أجل اقناع حكومته بتنفيذ سياسته (٢٦) ·

ففي ١١ من ديسمبر عزز اللورد اللنبي طلبه ببرقية أخرى الى كيرزون قال فيها :

« لا يسعنى الا أن أطلب اليكم والى الحكومة أن تصدقونى في ذكر الحقيقة وهي أنه ليس ثم مصرى مهما كان رأيه الشخصى يستطيع أن يوقع وثيقة يراها لا تتفق مع الاستقلال التام ، وعليه يجب التخلى نهائيا عن الفكرة القائلة بامكان تسوية المسألة المصرية بابرام معاهدة ، وعلى الحكومة والحالة هذه أن تقطع الأمل بالحصول على فوائدها من المعاهدة مقابل منح قد تقدمها الى المصريين » (٢٧) ·

واستمر المندوب السامي في محاولة اقنـــاع حكومته فذكر « بأن علاقة بريطانيا بمصر تشبه علاقة تركيا بها قبل الحرب ، وقد اتبعت تركيا في اعطائها الامتيازات خطة تتضـــمن المنح من

---

(٢٥) المصدر السابق ، نقلا عن الأهرام ، ١٩٢٢/٣/٨ ·
(٢٦) الأخبار · ١٩٢٢/٩/١٢ ·
(٢٧) الكتاب الأبيض نقلا عن الاهرام : ١٩٢٢/٣/٨ وثيقة ٧ ·

جانب واحد ، فمنح خديوى مصر حقوقا معينه بواسطة سلسلة من الفرمانات بين عامى ١٨٤٠ ، ١٨٩٢ ، وكانت أهم هذه المنح فى عام ١٨٧٣ حيثما منحت حقوق معينة فيما يختص بتسيير العلاقة الخارجيه (٢٨) • وان ما أقدمت عليه بريطانيا من حرمان مصر مما كانت قد وهبتها اياه تركيا لهو أعظم عمل يثير العواطف اليوم ، « وانه يشعر أن المصاعب التى تعانيها الادارة البريطانية فى هذه البلاد بسبب الحماية لم تصادف اعتبارا كافيا ، ومن الضرورى من وجهة نظر ايجاد قاعدة جديدة يصوغ عليها سياستهم ، كما أن هذا من المرغوب فيه من المصريين •

وختم اللنبى برقيته بقوله لما كان أهم أغراض السياسة البريطانيه اكتساب صداقة مصر ، « فان لم نكن على استعداد لنبرهن بعملنا على أن لنا ثقة بالمصريين فيخيل الى أنه ليس من المحتمل أن نحملهم على التعاون معنا » (٢٩) •

كان طبيعيا ازاء فشل عدلى فى التوصل الى معاهدة مع كيرزون ، أن يقدم استقالته فى أعقاب عودته الى أرض الوطن فى ٥ ديسمبر ، فلم يلبث أن تقدم بها الى السلطان فى ٨ ديسمبر •

الا أن كلا من اللنبى والسلطان حاول تأخير قبول الاستقالة حتى يتم العثور على البديل المناسب وحتى يمكن تقرير مصير سعد زغلول الذى اعتبره اللنبى عقبة أمام نجاحه فى القضاء على ما أسماه بالاضطرابات (٣٠) ، وأمام أيضا تشكيل وزارة جديدة بل وأكثر

---

(٢٨) المصدر السابق •

(٢٩) المصدر السابق •

(٣٠) د• يونان لبيب رزق ــ المرجع السابق ، ٢٣٤ •

من ذلك فقد أدرك المندوب السامي أنه ما من سبيل الى التخلص من مأزق العلاقات الانجليزية المصريه مادام بقي سعد وأصحابه في مصر (٣١) ٠

بدأ المندوب السامي تنفيذ سياسته القائمة على العمل في اتجاهين في الوقت نفسه كما سبق الاشارة ، الأولى تمهيد الجو المناسب لقيام وزارة من المعتدلين ، والثانية أن تقوم الحكومة البريطانية بمنح مصر ما نريده « عن طريق القيام بأية حركة تعبر عن حسن نواياها » (٣٢) ٠

وقد أدرك اللنبي أن كلا الاتجاهين قد يبوء بالفشل فور معارضة سعد زغلول لهما على الملأ وتحقيره من شأنهما ، وأن الوسيلة الوحيدة ليقطع خط الرجعه على هذه المعارضة المحتومة هو اتخاذ اجراء ايجابي ونفي زغلول خارج البلاد حتى تستقر الأمور (٣٣) ٠

ولم تكن تلك الفكرة وليدة اللحظة بل سبق أن اقترحها كبار مستشاري اللنبي من الموظفين البريطانيين ، وعندما لم يستطع عدلي تأليف وفد للمفاوضات نتيجة اشتداد هجوم سعد والوفد على وزارته ، وعلى ذلك اقترح الموظفون البريطانيون تأليف وزارة يشكلها مظلوم ، وكان من رأيهم الا يذهب أى وزير الى لندن بل يدعى سعد الى الذهاب الى هناك ، وعندما يخرج من البلاد ، فانه يجب ألا يسمح له بالعودة بمجرد أن يحدث الخلاف المحتوم في لندن (٣٤) ٠

---

(٣١) ويفل ـ المرجع السابق ، ٦٩ ـ ٧٠ ٠

(٣٢) عفاف لطفي السيد ـ تجربة مصر الليبرالية ، ص ٩٩ ٠

(٣٣) د٠ عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ٣٥٤ ٠

(٣٤) د٠ طلعت اسماعيل ، المرجع السابق ، ص ٣٧ ٠

كان المندوب السامي يعد ثروت ليخلف عدلى فى تولى الوزارة عقب قبول استقالته وقد واجه ثروت مشقة كبيرة لاعداد برنامجه الذى سيتولى بمقتضاه الحكم ، كما استعان كذلك بمشورة اللورد اللنبى (٣٥) ٠

وفى ١١ من ديسمبر قدم ثروت الى المندوب السامي شروطه التى سيتولى على أساسها الحكم كان من أهمها الغاء الأحكام العرفية ـ والغاء الحماية وسحب المستشارين تدريجيا وانشاء نظام نيابى دستورى واعادة وزارة الخارجية (٣٦) ٠

ولا شك أن اللنبى كان موافقا على تلك الشروط ، بل يمكن القول أن صياغتها قد تمت بالاتفاق بينه وبين كل من عدلى وثروت (٣٧) ، وهو الأمر الذى يعترف به المندوب السامى فى برقية لحكومته بأن ثروت قد استعان بمشورته وأيضا عندما أرسل يشرح لها شروط ثروت ويوصى بقبولها والثقة به (*) ٠

وقد علقت الديلى نيوز على هذه الشروط بقولها « ان ثروت يعلم أنه من الصعب الوصول الى اتفاق الآن ، لأن « المتطرفين يصرخون طالبين بانفصال الادارة المصرية عن الارشاد البريطانى تماما ، فاذا تمت الموافقة على مقترحاته فانه يقبل تأليف الوزارة ، وهو واثق من تأييد العناصر المصرية المعتدلة ، والظاهر أن اللنبى متفق مع ثروت ولم يبق غير موافقة الحكومة البريطانية (٣٨) ٠

---

(٣٥) الكتاب الأبيض ، نقلا عن الأهرام ٠ ١٩٢٢/٢/٨ وثيقة (٥) ٠
(٣٦) الأخبار : ١٩٢٢/٢/١٦ وانظر الرافعى ، المرجع السابق ٢٤ ـ ٢٥ ٠
(٣٧) د٠ يونان لبيب رزق ، المرجع السابق ، ص ٢٣٦ ٠
(★) انظر الكتاب الأبيض ، نقلا عن الدورية نفسها الوثيقة (٩) ٠
(٣٨) الأهرام : ١٩٢٢/٢/٤ ٠

وجاء رد الحكومة البريطانية على اللنبى بالموافقة « يمكنك أن توافق بصفة عامة على البرنامج الذى اقترحه ثروت باشا ، على أنه من الضرورى فيما يتعلق بالنقطه الأولى ، تفاديا لكل سوء تفاهم ـ أن نذكر بوضوح أن حكومة جلالة الملك لم تقدم تعهدا بالغاء الحماية ، والاعتراف بمصر كدولة ذات سيادة وانما عرضت فقط ان ننتهج هذا السبيل باعتبار ذلك جزءا من مساومة رفضها الطرف الآخر .

ولست راغبا فى ان أسبب ارتيابا فى حسن نياتنا أو أن أجعل مهمتك أشق ولكنك قد تستطيع أن تحصل على الاعتياض من لفظه تعهد بكلمة « عرض » فى البرنامج الذى اقترحه ثروت (٣٩) .

وقد اعتبر اللورد اللنبى هذا الرد من حكومته بمثابة موافقة على برنامج ثروت وعلى كل حال فقد رفض عدلى باشا تأييد ثروت باشا فى تأليف الوزارة على هذه الشروط معتبرا المنح التى وافقت عليها الحكومة البريطانية غير كافية (٤٠) .

وسبب هذا الموقف عجز ثروت عن تأليف الوزارة . مما دعا اللنبى الى بذل كل طاقته لاقناع حزب عدلى بالانضمام الى الحكومة المقترحة اذا كان يشعر أن هذا الحزب ممزق لا محالة « ما لم يتقدم الآن واذ ذاك يكون زغلول باشا هو الوحيد الذى يربح مما يكون بمثابة تسليم من جانبهم » (٤١) . ولما كان اللنبى يعلم أن احجام

---

(٣٩) أحمد شفيق ، حوليات مصر السياسية ، تمهيد ج ٢ ، ص ٥٢٨ .

(٤٠) د. عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ٣٥٣ .

(٤١) الكتاب الأبيض ، المصدر نفسه وثيقة (١١) و ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، ص ٥٠٥ .

عدلى عن تأييد ثروت فى تولى الوزارة على تلك الشروط انما يعود الى بقاء سعد طليقا يستطيع أن يؤلب الدنيا على هذه الشروط الضعيفة ويحبطها فلهذا عزم على تنفيذ خطته وافساح الطريق أمام حزب عدلى للتقدم (٤٢) .

وقد جاءته الفرصة عندما دعا سعد الى عقد اجتماع عام فى ٢٣ ديسمبر للنظر فى الأحوال الحاضرة ، وكان اللنبى قد اخبر حكومته بعزمه على ابعاد سعد فى اقرب ما يمكن على حد قوله (٤٣) . فوجه مستشـــار الداخلية كلايتون فى ٢١ ديسمبر ١٩٢١ انذارا يعنى حظر اشتغاله بالسياسة فى ظل الأحكام العرفية ، ويطلب منه الاقامة فى بيته ، كما وجه أيضا انذارا مماثلا لعدد من أنصاره وقد احتج سعد وزملاؤه على هذا المسلك من جانب السلطة العسكرية ، باعتباره أمرا ظالما ، ولما رفضوا الخضوع لتلك الاوامر ألقى القبض على سعد وخمسة من زملائه (٤٤) . تمهيدا لترحيلهم . وقد كتب اللنبى الى حكومته يقترح نفى سعد وزملائه الى سيلان بقوله ، قد أصدرت فى الليلة الماضية أوامرى باعتقال زغلول وحنا والنحاس ومكرم وفتح الله ـ وعاطف بركات ولم تحدث أى مقاومة عند الاعتقال صباح اليوم ، ومن الضرورى اخراجه هو وزملاؤه من البلاد فورا . واقترح أن يكون النفى الى ســيلان ، مما سيترك أثرا مهما هنا لارتباطها بعرابى .

---

(٤٢) د. عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ٢٥٤ وانظر الاخبـار ١٩٢٢/٩/١٢ « ان أى تعبير علنى لسعد عن آرائه يضر ذلك البناء الواهى الذى كان فى دور الانشاء » .

(٤٣) الكتاب الابيض ـ نقلا عن المصدر السابق واحمد شفيق ، المرجع السابق ، ٥٥٦ .

(٤٤) الرافعى : المرجع السابق ، ص ٢٦ ـ ٢٧ . الاخبار ١٩٢٢/٩/٢١ .

وفى نهاية برقيتـه اكد اللنبى على اهميـه نفى سعد بقوله مادام زغلول باشا فى البلاد فلن يسود الامن ولن يحدث اى تقدم ، وقد تحدث عدلى باشا مع أحد رجال دار الحمايه واعرب عن رضائه عن الخطوة التى اتخذت (٤٥) ٠

وقد علقت التيمس على نفى سعد بقولها « ومهما كانت الحالة السياسيه فى الماضى فالفضل الأكبر للورد اللنبى والسير كلايتون فى المهارة التى أبدياها فى ملافاتهمـا فقد قررا أن يقدما على تلك المجازفة وليس فى وسع احد ما ينطوى عليه عملهما من الشجاعة الا اذا كان يعرف شيئا عن الوفد والطرق التى يحافظ بها زغلول باشا وأتباعه على نفوذهما (٤٦) ٠

وعند مناقشة البرلمان الانجليزى للمسألة المصرية رفض رئيس الوزراء لويد جورج الاجابة عن الأسئلة الخاصة بزغلول « قائلا ان اللورد اللنبى حر فى ما يوصى به » (٤٧) ٠

على أن الثورة كانت قد اشتعلت فى البلاد احتجاجا على نفى سعد زغلول وزملائه فمزقت خطوط السكة الحديدية والتلغراف ، وهوجمت مراكز البوليس وأقيمت المتاريس فى الشوارع وأضربت المدارس جميعها (٤٨) ٠٠٠٠ الخ ٠

ولكن اللنبى كان قد اتخذ للأمر عدته ، فوزعت قواته فى شوارع القاهرة التى قمعت بها المظاهرات فى الحال ، وأرسلت

(٤٥) F.O. 407/199 No. 50 Allenby to curzon, Dec. 23, 1921.

(٤٦) الاهرام : ١٩٢٢/٢/٨ ٠

(٤٧) نفسها ٠ ١٩٢٢/٢/٣ ٠

(٤٨) د٠ عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ٠ وانظر أيضا أحمد شفيق ، ٥٥٨ ـ ٦٠٢ ٠

السفن الحربيه الى السويس والاسماعيلية والاسكندريه وفى الوقت الذى أخذت الوحدات البحريه تذرع النيل (٤٦) • وأخذت الطائرات تطوف فوق العاصمة ، والمدنا وغير ذلك من اجراءات القمع (٥٠) •

وبعد نجاح اللنبى فى اخماد الثورة فى ديسمبر ١٩٢١ ، قرر الوفد اتباع المقاومه « السلبية » التى تعنى عدم التعاون مع البريطانيين ، ومقاطعة كل ما هو بريطانى (٥١) •

وقد أيدت الصحف الانجليزية موقف اللنبى من قمع الثورة بالعنف والشدة فذكرت الديلى تلغراف « قامت ادارة اللنبى بواجبها فى حفظ النظام وقمع أعمال التحريض على العنف والفوضى ، ولكن الحالة ما تزال خطيرة على رغم أن الأحوال أصبحت أكثر هدوءا فانه لا يوجد الى الآن مصرى يريد تأليف وزارة ملكية مدنية تحل محل وزارة عدلى فى حين وقفت الأعمال » (٥٢) •

كما علقت جريدة « الديلى كرونكل » بقولها ، ربما أفضى اتخاذ تدابير أقل شدة من التدابير التى اتخذت ضد « المشاغبين » الى زيادة الاضطرابات وليس اللورد اللنبى من رجال السياسة ، ولكن يحتمل أن يكون أحسن حكما فيما يجب عمله لحصر الأعمال التى تعكر السلام ويجب ألا يعرقل أحد أعماله (٥٣) •

قبلت استقالة عدلى باشا فى ٢٤ ديسمبر بعد نفى ســـعد زغلول ، وقد اضطر اللورد اللنبى فى ٢٨ ديسمبر أن يصدر قرارا

---

(٤٩) ويقل ، المرجع السابق ، ص ٧٠ •
(٥٠) د• عبد العظيم رمضان ، ص ٢٥٥ •
(٥١) د• عبد الخالق لاشين المرجع السابق ، ص ٢٤٢ •
(٥٢) الأهرام : ١٩٢٢/٢/٢ •
(٥٣) نفسها : ١٩٢١/١٢/٣٠ •

يخول به وكلاء الوزارات وظيفة الوزراء وسلطتهم فى المســـائل الاداريه الى أن تتألف ا وزارة الجديد (٥٤) ٠

وفى مناقشة لمجلس العموم البريطانى سئل أحد الأعضـــاء حول أن أمور مصر تدار بواسطة موظفين بريطانيين حتى أن مكاتب المستر فى القاهرة يتقلد منصبا فى وزارة الزراعة ، فنفى وكيل الخارجيــة ذلك مؤكدا أن أمور مصر لا تدار بيد موظفين بريطانيين بل بيـــد وكـــلاء وزارات وموظفين دائمين فى خدمة الحـــكومة المصرية (٥٥) ٠

وبابعاد سعد زغلول يكون الأمر قد تمهد للمندوب السامى لارســـاء سياسته الجديدة وارغام حكومته على الاعتراف بحقائق الموقف ٠

فكتب الى حكومته أن ثروت قد وفق الى استمالة أعظم العناصر حكمة ورزانة فى مصر وقد قبل السياسيون الذين ذكرتهم « أسماء الوزراء » أن يعملوا تحت رئاسة ثروت على قاعدة مشروع خطابى للسلطان ٠

« وان الوعد بالغاء الحماية لهو الوسيلة الوحيدة للاحتفاظ بحسن نية تلك العناصر السياسية فى مصر التى عاملتنا باستقامة وأعطتنا تأييدها فى أوقات كان من الصعب عليها القيام بذلك ، وبهذه الوسيلة أيضا ستخفف من عداء العناصر المعادية وان الوقت الحالى هو أوفق الظروف لاعطاء هذه المنحة » ٠

---

(٥٤) ويفل ٠ المرجع السابق ، ص ٧١ ، أحمد شفيق . المرجع نفسه والجزء ، ص ٦٠٣ ٠

(٥٥) المقطم . ١٩٢٢/٢/٢٤ ٠

وواصل اللنبي محاولا اقناع وزير خارجيته بقوله ، ولا يمكننا الأمل ببقاء جو الانتظار الهادئ السائد الآن ما لم نقدم دليلا حسيا على موقفنا موقف المسألة فاذا خيبت آمال مصر مرة أخرى ، فانه ليس لا يكون من المستحيل فقط تأليف وزارة مصرية بل أنه ليتولانى اليأس من أى مستقبل للبلاد التى ستتدهور الى حالة تتراوح بين وقوع اضطرابات وانخاذ وسائل القمع التى تعود بالأذى والضرر على مصر وبريطانيا وقد شاهدت من هذه الحالة ما يكفى • ولربما كانت النتيجة أحد أمرين فاما ضم بلاد معادية عداء شديدا تحكم بالقوة واما تسليم الحكومة البريطانية التام •

واختتم اللنبي برقيته بأن قدم اقتراحاته هذه بعد مفاوضات طويلة مع ثروت باشا وأصدقائه الأخصاء الذين هم على اتصـــال بشطر كبير من الرأى العام ، وكذلك مع عدلى باشا الذى كانت ارشاداته خاليـة من الغرض ذات قيمـة كبيرة • على حـد قوله ثم ذكـــر •

« وأنى أجد من المستشـــارين تأييدا قلبيا تاما ، ولا خلاف بيني وبينهم على شيء ما فعلى اذن أن ألح على « سيادتكم » كل الالحاح لتحملوا الحكومة على الترخيص لى بأن أسلم خطابى الى السلطان بدون تأخير وبلا تعديل » (٥٦) •

وقد علقت المانشستر جارديان على هذا الاتفاق ، « بأن اللنبى يعتقد أن ثروت باشا على فرض قبولنا لشروطه يستطيع انشاء حكومة

---

(٥٦) الكتاب الأبيض ـ وثيقة ٢٣ نقلا عن الاهرام ١٩٢٢/٣/٨ وانظر ويفل ، المرجع السابق ، ص ٧٣ الذى يذكر أن اللنبى توصل للاتفاق مع ثروت عن طريق أحد مرؤوسيه ، وهذا كلام ليس دقيقا تماما فقد يكون اللنبى باشتراك مع السكرتير الشرقى أو أحد موظفيه حاضرا تلك المفاوضات وهو أمر كثيرا ما يتكرر •

مسئولة ، كما ادعى انه وعدلى يمثلان السواد الأعظم من الرأى العام المصرى (٥٧) ٠

وعلى غير ما كان يتوقع اللورد اللنبى من موافقة حكومته على مقترحاته التى طالما حاول اقناعها بها منذ فشل مفاوضات عدلى كيرزون

ظهر التردد على موقفها اذ جاء الرد فى ١٨ يناير ١٩٢٢ من وزير خارجيته « ردا على خطابكم الخاص بتشكيل الحكومة المصرية الجديدة ٠٠ فقبل التوصل الى قرار نهائى بشأن اقتراحاتكم فان الحكومة البريطانية ترغب فى الحصول على معلومات كاملة عن طبيعة الوضع الحالى فى مصر ٠ وان تعرف طبيعة الجهات التى تنوى استشارتها فى هذا الشأن وأقترح أن ترسل الى انجلترا فى أقرب وقت كلا من آموس وكلايتون اذا ما رأيت انهما قادران على توضيح الأمور أكثر » (٥٨) ٠

وكان اللنبى قد أبرق كذلك الى كيرزون برقية خاصة يطلب مساعدته ، فأجابه بأنه سيبذل أقصى ما يستطيع لىحصل على قرار سريع من الوزارة ، وبأنه يرجو أن تكون الاجابة مناسبة ، ولكن وزير الخارجية فشل فى اقناع مجلس الوزراء بقبول اقتراحات اللنبى (٥٩) ٠

وهنا احتدم الخلاف بين اللنبى والمستشارين البريطانيين فى الحكومة المصرية وأيضا رجال دار المندوب السامى من ناحية ، وبين

---

(٥٧) الاهرام ٠ ١٩٢٢/٢/١٧ ٠

(٥٨) F.O. 407/192 No. 25 Carzon to Allenby Jan. 18, 1922.
وايضا احمد شفيق ، نفس المصدر والجزء ، ص ٦٨٨ ــ ٦٨٩ ٠

(٥٩) ويفل ، المرجع السابق ، ص ٧٤ ٠

وزارة الخارجية البريطانية من ناحية أخرى اذ أصر كل طرف على موقفه (٦٠) .

وقد رد اللنبى على برقيه كيرزون التى أرسلها له فى ١٨ يناير بان النصيحة التى قدمها لحكومة جلالته توصلت اليها بعد دراسة شاملة مع كل المستشارين الذين معه ، وأنه على يقين أنه اذا ما قبلت المقترحات التى تضمنتها هذه النصيحة فان ذلك سيؤدى الى طول عمر التسوية التى يمكن أن تعقد مع مصر أما اذا اعترض الوزير عليها فلا يرى مناصا سوى مزيد من القمع وضم البلاد والذى لن يحل مشكلة البلاد وانما سيزيد الصعوبات المتعلقة بها وفسر ذلك على النحو التالى :

١ ــ ليس من مشكلة فى تأليف وزارة ثروت باشا غير أن النجاح أو الفشل فى هذا الصدد مرتبط بالوسائل الدستورية والقانونية التى تتبع فى هذا الشأن .

٢ ــ أن الابقاء على الوضع القائم لم يمكنه فقط من تجميع العناصر من المصريين الراغبين فى التسوية ولكنها أضعفت كثيرا تأثير الوفديين ومن ثم أمكن جذب عديد من عناصرهم القيادية فى رأيه وأنه لو لم تأخذ الحكومة الانجليزية بالاقتراحات التى قدمتها فلن تجد أى تجمع من المصريين ، حزبا كان أو طبقة أو فئة يمكن أن يتقدم لنا مساعدة نعقد عليها .

٣ ــ ان الطريقة التى نفذها لنفى سعد زغلول كانت تعتمد على الخطوة التالية وهى اتباع سياسة تقوم على التوفيق وأن أى مساعدة يمكن أن يقدمها الوزراء المصريون سوف تعتمد

---

(٦٠) د. طلعت اسماعيل المرجع السابق ، ص ٨١ .

بالأساس على الغاء الحماية وتقديم نظام برلماني وأن حكومة جلالته ممكن أن تعترض على قيام مثل هذه المؤسسات في أعقاب توقيع المعاهدة فضلا عن صعوبة الدفاع عن مثل هذا الموقف الذي تصنعه الصحافة التي تكون رأيا عاما معاديا وهناك ما يبعث على الاعتقاد أن تشكيل برلمان من خلال ثروت باشا وأصدقائه يمكن أن يهدىء من الصحافة ويحملها على الالتزام بالاعتدال (٦١) ٠

٤ ـ وأنه يقدر أن حكومة جلالته تعلم أن مصر كان يديرها المصريون من قبل وبنصيحة ومعونة مجموعة صغيرة من الانجليز والذين أدوا أعمالهم فقط من خلال العلاقات الطيبة مع المصريين وأنه اذا ما تم تدمير هذه العلاقات فسوف ينهار البناء الحكومي وسوف يصعب عندئذ استعادة كفاءته وأنه من المفترض أن الانجليز لا يحاولون في فترات الهدوء أن يحكموا البلاد الا من خلال عملية تعاون واسعة مع المصريين الذين شغلوا غالبية المناصب ٠ وأن التوتر السياسي الذي غلب على تلك العلاقات خلال الثلاث السنوات الأخيرة جعل الانجليز على حافة الفشل وأنهم لن يكون لهم حول ولا قوة في حالة رفض المقترحات التي تقدمت بها (٦٢) ، واستطرد قائلا ان الوقت عنصر مهم في التعجيل باشاعة روح الاعتدال والوفاق ولا يمكن الاستمرار في هذا الموقف المتردد من جانب الحكومة البريطانية والذي يمكن أن يقضي على كل نفوذ للمندوب السامي وأن ارسال بعض معاونيه الى انجلترا لن يفيد في شيء فان آموس وكلايتون وباترسون ودوسن يتفقون تماما مع كافة الآراء التي أبداها ٠

(٦١) F O 407/192 No, 30 Allenby to Carzon. Jan 20. 1922

(٦٢) Ibid.

٥ ـ وأضاف أنه مستعد أن يقـدم كل المعلومات المطلوبة بالبرق وأن تستفسروا عما يعن لكم منهـا من المستر سلبى الذى سيصل انجلترا يوم الأحد ويمكن أن يقدم لكم تفسـيرات محددة ومعاصرة فى الوضع السياسى فى البلاد (٦٣) ٠

وقد أجاب كيرزون فى ٢٤ يناير ١٩٢٢ ، موضحا له رغبـة حكومته فى الوصول الى حل سلمى للأزمة بتشكيل وزارة مصرية برياسة ثروت باشا ، وأضاف ومع تقديره لاقتراحاتك وما تلقاه من تأكيدات منه فان مجلس الوزراء يشعر شعورا قويا بأن الحكومة البريطانية قد تكون بهذا قد نزلت عن مركز نعده حيويا للامبراطوريه واذا كانت هذه التأكيدات مقدمة باخلاص وكان يراد بها أن تكون لها قيمة مفيدة (٦٤) ٠

فانه لن تكون هناك صعوبة لا يستطاع تذليلها فى صوغها فى صورة واضحة مقبولة ، أما فى شكلها الحاضر فانها تتضمن التزاما قد ينازع فيه فيما بعد ٠ بل ويرفضه وقد تتعرض بذلك الحكومة البريطانية الى اتهـامها بحق بالتخلى عن مركزها الرئيسى بدون ضـمانات للمستقبل لأنه اذا حصـلت الموافقة على الغاء الحماية والاعتراف بمصر كدولة ذات سيادة بدون تعهد صريح عما يلى ذلك ، فقد يجدون أنفسهم مواجهين لظروف لا تكون الحكومة البريطانية ولا البرلمان مستعدين للتصديق عليها وانتهى كيرزون وبذلك تؤول الحالة الى فشل أشد فظاعة مما يطرأ على فكركم ولا يكون لوجود الجنود البريطانية داخل البلاد ، أية ضمانة فعلية ضد اضطراب مخيف ولا فائدة من وصولنا الى الحل السلمى الذى ننشده جميعا ٠

---

(٦٣) Ibid

(٦٤) د٠ أحمد شفيق ، المصدر نفسه والجزء ، ص ٦٦٠ الكتاب الابيض وثيقة (٣١) ٠ المصدر نفسه ٠

وللحكومة الرغبة التامة في أن تكون المسائل المحتفظ بهـا قاعدة لمباحثة ودية غير مقيدة بين الطرفين ولكن ينبغي أن يكون ذلك قائما على شرط حصول التفاهم الصريح في النقط التي علقت بحق عليها الأهمية الواجبة خلال الأحاديث التي جرت لك مع الساسة المصريين والتي ينبغي أن تكون قابلة لتعرفها بدون مشقة تعريفا هو أحكم لحدودها واضبط (٦٥) » ٠

وفي ٢٨ يناير عاد اللورد كيرزون فأرسل الى اللورد اللنبي نص بيان ذكر في برقية سابقة أن الحكومة البريطانية تنوى اصداره في لندن يوم ٣٠ يناير موجزا للحالة وذلك ليصدره اللنبي في الوقت نفسه وفيه تحدد بريطانيا الضمانات التي تحدث عنها في البرقية السالفة الذكر (٦٦) ٠ وتنكر وزارة الخارجية في هذا البيان أن بريطانيا عدلت أو أنها توشك أن تعدل من موقفهـا حيال الأماني المصرية ، أو أنها ترغب في استخدام مركزهـا الخاص في مصر للاحتفاظ بنظام سياسي وادارى لا يتفق على الحرية التي صرحت باستعدادها للاعتراف بها ٠ وتقول وزارة الخارجيـة ان سياسة الحكومة البريطانية قائمة على أساس المبادىء الآتية (٦٧) ٠

« أن حكومة جلالة الملك في حين أنها لا تنوى مطلقا أن تسلم تحت ضغط الاضطراب والعنف ، بما هي على استعداد لمنحه على اعتباره حق في ذاته فانها قد جاهرت بأنها مستعدة لأن تطلب من البرلمان البريطاني رفع الحماية المعلنة عن مصر والاعتراف بمصر

---

(٦٥) د٠ أحمد شفيق ، المصدر السابق ، ص ٦٩٠ ــ ٦٩١ الكتاب الابيض ، الوثيقة نفسها والعدد ٠

(٦٦) د٠ عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ٣٥٩ والمصدر السابق وثيقة (٣٢) المصدر نفسه ٠

(٦٧) الأخبار : ١٩٢٢/١/٣١ ٠ المقطم ١٩٢٢/١/٣١ ٠

كدولة ذات سيادة ، والموافقه على انشاء برلمان مصرى واعادة وزارة الخارجية المصرية متى استوثقت من الشروط الآتية التى تعدها حيوية لمصالح مصر والامبراطورية فلابد لها من الضمانات التامة الفعاله على :

١ ـ أن تؤمن مواصلات الامبراطورية التى تعد جوهرية لها ٠

٢ ـ أن تحتفظ بريطانيا بالحق والسلطة بأن تقدم للجاليات الأجنبية ضمانات تتوقعها الحكومات التابعة لها ٠

٣ ـ حماية مصر من كل اعتداء أجنبى ٠

وبمجرد ابرام اتفاق ينص على هذه الشروط بين مصر وبريطانيا ، فان الحكومة البريطانية لن تتردد فى عرضه على البرلمان البريطانى للتصديق عليه (٦٨) ٠

وقد احدث هذا البيان رد فعل سىء لدى الرأى العام المصرى ولدى دار المندوب السامى على السواء ٠

فعلقت الأهرام على هذا البلاغ بقولها ، بأنه لا يختلف عن مشروع كرزون وملنر ـ ولا يتفق فى شىء مع مطالب المصريين وشروطهم لقبول الاتفاق مع انجلترا حتى ولا قبول تأليف الوزارة وأنه بصدور هذا البلاغ تتحدد خطة السياسة الانجليزية (٦٩) ٠

---

(٦٨) المقطم ٠ ١٩٢٢/١/٣١ ٠ الاخبار : ١٩٢٢/١/٣١ ٠

(٦٩) الأهرام : ١٩٢٢/١/٣١ ٠ وانظر الأخبار : ١٩٢٢/٢/١٦ رأيها فى الديـان ٠

كما ذكرت المانشستر جارديان أن اللنبى يسخر من تخوف تسرشل ورجال وزارة الحربية الذين يصرون الى الآن على الحصول على ضمانات مكتوبة مع الحكومه المصرية كشرط لالغائهم الحماية(٧٠) ، كما وصفت التيمس البلاغ ، «بأنه بلاع تردد ومطاولة» وطلبت من الحكومة البريطانية أن تضع ثقتها في اللورد اللنبى قائلة « أنه أكتسب ثقة المصريين بحزمه وحسن سياسته وأنه من العبث الاصرار على ضمانات فى حين ما يلزم هو توطيد الثقة فى نفوس المصريين » (٧١) ٠

على أن اللورد اللنبى لم يلبث أن رفض سياسة حكومته ، وقد رد عليها بأنه لا يوجد مصرى الآن يرضى العمل بتلك الشروط ولهذا لم يجد أمامه غير تقديم استقالته وبصورة نهائية وفي الوقت نفسه أبلغ المستشارون الرئيسيون الأربعة فى الحكومة المصرية وهم الذين قدمت اقتراحات اللنبى بسورتهم وزارة الخارجية بأن استقالة اللنبى تشمل أيضا استقالتهم جميعا من مناصبهم (٧٢) ٠

وقد ذكرت جريده انجليزية عن نبأ استقالة اللنبى ، بأنه من الصواب أنه ليس من موظف ينتظر منه أن ينفذ سياسة يخالفها مخالفة تامة ، فاذا وجد مثل هذا الخلاف الجوهرى بين الحكومة والمندوب السامى ، فلا محل لمؤاخذته اذا هو طلب الاستغناء من وظيفته ، ولكن هذا يختلف كل الاختلاف عن املاء سياسة على الحكومة البريطانية من أحد موظفيها ، ان الحكومة لا الموظف هى التى تتحمل المسئولية النهائية (٧٣) ٠

---

(٧٠) نفسها ١٩٢٢/٢/١٧ ٠

(٧١) المقطم : ١٩٢٢/٢/٧ ٠ والأهرام ١٩٢٢/٢/٤ ٠

(٧٢) ويفل ، المرجع السابق ، ص ٧٦ ٠ د٠ طلعت اسماعيل ، المرجع السابق ، ص ٨٥ ٠

(٧٣) الأهرام ١٩٢٢/٢/١١ ٠

. واضافت الصحيفة ، « ونحن واثقون أن رجلا كبيرا مثل اللورد اللنبى يعلم كل ما يحيط بهذه الحقيقه » (٧٤) ٠

وعلى الرغم مما فى هذا الرأى من بعض الصحة ، فان تاريخ المندوبين الساميين يذكر لنا أمثلة لفرض المندوبين الساميين آراءهم على حكومتهم كما كان يفعل كرومر وكتشنر (*) ، وما سيحدث مع اللنبى بالنسبة لتصريح ٢٨ فبراير كما أن رفض اللنبى ومستشاريه قرار حكومتهم بتقديم استقالتهم احتجاجا على تلك السياســـه ، ثم طلبهم بعد ذلك السفر الى لندن ، جعلهم يأملون فى امكان اقناع حكومتهم فان لم يتوصلوا الى ذلك ألقوا عن عاتقهم مسئولية لا تتفق مع معتقدهم السياسى (٧٥) ٠

وفى واقع الأمر فان تقديم الموظفين البريطانيين لاستقالتهم أيضا ، والذى كان مجلس الوزراء البريطاني يعتمد عليهم فى تسيير مهام الحكومة المصرية زاد الأمور تعقيدا مما دفعهم الى اتخاذ الاجراء المناسب لذلك الموقف وتصرفوا بحكمة وشجاعة بما تقتضيه مصالح بلادهم ، خاصة أن شئون الدولة كان يصرفها وكلاء الوزارات منذ فشل مباحثات عدلى ـ كيرزون ولم تكن هناك محاولة لعلاج مثل هذا الموقف البالغ السوء (٧٦) ٠ وخاصة مع تردى الحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، نتيجة لأحداث الثورة وعدم وجود وزارة على رأس السلطة ٠

وما كادت تصـــل الى الخارجية البريطانيـة استقالة اللنبى ومستشاريه ، حتى سارعوا بعقد اجتماع طويل ، انتهى بارسال

---

(٧٤) نفسها : نفس العدد ٠

(★) انظر الفصل التمهيدى والفصل الأول ٠

(٧٥) الاهرام : ١٩٢٢/١/٣١ ٠

(٧٦) د٠ طلعت اسماعيل رمضان ، ص ٨٥ ٠

برقية اتهام مطوله للورد اللنبى فى ٢٨ يناير صيغت بلهجة شديدة ، اتهمته فيها الوزاره هو ومستشاريه البريطانيين بأنه قد غير فجأة وبدون تنبيه منه سياسة استشارته فيها الحكومة وسياسة كانت فى معظمها نتيجة لنصائحه هو ، كما اتهمته بتضليلهم فيما يتعلق بعدم امكان تاليف وزارة تقبل العمل بتلك السياسة (٧٧) ، وانه بذلك قد خالف السياسة التى قررها مجلس الوزراء البريطانى بعد استشارته (٧٨) ، وبأنه الآن راح يقدم انذارا نهائيا للحكومة ويطلب منها اجابة فى الحال بغير مناقشة ثم ختمت البرقية بأمر اللنبى العودة الى أنجلترا لاستشارته وفى صحبته آموس وكليتون وكلاهما من مستشاريه الرئيسيين (٧٩) ·

وفى الحقيقة فقد كانت الحكومة البريطانية قد قررت تعيين آخرين مكان اللنبى ومستشاريه ، وكان القصد من تلك البرقية أن تعد الوزارة مبررات عملها هذا فيما بعد (٨٠) ·

وقد علق الجنرال ويفل مؤرخ تاريخ اللنبى على موقف حكومته بقوله « ان هذه البرقية كانت فى الواقع خطأ تام فى فهم الموقف ، وما أسهل دحضها بل لقد أعطت اللنبى حجة قوية للرد عليها (٨١) ·

أعد اللنبى بالاشتراك مع المستشارين الانجليز فى الحكومة المصرية على وجه السرعة ردا على الاتهامات الموجهة اليهم من قبل

---

(٧٧) ويفل : المرجع السابق ، ص ٧٦ د· طلعت اسماعيل ، المرجع السابق ، ص ٨٥ ·

(٧٨) د· طلعت اسماعيل ، المرجع السابق ، ص ٨٥ ــ ٨٦ ·

(٧٩) ويفل ، المرجع السابق والصفحة السابقة وانظر ايضا المرجع السابق ، الصفحة نفسها ·

(٨٠) ويفل ، المرجع السابق ، ص ٧٦ و ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، ص ٥٢٣ ــ ٥٢٦ ·

(٨١) ويفل المرجع السابق ، ص ٧٦ ·

حكومتهم (٨٢) ، وقد وصف هذا الرد بأنه قد قلب حجج وزارة الخارجية رأسا على عقب (٨٣) ·

وقد أكدوا فى هذا الرد تمسكهم برأيهم حيال الحماية بأنها لن تقوى على الاستمرار وأنه لابد من الغائها لأنها أعلنت من جانب واحد وانه لابد من تنفيذ المقترحات التى أوصوا بها (٨٤) ·

ومن ضمن ما جاء فى هذا الرد ما ذكره اللنبى « أن المهمه التى كلفته بها حكومته هى أن يبقى حماية « جلالته » على مصر ، ولقد وفى بذلك مع اعتقاده بأنهـــا كانت غير قادرة على البقاء بل لقد نصح « الآن » بانهائها بتصريح من جانب واحد كما سبق أن أعلن ولقد بين للحكومة البريطانية اتجاها يرى اتفاقه مع التقاليد العـــامة للسياسة البريطانية ، ثم هو فى صميم مصلحة الامبراطورية زيادة على ملائمته لنمو مصر السياسى ، ذلك النمو الذى حاولت أن تشجعه دائما الحكومة البريطانية ، والذى كان هدف الأعمال التى قام بها من سبقوه من أولئك الرجال الذين عملوا على رفاهية الشعب المصرى فى الوقت الذى خدموا فيه وطنهم » (٨٥) ·

وقد علقت جريدة « نيو ســـيتسمان » على موقف اللنبى ومستشاريه بقولها لقد نزل اللنبى وكلبتون وآيموس الى الميدان ضد الرجعيين فاكتسبوا أعظم ثقة واستحقوا امتنان المصريين ، وقد فازوا فى الدور الأول من المصارعة ولكن أمامهم أعمال شاقة تتطلب حذقا كبيرا واقداما لتذليلها » (٨٦) ·

---

(٨٢) طلعت اسماعيل ، المرجع السابق ، ص ٨٦ ·
(٨٣) ويفل ، المرجع السابق ، الصفحة نفسها ·
(٨٤) د· طلعت اسماعيل ، المرجع السابق ، الصفحة نفسها ·
(٨٥) ويفل ، المرجع السابق ، ص ٧٦ ، ٧٧ ·
(٨٦) الأهرام ١٩٢٢/٢/٢٧ ·

وفي الحقيقة فان موقف الخارجية البريطانية الرافض لسياسة مندوبها في مصر والذى كان يتمتع بثقتها التامة منذ ثلاث سنوات يجعلنا نبحث عن طبيعة الوزارة البريطانية التي كانت تحكم في ذلك الوقت . وقبل الحديث عن سياستها وجب الاشارة الى الطبيعة الحزبية للحكومة البريطانيــة ووزرائهــا التي لا شك ستؤثر على السياسة الخارجية ، فان هنـاك وزراء ينتمون الى مدرسة الهند الاستعمارية هم ما تطلق عليهم غلاة الاســتعماريين وبالتالى كانوا يؤيدون سياسة التشدد والغلو .

كما أن هناك أيضا وزارات بعينها لكلمتها أهمية قصــوى كوزارة المستعمرات أو وزارة الحربية ، وفي المقابل فان هذا الكلام ينطبق على المندوبين الساميين والى أى مدرســة ينتمون هل هم من رجال المدرسة الهندية ، أو من العسكريين أو من الخارجية ، بالاضافة الى طبيعة شخصية كل مندوب سامي المختلفة عن الأخرى ولا شك أن تلك العوامل تؤثر تأثيرا كبيرا في العلاقة بين المندوب السامى ووزارة الخارجية (*) .

وبالنسبة للخلاف الواقع بين اللنبى وحكومته ، فقد كان راجعا لسيطرة غلاة الاســتعماريين في الحكومة البريطانيــة على مجلس الوزراء ، وهو ما يستشف من ذلك الخلاف ومن أقوال صحف تلك الفترة .

وقد كان عزم اللورد اللنبى على الاستقالة لو لم تجب مطالبه ، قد وجه الأنظار الى سياسة المستر لويد جورج والخطة التى انتهجها في ادارة سياسة انجلترا الخارجية (٨٧) فانه لأول مرة يذاع أمر

(*) انظر الفصل الأول عن المندوب السامى

(٨٧) الاهرام ٠ ١٩٢٢/٤/١ ٠

الخلاف في الراى بين الحكومه البريطانيه ومعتمدها فى مصر والمرة الأولى أيضا التى ينتصر فيها المصريون بخلاف بين الحكومة البريطانية ومعتمدها منذ بدء الاحتلال البريطاني (٨٨) . مما يجعلنا نبحث هل السبب في سياسة الوزارة الحالية؟ أم الى سيطرة رجال مدرسه الهند الاستعمارية على أمور السياسة البريطانية فى ذلك الوقت ورفضهم السماح بهذا القدر الضئيل من الاستقلال الذاتى للبلاد وقد نشر الأهرام عن سياسة وزارة لويد جورج وصفتها بالتفكك والاختفاء المسئولية الوزارية عنها مما يخالف التقاليد المرعية فى تلك البلاد والتى تستمد قوتها من احتفاظها بتقاليدها مهما كانت توجيهات القابضين على السلطة فى البلاد .

ونذكر أن لويد جورج اصبح منذ نجاحه فى الانتخابات عام ١٩١٨ الحاكم بأمره ينقض ويبرم ما يشاء دون استشارة زملائه الوزراء ، وقد جرى الوزراء على خطة رئيسهم فأصبح كل منهم الآمر الناهى فى دائرة وظيفته دون التقيد بسياسة الحكومة العامه ، فالمستر تشرشل بصفته وزير الحربية ثم المستعمرات يعمل عمل السيد المستقل فى الشرق الأوسط ، وكثيرا ما تجىء تصريحاته على تناقض تام مع سياسة الوزارة التى هو عضو فيها ، وقد نشأ من ذلك الوضع اضطراب لم تعرفه انجلترا فى ادارة سياستها الخارجية (٨٩) .

وفى الغالب أن تشدد كل من لويد جورج رئيس الوزراء وتشرشل وزير المستعمرات هو السبب الأساسى فى معارضة ورفض سياسة اللنبى بحكم انهما من غلاة الاستعماريين فعلى الرغم من أن كيرزون وزير الخارجية لم يكن فى الواقع موافقا على السياسة التى

---

(٨٨) المقطم : ١٩٢٢/٣/٤ .

(٨٩) الاهرام : ١٩٢٢/٤/١ .

فرضها الوزارة البريطانية على مندوبها في مصر ، كما يظهر من برقياته التي تبادلها مع المندوب السامي ، « انه سوف يؤيد وجهة نظرم ، انه سيقدم استقالته للمجلس اذا رفض سياسة اللنبي (٩٠) ، الا أنه لم يستطع فرض رأيه أو اقناع زملائه بوجهة نظره ، في حين استطاع تشرشل فرض آرائه على الحكومة البريطانية التي رفضت طلب اللنبي ، حتى أن الديلي نيوز علقت بأن مجلس الوزراء منقسم في المسألة وأن النفوذ القديم قد فاز (٩١) · وأن لفظ الوزارة معناه تشرشل .(٩٢) .

وذلك لأن لتشرشل قولا مشهورا عن المسألة المصرية بقوله « لو أطلقت يدى في مصر لأبعدت زغلول غدا ، ولا بعدت اللورد اللنبي في اليوم الذى يليه » (٩٣) كما دافعت التيمس عن موقف اللنبي تجاه الوزارة البريطانية بقولها « لما كانت مصر محكومة حكما جيدا كان الفضل في المسائل المهمة موكلا للورد كرومر وكانت النتائج باهرة » (٩٤) · ما يعنيه ذلك القول من اطلاق يد اللنبي في مصر دون تدخل من الخارجية مثل كرومر ·

على العموم استدعت الخارجية البريطانية مندوبها السامي في مصر ، وطلبت منه اصطحاب ايموس مستشار الحقانية ، وكليتون مستشار الداخلية ، وحرصت وزارة الخارجية حتى لا يحدث سوء

---

(٩٠) انظر ويفل ، المرجع السابق ، ص ٧٥ ·

(٩١) المقطم : ١٩٢٢/٢/١ · وانظر الاخبار : ١٩٢٢/٢/١٢ التى علقت بأن كون الوزارة منقسمة في شأن المسألة المصرية يجعل الحالة حرجة ·

(٩٢) الأخبار ١٩٢٢/٢/١٦ · والأهرام . ١٩٢٢/٢/٩ رأيها في موقف تشرشل من اقتراحات اللنبي ·

(٩٣) الأهرام : ١٩٢٢/٢/١٤ ·

(٩٤) نفسها : ١٩٢٢/٢/١٧ · وانظر العدد ١٩٢٢/٢/١١ ، ١٩٢٢/٢/٢٦ ·

فهم فيما يتعلق بسياسة الحكومة البريطانيـة وموقفها الحاضر ، أو بالظروف التي دعى فيهـــا اللنبي الى الحضـــــور الى لنـدن للمباحثة (٩٥) • فذكرت في بيان ٣٠ يناير الذى صدر فى القاهرة ، ولندن أن ذلك لغرض أن يبدى رأيه فى الحالة الحاضرة فى مصر والاطلاع منه على ما دار من المحادثات بينه وبين الوزراء المصريين السابقين فيما يختص بالحكومة الجديدة (٩٦) •

غادر اللورد اللنبي مصر في ٣ فبراير الى انجلترا ويصحبته مستشار الداخلية ومستشار الحقانية (٩٧) ، الذى هو مستشار دار الحماية أيضـا ذلك أن الأخير يمثل العنصر الواقف على دخائل الأمور المصرية فيما يختص بالتشريع والمحافظة على مصالح الاجانب ، والآخر يمثل العنصر الواقع على ما يختص بالأمن العام ، الى جانب معرفته التامة للمصريين بحكم منصبه ، وهاتان النقطتان ترجع اليهما عادة تدليلات الحكومة البريطانيـة فيما يختص بالضـمانات التى تتطلبها (٩٨) •

وقد أثار هذا الاســـتدعاء الصحف البريطانيـــة بين مؤيد ومعارض ، فمن قائل أنه مسافر لارضاء الأماني وتحقيق المصالح البريطانية في الوقت نفســـه • أو أنه مؤيـد من معظم المصريين

---

(٩٥) الكتاب الابيض ، وثيقة ٣٢ نقلا عن الاهرام ١٩٢٢/٢/٨ وأيضا أحمد شفيق المصدر السابق ، والجزء ٧٠٩ •

(٩٦) الاهرام • ١٩٢٢/١/٣١ • المقطم : ١٩٢٢/١/٣١ • الاخبار ١٩٢٢/١/٣١ •

(٩٧) F.O. 407/192 No. 51 Scott to Curzon, Feb., 4, 1922.

وقد تكر انهم غادروا الاسكندرية الساعة الثانية متجهين تريستا على الباخرة فينتا •

(٩٨) الاهرام : ١٩٢٢/٢/٩ •

والجاليات الأخرى فى مصر ، وندلل على ذلك بمظاهر توديعه عند مغادرته البلاد (٩٩) ، أو تذكر أن هدف البريطانيين تدريب المصريين على حكم أنفسهم ، ويرى اللنبى أن الساعة قد قربت لتحقيق غرضه الى حقائق ملموسة (١٠٠) · أو أن استدعاء اللنبى لاستشارته خطوة متأخرة وربما كان معناها أنه سيؤجل كل شىء فى هذا الوقت العصيب ثلاثة أسابيع أخرى أو أكثر والحقيقة أن الشعب لا يدرك خطورة الحالة للتكتم الذى يحيط الآن بالدور الذى وصلت اليه المسألة المصرية (١٠١) ·

كما طعنت جريدة الديلى اكسبريس طعناً شديداً على اللنبى الذى ينوى أن يحضى الوزارة بقوة على اتخاذ سياسة حرة على قواعد الآراء الوطنية » وهناك شعور بأن نفوذ الوزراء ظاهرة فى هذا الطعن من محاولات يقصد بها تسفيه آراء اللنبى مقدما (١٠٢) ، ونشرت « النيشن » أن الفمع لبريطانيا والاحتجاج ما زال فى مصر ولكن كل شىء معلق حتى تظهر نتيجة زيارة اللنبى لبريطانيا ، ويقول أصدقاؤه ان استعمال اليـــد العســـكرية الثقيلة ليست أحب اليه من الدور الذى قام به كيرزون فى ايجاد سياسة تبارى سياسة تشرشل ولكن مثل الأزمة الحاضرة تحتاج الى شخصية أقوى مما أظهره كلاهما (١٠٣) ، وقد اختلفت التفسيرات فى الأسباب الحقيقية لاستدعاء اللنبى ، فمن قائل أيضا أنه من أقطاب القرار

---

(٩٩) انظـــر الأهـــرام : ١٩٢٢/٢/٢ ، ١٩٢٢/٢/٤ ، ١٩٢٢/٢/٧ ، ١٩٢٢/٢/٨ ·

(١٠٠) الأخبار : ١٩٢٢/٢/٦ · الأهرام : ١٩٢٢/٢/٤ ·

(١٠١) الأهرام : ١٩٢٢/٢/٢ ·

(١٠٢) الأخبار : ١٩٢٢/٢/١٢ ملحوظة الديلى اكسبريس هى لسان حال المستر تشرشل · انظر أحمد : أحمد شفيق ، المصدر السابق ، ص ٧١٦ وآراء الصحف الانجليزية : ٧١٦ ــ ٧٤٥ ·

(١٠٣) الأخبار : ١٩٢٢/٢/٢٦ ·

البريطانيين الذين يفخر الشعب البريطاني بهم ، فاذا خذلته حكومته « الآن » خذلتها جماهير كبيرة منهم في الانتخابات العمومية المقبلة وأن المستر لويد أعلم الناس بذلك ووزارته تحذر عاقبته « فتتساهل للورد اللنبي حيث تتصاعب لم لا يكون مقامة كمقامة » (١٠٤) .

كما يذكر البعض أن سبب الاستدعاء هو قرب انعقاد البرلمان البريطاني والخوف من مناقشات الأعضاء خاصة مع سوء الأحوال في مصر ، فأراد مجلس الوزراء أن يحتاط للأمر فاستدعى اللنبي كدليل على اهتمامه بالمسألة المصرية ، والرجوع اليه في الوقت نفسه لأخذ المعلومات منه وفي الوقت نفسه تحاول أن تدافع عن سياستها المنطوية عليها مذكرة كيرزون ، فاذا حازت القبول في البرلمان استمرت عليها وحاولت تنفيذها ويكون للورد اللنبي الخيار اما تنفيذ هذه السياسة أو البقاء في منصب آخر ، واذا رفضها البرلمان فانها تكون مرغمة على تعديل سياستها ازاء مصر (١٠٥) .

ويبدو من تلك الآراء وغيرها أن غالبية الصحف البريطانية (*) كانت تؤيد موقف اللنبي وشكلت بذلك قوة ضغط على حكومتها ، كما يبدو كذلك أن الوزارة البريطانية كانت تهدف من استدعاء اللنبي ومستشاريه الى اقالتهم من مناصبهم والاتيان بغيرهم لتنفيذ سياستها ، « وانها بهذا الاستدعاء كانت تعد مبررات عملها هذا فيما بعد » (١٠٦) ، ولكن امام قوة حجج المندوب السامي ومستشاريه لم تستطع الاصرار على رأيها وتتحمل مسئولية القرار باعتبار أن

---

(١٠٤) المقطم : ١٩٢٢/٢/٧ .

(١٠٥) ويفل ، المرجع نفسه ، ص ٧٦ .

(*) انظر الأهرام . ١٩٢٢/٢/١١ ، ١٩٢٢/٢/٧ ، ١٩٢٢/٢/٩ . وانظر : ويفل : المرجع السابق ، ص ٧٧ واحمد شفيق المصدر السابق عن الدور الذي لعبته الصحافة البريطانية في هذا الصراع .

(١٠٦) المرجع نفسه والصفحة .

اللنبي وزملاءه على معرفة تامة بالأحوال المحلية في مصر باعتبارهم معايشين للأحداث عن قرب ، الى جانب تأييد أغلب الصحف له .

اللنبي وكبار الموظفين والصراع مع حكومتهم لاصدار التصريح :

بدأت المعركة الثانية في لندن بمجرد وصـــــول اللنبي ومستشاريه وأوضح المندوب السامي لاصدقائه أنه لن يتزحزح قيد أنمله ولن يحاول اقناع أحد ، ثم توجه على الفور الى وزارة الخارجية لتقديم التقرير الذي أعده ردا على الاتهام « الخبيث » على حد قوله ، أي برقية الخارجية البريطانية التي أرسلتها له في ٢٨ يناير (١٠٧) .

وكان اللنبي قد أعد تقريره في القاهرة ، ثم هذبه ورتبه في أثناء سفره عن طريق البحر (١٠٨) ، وما كاد اللورد كيرزون يقرأ صفحاته الأولى ، حتى أسرع بالاتصال بوزارة الخارجية ليمنع عرض التقرير على الملك والحـــكومة طبقا للعادة المتبعة في مثل هذه الوثائــق الحكومية ، وعند اجتماعه باللورد اللنبي في المساء بادره على الفور بوصف الوثيقة أنها قوية تماما ولابد أن من كتبها شخص ماهر جدا وأنك لم تكتبها بنفسك ، فمن كتبها لك كما أنها وثيقة لا يناسب عرضها على الملك أو الحكومة ، اذ أنها ليست من نوع الوثائق التي اعتادت الحكومة تسلمها من ممثليها في الخارج (١٠٩) .

وقد نفى اللنبي أنه كاتبها ثم أكد أنه موجود في كل كلمة من كلماتها ومستعد أن يمضي كل سطر منها اذا كانت لا تعجب حضرة اللورد ثم وصف الرجل الذي كتبها بأنه « رجل حاذق جدا » ثم

---

(١٠٧) المقطم ، ١٩٢٢/٢/١٤ .
(١٠٨) العـدد نفسه .
(١٠٩) ويفل ، المرجع السابق ، ص ٧٩ .

تأسف المندوب السامى على ان الوثيقة غير معتادة فى تاريخ الخارجية ولكنه أصر كذلك على عرضهـــا وكانت وجهة نظره بما أن اللورد كيرزون قد تقدم ببعض الاتهامات ضده فى البرقية المرسلة اليه ، وقد عرضت هذه البرقية على الحكومة فربما تكون هذه الرسالة ردا منه على تلك الاتهــامات ومن الواجب لذلك أن يصر أيضـــا على عرضها (١١٠) ٠

وقد زود اللنبى تقريره ببيــان شفهى مع كيرزون مما زاده شرحا ، ورد على أسئلة وزير خارجيته (١١١) ، الذى حاول اقناعه بسحب استقالته قائلا انه عنـدما كان نائبا للملك فى الهند كثيرا ما كانت الحـكومة ترفض مقترحـاته ، ومع ذلك لم يفكر فى الاستقالة (١١٢) ٠

وقد رد المندوب السامى بأنه لا يريد أن يقارن بين عمله وبين عمل اللورد كيرزون « فان مسلكه واضح وأن كلمته كانت حينئذ عملة سائرة بين القاهرة والخرطوم فاذا هو وافق على العودة الى القاهرة بعد رفض مقترحاته ، فمعنى ذلك أنها لن تساوى قيمة الورق التى كتبت عليه ، وثانيا أنه لا يستطيع أن يضحى بأى ثمن بالثقة التى يتمتع بها فى مصر ، فسأله كيرزون عن صعوبة ايجاد خلف له وخاصة فى تلك الظروف ، فقال اللنبى « لو سألتنى النصح لقلت لك أرســل رجلا فى مثل كفاءتى أو خــير منى لو استطعت أن تجده (١١٣) ٠

---

(١١٠) المرجع نفسه ، ص ٧٩ ــ ٨٠ ٠

(١١١) المقطم : ١٩٢٢/٢/١٤ ٠

(١١٢) ويفل ، المرجع السابق ، ص ٨٠ ٠

(١١٣) ويفل ، المرجع السابق ، ص ٨٠ ٠

وان كنت أعتقد أن طلب وزير الخارجية من اللورد اللنبي بسحب استقالته انه قد وافق على تأجيلها الى حين مباحثاته مع مجلس الوزراء ليعرف مصير اقتراحاته غير دقيق تماما (١١٤) ، وأرى أن الرأى القائل بأن اللنبي قد أبلغ كيرزون بأنه يستحيل عليه تنفيذ سياسة لا يؤمن بها وأنه سيستقيل اذا فشلت المفاوضات هو الأقرب الى الصحة (١١٥) .

كما ان قول ويفل نفسه بأن الحكومة البريطانية كانت تعد لاقالة اللنبي ومستشاريه لا يتمشى مع قوله « بتوســـل كيرزون » للورد اللنبى بان يسحب استقالته (١١٦) . وقد انتهى الحديث بين اللنبى ووزير الخارجية الذى استمر ساعة ونصف بنقد شديد من كيرزون على مسلك المستشارين لتقديم استقالتهم تضامنا مع اللنبى ، فأجاب اللنبى بأنه يعتبرهم قد خدموه بولاء كما خدموا حكومة جلالة الملك ، وبانه لا يسمح بالمناقشة فى هذه النقطة (١١٧) .

ويتضح من هذا الحوار مدى قوة شخصية اللنبى واصراره على موقفه ، فقد كان ندا لوزير الخارجية ورفض الاصغاء لنصيحته ، وهذا على عكس ما كان بين ويجت وخارجيته فرغم صواب رأيه فانه لم يستطع اقناع الخارجية به .

وأمام اصرار اللنبي قدم كيرزون التقـرير الى رئيس الوزراء مشفوعا بمذكرة منه عليها ملاحظاته ليكون رئيس الوزراء على بصيرة

---

(١١٤) انظر الاهرام : ١٩٢٢/٢/٩ ، ١٩٢٢/٢/١١ ، المقطم : ١٩٢٢/٢/١٦ .

(١١٥) المقطم : ١٩٢٢/٢/٤ ، وانظر الأهرام : ١٩٢٢/٢/١٥ أن كيرزون رفض الاستقالة .

(١١٦) انظر ويفل ، ص ٨٠ .

(١١٧) المرجع نفسه ، الأخبار : ١٩٢٢/٣/١٣ .

تامة بالمسألة من وجهة النظر البريطانيـــة تمهيدا للبحث فيها مجلس الوزراء (١١٨) .

وفي الوقت نفسه اجتمع مجلس الوزراء البريطاني في غيبا لويد جورج للبحث في المسألة العسكرية بدليل اشتراك المارشال ولسن رئيس هيئة أركان حرب الامبراطورية فيه (١١٩) ، وعلق المقطم على هذا الاجتماع بأن الوزراء الذين حضروا هم الذين يعارضون في حل المسألة العسكرية الحل الذى تريده مصر ، وما دعوة للمرشال « ولسن » الا لتأييد موقفهم بالحجة العسكرية الفنية لأن رأى « ولسن » معروف ولا يحتمل أن يغيره بنفسه ، ومع ذا لا يمكن الأخذ برأيه اذا رفضه مجلس الوزراء والبرلمان ، لأن الحد النهائى لهاتين السلطتين حتى فى الأمور العسكرية (١٢٠) .

ومن الواضح أنه كان بين الوزراء البريطانيين انقسام في الرأى على كيفية حل المسألة المصرية ، فقد كان بين كبار الوزراء البريطانيين أفراد يعارضـون في التســاهل (١٢١) ، مثل موقف تشرشل الذى كان متمسكا بضرورة تقديم مصر الضمانات اللازمة لصيانة المصالح البريطانية والأجنبية فى مصر قبل أن تعلن انجلترا الموافقة على الغاء الحماية واعلان الاستقلال ، وكان مصرا على تمسكه بهذا مهما كان تصميم المصريين (١٢٢) . وقيـل ان هؤلاء الوزراء يتشبثون بكل وسيلة لتنفيذ خطتهم حتى أنهم لم يترددوا في انتقاد المستر لويد جورج قبيل حسم المسألة الأيرلنـــدية ، وبعد حديث

---

(١١٨) المرجع نفسه ، ص ٨٠ ـ ٨١ .

(١١٩) الأخبار : ١٩٢٢/٢/١٣ ، المقطم : ١٩٢٢/٢/١٤ .

(١٢٠) المقطم : العدد نفسه وانظر العدد ١٩٢٢/٢/١٥ تعليق فالنفوذ القوى لتشرشل فى مجلس الوزراء الذى تغلب على كيرزون .

(١٢١) المقطم : ١٩٢٢/٢/١٤ .

(١٢٢) الأهرام : ١٩٢٢/٢/٩ .

المشهور مع عدلي (*) باشا فكان ظهور مشروع كيرزون نتيجة ذلك الضغط (١٢٣) ·

وقد سارع اللورد اللنبي والسير كليتون مستشار الداخلية لمقابلة رئيس الوزراء في قصره الريفي ومحادثته محادثة غير رسمية تمهيدا للبحث الرسمي الذى سيعقد فى مجلس الوزراء ، ويبدو أن لتمايهما علاقة بمذكرة كيرزون حيث استشف اللنبي من حديثه مع كيرزون أن مهمته ستلقى المعارضة التي توقعها البعض من وزارة الخارجية وبعض الوزارات الأخرى ، فكانت الباعث للصحف الانجليزية على حملاتها الاخيرة على اللورد كيرزون ، أو أن اللنبي رأى اختيار هذا السبيل حتى لا يقتصر المستر لويد جورج فى ابداء حكمه على ما ارسل اليه من الأوراق (١٢٤) · ويبدو أن اللقاءات والمحادثات قد تعددت بين اللنبي وزملائه من ناحية ورئيس الوزراء وبعض زملائه من ناحية أخرى وذلك للبحث والتشاور عله يقنع أحدهم الآخر قبل أن تجرى المناقشة فى مسألة مصر فى مجلس الوزراء ككل (١٢٥) ·

ففى ١٧ من فبراير تم لقاء بين اللورد اللنبي ورئيس الوزراء دام مدة طويلة ، قيل ان الغرض منه سماع آراء اللنبي حتى يستطيع لويد تكملة تقريره الذى وضعه عن المسألة المصرية (١٢٦) ·

(*) انظر عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ٢٣٤ - ٢٤٥ حديث لويد جورج مع عدلي واقتراحه نفى سعد ثم بعد ذلك استئناف المفاوضات ·

(١٢٣) المقطم ، العدد نفسه ·

(١٢٤) المقطم : العدد نفسه ·

(١٢٥) انظر الأخبار : ١٩٢٢/٢/١٦ ·

(١٢٦) المقطم : ١٩٢٢/٢/١٧ ·

كما قابل أيضا اللنبي يصحبه السير كلايتون المستر ايموس ، المستر لويد جورج واللورد كيرزون ومستر تشمبر لين وقد وصفتهما جريدة « الديلي نيوز » بأنها المقابلة المنتظرة منذ زمن طويل (١٢٧) ، وما كادوا يجتمعون حتى قوبل اللنبي بنيران حامية من الأسئلة والاعتراضات على مقترحاته ، ولكنه بادرهم باظهار نفاذ صبره شاكيا تعدد المرات والفرص التي رفضت فيها نصائحه (١٢٨) ٠

فرد رئيس الوزارة ولكنك تطلب مني الآن أن أترك مركزنا في مصر دون أي ضمان فقاطعه آموس قائلا « ليس ذلك يا سيدي وصفا صحيحا لمقترحات اللورد اللنبي » ٠ فاستمر لويد مكررا اعتراضات الحكومة ، فرد المستشار القضائي عليها وبينما المناقشة مستمرة تدخل اللنبي مقاطعا « حسنا يا سيدي لا فائدة اذن من المناقشة أكثر من ذلك ، لقد أخبرتك بما اعتقدت ضرورته ، وليس من شأني أن أرغمك عليه ، ولقد انتظرت خمسة أسابيع ليصدر القرار فلن أستطيع الانتظار بعد اليوم أكثر من ذلك ، وسوف أخبر زوجتي لكي تعود الى الوطن (١٢٩) » ٠

فرد لويد « انك انتظرت خمسة أسابيع ، فهل يضيرك أن تنتظر خمسة دقائق أخرى » ، ثم أعلن موافقته على مشروع اللنبي (١٣٠) ، وذلك عن طريق اعداد مقترحات معينة مبنية على ما جاء في هذا المشروع مع تعديلات أخرى ، ثم بعد ذلك تقدم هنا

---

(١٢٧) الاهرام : ١٩٢٢/٢/١٧ وتذكر كذلك أن المندوب السامي وزميلاه عادوا وقابلوا رئيس الوزراء وايضا الاخبار ١٩٢٢/٢/١٧ ٠

(١٢٨) ويفل : المرجع السابق ، ص ٨١ ٠

(١٢٩) المرجع نفسه ، ص ١٨٢ وانظر احمد شفيق المصدر السابق والجزء ، ص ٧٧٠ ٠ « أنه قدمت اقتراحات معينة في اثناء هذا اللقاء في نقطتين قبلهما اللنبي لانهما لا تمسان مركزه » ٠

(١٣٠) ويفل — المرجع السابق ، ص ٨٢ ٠

المقترحات الى مجلس الوزراء (١٣١) • فرد المندوب السامى انه سيفحص تلك التعديلات ، ثم يعطى اجابته النهائية عليها ، ولكن مستشارية الذين وضعت أمامهم التغيرات المقترحة بعد الاجتماع أكدوا له أنها تغييرات فى الصيغة لا أهمية لها على الاطلاق وبأنه قد حصل على كل ما أراد (١٣٢) •

وعندما اجتمع مجلس الوزراء بالكامل أطلع على التقرير الذى وضعه لويد جورج ثم تقرير كيرزون واقتراحات اللنبى (١٣٣) • ولم تأت المعارضة من أعضاء الحكومة الذين سبق وأن رفضوا المشروع ولا من تشرشل الذى كان أكثرهم تصميما على رفضه بل أتت من اللورد كيرزون الذى كان فى الأصل يؤيد هذا الحل ، اذ أخذ يصر على الرأى القديم بأنه لا سبيل الى الغاء الحماية الا بعد الاتفاق على مسائل التحفظات ، وقد قيل أن معارضة كيرزون لأنه « ينفر كل النفور عن التنازل عن سلطة وزارته » (١٣٤) •

ويبدو أن نقطة الخلاف التى كانت بين اللنبى ومستشاريه من جهة ولويد ووزارته من جهة كانت حول الضمانات التى تستطيع مصر أن تعطيها لتأمين المواصلات الامبراطورية وحماية مصر من التدخل الأجنبى ، واستبقاء بريطانيا للحق والسلطة فى حماية الجاليات الأجنبية (١٣٥) • ويرى اللنبى أنه اذا تولت بريطانيا السيطرة على طرفى القناة من الشمال والجنوب واحتفظت بالمطارات

---

(١٣١) الاهرام : ١٩٢٢/٢/١٧ •
(١٣٢) ويقل . المرجع نفسه والصفحة •
(١٣٣) المقطم : ١٩٢٢/٢/١٧ •
(١٣٤) نفسها : ١٩٢٢/٢/١٦ •
(١٣٥) الاخبار : ١٩٢٢/٢/٢٤ •

فى هليوبوليس وأبى قير ، فانها تؤمن أمانا تاما على مواصلاتها مع بلدان الامبراطورية الواقعة فى الشرق (١٣٦) . ولكن كانت فكرة لويد الموافقة لنظرية أركان حرب الامبراطورية ، هى أن المواصلات لا تؤمن بالاقتصار على احتلال أجزاء من القناة ، ولابد لتأمينها من احتلال الاسكندريه والقاهرة ، ولا سيما الأخيرة لتأمين ترعة الاسماعيلية التى تشرب منها الحامية على القناة (١٣٧) .

وقد تغلبت وجهة نظر الحكومة البريطانية بقبول اللنبى اقتراح لويد ببقاء الحماية البريطانية فى القاهرة والاسكندرية وفيما عدا ذلك فقد كانوا متفقين عليه وعلى أية حال فقد انتهى الأمر الى موافقة مجلس الوزراء البريطاني على اصدار تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، بعد ادخال تعديلات قليلة عليه « أهمها أنه جعل الأمر فى البرلمان شركة بين الملك وشعبه ، ولم يكن كذلك فى أصل المشروع ، وذلك تمشيا مع السياسة البريطانية فى احتضان العرش ، وبسبب الرغبة فى ايجاد قوة توازن قوة البرلمان (١٣٨) .

ولا شك أن صدور تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، يعد نجاحا للورد اللنبى ومستشاريه الذين ضحوا بمناصبهم تضامنا معه ، فأمام اصراره وقوة صلابته فى مواجهة معارضيه استطاع أن ينتزع

---

(١٣٦) المقطم ١٩٢٢/٢/١٦ .

(١٣٧) المقطم ١٩٢٢/٢/٢١ وانظر الاهرام ١٩٢٢/٢/١٥ الشروط التى يلح اللنبى فى طلبها من حكومته منها الغاء الامتيازات - حماية انجلترا مصالح الأجانب ، ابقاء الموظفين الانجليز فى الحكومة المصرية فى مناصبهم من عام الى خمسة أعوام حسب النظام الذى يوضع - السودان - الغاء مركز المندوب السامى ويعطى لقب قنصل جنرال وان كنت استبعد هذا الشرط الأخير - ونلاحظ أن معظم هذه الشروط قد وافقت عليها باستثناء « الامتيازات » وهذا كان غير ممكن فى مثل تلك الظروف لارتباطه بمصالح الدول الأخرى .

(١٣٨) د. عبد العظيم رمضان . المرجع السابق ، ص ٣٥٩ .

منهم الموافقة على مقترحاته حتى صدق القول أنه « حارب وزارتي الخارجية والمستعمرات بيد ، وقمع الشعب المصري باليد الأخرى ، بعد أن قدم الى بلاده يحمل استقالته في جيبه ، مصرا على ضرورة اطلاق يده » (١٣٩) .

ولم يكن ذلك بالطبع هو العامل الوحيد في خضوع الحكومة البريطانية لرأى مندوبها السامي فقد كان هناك الرأى العام البريطاني وصحافته التي كانت تؤيد اللنبي ، كما كان وهو الأهم أن هذا المشروع يعد مخرجا للسياسة البريطانية أكثر منه مخرجا لمصر ، بمعنى أنها وجدت فيه خروجا من المأزق الذي وضعت نفسها فيه ، فهي قد رفضت التعامل مع الممثل الحقيقي للشعب المصري أي سعد زغلول باعتبار ذلك اذعانا ، وفي الوقت نفسه فشلت في الاتفاق مع جماعة المعتدلين الذين راهنت عليهم ، ولم يكن أمامها غير الضم واستخدام العنف على حد قول اللنبي وهو أمر محفوف بالمخاطر . وخاصـــة أن بريطانيا لم تخسر كثيرا بهذا المشروع فالمقترحات موضوعة على أساس نصوص كيرزون التي هي أسوأ من نصوص مشروع ملنر (١٤٠) ، وبهذا كان التصريح خطوة الى الأمام .

وفي النهاية كان هناك سبب مهم لوقوف اللنبي ومستشاريه من ضرورة اصدار التصريح وفي الوقت نفســه موافقة حكومتهم ، الا وهو استمرار المقاومة المصرية للوجود الاحتلالي مما انعكس على تدهور الأوضـــاع في مصر ، من صـــعوبة تشكيل وزارة مصرية ، واستخدام الانجليز لسياســـة القمع ، الى تدهور الحالة المالية

---

(١٣٩) الأخبار : ١٩٢٢/٩/١٢ .

(١٤٠) انظر : د. عبد العظيم رمضان ، ص ٢٤٢ ـ ٢٤٤ .

والاقتصادية في البلاد ، وتعرض مصالح البريطانيين للخطر ، الى جانب أيضا صعوبة وضع الموظفين البريطانيين القائمين على أمر الادارة في مصر وقد كان رأى الصحف البريطانية على نجاح اللنبي في اصدار التصريح « بأنه فاز فوزا قاطعا على الذين كانوا يعكرون الماء في مجلس الوزراء البريطاني ، فان الاستقلال الذي يعرض على مصر الآن حقيقة » وأن الوطنية المصرية استطاعت عن طريق اللنبي تحقيق آمالها التي هي مصالح مصر ومصالح بريطانيا (١٤١) !! ٠

فان المقترحات تعطيهم دستورا جديدا تنال به مصر كل طلب معقول من الأماني القومية (١٤٢) ، ولا ننوى التدخل في شئون مصر ولكننا ننوى أن لا ندع أحدا غيرنا يفعل ذلك (١٤٣) ٠ وقد علق الكولونيل الجود بأن اللنبي قد نجح حيث فشل ملنر وكيرزون اللذان يعدان من رجال السياسة الذين يفوقونه حنكة وسياسة ، فالفكرة كانت فكرته دون سواه (١٤٤) ، بل هي ثمرة اختباره (١٤٥) ٠ فان الاتفاق بين مصر وانجلترا كان بعيد المنال بالمفاوضات ، كما أن التحالف مستحيل كنتيجة للمحادثات ، واذا كانت الحكومة البريطانية تريد تسوية ، فان عليها أن تقطع هي الخطوة الأولى ، وقد كانت هذه هي فكرة اللنبي « الحكيمة » فاقتنع مجلس الوزراء بصحتها (١٤٦) ٠

---

(١٤١) المقطم : ١٩٢٢/٢/١٩ ٠
(١٤٢) نفسها : ١٩٢٢/٢/١٨ ٠
(١٤٣) الأهرام : ١٩٢٢/٢/٢٢ ٠
(١٤٤) الأهرام : ١٩٢٢/١٠/٢٣ ٠ المقطم : ١٩٢٢/٢/١٠ ٠
(١٤٥) المقطم : ١٩٢٢/٢/١٠ ٠
(١٤٦) الأهرام - نفس العدد ٠

وقد اعترف اللورد اللنبى فى خطابه لشركة صانعى الجلد بلندن بحقيقة تصريح ٢٨ فبراير الذى هو صانعه الأول بقوله « ان تصريح ٢٨ فبراير يسير بمصر بصورة جلية نحو الحكم الذاتى لا نحو الاستقلال التام الذى تطلبه مصر ، وأن غالبية المصريين ممتنون مما عملناه وراغبون فى التوصل الى اتفاق نهائى (١٤٧) ، فردت الصحف بلهجة غاضبة على هذا القول أن اللورد كرومر واللورد ملنر وغيرهما من رجال السياسة البريطانيين قالوا هذا القول عاما بعد عام ثم جاء اللنبى الآن وردد القول نفسه • ولكن الحكم الذاتى لا يرضى المصريين لأنهم لا يقنعون الا بالاستقلال التام (١٤٨) •

كما ردت وادى النيل على موقف اللنبى هذا بأنها لن توجه اليه اللوم على تقديره « المنحة الانجليزية » يقصد التصريح بأنها أكثر مما كان ينتظره ، وله أن يحكم بأشد حكم على المصريين مادام قد وجد بين المصريين نفرا كان عونهم أثمن للسياسة الانجليزية من جميع العوامل الأخرى التى نستند اليها •

والحقيقة أن الانجليز جاءوا بتصريح ٢٨ فبراير ، وهو لا يختلف فى عناصره عن الحماية باعتباره منحة ، أما اذا كان القصد جعل تصريح فبراير صلة للصداقة مع المصريين فان الأجدر باللنبى والانجليز ان يحسبوا لها حسابا ، لأنه فى الواقع هوة بينهم وبين المصريين (١٤٩) •

---

(١٤٧) نفسها : ١٩٢٣/١٠/٢٥ • وأيضا : ١٩٢٣/١٠/٢٢ •

(١٤٨) الدورية نفسها والعدد وأيضا ١٩٢٣/١٠/٢٣ ، رد على خطاب اللنبى •

(١٤٩) وادى النيل : ١٩٢٣/١٠/٢٣ •

أما السير « ايموس » وهو من الذين شاركوا فى صنع تصريح فبراير ، فقد كان رأيه أن التصريح ليس صادرا عن ضعف بل عن حكمة فان اللنبى والمستر لويد جورج باقدامهما على تلك الخطوة الجريئة ، قد حالا دون وقوع « صفحة موجعة بين انجلترا ومصر ؛ وذهب كثيرون أبعد من ذلك فيقولون ان هذا التصريح لم يدرأ أخطارا عظيمة فحسب بل انه أعاد التقاليد الصحيحة لسياسة كرومر ! »

وأضاف ايموس بأنه لا شك أن التصريح كان له أثر ظاهر فى تلطيف شعور العداء فى مصر (١٥٠) .

وقد ردت كوكب الشرق بحق على هذا الرأى بقولها « ان الانجليز لم يعطونا بذلك التصريح شيئا وأخذوا منا أشياء كثيرة متسلحين بالتحفظات الأربعة التى وردت فيه هذه التحفظات يتذرعون بها كل يوم للتدخل فى شئوننا الداخلية قبل الخارجية (١٥١) ».

وفى الحقيقة فانه كثيرا ما تدخل الانجليز فى شئوننا الداخلية والخارجية بحجة التحفظات الأربعة فتدخلوا فى الدستور والبرلمان ، وفى تعيين الوزارات أو الاطاحة بها ، وفى مشروع قانون الاجتماعات والمظاهرات وفى أزمة الجيش فى سلسلة من الانتهاكات للحياة السياسية المصرية .

وعلى كل حال ظلت الصحف البريطانية تثنى على التصريح وصانعه ، وتدعى أنه ليس مقيدا بشروط مطلقا (١٥٢) ، وكان

---

(١٥٠) الأهرام : ١٩٢٣/٣/٢ ، مقال ايموس نشر فى مجلة القرن ١٩ الانجليزية » .

(١٥١) كوكب الشرق . ١٩٢٩/٣/٢ .

(١٥٢) الأخبار . ١٩٢٢/٢/٢١

التحفظات ليست قيودا كما أطلقت على اللنبى أنه واضع أسس السياسة البريطانية التي قام عليها البناء السياسى فى مصر (١٥٣) ، وتمتدح رئيس الوزراء مستر لويد جورج لتقديره أهمية الحقائق التي قدمت له ، وأن التعديلات التى ارتآها قد زادت من قيمة مقترحات اللنبى (١٥٤) .

وتمتدح التصريح بأنه لم يكن معاهدة بل منحة من بريطانيا التي احتلت مصر وأقرت الأمن فيها ووفرت لها الرخاء فى عهد كرومر ثم سلمتها فى أحسن حال لحكومة دستورية أقيمت على عجل (١٥٥) .

وقد علق الأستاذ أمين الرافعى بأن الاتفاق لا يحقق أمانى مصر فى الاستقلال التام ، بل وجهات نظر الانجليز متفقة فى مسألة بقاء الحامية البريطانية فى مصر واختلافها مقصور على طريقة توزيعها وأماكن وجودها . ورأى أن الهدف من تلك السياسة تمهيد الطريق لمفاوضة جديدة تنال منها انجلترا ما لم تنله بوسائل شدتها وضغطها (١٥٦) .

وعلى العموم فانه كان طبيعيا أن تمتدح الصحف البريطانية التصريح باعتباره لم يقلل من مكانة الاحتلال الشيء الكثير ، بل ظلت قوات الاحتلال موجودة فى مصر كما ظلت الكلمة العليا لدار المندوب السامى .

---

(١٥٣) الأهرام : ١٩٢٦/٥/٥ .
(١٥٤) المقطم . ١٩٢٢/٢/٢١ . والأخبار : العدد نفسه .
(١٥٥) الأهرام : ١٩٢٨/٣/٦ .
(١٥٦) الأخبار : ١٩٢٢/٢/٩ .

وقبيل رجوع اللنبي الى مصر حاملا التصريح أعلن أنه مرتاح الى النتيجة التي وصل اليها مع مجلس الوزراء ، وأنه يعود مملوءا أملا بمستقبل مصر ، وأن جميع الأمور ستنتهي على ما يـرام ، كما أن مصر ليست في الحقيقة في حالة سيئة ».(١٥٧) • وألقى المستر لويد رئيس الوزراء البريطاني بيانا عن المسألة المصرية في البرلمان البريطاني ، أوضح السبب في كون التصريح صادرا من طرف واحد راجعا الى عدم وجود حكومة مصرية في الوقت الحاضر تستطيع أن تربط مصر بعلاقة مع بريطانيا وتقدم الضمانات الكفيلة بحفظ المصالح الامبراطورية البريطانية •

ثم أكد على أن اللورد اللنبي مؤيد لهذه الخطة بكل قلبه كما أيدها موظفو الحكومة الانجليزية من جميع المراتب ، ثم أعلن على ثقته على موافقة البرلمان والشعب البريطاني عليها (١٥٨) •

وقد تأجل نشر الوثائق الخاصة بالتصريح حتى يوم ٢٨ فبراير ليكون اللنبي قد وصل الى مصر حتى تنشر في الوقت نفسه في لندن والقاهرة حسب طلب المندوب السامي ، الذي رغب في عدم الخوض فيها في دوائر بريطانيا السياسية الرسمية وغير الرسمية قبل وصوله الى مصر ، فكان أن أصرت الحكومة البريطانية على كتمان الاقتراحات حتى تقديمها الى السلطان بوصول اللنبي (١٥٩) •

وعند بحث المسألة في مجلس العموم البريطاني ، طلب أحد الأعضاء من المستر لويد بألا تعرض المقترحات على ولاة الأمور في مصر قبل أن يطلع عليها البرلمان وينظر فيها ، وقد رفض رئيس

---

(١٥٧) المقطم : ١٩٢٢/٢/٢١ •

(١٥٨) أحمد شفيق ، تمهيد ، جـ ٣ ، ص ٢٧ بنص الخطاب من ٢٠ ـ ٣٠ •

(١٥٩) المقطم • ١٩٢٢/٢/٢٣ •

الوزراء إجابة هذا الطلب ، ورد ان هذه الاقتراحات تعرض على مصر مع تفهيمها جيداً أنها تعرض عليها شرط موافقة البرلمان البريطاني عليها قبل أن تصبح نافذة المفعول ٠

كما طلب أحد الأعضاء نشر المكاتبات التي دارت بين المندوب السامي في مصر وبين الحكومة البريطانية ، وأجابه لويد بانه ليس موقنا بان هذا الأمر مما يرغب فيه ، ولكنه سيستشير اللنبي في هذا الأمر (١٦٠) ٠

ونلاحظ من أقوال رئيس الوزراء البريطاني في مجلس النواب حرصه على أن يؤكد على موافقة اللورد اللنبي والموظفين البريطانيين في مصر على التصريح ، مما يعنيه ذلك من دلالة على أن لموافقتهم أثرها على النواب ، باعتبارهم المعايشين للحالة في مصر ، وفيما يتعلق بسؤال نشر المكاتبات حرص أيضا لويد رغم عدم موافقته على ذلك على استشارة اللنبي فيما يؤكد على ثقته التامة بمندوبه السامي وصواب رأيه ٠

وصل اللنبي الى مصر يوم ٢٨ فبراير يرافقه المستر ايموس ، والكابتن كلايتين يساوره في حين تأخر كليتون (*) لبعض الوقت (١٦١) ٠

وقد اجتمع كين بويد السكرتير الشرقي لدار الحماية ، وعبد الحميد بدوى سكرتير مجلس الوزراء ، وبعض موظفي المجلس في المحطة بعد استقبال المندوب السامي ثم ساروا معا ومعهم ظرفان

---

(١٦٠) نفسها ٠ ١٩٢٢/٢/٢٤ ٠

(*) كليتون : مستشار الداخلية ٠

(١٦١) المقطم : ١٩٢٢/٢/١٩ ٠

كبيران يحتويان على الأوراق المهمة التي تتعلق بالمسألة المصرية ومهمة اللورد اللنبي (١٦٢) .

أبلغ المندوب السامي السلطان بتصريح ٢٨ فبراير وهو عبارة عن وثيقتين الأولى تحمل عنوان تصريح لمصر وهو يتضمن الغاء الحماية ، والاعتراف باستقلال مصر ، والغاء الأحكام العرفية بمجرد صدور قانون التضمينات مع احتفاظ بريطانيا بتولي المسائل الآتية الى أن يتم بشأنها اتفاقات بين مصر وبريطانيا وهي :

١ ــ تأمين مواصلات الامبراطورية البريطانية .

٢ ــ الدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تدخل أجنبي بالذات أو بالواسطة .

٣ ــ حماية المصالح الأجنبية في مصر وحماية الأقليات .

٤ ــ السودان (١٦٣) .

والوثيقة الثانية عبارة عن كتاب مفصل الى السلطان وصفها مؤرخ الحركة الوطنية بأنه وثيقة سياســية على جانب كبير من الخطورة ، وهو يشمل ١١ فقرة تستهدف الفقرات الأربع الأولى منها ازالة الأثر السيء لتبليغ ٣ ديسمبر ، وتتناول الفقرة الخامسة الدفاع عن المواد التي وردت في مشروع كيرزون بشــأن المستشــارين البريطانيين في وزارتي المالية والحقانيــة فتذكر أن الحــكومة البريطانية لم تهدف بذلك الى استخدامهما للتدخل في شئون مصر ،

---

(١٦٢) نفسها : ١٩٢٢/٢/١ وانظر أحمد شفيق ، المصدر السابق والجزء ؛ بأن كيرزون قد أرسل الى دار الحماية برقية بوثائق تصريح ٢٨ فبراير ، ص ١ ، ٢ .

(١٦٣) عبد الرحمن الرافعي ، ، المرجع السابق ، ص ٣٦ وأحمد شفيق ، المصدر نفسه والجزء ، ص ٥ .

وكل ما قصدته أن يستبقيهم أداة اتصال تستدعيها حماية المصالح الأجنبية • وفي الفقرة السابعة تبرر الحكومة البريطانية التدابير التي اتخذت ضد سعد زغلول ، وتتضمن الفقرتان التاسعة والعاشرة الموافقة على المبادىء التي اشتمل عليها برنامج ثروت باشا ، فتوافق على إعادة منصب وزير الخارجية وتحقيق التمثيل السياسي والقنصلي لمصر ، والثانية إنشاء برلمان يتمتع بحق الإشراف والرقابة على السياسة والإدارة في حكومة مسئولة على الطريقة الدستورية يرجع الأمر فيه إلى السلطان والشعب المصري (١٦٤) (*)

وقد أيد البريطانيون في مصر سياسة اللنبي في اصدار التصريح فقد قدم اللنبي إلى وزارة الخارجية البريطانية كتابا من مجلس الاتحاد البريطاني بمصر يذكر فيه أن المجلس بعد إمكان النظر بدقة في مذكرة اللنبي الى السلطان مع مشروع المعاهدة يرحب بالتصريح بصفته أهم تصريح يتعلق بالسياسة البريطانية في مصر منذ تقرير اللورد جرانفيل في يناير ١٨٨٤ (١٦٥) •

وبالاضافة الى تصريح ٢٨ فبراير ، وبعد موافقة البرلمان الانجليزي عليه ، أبلغت الحكومة البريطانية الدول الأجنبية تبليغا هو جزء من وثائق التصريح تعلن فيه تمسكها بالتحفظات الأربعة ، وتعد تدخل أية دولة أخرى في شئون مصر عملا غير ودي بالنسبة لبريطانيا (١٦٦) •

---

(١٦٤) د• عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ٣٥٩ ـ ٣٦٠ • الرافعي ، المرجع السابق ، ص ٣٧ ـ ٣٨ •

(*) أدخل الانجليز تعديلات على تلك الفقرة يجعل البرلمان شركة بين الملك وشعبه ، انظر المرجع والصفحة السابقة •

(١٦٥) الأهرام : ١٩٢١/١٢/٢١ •

(١٦٦) الرافعي المرجع السابق ، ص ٤٣ •

اثر تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ في وضعية دار المندوب السامي :

أولا : بالنسبة للمندوب السامي :

لم يغير تصريح ٢٨ فبراير من مركز المندوب السامي ونفوذه في مصر بل استمر يمثل القوة الأولى من القوى السياسية الموجودة في البلاد على الرغم من قدر الاستقلال الداخلي والخارجي الذى منحه التصريح لهـا ، فقد ظلت سـلطته قائمة على دعائم التحفظات الأربعة (*) . وقد كانت « الجارديان » الصحيفة الانجليزية محقة في وصفها ، « أن اللورد اللنبى والجنود البريطانيين هم الذين يحكمون مصر بمساعدة ثروت باشـا » فالاستقلال الصحيح لا يمكن مطلقا أن يتفق مع بقاء الحكم بيد السلطة الممثلة تبرم ما تشـاء وتنقض ما تشاء والوزارة لا تفعل سوى مساعدتها على ذلك (١٦٧) .

وعلى الرغم من الغـاء الأحكام العرفيـة فان الفيلد مارشال اللنبى لا يزال مندوبا ساميا لانجلترا في مصر ، هذا اللقب يكمله لقب آخر وهو قائد القوات الانجليزية في مصر ليعطى المصريين صورة صريحة لماهية الاستقلال وقد أجاب صحفى انجليزى عن هذا السؤال فقال انهما يشوهان الاستقلال ويلغيانه (١٦٨) .

وكان اللنبى بالفعل قد كتب الى حكومته مقترحا تغيير لقب المندوب السامي الى لقب سفير ، حتى يدل على التغيير الذى أصاب العـلاقة بين مصر وانجلترا فيكون له تأثـير حسن على المصريين

(*) انظر الفصل الاول .

(١٦٧) الاخبار : ١٩٢٢/٩/٢٩ .

(١٦٨) وادى النيل : ١٩٢٢/٧/٢٠ .

مما يعاون حكومة ثروت على اقرار الأمور ولكن حكومته رفضت هذا الاقتراح كما سبقت الاشارة (*) .

ومن الغريب قول ايفنج نيوز « لما منحنا ـ مصر استقلالها لم يعد للمندوب السامى البريطانى من السلطة التى تمتع بها اللورد كرومر الا ظلها ، فقد انتقلت الأجزاء الجوهرية من سلطة المندوب السامى الى الوزارة المصرية (١٦٩) » .

وهذا قول مناف للحقيقة فقد ظل اللنبى يتدخل فى شئون الحياة السياسية المصرية التى تلت التصريح .

كما لم يتغير الدور الاجتماعى الذى كان يقوم به المعتمد أو المندوب السامى فى ظل الاحتلال ثم الحماية عنه عندما حصلت مصر على استقلالها المحدود بتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ .

فعلى سبيل المثال نجد اللنبى يقوم بزيارة الى دمنهور ، فيستقبله مدير البحيرة وكبار الموظفين والأعيان فيزور مدرسة الصنايع ومسجد الجيش وقد تلقى فى أثناء زيارته تلك احتجاجات عديدة على الحالة الحاضرة مذيلة بتوقيع المحامين والأطباء والأعيان (١٧٠) .

كما يقوم المندوب السامى وزوجته والمستر كار السكرتير الأول والكاتبة هندلى بزيارة مزرعة بهتيم التابعة للجمعية الزراعية

(*) انظر الفصل الأول .

(١٦٩) الأهرام : ١٩٢٤/١١/٢٧ . وانظر الأهرام ١٩٢٩/٢/٢٤ . رأى الميجر تويدى فى مهمة المندوب .

(١٧٠) نفسها ١٩٢٢/٦/٢٧ .

السلطانية ، وكان معهم الامير كمال الدين حسين وفؤاد أباظة مدير الجمعية فطافوا بالمزرعة ومحل تجاربها فى زراعة القطن والقمح وفى تربية الخيول والبقر .

وقد سرهما رأى من الهمة التى تبذلها الجمعية فى تربية المواشى والطيور ومشاريعها الزراعية (١٧١) .

وهكذا نرى أن المندوب السامى استمر فى ممارسة دوره الاجتماعى قبل وبعد التصريح ، مما يدل على أن حتى هذه الأمور الاجتماعية استمر يقوم بها دون تغيير باستثناء عدم وجود دور للورد اللنبى بالنسبة لتشجيع التعليم الانجليزى على عكس جميع المندوبين السامين سواء كانوا قبله أو بعده .

ويقتضى تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الذى أنهى الحماية البريطانية على البلاد ونص على أن تكون مصر مستقلة ذات سيادة أمكن اعادة منصب وزير الخارجية الذى ألغى فى عهد الحماية ، وتحقق التمثيل السياسى والقنصلى لمصر .

وفى اليوم التالى من صدور التصريح تألفت وزارة عبد الخالق ثروت وبها وزارة الخارجية والتى تولى هذه الوزارة رئيس الوزراء نفسه (١٧٢) .

وكان اللنبى قد طلب الاذن من حكومته لكى يبلغ الممثلين الأجانب فى القاهرة بأنه قد توقف عن القيام بعمل وزير الخارجية ، وأن ثروت باشا قد بدأ فى القيام بهذه المهمة (١٧٣) .

---

(١٧١) نفسها . ١٩٢٢/٦/١٤ وانظر مثلا الاهرام ١٩٢٢/٧/٢٠ وفد السيدات المصريات عند اللنبى ١٩٢٠/١٢/١٦ فى بنها ١٩٢٠/١٢/١٥ اللنبى فى طنطا .

(١٧٢) د. يونان لبيب رزق ــ الخارجية المصرية ص ٨٠ .

(١٧٣) F.O. 407/192 No 101 Allenby to Curzin, March, 4. 1992.

وعلى أثر اعلان استقلال مصر في ١٥ مارس بعد موافقة مجلس النواب البريطاني على الغاء الحماية والاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة (١٧٤) . وكتبت وزارة الخارجية الى معتمدي الدول السياسيين في مصر تبلغهم خبر الغاء الحماية ، وطلبت منهم أن يبلغوا دولهم هذا النبأ وأن العلاقات تكون من الآن فيما يتعلق بشئون الخارجية بينهم وبين وزير الخارجية المصرية (١٧٥) . وفي الوقت نفسه كتبت دار المندوب السامي مثل هذا الكتاب الى معتمدي الدول المذكورين وابلغهم أن علاقاتهم أصبحت مع وزارة الخارجية المصرية (١٧٦) : وفي واقع الأمر أنه رغم عودة وزارة الخارجية المصرية فان حكومة لندن أبت الا أن تنتقص من السيادة الخارجية للبلاد ، كما انتقصت من السيادة الداخلية بالتحفظات الأربعة .

وكان اللنبي أول من فكر في وضع قيد على العلاقة التي ستنشأ بين وزارة الخارجية وبين الدول الأخرى ، وذلك عن طريق ما أسماه « مبدأ مونرو البريطاني » الذي يمنع الدول من التدخل في الشئون المصرية على غرار مبدأ مونرو الذي أعلنته الولايات المتحدة لمنع الدول من التدخل في شئون جاراتها ، وقد رأى أن تطبيق هذا المبدأ سوف يقلل من احتمالات تدخل أي دولة في شئون مصر (١٧٧) ، فكان أن أرسلت الحكومة البريطانية في ١٥ مارس الى ممثليها في الخارج وذلك بعد موافقة البرلمان الانجليزي على التصريح أعلنت ما أسماه اللنبي « بمبدأ مونرو البريطاني » ليبلغه هؤلاء الى حكومات المعتمدين (١٧٨) لديها كما سبقت الاشارة .

---

(١٧٤) الأهرام : ١٩٢٢/٣/١١ .

(١٧٥) نفسها ١٩٢٢/٣/١٧ .

(١٧٦) نفسها . العدد نفسه .

(١٧٧) F.O. 407/191 No. 40 Allenby to Curzon Dec. 5, 1921.

(١٧٨) د. يونان لبيب رزق ، المرجع السابق ، ص ٨٠ الرافعي ، المرجع السابق ، ص ٤٣ .

وقد جاء في هذا التبليغ ما يلي :

- أن انهاء الحماية البريطانية ليس من شأنه حدوث أى تغيير فى الوضع السياسى فى مصر فيما يختص بمركز الدول الأخرى فى مصر •

- سيكون للحكومة المصرية حرية اعادة انشاء وزارة للخارجية تمهيدا لتمثيل مصر فى الخارج تمثيلا دبلوماسيا وقنصليا •

- ولن تمد بريطانيا العظمى فى المستقبل حمايتها على الرعايا المصريين فى البلاد الأجنبية الا فى الحدود التى تطالبها بهـا الحكومة المصرية ، الى حين اتمام تمثيل مصر الدبلوماسى فى تلك البلاد •

- ان رخاء مصر وسلامتها ضروريان لأمن الامبراطورية البريطانية ، ولذلك فهى ستتمسك دائما باعتبار العلاقات الخاصة بينهما وبين مصر مصلحة بريطانية أساسية وقد تحددت هذه العلاقة الخصوصية فى التصريح الذى اعترف فيه لمصر دولة مستقلة ذات سيادة ، وقد أثبتته حكومة صاحب الجلالة من حيث أنه من الأمور المتصلة بحقوق الامبراطورية ومصالحها اتصـالا حيويا ، ولن تسمح بمناقشة من جانب أى من الدول الأخرى •

- وبناء على هذا الأساس تعد الحكومة البريطانية أى محاولة من تلك الدول للتدخل فى شئون مصر عملا عدائيا كما ستعتبر أى عدوان على الأراضى المصرية عملا تعاقب عليه بكل الوسائل التى تملكها (١٧٩) •

---

(١٧٩) المرجع نفسه والصفحة د• عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ٣٦١ ، الرافعى ، ص ٤٣ ـ ٤٤ • انظر نص التبليغ •

ويعتبر هذا التبليغ الذى يعد بمثابة « مبدأ مونرو بريطانى » بخصوص مصر جزء من وثائق تصريح ٢٨ فبراير (١٨٠) .

وقد علقت جريدة الأخبار على ذلك بقولها ان المعنى الحقيقى الذى تقصد اليه انجلترا من انتهاء الحماية ان تبقى مصر فى حكم البلاد التى يعتبره الانجليز جزءا من امبراطوريتهم لذلك فقد تضمن تبليغ انتهاء الحماية للأملاك الانجليزية ، أنها لا يترتب عليه تغيير فى الحالة الحاضرة بالنسبة لبقية الدول فى مصر ، فالحكومة البريطانية خشيت أن يكون تصريحها بانتهاء الحماية مؤديا الى اعتبار مصر مستقلة فى نظر الدول فبادرت الى القول بانها ستبلغ هذه الدول معنى السياسة الجديدة .

أى لتنفى عن الغاء الحماية الصفة الدولية باعلانها للدول أن هذا القرار لا يخرج مصر عن موقفها الحاضر .

فان أرسلت مصر سفراء وقناصل للدول الأجنبية ، فان الحكومات لا تعامل هؤلاء السفراء باعتبار أنهم ممثلون لحكومة مستقلة وأن تقدمهم باعتبارهم تابعين لوزارة الخارجية البريطانية أى أن مصر تصبح حكما حكم الممتلكات المستقلة الانجليزية ، فيما تؤذن للأخيرة بارسال سفراء الى الدول الأجنبية (١٨١) . اذا فان التمثيل السياسى الخارجى الذى يعتبر مظهرا من مظاهر السيادة الخارجية قد انتزعت منه الحكومة البريطانية هذه الميزة بما قررته من ابقاء علاقتها بمصر علاقة خاصة لا تهم الدول الأجنبية وبذلك

---

(١٨٠) الأهرام . ١٩٢٢/٢/٢٢ حيث ذكرت أن النفوذ البريطانى سيمثل بمذهب مونرو وأيضا د. عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ٣٦١ .

(١٨١) الأخبار : ١٩٢٢/٣/١٢ . وانظر ايضا الأخبار : ١٩٢٢/٣/٥ ، ضمانات انجلترا تهدم الاستقلال .

فان هذا التمثيل مظهرا شكليا ، واذا كانت انجلترا قد سلمت به فذلك لعلمها ان هذا التسليم لا يكسب مصر أية فائدة مادامت الحالة الحاضرة بالنسبة لموقف الدول في مصر لن يتغير (١٨٢) . وفي الحقيقة فان رغم عودة وزارة الخارجية فان الحكومة البريطانيــة قد كبلتها بهذه القيود بحيث لا تستطيع مصر أو أي دولة أخــرى اقامة علاقات لا ترضي عنها انجلترا أو تضر بمصالحها ناهيك عن ان جميع المسائل التي لها أهمية لبريطانيا فانها سوف تقوم بالتدخل بينها وبين الدول الأجنبية .. وبذلك عادت وزارة الخارجية وعليها هذه الوصاية البريطانية بما ترتب عليه نقص من سيادتنا الخارجية أيضــا .. وتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الذى أعيد به منصب وزير الخارجية لم يذكر أيضا من اختصاص هذا الوزير المصرى الا العمل على تحقيق التمثيل السياسى والقنصلى فى الخارج .

ولم يشر الى نظام المخابرات والاتصالات بين الحكومة المصرية ووكلاء الدول الأجنبية بعد اعادة منصب وزير الخارجية (١٨٣) .

وهذا يفسر استبقاء الوزارة المصرية الموظف الذى كان مكلفا بمهام الشئون الخارجية من قبل دار المندوب السامى قبل اعادة منصب هــذا الوزير ، فان اللنبى يقول فى تلغرافه الى كيرزون « لقد ترددت اعتراضى فى تعيين من يخلف كريج فى وزارة الخارجية » (١٨٤) . وبهذا حرصت الحكومة البريطانية على استغلال هذا الموقف بأن تضع عينا على الوزارة الجديدة فكان أن عينت المستر كين بوايد السكرتير الشرقى بدار المندوب السامى مديرا عاما بوزارة الخارجيـة المصرية (١٨٥) . وهو المنصب نفسه الذى

---

(١٨٢) الدورية نقلتها والعدد ...
(١٨٣) المقطم : ١٩٢٢/٣/٢٥ .
(١٨٤) المقطم : ١٩٢٢/٣/٢٥ .
(١٨٥) د. يونان لبيب رزق ، المرجع السابق ، ص ٨١ .

كان يشغله مستر كريج . وكان ادارة الأعمال الخارجية قد بقيت بعد هذا التغيير على الحالة التى كانت عليها قبله فى يد ذلك الموظف البريطاني أو على الأقل تحت عينيه .

وقد مارس المندوبون الساميون التفاوض نيابة عن الحكومة المصرية مثل مقابلة المندوب السامي لويد لموسوليني في ايطاليا والتفاوض حول الحدود المصرية الليبية نيابة عن مصر ، وزيارته كذلك الى باريس وبحثه المسائل المعلقة مع الحكومة الفرنسية رغم وجود ثروت آنذاك في باريس .

ثانيا : موظفو دار المندوب السامي :

وفيما يتصل بموظفى دار المندوب السامى فلم يكن لتصريح ٢٨ فبراير تأثير مباشر على وضعهم باعتبارهم موظفين لدى حكومتهم ، وانما كانت التنقلات التي حدثت بينهم هي اجراء عادى كانت الدار تتعرض له كأى هيئة دبلوماسية فقد استدعى المستر سليى السكرتير الأول لدار المندوب السامي الى بلاده (١٨٦) ، وعين خلفا له المستر « ارشيبالد جون كى » فى وظيفة السكرتير الأول للوكالة البريطانية (١٨٧) .

كما اعتزل هندرسون السكرتير الشرقى للدار كذلك الخدمة نتيجة لمرضه ، وخلفه المستر « فرنس » ، الذى سيلعب دورا مهما مع اللنبى ، وكان يشغل منصب مفتش فى الاسكندرية برتبة بكباشي ، وعين فى أثناء الحرب رئيسا لرقابة الصحف فى الاسكندرية ثم نقل الى الدار فى أواخر الحرب (١٨٨) .

---

(١٨٦) الاخبار ١٩٢٢/١/١٥ .
(١٨٧) الاهرام ١٩٢٢/٧/١ .
(١٨٨) نفسها ١٩٢٢/١٢/٣٠ .

وفى عام ١٩٢٥ عين جرافتى سميث سكرتيرا شرقيا مساعدا بدار المندوب السامى خلفا للمستر تويدى (١٨٩) .

ثالثا : أثر تصريح فبراير فى وضعيه الموظفين الانجليز فى الادارة المصرية :

حرصت الحكومة البريطانية على اقرار نفوذها فى مصر من خلال وجود المستشارين المالى والقضائى ، بالاضافة الى الموظفين الانجليز فى الادارة المصرية ، وبدا ذلك واضحا قبل تصريح ٢٨ فبراير ، واستمر بصورة أكثر وضوحا فى اعقاب التصريح (١٩٠) .

فقد نص مشروع عطلى كيرزون فى ديسمبر ١٩٢١ فيما يختص بالادارة المالية على :

١ ـ تعين الحكومة المصرية بعد استشارة الحكومة البريطانية قوميسيرا ماليا توكل اليه فى الوقت المناسب الحقوق التى يقوم بها الآن اعضاء صندوق الدين ويكون هذا القوميسير المالى مسئولا عن دفع المطلوبات الآتية فى مواعيدها .

(أ) المبالغ المخصصة لميزانية المحاكم المختلطة .

(ب) جميع المعاشات والمسنويات الأخرى المستحقة للموظفين الأجانب المحالين للمعاش وورثتهم .

(جـ) ميزانيتى القوميسيرين المالى والقضائى والموظفين التابعين لهما .

(١٨٩) نفسها : ١٩٢٥/٤/٤ .

(١٩٠) د. طلعت اسماعيل رمضان ، المرجع السابق ، ص ١٣٢ .

٢ - لأجل أن يؤدى القوميسير المالى واجباته كما ينبغي يجب أن يحاط احاطة تامة بجميع الشئون الداخلية في دائرة وزارة المالية ، ويكون له في كل وقت التمتع بحق الدخول على رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية ؟؟ .

٣ - ليس للحكومة المصرية عقد قرض خارجي أو تخصيص ايرادات مصلحة حكومية بدون موافقة القوميسير المالى (١٩١) ! .

وفيما يختص بالادارة القضائية :

١ - تعين الحكومة المصرية بالاتفاق مع حكومة انجلترا قوميسيرا قضائيا يكلف بسبب التعهدات التى تحملتها بريطانيا بمراقبة تنفيذ القانون في جميع المسائل التى تمس الأجانب .

٢ - لأجل أن يؤدى القوميسير القضائي واجباته كما ينبغي يجب أن يحاط إحاطة تامة بجميع الأمور التى تمس الأجانب وتكون من اختصاص وزارتى الحقانية والداخلية ويكون له في كل وقت التمتع بحق الدخول على وزيرى الحقانية والداخلية (١٩٢) .

وقد رد عدلى رئيس الوفد المصرى محتجا على ذلك التدخل في الشئون المصرية وأن هذا التدخل باسم حماية المصالح الأجنبية قد يصل في بعض الأحوال فيما يختص بالمندوب المالى الى شل سلطة الحكومة والبرلمان » وأننا لا نريد أن نكرر ما سبق لنا ابداؤه من الاعتراضات في مذاكرتنا » (١٩٣) .

---

(١٩١) الأهرام ٠ ١٩٢٥/٤/٣ .
(١٩٢) الدورية نفسها والعدد .
(١٩٣) الدورية نفسها والعدد .

وعلى الرغم مما جاء في كتاب اللنبى الى السلطان في تصريح ٢٨ فبراير الصادر أول مارس ١٩٢٢ ، ينفي رغبة انجلترا في التدخل في شئون مصر الداخلية ، وأن أصدق رغباتها هو أن نترك للمصريين ادارة شئونهم ، فلم يخرج مشروع الاتفاق ورأى مشروع كيرزون الذى عرضته بريطانيا عن هذا المعنى ، ويواصل الكتاب نفيه لتلك الحقيقة بقوله ... واذا كان قد ورد في الكتاب ذكر الموظفين البريطانيين لوزارتى المالية والحقانية ، فان الحكومة البريطانية لم تهدف الى استخدامهما للتداخل في شئون مصر ، وكل ما قصدته هو أن نستبقى ادارة اتصالات تستدعيها حماية المصالح الأجنبية (١٩٤) .

... وكانت رغبة بريطانيا في استبقاء كبار الموظفين البريطانيين ظاهرة في مشروعات المفاوضات المصرية البريطانية . وان معارضة المصريين لكل نص من هذا القبيل ، قد دفعت الحكومة البريطانية الى التهوين من وجودهم وستر حقيقة اختصاصهم ونفوذهم فقد أسمت المستشارين موظفين في مشروع ملنر ، وقوميسيرين في مشروع كيرزون ، ثم مستشارين في مشروع تشمبرلين ، وذكرتهما في ملحقات مشروع هندرسون ولم تذكرهما في صلبه وجعلت منصبيهما موقوتا (١٩٥) .

من كل ذلك يتضح لنا مدى أهمية وجود المستشارين المالى والقضائى فمهما كانت الألفاظ والعبارات لا تهم الانجليز الا بمقدار ما يثبت وجود هؤلاء المستشارين يعملون في الحكومة المصرية ، أما نفوذهم ومعانيه فانه يجىء من النفوذ البريطانى وقوة الجيش والبحرية وباغتنام الفرص واستغلال الظروف (١٩٦) .

---

(١٩٤) الدورية نفسها والعدد .

(١٩٥) الدورية نفسها والعدد .

(١٩٦) الدورية نفسها والعدد .

فمنذ الاحتلال رأينا حرص اللورد كرومر على خلق منصب الوكيل المالى الانجليزى لدى مصر، بعد ذلك بالمستشار المالى، وعند فوض اللورد سالسبرى كاولن وكيلا ماليا بعد الاحتلال رغم معارضة رياض باشا رئيس الوزراء فى ذلك الوقت معارضة شديدة، وأمام اصرار كرومر لم يملك رئيس الوزراء إلا أن يجيب «اذا كان قولك أمرا فما على سوى أن أطيع» (١٩٧) . وذلك لما لهذا المنصب من أهمية قصوى، فهو مطلع على كل شئ فى المالية المصرية، بل على كل شئون الوزارات المصرية، وله حق حضور جلسات مجلس الوزراء، بل وسيطرته على قراراته (*) .

وبمقتضى تصريح ٢٨ فبراير كان قد تقرر انسحاب بعض المستشارين الإنجليز من العمل فى خدمة الحكومة المصرية ، ومع ذلك فانهم لو انسحبوا جميعا فان وجود المستشار المالى كان كافيا لشل العمل فى جميع الوزارات (١٩٨) ٠

فما بالك والمستشار القضائى موجود وهو المنصب الذى يليه أهمية دلالة على استمرار النفوذ البريطانى فى الشئون الداخلية المصرية ، فقد كانوا أداة من أدوات المندوب السامى فاذا خرج مستشار الداخلية ومستشار المعارف فان وجود هذين المنصبين كاف للوفاء بالغرض تحت صحبة حماية مصالح الأجانب ، والى جانبهم يوجد كثير من الموظفين البريطانيين المنتشرين فى أكثر المصالح أهمية بالنسبة للانجليز ٠

---

(١٩٧) الاهرام : ١٩٢٣/١٢/١ ٠

(*) انظر الفصل التمهيدى ٠

(١٩٨) الاخبار : ١٩٢٢/١/١٨ ٠

وقد انتقل المستشار المالى والأقلام التابعة له من وزارة المالية الى دار خاصة تكون ديوانا للمستشارين المالى والقضائى اللذين سيطلق عليهما فيما بعد لقب القومسير المالى والقومسير القضائى وفصل ميزانية كل منهما عن ميزانية المالية والحقانية فيتالف منها باب مستقل فى ميزانية الحكومة بعنوان « ديوان المستشارين المالى والقضائى » (١٩٩) • ورغم هذا التغيير الشكلى فانه استمر استخدام لفظ المستشارين سائرا ، وعلى الرغم من أن المستشار المالى لم يعد يحضر جلسات مجلس الوزراء ، فان نفوذ المستشارين ظل مستمرا فى السيطرة على الادارة المصرية بوجود المندوب السامى وجيشه • وقد استمرت سلطة المندوب السامى فى تعيين المستشارين البريطانيين الذين يخدمون فى الحكومة المصرية • رغم صدور التصريح وحصول مصر على استقلالها فقد سأل ثروت باشا رئيس الوزراء اللنبى هل يوافق على تعيين دوسون Dowson مستشارا ماليا Financial Advicer .

وقد وافق المندوب السامى بقوله ، بانه ليس عنده اعتراض على ذلك على ألا يخل ذلك من تعيين مندوب مالى Financial Commissioner اذا ما دعت الحاجة الى ذلك (٢٠٠) •

وعلى الرغم أنه من أول الأعمال التى قامت بها وزارة ثروت باشا تمصير الادارات المصرية بتعيين وكلاء لها من المصريين لهم سلطات تنفيذية تتفوق على سلطات زملائهم الانجليز فى المنصب

---

(١٩٩) الاهرام • ١٩٢٢/٣/١٨ •

(٢٠٠) F.O. 407/192 No. 104 Allenby to Curzon March, 6, 6, 1922.

نفسه ، فان المندوب السامي قد وصف ذلك لحكومته بأن هذا التغيير قد جرى بسرعة كبيرة مما افتقد في كثير من الأوقات للكفاءة اللازمة ، غير أن وزارة المالية لم يصبها ما أصاب الوزارات الأخرى من تغيير ففيها نجح اسماعيل صدقي باشا في ادارة شئون الوزارة بكفاءة كبيرة ، وابقاء أمورها بأيدى كبار الموظفين البريطانيين الذين أصابهم تغيير محدود (٢٠١) ٠

وكان من نتائج تصريح ٢٨ فبراير الاستغناء عن مستشارى الداخلية والمعارف ، ففي مايو ١٩٢٢ أقام المصريون حفل وداع حضره كبار الأعيان والوزراء منهم ثروت لمستشار الداخلية السير « جلبرت كليتون » وقد أشاد ثروت بالمستشار لأنه كان من الساعين الى حل المسألة المصرية ، « فقد كان يعمل وهو موقن أن من آثار هذا العهد التضحية بمركزه ، ولكنه قدم المصلحة العامة وهى حسن التفاهم بين مصر وانجلترا » (٢٠٢) ٠

كما صرح باترسون مستشار المعارف قبيل رحيله عن مصر ، أنه شخصيا كان يفضل أن تنال مصر استقلالها بالتدريج لأن مصاعب مصر قد ازدادت زيادة عظيمة بمواجهتها مسائلها جميعا فى لحظة واحدة على الرغم من موافقته تماما لسياسة اللنبى لأنها كانت أحسن خطة تتبع فى ذلك الوقت الذى كان أصعب المواقف ، « ولم يكن لدينا سبيل آخر غير السياسة الحالية » (٢٠٣) ٠

ويتضح من رأى مستشار المعارف أنه على الرغم من كونهم موظفين لدى الحكومة المصرية فانهم يخدمون مصالح بلادهم فى المقام

---

(٢٠١) F.O. 407/196 No. 14 Memorandum on the Political Situation in Egypt by J. Murrag, Jan. 4, 1923.

(٢٠٢) الأهرام : ١٩٢٢/٥/٨ ، ١٩٢٢/٥/١٢ والأخبار : ١٩٢٢/٥/١٢ ٠

(٢٠٣) الأهرام : ١٩٢٢/٥/٦ ٠

الأول فيشير بأنه يفضل أن تنال مصر استقلالها بالتدريج وكان هذا القدر المحدود من الاستقلال هو استقلال تام .

أما بالنسبة لرأى الموظفين البريطانيين في التصريح ، فقد أظهروا أسفهم لأن مراكزهم لم تعدل تحت الحكم الجديد وأخذت روح الاستياء تشتد بينهم (٢٠٤) .

ومن منطلق حرص الحكومة البريطانية على ألا يتأثر نفوذها نتيجة لتصريح ٢٨ فبراير والذى سوف يترتب عليه تخفيض فى عدد الموظفين الانجليز ، عملت على ألا يشغل هذه المناصب موظفين أجانب على اعتبار أنه لن يؤخذ رأيها فى تعيينهم .

وقد تمكن آيموس المستشار القضائى من أن يحصل على تعهد من حكومة ثروت فى ٢٠ يناير ١٩٢٢ بأن الحكومة المصرية لا تنوى أن يكون ترشيح الضباط أو الموظفين الأجانب للعمل فى خدمة الحكومة المصرية على نطاق واسع ، كما أن تجديد خدمة أى ضابط أجنبى فى الجيش أو الشرطة أو أى موظف أجنبى فى منصب مدنى قيادى لا يتم الا بموافقة اللجنة العليا (٢٠٥) (*) .

ويبدو أن « دوسن » المستشار المالى فى ذلك الوقت أصبح يشك فى جدوى استمرار هذه اللجنة فى أعقاب تصريح ٢٨ فبراير ،

---

(٢٠٤) نفسها ١٩٢٢/٦/١٩ .

(٢٠٥) المرجع السابق .

(*) اللجنة العليا : كانت بريطانية فى تشكيلها اذ كان المستشار المالى رئيسا وعضوية كل من المستشار القضائى ومستشارى وزارات المعارف والداخلية والمواصلات ووكيل وزارات الاشغال العمومية ووكيل وزارة الزراعة ، د. طلعت اسماعيل رمضان ، المرجع السابق ، ص ١٣٤ .

وذلك عندما طلب منه المندوب السامى فى ٢٥ مارس ١٩٢٢ بضرورة مراعاة ما جاء فى العهد الذى التزمت به حكومة ثروت فى ٢٠ يناير من العام نفسه • وذلك لأن هذه اللجنة لو استمرت فانها ستفقد أغلبيتها من الانجليز ، كما أنه سيكون من الصعب منع حق الاعتراض من جانب الحكومة المصرية على تعيينات غير المصريين وسيؤدى الى الهياج • مما يتعذر معه وجود وسائل الفعالة التى تمكن المستشار المالى أو غيره من ممارسة الإشراف على تعيين الموظفين الأجانب فى الحكومة المصرية (٢٠٦) • غير أن دوسن طمأن دار المندوب السامى أنه بالرغم من أن المراقبة على تعيين الموظفين الأجانب فى مصر لم تمارس فى أى أسلوب من التعاون مع الحكومة المصرية ، فانه ايرادات الحكومة المصرية ظلت تحت تصرفه من أجل تحقيق الاشراف الفعلى على تعيين الموظفين الأجانب ، كما أن جميع المسائل التى لها مساس بالنواحى المالية والتى تعرض على مجلس الوزراء يحاط بها علما ، وأن الاشراف من جانبه بالنسبة لتعيين الأجانب فى الوظائف الكبرى يمكن أن يكون فعالا (٢٠٧) •

كما حذر « دوسن » من أنه ان لم تمارس أى رقابة على شغل الموظفين الأجانب لها فبمضى الوقت فان العنصر البريطانى السائد الآن بين الموظفين الأجانب سيكون مصيره سيئا • فأشار الى أنه من المتوقع أن تنتهج الحكومات المصرية مستقبلا سياسة ترقية صغار الموظفين الأجانب غير الانجليز الى المناصب الكبرى ، بهدف مواجهة النفوذ الانجليزى فى الادارة المصرية ، كما أشار المستشار المالى الى احتمال زيادة استخدام اللغة العربية فى المعاملات الرسمية والمكاتبات الحكومية ، واحتمال العودة الى استخدام اللغة الفرنسية بدلا من الانجليز فى المصالح الحكومية ، مما يجعل من الصعب منع

---

(٢٠٦) المرجع نفسه : ص ١٣٥ •

(٢٠٧) د• طلعت اسماعيل ، المرجع السابق ، ص ١٣٥ •

ترقيه الموظفين الاجانب غير الانجليز ، وأنه في هذه الحالة ستؤدى بمقاومه الانجليز في الاداره المصريه ليس فقط لصالح المصريين بل أيضا لصالح امم اخرى بصفة عامة (٢٠٨) ٠

انعكس التغيير الذى أصـــاب مركز مصر السياسى على حالة الموظفين البريطانيين والأجانب الذين يعملون في مصر سواء فيما يتعلق بآمالهم في المستقبل أو فيما يتعلق بالظروف التي يقومون فيها بخدماتهم (٢٠٩) ٠

وقد كان طبيعيا ازاء هذا الوضع الجديد أن يقالون من الخدمة أو يعتزلونها وكانت تلك من أوائل المشـــاكل التى واجهت دار المندوب السامى وحكومة عبد الخالق ثروت على السواء حتى ان كيرزون قد كتب الى اللنبى قائلا « لا تنسوا ان قانون التعويضات لا يقل أهمية عن اصدار الدستور » (٢١٠) ٠ وفي واقع الأمر فان فكرة تعويض الموظفين الانجليز الذى يخرجون من خدمة الحكومة المصرية هي قضية قائمة منذ مباحثات سـعد ـ ملنر ثم عدلى ـ كيرزون ٠

وكان طبيعيا أن تهتم حكومتهم بمستقبلهم ، كما كان منطقيا أن يهتموا هم كذلك بأمر أنفسهم ولم يكن ذلك وليد التصريح وانما يرجع تاريخه الى مفاوضات سعد ـ ملنر كما سبق الذكر فقد سارعوا في ٢٢ يناير ١٩٢١ ، بتأليف نقابة أو رابطة ترعى مصالحهم في الحال المستقبل وذلك حتى لا يمسهم سوء أو طرد من أى نظام أو تغيير قد يطرأ على الادارة المصرية كنتيجة للمفاوضات الرسمية المقبلة ٠

---

(٢٠٨) المرجع نفسه ، ص ١٣٥ ـ ١٣٦ ٠

(٢٠٩) الاهرام : ١٩٢٢/٧/١٤ ٠

(٢١٠) F.O. 407/196 No. 88 Curzon to Allenby. Feb. 17, 1923.

وقد الزعيم سعد زغلول عندما علم بهذا الأمر ورآه في منتهى الخطورة ، لأن تكوين الحكومة المصرية في ذلك الوقت كان يمنع على الوزراء المصريين البت في أى موضوع الا بعد أن يبت فيه المستشارون البريطانيون أولا كما سبق الاشارة كما أن عدد الانجليز ووظائفهم في الحكومة بالمقارنة بالمصريين كان كبيرا جدا (٢١١) ·

وقبل أن نتعرض لمشكلة هؤلاء الموظفين بعد صدور التصريح وجب الحديث قبل ذلك في نبذة سريعة لبيان مدى الخطورة التي يمثلها هؤلاء الموظفون في الادارة المصرية ، ومدى تأثيرهم وأهميتهم أيضا على مصر وبريطانيا على السواء باعتبارهم أداء للمندوب وذلك من خلال استعراض سعد زغلول لعدد الموظفين الانجليز ووظائفهم فذكر :

١ ـ جميع وظائف المستشارين في كل الوزارات يشغلها الانجليز ، ولا يجوز اجتماع مجلس الوزراء في غياب المستشار المالي الانجليزي ·

٢ ـ جميع وظائف وكلاء الوزارات يشغلها الانجليز ·

٣ ـ جميع وظائف مديري العموم يشغلها الانجليز ·

٤ ـ كل وظيفة سكرتير عام أو سكرتير مالي يشغلها الانجليز

٥ ـ جميع الوظائف الرئيسية في الجيش والبوليس يشغلها الانجليز « والصغرى يشغلها المصريون » ·

٦ ـ جميع وظائف المراقبين ورؤساء الأقسام واللجان يشغلها الانجليز ·

---

(٢١١) محمد كامل سليم ، أزمة الوفد الكبرى ، ص ١٢٩ ، ١٠٣ ·

٧ ـ تسعة أعشار الدرجات الأولى يشغلهـا الانجليز « والعشر يشغله المصريون » ٠

٨ ـ ثلاثة أرباع الدرجات الثانية والثالثة والرابعـة يشغلهـا الانجليز والربع يشغله المصريون ٠

٩ ـ الدرجات الخامسة والسادسة والسابعة وما هو أقل منهـا يشغلها المصريون ٠

١٠ ـ حوالى ٤٠٪ من ميزانية الموظفين تذهب الى جيوب الانجليز مع أن عددهم لا يكاد يزيد على ١٠٪ من عدد موظفي الحكومة من المصريين ٠

١١ ـ وفي السنتين الأخيرتين عين الانجليز عددا كبيرا من أبناء وطنهم في الوظائف التي كان يشغلها المصريون قبل خروجهم الى المعاش ٠

ويتضـــح من ذلك أن الادارة الحـــكومية بما فيها الجيش والبوليس تحت السيطرة الكاملة للانجليز فان شاءوا شلوها دفعة واحدة أو بالاضراب جملة اذا كانت لهم طلبات وترفضها حكومة مصر « المستقلة » فكل حكومة مصرية مستقلة ســـتكون تحت رحمتهم بالاضافة الى أن وراء هؤلاء الموظفين الانجليز مندوبا ساميا بريطانيا ينتصر لهم دائمـا وجيش احتلال يؤازرهم ، مما يدل على خطورة الوضع (٢١٢) ٠

وهذا السلاح كثيرا ما لوحوا به بعد صدور تصريح ٢٨ فبراير وقبله أيضا ، وقد شخص سعد واقع الحالة بدقة ، حتى أن اللنبي

(٢١٢) محمد كامل سليم ، المرجع السابق ، ص ١٣٠ ـ ١٣١ ٠

قد ذكر أيضا ان جميع نظام المصالح الحيوية تنهدم اذا قبل طلبات الاقالة المقدمة وأنه يبذل كل ما له من نفوذ لحملهم على الاستمرار في أعمالهم ولا سيما أن الحكومة المصرية ترغب في ذلك (٢١٣) .

كما علق مكاتب « برمنجهام بوست » بقوله ان الفلاحين المصريين يرون بالاجماع تقريبا أنه مهما يحدث في مصالح الحكومة الأخرى فان الموظفين الانجليز يجب أن يبقوا في مصلحة الرى ، ويزيد عدد الموظفين البريطانيين في مصلحة السكة الحديد عن عددهم في أية مصلحة أخرى من مصالح الحكومة المصرية فيخشى اذا استقالوا جماعات أن يكون الحل الوحيد بيع السكة الحديدية الى احدى الشركات (٢١٤) .

والحقيقة أنه اذا ترك الموظفون البريطانيون جميعا مصر في وقت واحد فان مصر كانت سوف تصاب بأضرار نتيجة للملايين التي ستدفعها لهم كتعويض أو أن بعض المصالح قد يصيبها التوقف ان لم تعوض بآخرين حتى لو كانوا من الموظفين الأجانب ، ولكن أعتقد أن القول بأنهم سيتركون مصر جميعا نتيجة لمركز مصر الجديد بصدور التصريح كان من باب التهويش ، فانهم أرادوا أن يحصلوا على ضمان مالى كبير تحسبا للمستقبل عندما تملأ الوظائف بالوطنيين ، كما أن الحكومة البريطانية حريصة على « بقاء هؤلاء الموظفين اللازمين لتأمين مواصلات الامبراطورية والمحافظة على المصالح الأجنبية كما تشيع تحت دعوى أن التصريح الذى تستمد مصر منه مركزها الجديد يقيد بالضرورة حرية مصر في العمل على تأمين مواصلات الامبراطورية وصيانة مصالح الأجانب يقتضيان بقاء قسط من السيطرة البريطانية » (٢١٥) .

---

(٢١٣) الاهرام : ١٩٢٢/١١/١٨ .

(٢١٤) الدورية نفسها والعدد .

(٢١٥) المقطم : ١٩٢٢/٥/٢٨ .

كما أن هؤلاء الموظفين الانجليز قد يكونوا قد قل عددهم ، وخاصة أنهم دائما ما كان عددهم أكثر مما هو مطلوب على أرض الواقع (٢١٦) • الا أنهم ظلوا فى مصر حتى حصولها على استقلالها التام ففى عام ١٩٢٧ استمر ٨٠٪ من الموظفين معظمهم من الانجليز الذين كانوا من المقرر اعتزالهم الخدمة فى هذا العام بعد المفاوضات التى دارت بين الحكومة المصرية ودار المندوب السامى (٢١٧) •

وعلى كل حال ففى أثناء مفاوضات سعد ــ ملنر تطرق الحديث عن مستقبل هؤلاء الموظفين البريطانيين ، فاقترح سعد أن مصر المستقلة ستكون حرة فى إبقاء ما تريد وإخراج من تريد مع اعطائهم التعويض المناسب وهو مرتب شهر عن كل سنة خدمة ، ولكن رفض هذا الاقتراح وحذر ملنر من غضب الموظفين وبأنهم قد يتركون الخدمة جميعا من تلقاء أنفسهم وأنهم لو فعلوا ذلك لوقعت كارثة (٢١٨) •

وقد اقترحت لجنة ملنر أن الضباط البريطانيين فى الجيش والبوليس والموظفين البريطانيين الذين دخلوا خدمة الحكومة المصرية قبل العمل بالمعاهدة يجوز انهاء خدمتهم بناء على رغبتهم أو رغبة الحكومة المصرية ، وتحدد المعاهدة المعاش والتعويض الذى تمنحه الحكومة المصرية لهؤلاء الضباط والموظفين الذين يتركون الخدمة بموجب هذا النص زيادة على ما هو مخول لهم بمقتضى القانون المصرى (٢١٩) •

---

(٢١٦) انظر مذكرات اللورد ادوارد سيسل أوقات فراغ موظف مصرى ، ص ١٤١ ــ ١٤٢ •

(٢١٧) المقطم : ١٩٢٧/٤/١ •

(٢١٨) محمد كامل سليم ، المرجع السابق ، ص ١٣١ •

(٢١٩) المرجع نفسه والصفحة ، وانظر قانون رقم ٨٠ الموظفون البريطانيون فى خدمة الحكومة المصرية ، ص ٢٥٥ ــ ٢٥٧ •

وكان معنى ذلك فى رأى سعد وهو ما لم يخرج كثيرا عما حدث فى الواقع •

١ ــ ان تدفع لهم الحكومة ملايين الجنيهات على سبيل التعويض لخروجهم قبل سن المعاش •

٢ ــ أن تدفع لهم ملايين الجنيهات باسم معاشات تدفع لهم مدى الحياة •

٣ ــ ان تدفع لهم ملايين الجنيهات باسم مجموع ماهيــاتهم حتى بلوغهم سن الستين وهو سن الاحالة على المعاش •

٤ ــ أن تدفع ملايين الجنيهات على سبيل التعويض للانجليز الذين لا يستحقون معاشا لأنهم بعقود تتجدد (٢٢٠) •

وفى مفاوضات عدلى كيرزون لم تخرج مسألة تعويض الموظفين البريطانيين عن ذلك كثيرا فقد نص على أن للحكومة المصرية الحق فى أن تستغنى عن خدمة الموظفين البريطانيين فى أى وقت شاءت بعد نفاذ هذه المعاهدة بشرط منح هؤلاء الموظفين تعويضا ماليا فوق المعاش أو المكافأة التى يستحقونهــا بمقتضى أحكام استخدامهم ، ويكون للموظفين البريطانيين هذه الشروط نفســها فى الحق فى الاستعفاء من الخدمة بعد نفاذ هذه المعاهدة •

● تسرى جميع هذه الأحكام على من كان ومن لم يكن له حق فى المعاش من الموظفين •

---

(٢٢٠) المرجع نفسه والصفحة •

● تسرى على موظفى البلديات ومجالس المديريات والهيئات المحلية الأخرى .

● الموظفون المرفوتون أو المستقيلون تعطى لهم زيادة على التعويض اعانة اياب لبلادهم تكون كافية لسد نفقات انتقال الموظف ونقل عائلته ومتاعه الى بلاده .

● يوضـــع جدول للموظفين الدائمين والموظفين المؤقتين عن التعويضات بمعرفة رئيس حسابات التأمين (٢٢١) .

وفور تفجير مشروع تعويض الموظفين البريطانيين اتصل المندوب بالموظفين الانجليز أصحاب الشأن ، وأخذ رأيهم فى المشروع الذى تلقاه من حكومتـه وقد وصف بأنه أخف نوعا من مشروع عدلى كيرزون (٢٢٢) .

ويبدو أن المندوب السامى قد أدخل على المشروع بعض التغيرات الطفيفة بحيث تكون توليفـة بين المبـادىء التى وضعتها الحكومة البريطانية فى المفاوضـات التى دارت مع الوفد المصرى فى العـام الماضى ، ومراعاة مقترحات الحكومة الثروتية الجديدة (٢٢٣) .

ويجدر الملاحظـة أن المشروع الذى أصبـح أساس مشروع تعويض الموظفين قد اقترحه أساسا لجنة (*) الموظفين البريطانية فى مصر وأرســلته الى حكومتـنها فـأدخلت الأخيرة عليـــه بعض

---

(٢٢١) قانون رقم ٨٠ ، ص ٢٥٤ ، ٢٧٦ .

(٢٢٢) الأهرام : ١٩٢٢/٦/١٣ ، ١٩٢٢/٧/١٢

(٢٢٣) نفسها : ١٩٢٢/٧/١٤ .

(★) لجنة الموظفين التى تكونت منذ مباحثات ملنر زغلول وانظر ايضا قانون رقم ٨٠ ، ص ٢٥٤ .

التعديلات (٢٢٤) • وقد استمرت هذه الجماعة بعد التصريح وكانت مهمتها الدفاع عن التعويض الذى اعتبروه حقا وقد وصف المشروع بأنه لم يوضع لصيانة مصالح البريطانيين فقط بل لمصالح الآخرين أيضا (٢٢٥) أى الموظفين الاجانب الدين يشتغلون أيضا فى الحكومة المصرية وقد وافقت عليه لجنه من جميع المستشارين البريطانيين فى الحكومة المصرية ، وعده اللورد اللنبى بمثابة حل عادل دائم (٢٢٦) وقد شمل المشروع الموظفين الدائمين وغير الدائمين (٢٢٧) وقد نشأ خلاف بين الوزارة من ناحية ، والدار من ناحيـه اخرى حول قيمة التعويض وحول أحقية الموظفين « الظهورات » فى أخذ معاش •

ويقال ان اللورد كيرزون كان قد قدم طلبا بتسعة ملايين من الجنيهـات فى حين قدر الوفد الرسـمى هذا التعويض على القواعد الانجليزية ذاتها مع مراعاة السن والمرتب والعمل والشهادة ومدة الخدمة بمبلغ ٣ ملايين ونصف ، ولكن اللورد اللنبى تقهقر بالمبلغ الذى طلبه كيرزون أو بعبارة أصح طلبه الموظفون الانجليز على يد وزارة الخارجية رفعه الى ٦ ملايين جنيه (٢٢٨) •

وقد صرح وكيل الشئون الخارجيـة بمجلس العموم « أن الحكومة الانجليزيـة لا ترضى بمبلغ أقـل من المبـلغ الذى طلبـه اللنبى » (٢٢٩) •

---

(٢٢٤) نفسها : ١٩٢٢/٦/١٦ •
(٢٢٥) الدورية نفسها ١٩٢٢/٧/١٢ •
(٢٢٦) الدورية نفسها والعدد •
(٢٢٧) نفسها : ١٩٢٢/٧/١٢ • وأيضا : ١٩٢٢/٧/١٤ • وانظر أحمد شفيق — المصدر السابق ، ص ٢٤٦ •
(٢٢٨) نفسها : العدد نفسه • ويذكر أن الوفد الرسمى قدرها ١٠ ملايين أى اكثر من كيرزون وهذا غير دقيق •
(٢٢٩) نفسها : العدد نفسه •

ويبدو غرابة هذا القول لما فيه من التحكم بمصر وبأموالها تحكم المنتصر فى طلب الغرامة من المنهزم (٢٣٠) ، رغم أنه لم يمض على حصول مصر على استقلالها بضعة شهور ، وقد علقت الأهرام على ذلك بقولها « ان المسألة تسامح منا فى ارضاء هؤلاء الموظفين لا مسألة حق علينا ، يجب أن نؤديه ونحن صاغرون ، لأن الحق هو ما يحكم به قانون ولنا قانون مالى ، خدم هؤلاء الموظفين على حكمه وسننه بكل ما يحتمه علينا هذا القانون المالى تخضع له ، ومازاد عنه كان تسامحا وكرما منا (٢٣١) .

وقد قيل عن موقف اللنبى أنه تمسك بالمطالبة بتسوية هذه المسألة تمسكا قد يؤدى الى قطع العلائق بين قصر الدوبارة والوزارة الأمر الذى قد ترتب عليه استقالة ثروت (٢٣٢) . وخاصة مع ضغط البرلمان الانجليزى لحل هذه المسألة (٢٣٣) . وكان اللورد اللنبى قد علق على وضع الموظفين الانجليز فى تصريح ٢٨ فبراير فى حفل أقامته له شركة تجار الجلود بلندن ، « بأنه مما لا شك فيه أن هناك كثيرا من الموظفين الذين خابت آمالهم كانوا يأملون بمستقبل باهر فى مصر ، ولكننى لا أرى سببا للظن أن حظ رجال الانجليز فى مصر أو فى بلد آخر أقل من ذى قبل ، ففى مصر موارد تجارية عظيمة ومصر الموالية متجر عظيم ، وعمل بريطانيا لكسب ذلك الولاء هو تنفيذ للسياسة التى جرت عليها أربعين عاما » (٢٣٤) .

ولا شك أن اللنبى كان يهدف الثناء على سياسة التصريح باعطاء مصر جرعة من الاستقلال ، فى مقابل مصر الموالية ، نظير

---

(٢٣٠) الدورية نفسها والعدد .
(٢٣١) الدورية نفسها والعدد .
(٢٣٢) أحمد شفيق ـ المصدر السابق والجزء . ص ٢٤٧ .
(٢٣٣) انظر الأهرام : ١٩٢٢/٦/٢٤ ، ١٩٢٢/٧/١٢ ، ١٩٢٢/٨/٢ .
(٢٣٤) الأهرام : ١٩٢٢/١٠/٢٢ .

خروج بعض الموظفين الانجليز ، فهو يعلم تماما بأن « السخاء » الذى سيعامل به هؤلاء الموظفون الذين يتركون خدمة الحكومة المصرية ، والذين لم يكونوا يحلموا به سوف يعوضهم برأس مال كبير ، ينصح اللورد باستثماره فى مصر كما ينصح التجار أيضا بأن يستعينوا بالموظفين البريطانيين السابقين فى الاتجار مع مصر واستغلال مواردها •

درس ثروت باشا المشروع درسا وافيا ووضع ملحوظات عليه متفقة مع ملاحظات الوفد الرسمى ١٩٢١ ، ثم أرسل الى المندوب السامى بهذه الملاحظات التى أرسلها الى حكومته (٢٣٥) •

ويبدو أن رئيس الوزراء أراد أن يتخلص من البت فى هذا المشروع المجحف بمالية مصر ، فأبلغ دار المندوب السامى أنه يعد نفسه غير مخول لتوكيل يمنحه قبول المشروع الذى بعث به المندوب السامى ، والذى بموجبه تتعهد البلاد بتخصيص نفقة مالية تدفع عن سنوات عديدة معتقدا أن هذه المسألة تستوجب بالضرورة مصادقة للبرلمان المصرى (٢٣٦) •

وأكد رئيس الوزراء انه لا يمانع فى تناول كل حالة بصفة فردية كما أنه لا يرغب فى الاستغناء عن خدمات الموظفين البريطانيين الا على حسب النظام الذى يقدمه (٢٣٧) •

كما اقترح ثروت أن تضع بدل جداول اللنبى الجداول التى قدمها وفد عدلى فى لندن وهى الجداول التى عدتها الحكومة البريطانية غير قائمة على أساس صحيح (٢٣٨) •

---

(٢٣٥) نفسها : ١٩٢٢/٦/١٣ •
(٢٣٦) الأهرام : ١٩٢٢/٦/١٢ ، والعدد : ١٩٢٢/٧/١٢ •
(٢٣٧) الدورية نفسها والعدد ٥ نفس الدورية والعدد •
(٢٣٨) العدد نفسه والدورية • وانظر : ١٩٢٢/٦/١٧ •

وقد ترتب على موقف رئيس الوزراء من هذه المشكلة احتمال حدوث أزمة وزارية (٢٣٩) ٠ حتى أن جريدة الأخبار قد علقت بقولها كيف تكون الوزارة مستقلة والوزارة تبقى اذا رضى الانجليز وتستقيل اذا غضبوا ، فانهم يهددون الوزارة في كل طلب يطلبونه بالاستقالة ، فلانهم يشعرون بتردد قليل من الوزارة في طلب الموظفين البريطانيين تعويضا ضخما تؤيدهم فيه الوكالة البريطانية فانهم يشهرون سلاح التلويح بالاستقالة « مما يخشى معه أن يكرهوا حكومتنا بهذه الوسيلة على اجازة كل ما يريدون اجازته حتى اذا التأم مجلس النواب لم يجد المجلس شيئا جديا يستطيع أن يفعله (٢٤٠) ٠

وقد أكدت كذلك جريدة « المورننج بوست » على وجود خلاف حول مسألة تعويض الموظفين الانجليز ، وكان من رأيها أن الوزارة أكرهت على الوقوف في مركز حرج نتيجة لمناورات خصومها الذين تنبئوا بأن مسألة التعويض ستشتد وعلى ذلك دعوا المصريين الى رفض قبول الطلب الخاص بالتعويض ، فكانت النتيجة ان الراى العام المصرى معارض للمشروع ، ويعلم ثروت هذا وهو واقع بين المصريين والمعارضين والبريطانيين وعلى ذلك ليست المسألة بين الانجليز والوزارة المصرية فقط بل بين البريطانيين والرأى العام المصرى ، فاذا أصر البريطانيون على قبول طلباتهم فانهم يرغمون ثروت على الوقوف فى مركز محفوف بالمخاطر (٢٤١) ٠

وقد أيدت الأهرام الوزارة فى مسلكها باعتبارها لا تملك الفصل والحكم فى الملايين من أموال الأمة ، وانما هذا الحكم لنواب الأمة صاحبة المال وصاحبة الحق فى التصرف فى هذا المال (٢٤٢) ٠

(٢٣٩) نفسها : ١٩٢٢/٦/١٣ ٠ وانظر : ١٩٢٢/٦/١٠ ٠ الموظفون البريطانيون ٠

(٢٤٠) الأخبار : ١٩٢٢/٦/١٥ ٠

(٢٤١) الأهرام . ١٩٢٢/٦/١٤ ٠

(٢٤٢) نفسها : ١٩٢٢/٧/١٢ ٠ وانظر : ١٩٢٢/٦/١٧ ٠

بينما اعترف الموظفون الانجليز بالمتاعب التى تصادف الوزارة ولكنهم قالوا اذا كان المصريون يعينون لأسباب سياسية فى المناصب العالية التى يشغلها الانجليز الى الآن فعلى الوزارة أن تتحمل التبعة، وهم يرون من كل جهة أنه يجب الوصول الى اتفاق مَعين ريثما يضع البرلمان قراره ، فقد عقدوا النيه على الا يدعو المسألة تسفر.(٢٤٣) ٠

وقد ذكرت « التيمس » بأن روح الاستياء غدت تحل مكان الرغبة الصادقة فى معاونة المصريين فى الأيام العصيبة الأولى من الحكم الجديد ، لاتتنبأ بفال حسن للمستقبل ويجدر بالحكومة المصرية أن تعيد النظر فى موقفها لا لأن هذا يمس الادارة بصفة عامة فقط بل لأنه يجعل من الصعب استبقاء أولئك الموظفين الذين ترى الحكومة أن لا تستطيع الاستغناء عنهم (٢٤٤) ٠

ويبدو أن اللورد اللنبى قد وافق على رأى وزارة ثروت بأن مشروعه الذى قدمه للتعويض لا يكون ساريا على جميع الموظفين الانجليز الا اذا أقره البرلمان المصرى ٠

ولكن الموظفين الذين حل بهم ضرر ثابت تقرره لجنة خاصة ثم يعرض أمرهم على مجلس الوزراء لبحث مسألتهـم واعطائهـم التعويض على الأسـاس الذى أتفق عليه يومئذ ، وهذا الأسـاس تراعى فيه مدة الخدمة وسن الموظف وراتبه ومستقبله ٠٠٠ الخ ٠

وقد أتخذت قواعد شركات التأمين على الحياة أسلوبا للتعويض وتقدير قيمته هذا اذا كان الموظفون من الدائمين ٠ أما الموظفون الظهورات فمن أراد منهم الخروج لا يستحق تعويضا .الا اذا كان

---

(٢٤٣) نفسها : ١٩٢٢/٦/١٧ رأى التيمس ٠

(٢٤٤) الدورية نفسها والعدد ٠

قد قضى فى الخدمة ١٥ سنة فأكثر ، أما الموظفون الوقتيون الذين تريد الحكومة المصرية الاستغناء عنهم فانهم يعطون تعويضا يراعى في تقديره أنهم مؤقتون وغير دائمين (٢٤٥) ٠

وبناء على هذا الاتفاق كان الموظف الانجليزى الدائم يقدم طلبا للمندوب السامى ويثبت فى هذا الطلب وقوع الضرر عليه من تغير الحالة كسد طريق الترقى فى وجهه ، فاذا ثبت للمورد المندوب صحة الطلب خاطب الحكومة المصرية بشأن الطالب ، فاذا اقتنعت الحكومة المصرية بصحة دعواه قررت له التعويض حسب القواعد المتفق عليها (٢٤٦) ٠

واذا اختلفت الحكومة مع الموظف على عدم لزوم الاستقالة يحكم فى ذلك أيضا المندوب السامى وقد علقت الأهرام بقولها :

« كيف يجعل الخصم حكما ، والمندوب لا يحكم بمفرده بل بمعاونة مستشاريه ، ومستشاروه ليسوا قضاة مستقلين ، بل هم لهم معارف وأصدقاء بسائر الموظفين وتجمعهم ببعضهم رابطة قرابة (٢٤٧) ٠

ودللت على ذلك باقالة بعض الانجليز رغم عدم تأثير النظام على استقلالهم فى العمل ولا على ترقيتهم باقالة المستر « روستيلر » المستشار الملكى بوزارة الأشغال واعطائه ٧٧٠٠ جنيه تعويضا فوق معاشه (٢٤٨) ٠

---

(٢٤٥) الأهرام : ١٩٢٢/٥/٢٩ ٠
(٢٤٦) العدد نفسه ٠
(٢٤٧) نفسها : ١٩٢٢/٤/٢٧ ٠
(٢٤٨) العدد نفسه ٠

ومع كل ذلك فقد وصف ما بذله اللنبي بأنه نجاح محدود لحث ثروت على عقد اتفاق نهائي بشأن استقالة وتعويض الموظفين البريطانيين الذين رأوا عطل صلاحياتهم نتيجة للنظام الجديد ، وشعروا أنهم غير قادرين على الاستمرار في خدمة الحكومة المصرية، وقد تم اتفاق غير رسمي مع ثروت .

ومع ذلك فلما جاءت وزارة نسيم رفعت اليها مذكرة بما دار بين دار المندوب السامي ووزارة ثروت للفت نظرها الى أنه لا يجوز تعويض موظفين غير دائمين ، ولكن وزارة نسيم ومن بعدها وزارة يحيى ابراهيم لم تتمسكا باتفاق الوزارة الثروتية مع الدار ولا ما أقره اللنبي من أن تلك القائمة تعتبر آخر قائمة ، وقبلا تعويض الموظفين غير الدائمين الذين لا يستحقون معاشا (٢٤٩) .

وقد وصل مجموع ما دفع في وزارتي ثروت ونسيم في ١١ شهر مبلغ ١٣٠ ألف جنيه ، وما دفعته وزارة يحيى باشا في ثلاثة أشهر قد تجاوز ٤٠ ألف جنيه (٢٥٠) .

وعلى أية حال اعتبر المندوب السامي المسئول الأول أمام حكومته عن مسألة تعويض الموظفين البريطانيين ،فتركت له مهمة مباحثة الحكومات المصرية المختلفة سواء كانت حكومة ثروت أو نسيم أو يحيى (٢٥١) ، وذلك من أجل الوصول الى اتفاق رسمي حتى لا يكون بالامكان التحول عنه في المستقبل (٢٥٢) .

---

(٢٤٩) السياسة ١٩٢٣/٨/٥ . وانظر ايضا العدد ١٩٢٣/٧/٢٢ ، ١٩٢٣/٨/١٤ حول تعويض الموظفين الاجانب وحديث رئيس الوزراء وتصحيحه .
(٢٥٠) الدورية نفسها والعدد .
(٢٥١) الاهرام : ١٩٢٢/٦/٢٤ .
(٢٥٢) نفسها : ١٩٢٣/٦/٨ .

وكانت الطريقة التى توصلت اليها دار المندوب السامى مع الحكومة المصرية تأليف لجنـة من الواضـح أنها اختلفت مع تغيير الوزارات ، فنجدها فى عهد نسيم غيرها فى عهد يحيى ، ففى ٢٥ من ديسمبر ألفت لجنة للنظر والبت فى مسائل الموظفين الأجانب الذين يطلبون اقالتهـم من خدمة الحكومة وتعيين المكافآت التى تمنح لكل منهم ، وقد تألفت من وزير الزراعة رئيسـا ، والسير ايموس مستشار الحقانية ، ومستر سكوت مستشار دار المندوب السامى وعبد الحميد مصطفى وكيل المالية أعضاء ٠

وقد اجتمعت تلك اللجنة وتباحثت اربع ساعات فى الطلبات المعروضة عليها (٢٥٣) ٠

وفى خلال تلك المدة قررت وزارة توفيق نسيم الاستغناء عن بعض الموظفين الأجانب فبلغ عددهم ١١ موظفا ، ومنح كل منهـم تعويضا استثنائيا يتقاضونه عن تركهم الخدمة فوق المستحق لهم قانونا من مكافأة او معاش ففى ٢٠ من ديسمبر ١٩٢٢ خرج أربعة موظفين على سبيل المثال هم :

- المستر جون من موظفى قسم الحشرات فى وزارة الزراعـة أحيـل الى المعاش فى ١١ ديسمبر ومنح تعويضـا قدره ٥٧٩٠ ج٠م٠
- والمستر بترفيلد من القسـم الميكانيكى بوزارة الأشـغال وسيحال الى المعاش فى أول مارس ١٩١٠ ج٠م٠
- والمستر ديفس من ادارة عموم المبانى بوزارة الأشغال وسيحاله الى المعاش فى أول مارس ٣٤٧٠ ج٠م٠

---

(٢٥٣) نفسها . ١٩٢٣/١٢/٢٥ ٠ وزير الزراعة هو أحمد على

- والمستر ديفيس من مصلحة السكة الحديد بوزارة المواصلات سيحال الى المعاش في أبريل وتعويض قدره ٣٢٨٠ (٢٥٤) ج٠م٠

ونلاحظ أن هؤلاء الموظفين لا يشغلون وظائف ذات أهمية كبيرة ، ونلاحظ أيضا المبالغ الضخمة التى يحصلون عليها كتعويض او مكافاة ٠

وفى اطار جهود اللنبى لوضع حل لمسألة التعويض واستقالة الموظفين الأجانب كتب المندوب السامى الى حكومته فى ٩ مارس ١٩٢٣ ، « لم تلق جهودى التى بذلتها حتى الآن لوضع مشروع عام لاستقالة الموظفين الأجانب نجاحا كاملا بعد » وفى اجتماع للجنة المشتركة التى تكونت من عبد الحميد مصطفى باشا وكيل وزارة المالية ، والمستر واطسون Watson ، السكرتير المالى لوزارة الأشغال مع المستر سكوت Scott ٠ نلاحظ اختلاف أعضاء اللجنة عن اللجنة السابقة التى تكونت فى ديسمبر ١٩٢٢ ٠ وقد قدم مستر سكوت اقتراح يقوم على الأسس الآتية :

- أن تقوم وزارة المالية بتقديم العرض التالى لكل الموظفين الاجانب ٠

- أن أى من الطرفين المتعاقدين له الحق فى الغاء عقده خلال ستة شهور من ابداء رغبته فى ذلك على ألا توضع موضع التنفيذ الا خلال عامين من التاريخ القائم ٠

---

(٢٥٤) الاهرام : ١٩٢٢/١٢/٢٠ وانظر العدد ١٩٢٢/١٢/٢٢ الاستغناء عن ٧ من الموظفين الاجانب وكان مجموع ما اخذه هؤلاء السبعة كمكافات ٢٠٨٣٠ جنيها مصريا ٠

وأضاف اللنبي أن الغاء العقد على هذا النحو يترتب عليـــه للموظف :

١ ـ حق الحصول على المعاش الذي يستحقه ·

٢ ـ الحق في تعويض خاص · وأن قبول الموظف للعرض السابق لا يعني استبعاد حق المندوب السامي لاقتراح قبول الاستقالة في فترة بعينها اذا كان سوف يترتب عليها نتائج غير مرضية وقد ارفق . بالرسالة المذكورة بجدول ·

(أ) الموظفون الذين يستحقون المعاش من البريطانيين ١٩٠ موظفا ومن بقية الجنسيات ١٩ موظفا ·

(ب) الموظفون الذين لا يستحقون معاشا من البريطانيين ٦٢ موظفا غير البريطانيين ٥٣ موظفا (٢٥٥) ·

ويتضح من اقتراح سكوت أنه حدد وقت تنفيذ هذا القانون بعد عامين أي في عام ١٩٢٥ ، مما يتيح فرصة أكبر لبقاء الموظفين البريطانيين وضمان سيطرتهم على الادارة في مصر ، كما أنه جعل الكلمة في يد المندوب السامي في قبول الاستقالة أو رفضها دون رئيس الوزراء صاحب السلطة التنفيذية في البلاد ·

وعندما تسلمت وزارة يحيى ابراهيم السلطة في مصر ، رأت أن الموظفين الذين لم تنته مدة خدمتهم ولن تستغني عنهم الحكومة

---

(٢٥٥) F.O. 407/196 No. 123 Allenby to Curzon. March 8, 1923.

يظلون في الخدمة مدة ٤ سنوات والذى يريد الخروج خلال تلك المدة يستقطع من التعويض الذى يقرر له ما يعادل المدة الباقية من السنين الأربعة (٢٥٦) ٠

وكان بعض الموظفين البريطانيين يرغبون فى تسوية التعويض ، وان لم يكن في نيتهم اعتزال الخدمة ، فالدكتور جرانفيل طلب أن يحدد له هذا التعويض ، وأن يخرج من الخدمة بعد سنتين ، وكذلك طلب مدير بلدية الاسكندرية (٢٥٧) ٠

وقد علقت جريدة « الديلى سباتشى » على موقف الحكومة المصرية من الموظفين الانجليز بقولها « تجد الحكومة المصرية فى تعويض الموظفين البريطانيين مشقة كبيرة وهى تريد أن تعمل بكرم وسخاء ، ولكنها لا تريد أن تقطع عنقها بعملها هذا ، ولا يريد ولاة الأمور المصريين أن يتخلصوا من جميع الموظفين الانجليز ، وأن استغنوا عن قليل منهم ، الا أنهم يريدون الاحتفاظ بأغلبية كبرى للأعوام العصيبة المقبلة ٠

ولا ريب أيضا انه اذا عرضت شروط للتعويض تنطوى على السخاء كما أبدى المصريون هذه الروح وقتئذ فان هناك جماعات عديدة من الموظفين الانجليز يخرجون من الخدمة جماعات ، ويدفع لهم مبلغ ضخم من المال تجد مصر مشقة فى الحصول عليه (٢٥٨) ٠

وقد ظلت المفاوضات دائرة بين المندوب السامى والحكومة المصرية بشأن الطريقة التى يجب اتباعها لاقالة الموظفين الأجانب

---

(٢٥٦) الاهرام ٠ ١٩٢٣/٦/٨ ٠
(٢٥٧) الدورية نفسها والعدد ٠
(٢٥٨) الاهرام . ١٩٢٣/٧/١٧ ٠

من خدمة الحكومة المصرية ، والقاعدة التي يبنى عليها حساب ما يمنحون من تعويض (٢٥٩) ، مدة غير قصيرة ومن ضمن ما استقر عليه الرأى بين الدار ووزارة يحيى ابراهيم ، تأليف لجنة أخرى من المصريين والانجليز (*) ، برئاسة وزير المالية واثنين من المصريين بالاضافة الى ٣ من الانجليز وايطالى ، وقد كانت مهمتها النظر والبحث في تعديل المبادىء والقواعد التى تقبل بمقتضاها طلبات الموظفين الأجانب من خدمة الحكومة وتقرر كذلك المكافآت الاستثنائية التى تمنح لهم بمناسبة اقالتهم (٢٦٠) .

ويرجع أسباب تأليف تلك اللجنة الى ان الوزارة الابراهيمية مع موافقتها الوزارتين اللتين تقدمتاها على مبدأ تعويض الموظفين الأجانب عند اعتزال مناصبهم مبالغ مالية متفاوتة القيمة على قواعد وشروط معينة قد أزعجها بعد بضعة أسابيع كثرة الموظفين الأجانب الذين طالبوا بتطبيق هذا المبدأ عليهم ، فخشيت اذا أجابتهم جميعا الى مطالبهم أن ترهق الخزانة أو تعطل المصالح العمومية فى البلاد لوجود كثيرين بين هؤلاء الموظفين المطالبين بالاقالة من الفنيين الذين لا يمكن الاستغناء عنهم ، ولا يوجد من المصريين من يحل محلهم وقتئذ .

وقد لفتت وزارة يحيى نظر دار المندوب السامى الى هذا الأمر ، وبعد مباحثات بينهما تقرر اختيار المندوب السامى حكما فى طلبات هؤلاء الموظفين الأجانب ، مما يعنيه ذلك أنه الذى يقرر ما يقبل منها وما لا يقبل ، وقد نفذ هذا القرار (٢٦١) .

---

(٢٥٩) نفسها : ١٩٢٣/٧/٦ .

(*) اللجنة تكونت من وزير المالية رئيسا ـ ودرسن مستشار المالية ـ وايموس مستشار الحقانية وسكوت مستشار الدار وحافظ حسن ـ ومحمد رفعت باشا والمسيو كازيللى المستشار الملكى .

(٢٦٠) الدورية نفسها : ١٩٢٣/٦/١٣ ، ١٩٢٣/٦/١٤ .

(٢٦١) الأهرام . ١٩٢٣/٦/١٤ .

ويبدو أن دار المندوب السامي قد أرادت تنفيذ اقتراح المستر سكوت ، بان يكون اللنبي هو الحكم في قبول الاستقالة أو رفضها فاقترحت هذا على الوزارة ٠

وبعد تنفيذ هذا القرار اتضح للوزارة أنه مع كثرة ما يؤجل الحكم في طلبات هؤلاء الموظفين فيما يقبله منهـا ، فان ما يرسـله اليها المندوب السامي لتقريره وانفـاذه مايزال كثيرا لا قبل للخزانة على احتماله ، فعادت ولفتت دار المندوب السامي مرة أخرى الى الموضوع ، التي قررت تأليف تلك اللجنة (٢٦٢) ٠

وأعتقد ان ارهاق المالية المصرية ليس راجعا الى عدد الموظفين بقدر ما هو راجع الى ضـخامة المبـالغ التي تقرر صرفها لهؤلاء الموظفين ٠

ولقد عقدت هذه اللجنة خمس جلسات ذكر أحد أعضائها ان مهمتها صعبة وشاقة لا يتيسر انجازها واتمامها قبل عدة جلسات أخـــرى (٢٦٣) ٠

والى أن تبت اللجنة في قرار نهائي ظل مجلس الوزراء يقرر تلك المكافآت على القاعدة القديمة حتى أن الاعتمـــاد المفتوح في ميزانية هذه الســـنة ١٩٢٣ وقدره ٣٦٠ ألف جنيه قد استنفد بأجمعه ولم يمر من السنة المالية الا ثلاثة أشهر فاضطر المجلس الى تقرير اعتماد اضافي قدره ٥٠ ألف جنيه (٢٦٤) ٠

وقد علقت الأهرام على ذلك « بانه اذا استمر الحال على هذا المنوال فان ما ستتحمله الخزانة في هذه السنوات سيزيد على المليون والمائتي ألف جنيه » (٢٦٥) ٠

(٢٦٢) الدورية نفسها والعدد ٠
(٢٦٣) الدورية نفسها والعدد ٠
(٢٦٤) نفسها : ١٩٢٣/٧/٦ ٠
(٢٦٥) الدورية نفسها والعدد ٠

وكان مجلس الوزراء قد قرر فصل طائفة أخرى من الموظفين الأجانب من الخدمة ومنحهم مكافآت استثنائية (*) خاصة قدرها ٧٧٠٠ جنيه ٠

(★) وهم المستر روس تيلر المستشار الملكى يفصل من الخدمة فى اغسطس ويمنح مكافأة خاصة قدرها ٧٧٠٠ جنيه ٠

- الكولونيل كوبر مفتش الرأى العام فى السودان يفصل من الخدمة فى يوليو ويعطى مكافأة قدرها ٧٥٣٠ ج٠م٠
- المستر سوان المدير العام للقسم الميكانيكي بوزارة الأشغال يفصل فى أغسطس ويمنح مكافأة ٧ آلاف ج٠م٠
- المستر غمندى مفتش مصلحة عموم المبانى يفصل فى يوليو ويعطى مكافأة ٥٥١٠ ج٠م٠
- المستر برنت ستوارز مدير قسم المستخدمين والوزارات بالداخلية يفصل من الخدمة فى اغسطس ويعطى مكافأة ٧٠٣٠ ج٠م٠
- المستر ولكردى المدير المساعد لقسم البلديات يفصل فى يوليو ويعطى مكافأة ٦٥٠ ج٠م٠
- المستر ترد مدير معامل مصلحة الصحة يفصل فى يوليو ويمنح ٤٢٩٠ ج٠م ٠
- المستر بتس مدير المخازن بمصلحة الصحة يفصل فى اغسطس ويمنح ٦٠٨٠ ج٠م٠
- المستر دى كورس المفتش بمصلحة الصحة يفصل فى الشهر القادم بمكافأة ٥١١٠ ج٠م٠
- المستر توماش الموظف بالقسم الميكانيكى بوزارة الأشغال يفصل فى مايو يعطى ١٨٥٠ ج٠م٠
- المستر موط الموظف بالقسم الميكانيكى بوزارة الأشغال يفصل فى مايو مكافأته ٥٢٤٠ ج٠م٠
- المستر هندرسون المفتش بالمالية يفصل فى يوليو ويعطى ٤٥٦٠ ج٠م٠
- المستر فوسيل الموظف بالسكك الحديدية فصل فى فبراير ومكافأته ٦٨١٠ ٠

(★) انظر الأهرام : ١٩٢٣/٤/٧ ٠

وقد قدم اللـــورد اللنبى الى رئيس الوزراء يحيى ابراهيم كأساس مقترحات لمشروع معاشات وتعويضات الموظفين الأجانب ٠

فقد كتب اللنبى بذلك الى حكومته بانه من المحتمل أن تحرك رئيس الوزراء فى هذا الشأن يهدف الى وضع حد لعدد الموظفين الأجانب الراغبين فى ترك وظائفهم الأمر الذى أدى الى تقديم اقتراح بأن من يريد ترك الوظيفة بارادته يكون تعويضه أقل ، وقد أعرب رئيس الوزراء فى مناسبات متعددة عن أنه راغب فى عقد اتفاقية فى هذا الشأن وأنه قادر على اقناع زملائه بها ٠

وقد أرفق مذكرة هى تنقيح لمقترحات قدمها كازللى Ceselli المستشار بمحكمة الاستئناف ، والسير موريس ايموس المستشار القضائى ، والمستر برسيفال ، والمستر فرنك واطسن ، وجمعية الموظفين البريطانيين ، وقد قدمت هذه المذكرة بشكل غير رسمى لرئيس الوزراء يوم ٥ يونيه ، وتم طبعها لتداولها فى مجلس الوزراء الذى اذا ما رأى أنها تشكل أســاسا مناســبا للمفاوضات فسوف يترتب عليهـــا تقـــديم مزيد من المقترحات عليهـــا من رئيس الوزراء (٢٦٦) ٠

وقد علق اللنبى بأن هنـــاك فضـــلا عن احتمال المعارضة من الوزارة احتمال معارضة من البرلمان عند انعقاده الأمر الذى يتطلب شجاعة من رئيس الوزراء وقدرا من الضغط من جانب المنـــدوب السامى حتى يتم قبولها (٢٦٧) ٠

ويبدو من ذلك المشروع أن الذى وضـــعه لجنة من الموظفين الانجليز ، والتى ستراعى فى المقام الأول مصالح الموظفين الانجليز ،

---

(٢٦٦) F.O. 407/196 No. 184 Allenby to Curzon June, 8, 1921.

(٢٦٧) Ibid.

وهو ما حدث في الحقيقة ، فقد نالوا تعويضات سخية لا يستحقونها لمجرد تغيير وضع مصر السياسي ، الأمر الذي دفع الكثيرين منهم الى التسابق لاعتزال الخدمة لنيل ذلك التعويض السخي ، ويتضح مدى اجحاف هذا القانون بالميزانية المصرية من أن لجنة ملنر حينما نظرت في أمرهم اقترحت أن يسمح لمن يشاء منهم باعتزال الخدمة ، ويعطى ما يستحقه من معاش أو مكافأة طبقا للقانون المالي الذي اعتبرته اللجنة عادلا (٢٦٨) .

على كل حال فقد توصل اللنبي مع يحيى باشا ابراهيم الى عقد اتفاق يعطي حق الانسحاب من الحكومة المصرية مع الحصول على تعويضات سخية حتى أول أبريل ١٩٢٧ على أن للحكومة المصرية بعد هذا التاريخ مطلق الحرية في اقالة أو الاحتفاظ بمن تشاء من أولئك الموظفين (٢٦٩) .

وقد علقت جريدة وادي النيل على صدور هذا القانون أنه برغم من أن عنوان القانون يبدو عاما وشاملا اسمه « القانون الخاص بشروط خدمة الموظفين والمستخدمين والعمال الأجانب وشروط احالتهم الى المعاش أو فصلهم من الخدمة » . ولكن الحقيقة أنه كان يتناول عنصرا جوهريا من الموظفين وهو العنصر الانجليزي (٢٧٠) ، فانه ليس هناك تناسب بين العدد الهائل من أبناء التايمز الذين يشغلون بمناصب في الحكومة المصرية وبين العدد الضئيل من أبناء الدول الأخرى الذين ما يزالون في مراكزهم (٢٧١) .

---

(٢٦٨) انظر الاهرام : ١٩٢٢/٤/٢٧ ، ١٩٢٢/٥/٢٩ ، ١٩٢٢/٦/٢٠ ، سلسلة من المقالات عن تعويضات الموظفين الانجليز .

(٢٦٩) وادي النيل : ١٩٢٢/٢/٦ . انظر الاهرام : ١٩٢٣/٧/٢٨ الوثيقتان الرسميتان لتعويض الموظفين الاجانب .

(٢٧٠) نفسها : ١٩٢٢/٧/٢١ .

(٢٧١) وادي النيل . ١٩٢٢/١٠/٢٠ .

وقد أخبرت دار المندوب السامى وزارة الخارجية المصرية أن الوثيقتين الخاصتين بقانون التضمينات وقانون تعويض الموظفين قدما الى عصبة الأمم لتسجيلهما وفى الواقع ان تقييد الوثيقتين فى عصبة الأمم ، رغم أن مصر ليست عضوا فيها هو القاء الاعتقاد فى نفوس المصريين بأن ما تم أصبح عملا مشروعا ، وأنه أخذ جميع المظاهر الشرعية والقانونية بقصد صرف البرلمان المصرى عن مناقشة الوثيقتين واعتبار الأمر الواقع جزءا لا ينفصل عن واجب الاذعان (٢٧٢) ٠

وعلى أية حال فانه وحتى بعد عام ١٩٢٧ ، وهو الميعاد الذى أصبحت مصر فيه حرة طبقا لاتفاق ١٩٢٣ فى اقالة أو الاحتفاظ بمن تشاء من أولئك الموظفين صرح وزير الخارجية البريطانية أن عدد الموظفين الذين استبقتهم الحكومة المصرية بعد أخذ التعويضات يبلغ ثمانين فى المائة من مجموعهم ، أى أن الحكومة المصرية لم تستغن إلا عن عشرين فى المائة من مجموع عددهم ٠

وذلك لأن الانجليز أرادوا أن تستبقى الحكومة المصرية هذا العدد من الموظفين البريطانيين ليكونوا ممثلين للنفوذ البريطانى فى الادارة المصرية (٢٧٣) ٠

وفى حقيقة الأمر فان دار المندوب السامى كانت حريصة على الحفاظ على نواة للموظفين البريطانيين فى الخدمات الأساسية مثل البوليس وادارة المستشارات (٢٧٤) ٠ والموانى والسكة الحديد

---

(٢٧٢) نفسها ٠ ١٩٢٣/١٠/٢١ ٠

(٢٧٣) الاتحاد : ١٩٢٧/٥/٨ ٠

(٢٧٤) F.O. 407/200 No. 71 Allenby to Chamberlain Jan. 10. 1925.

والتلغرافات والتليفونات • فقد كانت حريصة على شغل المناصب الرئيسية بالموظفين الانجليز ، بالاضافة الى منصبي المستشارين المالي والقضائي (*) •

اهتمت دار المندوب السامي كما رأينا بمسألة عدم احلال موظفين أجانب محل موظفين انجليز ، وعملت ألا يخرج واحد منهم حتى يحل محله انجليزي آخر ، أو على الأقل العمل على عدم زيادة نفوذ دولة في مصر على حساب الحكومة البريطانية (٢٧٥) • واهتمت أكثر بمسألة تعويض الموظفين الانجليز وضمان حصولهم على أكبر قدر مالي ، ولكن كان هناك الموظفون الأجانب أيضا الذين وجدوا أن كل العناية توجه للموظفين الانجليز من دار المندوب السامي أو حتى من الحكومة المصرية •

وفي حين أكد ثروت مرارا للورد اللنبي على أنه لا يريد الاستغناء عن الموظفين البريطانيين ، الا أنه استمر في سياسة عزل الموظفين الأجانب لافساح الطريق الى احلال المصريين محلهم (٢٧٦) •

فأقدمت الوزارة الثروتية على عزل ١٦ مهندسا أجنبيا في مصلحة الري من الفرنسيين والايطاليين والسوريين ولكن ليس بينهم واحد من الانجليز • فرأى أصحاب تلك الجنسيات أن القرار الذي أصدرته الحكومة المصرية في هذا الأمر يعد على الأقل قبل أوانه (٢٧٧) • مما أدى الى أن يهتم القناصل ومعتمدي الدول بهذا

(*) انظر وادي النيل : ١٩٢٢/٢/٦ •

(٢٧٥) وانظر د• طلعت اسماعيل ، ١٣٦ ــ ١٤٢ • اراء ايموس واللنبي وكيرزون لمنع احلال موظفين اجانب محل البريطانيين •

(٢٧٦) الاهرام : ١٩٢٢/٦/٢٩ •

(٢٧٧) الاهرام : ١٩٢٢/٦/٢٦ وانظر احمد شفيق ، المصدر والجزء السابق ص ٢٤٩ ــ ٢٥٠ حديث لثروت على هذه المسألة •

القرار الذى أصدرته وزارة الأشغال بالاستغناء عن بعضهم لأن الأعـــال التي يعملون بها قد ألغيت أو عطلت فعاملتهم الحكومة بالقانون ولكنهم طلبوا وطلب معتمدو دولهم أن يعاملوا « بالطريقة الانجليزية ، أى طريقة التعويض (٢٧٨) ٠

واستمرارا لسياسة عزل الموظفين الأجانب الذين لا معاش لهم بدون تعويض احتجت الوكالة الايطالية وخاطبت المندوب السامى كما خاطبت رئيس الوزراء اللذين وعدا بالنظر فى المسائل الفردية دون الاجحاف بحقوقهم (٢٧٩) ٠

وكان اللورد اللنبى رافضا فى البداية تناول مسألة الموظفين الأجانب ، ولكنه تراجع تحت ضـــغط الحكومات الأجنبية وعلى الأخص الايطاليــة واليونانية (٢٨٠) ٠ على اعتبار أنهما من أكبر الجاليات الموجودة فى مصر ، وبالتالى فان عدد موظفيهم سيكون أكثر من أى جنسية أخرى باستثناء الانجليزية بالطبع ٠

كما أن هذه الدول قد احتجت لدى الحكومة البريطانية (٢٨١)، التى تدعى حماية المصالح الأجنبية فى مصر فكان من الطبيعى أن يتراجع المندب السامى ، « فطلب من المفصولين عن الخدمة ارسال التفاصيل عن مدد خدمتهم الى دار المندوب السامى »(٢٨٢) ٠

وعلى أية حال فقد كان الاتفاق الذى عقد مع وزارة يحيى ابراهيم فى ١٩٢٣ شاملا الموظفين جميعا الانجليز والأجانب على الســـواء ٠

---

(٢٧٨) نفسها : ١٩٢٢/٧/١٢ ٠

(٢٧٩) الدورية نفسها والعدد ـ ويذكر أن الحكومة قد استغنت أيضا عن ١٩ موظفا أجنبيا ٠ وانظر أيضا : ١٩٢٢/٦/٣٠ ٠ الموظفون الطليان ومصر ٠

(٢٨٠) نفسها : ١٩٢٢/١٠/٣ ٠

(٢٨١) نفسها ١٩٢٢/١٠/٣ ٠

(٢٨٢) الدورية نفسها : ١٩٢٢/١٠/٣ ٠

الفصل السادس

موقف دار المندوب السامى بعد اصدار التصريح

من الأوضاع الجديدة فى مصر

موقف دار المندوب السامي

بعد اصدار التصريح من الأوضاع الجديدة في مصر

أولا : الدستور :

كان من مهام وزارة عبد الخالق ثروت التي ترتبت على صدور تصريح ٢٨ فبراير ، اصدار دستور لمصر ، فشكلت لجنة الثلاثين للقيام بهذه المهمة ، كما قام اللورد اللنبي بتأجيل القيام بأجازته السنوية حتى يكون في القاهرة في أثناء المناقشة التي ستدور حول المقترحات التي تقدمها لجنة الدستور حسب قول جرائد لندن (١) ، او بمعنى أصبح أن يكون رقيبا في أثناء الاعداد لمشروع قانون الدستور تحسبا لأن ينص على نص في غير صالح وطنه وهذا ما حدث بالفعل .

وعلى الرغم من أن المندوب السامي كان مؤيدا لاصدار الدستور (*) حتى أن الملك قد سأل في حديث له مع أحد الساسة البريطانيين « لماذا لا تدع انجلترا مصر وشأنها يحكمها ملك كما رضيت من قبل أن يحكمها خديويون ؟ لماذا يأخذ اللنبي على عاتقه قيام دستور في مصر فيكون له وضع « قابلة التاريخ (٢) » .

---

(١) الأهرام . ١٨/١٠/١٩٢٢ . كما ذكرت سببا آخر لتأجيل اجازته وهو تأليف حزب الأحرار الدستوريين .

(*) قول كيرزون اللنبي لا توازن قانون التعويضات لا يقل أهمية عن اصدار الدستور . F.O. 407/196 No. 88 Op. Cit.

(٢) مصطفى النحاس ، المرجع السابق ، ص ٢٢٦ .

الا أن اللنبي عندما علم بالمادة الخاصه بالسودان في الدستور والتي تنص على أن الملك يلقب « بملك مصر والسودان » ، وثانيا على ان لا يطبق هذا الدستور على السودان الذي سيكون له نظام للحكم فيه بقانون خاص (٣) » ، لم يوافق عليهـا ، وكتب الى كيرزون عن اضفاء لقب ملك مصر والسودان على الملك فؤاد في مشروع الدستور ،واعتبار السودان جزء من المملكة المصرية ، وأبدى رأيه في ان الحكومه البريطانيه لن تقبل هذا النص لان السودان وارد ضمن تحفظات ٢٨ فبراير ، كما أنه لا يتفق أيضا مع اتفاقيه ١٨٩٩ ، لأنهـا لم تنص على تلقيب عباس حلمى بخديوى مصر والسـودان ، وأنه لو كان الأمر كذلك لأصبح الملك جـورج ملك السودان أيضا ، ومن حقـه اعتبـار هذا البلد من أملاك البريطانيين (٤) ٠

وقد عرض اللنبي على ثروت استعداده لأن يصدر كتابا رسميا يبلغه فيه ان حذف هذه المواد لا يكسب انجلترا أي حق على السودان ولايعـد تسليما من الحكومة المصرية بأى حق لانجلترا فى مقابل حذف هذه النصوص ، ومناصرة المندوب السامي للوزارة ، في طلب اصدار الأمر الملكي الخاص بالدستور دون تعديل أي نص منه يتعلق بسلطة الأمة ، وعرض ثروت المسألة على عدلى الذى عرضها بدوره على مجلس ادارة حزب الأحرار الدستوريين ، الذين رفضوا العرض ، وهددوا بايقاف مساندته للوزارة الثروتيـه اذا استجابت لطلب المندوب االسامي (٥) ٠

وأصبح موقف ثروت حرجا للغاية فلم يستطع أن يقبل وجهة النظر الانجليزية بخصوص السودان ، وكان الملك يبث العراقيل

---

(٣) أحمد شفيق ، نفس المصدر والجزء ، ص ٢٩٧ والرافعى ، المرجع السابق ، ص ٧٤ ٠

(٤) F O. 407/195 No. 24 A Llenby to Curzon Oct. 25, 1922.

(٥) د٠ أحمد زكريا الشلق ـ حزب الاحرار الدستوريين ، ص ٣٢٠ ـ ٣٢١ ٠

أمام الوزارة ، بالاضافة الى معارضة الوفديين لوزارته ، ولأى تغير فى وضع السوذان باعتباره جزء لا يتجزأ من الأراضى المصريه ، وبذلك وجه رئيس الوزراء نفسه محاصرا من ثلاث جبهات دار المندوب السامى والقصر والوفد فلم يجد مفرا من تقديم استقالته ، وخاصه بعد ان ضعف مركزه لدى المندوب السامى (٦) وقد أكدت احدى صحف لندن على أهمية وجود اللنبى فى مصر فى تلك الفترة ، لأنه يجب أن تعامل احساسات الذين وضعوا الدستور الجديد واحساسات السياسيين المصريين بكل رفق ومهارة ، وذلك فيما يتعلق بنقط معينة تجاوزت فيها لجنه الدستور الحد الذى يحتمل والذى تعده الحكومه البريطانيه الحد الذى يجب الوقوف عنده (٧) » .

تسلم توفيق نسيم رجل الملك زمام الحكم فى ٣١ نوفمبر ١٩٢٢ خلفا لوزارة ثروت وواجه أزمة نصوص السودان ، التى كانت موضع الخلاف بين الحكومة المصرية ودار المندوب السامى قبيل استقالة عبد الخالق ثروت .

وفى ١٨ يناير ١٩٢٣ عقد اجتماع فى دار المندوب السامى برئاسة اللورد اللنبى وبحضور كبار رجال الدار مستر سكوت Scott وفرنس Furness ، وكير Kerr بالاضافة الى المستشارين القضائى والمالى ، ومدير الادارة الأوربية كين بويد (*). بهدف البحث فى الوضع السياسى للبلاد .

وكان من ضمن ما عرض على بساط البحث ، البند المتعلق بالسودان فى الدستور وكان من رأى المندوب السامى ، أنه بالنظر

---

(٦) د. عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ٢٨٢ ـ ٢٨٣ .

(٧) الأهرام : العدد نفسه .

(*) حضر الاجتماع أيضا ـ مستر باتريك من موظفى الدار ـ ايموس مستشار المالية .

الى اعتبارات اخرى ، فان أي امتيازات بالنسبة لمنصب الملك ، سيدعو السودانيين الى الاعتقاد بانهم غدروا بهم فعقب أموس مستشار الحماية ، ان الموقف بالنسبة لبند السودان لم يطرا عليه حتى الآن تطور ملموس .

فاستفسر اللنبي ، عما اذا كان رفضهم لاى نوع من هذه الامتيازات في هذه الخصوص ، قد يؤدى الى اسقاط الوزارة الحالية . فأجابه كين بويد بالنفي (٨) .

وفي خلال ذلك الاجتماع كان اللورد اللنبى يؤكد على الأهمية الكبرى على تأييد تصريح ٢٨ فبراير ، بضرورة استمرار سياسة التصريح ، ومقاومة الخطر الذى يواجهها . كما نلاحظ قلقه على النصوص الخاصة بالسودان ، حيث كان يخشى من أن تتعرض للانتكاس في أى لحظة ، « فسأل المندوب السامي زملاءه ما العمل ، وما هو أفضل الطرق التى يجب اتباعها (٩) » .

فرأى آموس أن الحل هو صدور وثيقة رسمية من جانب الحكومة البريطانية يكون لها الصفة القانونية ، كالقانون الأساسى تم اللجوء اليها عند انتهاك أو تعارض أى مادة من مواد المعاهدة (١٠) .

ويلاحظ على هذا الاجتماع الطويل الذى استمر من الساعة ٥ر٣ الى ٥ مساء انهم قد بحثوا كل الأوضاع السياسية فى مصر ،

---

(٨) F.O. 141/484 - Minutes of the Meeting at the Residency on Jan. 18, 1923.

(٩) Ibid.

(١٠) Ibid

من الملك والوزارة الى الافراج عن سعد واستمرار الأحكام العسكرية وأخيرا الدستور ٠

ونلاحظ أيضا استمرار نهج العمل بالأسلوب نفسه المتبع في الدار من قبل من اجتماع المندوب السامي وكبار رجال الدار مع كبار الموظفين البريطانيين ومناقشة كل الأوضاع السياسية أو الاقتصاديه للبلاد وخاصة خلال الأزمات ، ثم تقرير سياستهم مما يتماشى ومصالح بلادهم ٠

وعلى أية حال كان اللنبي هو صاحب سياسة ٢٨ فبراير ، والتي كانت مازال تمهد لها المسالك ، كان يخشى من فرط التشدد أن يؤدى الى قطيعة مع الملك فؤاد تلقى به في أحضان الوفد كلية (*) ، أو تقيم من الأوضاع ما يهدد نجاح سياسته (١١) ٠

فما كان من دار المندوب السامي الا أن اقترحت نصا جديدا ، طرح على بساط البحث وبعد تعديل طفيف نال الموافقة ، وقد أبلغ الى وزارة الخارجية البريطانية ، حيث نص « أن الدستور يطبق على جميع الأراضي المصرية ، باستثناء السودان ، دون أن يكون لهذا الاستثناء أي تاثير على سيادة مصر على السودان ، أو على حقوقها الأخرى فيه (١٢) » ٠

كما اقترح اللنبي أن يكون لقب الملك « ملك مصر وحاكم السودان (١٣) » ٠

(*) كان الملك قد تقارب مع الوفد في أواخر عهد وزارة ثروت ٠

(١١) طارق البشرى ـ المرجع السابق ، ص ١٠٦ ود٠ مصطفى النحاس ـ المرجع السابق ، ص ٢٢٩ ٠

(١٢) أحمد شفيق ، المصدر نفسه والجزء ، ص ٤٠٠ ٠
الرافعي ، المرجع السابق والجزء ، ص ٧٦ ٠

(١٣) طارق البشرى ـ المرجع السابق ، ص ١٠٦ ٠
مصطفى النحاس ، المرجع السابق ، ص ٢٢٠٩ ٠

غير أن كيرزون رفض اقتراح المندوب السامي ، لأنه يتضمن أن السودان أرض مصريه ، وباقرار تلك الصيغه فانه سيطن أن بريطانيا لا تستطيع أن تقف في وجه الادعاءات المصرية في السودان ، واقترح كيرزون نصين بديلين ، « همـا ان الملك يلقب بلقب ملك مصر ولا يخل هذا الحكم بأية حقوق يمكن أن يتمتع بها جلالته في السودان » ، وأما النص الثاني فكان على الوجه التالي ، « وتجري أحكام هذا الدستور على المملكة المصريه ، ولا يخل ذلك بأية حقوق لمصر في السودان » • ثم هدد كيرزون بأنه اذا أصرت الحكومة على اصدار الدستور بنصيه الحاليين أو بنصين غير مناسبين ، فان بريطانيا ستقدم بيانا اليها تتهمها بمحاولة الغاء تصريح ٢٨ فبراير ، وانتهاك اتفاقية ١٨٩٩ ، وبالتالي ستعتبر الحكومة البريطانية نفسها غير مقيدة بهذه الاتفاقية وتحتفظ بحريتها كاملة في التصرف على هذا الأساس في السودان ، وذكر كيرزون للورد اللنبي أن على مصر أن تختار أحد الحلين (١٤) • وقد رفض نسيم النصين الجديدين ، وقدم مذكرة للمندوب السامي مبينا وجهة نظره وأسانيده في الموضوع (١٥) •

فاقترح اللنبي على وزير خارجيته تفويضه في الاتصال المباشر بالملك ، والقاء بيان عليه بالمعنى الذي حدده كيرزون ، ويتضمن اضافة الى ذلك قلق الحكومة البريطانية من محاولات الملك فؤاد استعادة سلطاته الأوتوقراطية ، التي استوجبت تدخل بريطانيا في ١٨٨٢ ، واذا لم يذعن الملك فانه سينشر هذا البيان (١٦) •

---

(١٤) المرجع نفسه ، ص ١٠٧ •

(١٥) الرافعي ، المرجع السابق ، ص ٧٦ •

(١٦) طارق البشرى ــ المرجع السابق ، ص ١٠٧ ــ ١٠٨ •

د• مصطفى النحاس ، المرجع السابق ، ص ٢٢٣ ــ ٢٣٠ •

وكان اللنبى قد كتب الى كيرزون ، « بأن خطة الملك الآن هى محاولة الظهور بمظهر الحريص على الدستور تهدئة للرأى العام ، مع تحويل الاهتمام الى النصين الخاصين بالسودان ، ليتمكن من تعديل أحكامه الأخرى استزاده من السلطة ، وأضاف اللنبى أن الملك يريد كسب الوقت على حساب الانجليز ، والقاء عبء تأخير صدور الدستور عليهم ، فيجب انذاره ، ثم اقترح المندوب السامى صيغتين تصدر أولاهما اذا أصر الملك على التمرد ، والثانية فى حالة انصياعه (١٧) .

ثم طلب أن يدعم تقديمه تلك المذكرة باستعراض عسكرى لوحدات بحرية فى ميناثى الاسكندرية وبورسعيد (١٨) .

وعندما وصلت الى اللورد اللنبى موافقة حكومته على اقتراحه ، قابل الملك لتقديم انذاره طالبا منه توقيعه ، وقد نص على أن الحكومة البريطانية لا توافق على ذكر السودان فى مشروع الدستور المصرى ، ولكن حقوق مصر تظل محفوظة الى أن يتم الاتفاق عليها بالمفاوضات بين انجلترا ومصر ، وادعت ان النصين الخاصين بالسودان فى مشروع الدستور انكارا لاتفاقية ١٨٩٩ ، وخروجا على تصريح ٢٨ فبراير ، وفصلا فى أمر السودان من جانب الحكومة المصرية فهى لذلك تطلب حذف هاتين المادتين (١٩)» . واضاف :

وان الحكومة البريطانية لتأمل ألا يكون اصدار الدستور موضعا للجدال ، وهى راغبة فى منح المصريين حرياتهم الدستورية ،

---

(١٧) المرجع نفسه ، ص ١٠٨ ، المرجع نفسه ، ص ٢٣٠ .

(١٨) المرجع نفسه والصفحة .

(١٩) أحمد شفيق ، المصدر نفسه والجزء ، ص ٤١٤ .

وراغبة في اجراء المفاوضات مع ممثلين رسميين للشعب المصرى ، وليس لدى الحكومة البريطانية رغبة في المساس بحقوق مصر في السودان أو مياه النيـل ، وان الملك فؤاد ليخول المندوب السامى ابلاغ حكومته أنه أخذ في اعتباره كل تلك الأمور ، وانه يقـدر خطورتها ، وأنه ليس أقل رغبة من الحكومة البريطانية في قيام المؤسسات الدستورية بمصر بغير جدال ولا تأخير (٢٠) » ٠

ثم هدد المندوب السـامي الملك بأنه اذا لم يوقع على هذا البيان ، فان الحكومة ستنشر بيانا آخر لا تعترف بادعاء ملك مصر أنه ملك على السودان ، وانها تعتبر مثل هذا الأمر عملا غير ودى يشكل انكارا لاتفاقية ١٨٩٩ ، ودحضا لتصريح ٢٨ فبراير وانها ستعتبر نفسها حرة في تحديد مركزها في السودان دون مساس بحقوق مصر في مياه النيل (٢١) ٠

وأضف اللنبى قائلا للملك وسنذكر في البيان انهاما للملك بتعطيل اصدار الدستور وأنه ينتحل بعناد حقوقا أو توقراطية (٢٢)، ثم وجه اليه رسالة شخصية تبهه فيها الى أن الشرور الفردية هى التى أدت الى تدخل بريطانيـا فى عام ١٨٨٢ ، وأن بريطانيـا هى التى منحته التاج وهى راغبة فى اقامة نظام دستورى دون تأخير ، ثم ذكره ببعض الأفعـال التى تجاوز فيها حقوقه ومنها ابتعاده عن الأحرار الدستوريين ، وتقـاربه مع الوفد وتدخـله فى الادارة

---

(٢٠) طارق البشرى ، المرجع السابق ، ص ١٠٩ ٠

د٠ مصطفى النحاس ، المرجع نفسه ، ص ٢٣٠ ٠

(٢١) المرجع نفسه والصفحة ٠

(٢٢) مصطفى النحاس جبر ، المرجع السابق ، ص ٢٣٠ ٠ وطارق البشرى ، المرجع نفسه والصفحة ٠

والصحافة والسياسة ، وحذره المندوب السامي من تخلي بريطانيا عنه (٢٣) ٠

وفي النهاية هدد اللنبي بانه اذا لم تقبل وجهة نظر الحكومة البريطانيه في خلال أربع وعشرين ساعة ، فان هذه الحكومة تسترد كامل حريتها في العمل ازاء الحالة السياسية في مصر وفي السودان ٠ وتلجأ عند الضرورة الى اى تدبير تراه مناسبا (٢٤) ٠

وفي الوقت نفسه تقرر القيام بمظاهرة عسكرية في الاسكندرية وبورسعيد لتوفير مظلة القوة المناسبة للانذار (٢٥) ٠

ولما كان المركز الناشيء عن هذا الانذار خطيرا ، والوقت المضروب للاجابة عليه معدودا بالساعاته ، فقد أجرى نسيم باشا مخابرات مع دار المندوب السامي كانت نتيجتها وضع نصين ورد فيهما أن هذا اللقب يقرر وقت الفصل النهائي في نظام السودان بواسطة الممثلين المفوضين ، وأن تطبيق الدستور لايمس حقوق مصر في السودان ثم رفع المندوب السامي النصين الى وزارة الخارجية ، ورفعهما نسيم بدوره الى الملك ، ناصحا بقبولهما نظرا لما تستهدف له البلاد من أخطار جسيمة ، في حالة الرفض القطعي عند حلول الميعاد ٠ ثم قدم استقالته الى الملك في ٥ فبراير ١٩٢٣ (٢٦) ٠

---

(٢٣) المرجع نفسه والصفحة ، المرجع نفسه ، ص ١١ ٠

وانظر الاهرام : ١٩٢٣/٢/١٣ ٠ اللنبي هدد الملك اذا خالف شرط من شروط التصريح فان التصريح كله سيلغى ٠

(٢٤) د٠ عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ٢٨٣ ــ ٢٨٤ ٠

(٢٥) د٠ يونان لبيب رزق ، المرجع السابق ، ص ٢٥٢ ٠

(٢٦) د٠ عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ٢٨٤ ٠ وانظر الرافعي ٠ ، المرجع السابق ، ص ٧٦ ٠

تشكلت وزارة يحيى ابراهيم التى تلت وزارة نسيم فى ١٥ مارس عام ١٩٢٣ ، على أساس الموافقة على ثلاثة أمور : تأييد تصريح ٢٨ فبراير ، والموافقة على الفقرات المعدلة فى الدستور الخاص بالسودان ، والقبول بمبدأ قانون التعويضات (٢٧) .

وقد علقت التيمس على موقف اللنبى من وزارة يحيى ابراهيم بأن لديه فرصة تمكنه من تتويج أعماله « الممتازة وتدوين اسمه فى التاريخ بصفته الرجل الذى أكسب الحرية للمصريين وذلك باظهار حزم لا يلين ، وبشد أزر يحيى باشا فى رغبته فى نشر دستور ديمقراطى وباتباع سياسة الحزم فى افهام الملك أن عليه أن يخضع لسلطته فيصبح حاكما دستوريا (٢٨) » .

وعلى أية حال فقد استطاع يحيى ابراهيم اصدار الدستور فى ١٩ من ابريل ١٩٢٣ بعد ضغط على الملك ، « فما يبدو فى الصورة الفجائية التى صدر بها ، مما يعتبر انجازا للرجل (٢٩) » .

وأرى أنه كان للمندوب السامى أيضا يد فى اصداره بالضغط على الملك فؤاد أو على الأقل بمساعدة يحيى ابراهيم وتشجيعه على ذلك وهو ما يظهر من عدة دلالات : . .

١ ــ العلاقات المتوترة بين دار المندوب السامى والملك سواء بسبب السودان أو التحالف مع الوفد أو المماطلات فى اصدار الدستور ... الخ .

---

(٢٧) د. مصطفى النحاس جبر ، المرجع السابق ، ص ٢٣٢ د. يونان لبيب رزق ، المرجع السابق ، ص ٢٥٤ .

(٢٨) الأهرام . ١٩٢٣/٤/١٢ .

(٢٩) د. يونان لبيب رزق المرجع السابق ، ص ٢٥٧ .

٢ ــ الانذار الذى قدم للملك وأجبره على التراجع وجعل نسيم يرصخ للتوقيع على نصوص السودان لاشك قد خلق « جوا » عدائيا بين الدار والملك حتى أن الصحف البريطانية كانت تشن حملة على القصر فى ذلك الوقت فتقول احداها « ومن الموانع الحقيقية التى توجد فى سبيل التقدم الدستورى واستقلال مصر ، الملك فؤاد نفسه وحان الوقت الذى يجب ان يقال ذلك بصراحة (٣٠) » .

٣ ــ العلاقة الطيبة التى ظهرت بين الدار ووزارة يحيى فكان يهم المنبى أن يوفر لتلك الوزارة المناخ المناسب للعمل وكان منه بلا شك اصدار الدستور .

وقد علق نائب انجليزى على اصدار الدستور بقوله « ان الغاية التى نتوخاها من اصدار دستور مصرى هى أن يستطيع المصريون أن يأخذوا منا الاستقلال الذى منحناه اياهم ، فاذا جاء دستور غير ديمقراطى فليس الذنب ذنبنا لأن المنبى بصفته ممثلا لنا فى مصر قد بذل قصارى جهده لكى لايكون الدستور غير ديمقراطى (٣١) » .

وليس هذا الرأى دقيقا بل منافيا للحقيقة ، فعلى الرغم من أن موقف دار المندوب السامى كان مؤيدا للدستور تماشيا مع سياسة التصريح ، ولكن فى الوقت نفسه لم يكن يهمها أن ينتقص الملك من حقوق الأمة ليزيد من سلطته بل وقفت موقفا سلبيا من ذلك وكان فى امكان المنبى منعه كما فعل بالنسبة لنصوص السودان ان أراد ، بل أن المندوب السامى نفسه رغب فى عقد صفقة مع ثروت باشا وذلك بالغاء نصوص السودان فى مقابل اصدار الأمر الملكى الخاص بالدستور دون تعديل أى نص منه يتعلق بسلطة الأمة كما سبقت الاشارة .

---

(٣٠) الاهرام ١٩٢٣/٤/١٢ .

(٣١) نفسها ١٩٢٣/٥/١٩ .

ثانيا : الملك :

لم تتغير علاقة دار المندوب السامى بسلطان مصر أو ملك مصر بعد صدور تصريح ٢٨ فبراير واعلان استقلال مصر فى ١٥ مارس ١٩٢٢ ، حقيقة قد أضاف التصريح ثم دستور ١٩٢٣ للملك من سلطات كان يستطيع أن يتدخل فى أمور الحكم ويسقط الوزارة أو يفض البرلمان ، ولكن كانت تلك السلطة أو النفوذ بالقدر الذى تسمح به سياسة دار المندوب السامى أو الحكومة البريطانيـــة ، أو بمعنى آخر بما لا يضر المصالح البريطانية .

ولو نظرنا لعلاقة دار المنـــدوب بالملك فؤاد فى عهد وزارة ثروت مارس ١٩٢٢ ، ٩ نوفمبر ١٩٢٢ ، لوجدنا انها لعبت دور الحكم أو المصالح حسب تعبير جريدة « المورنن بوست (٣٢) » ولكن لصـالح وزارة ثـروت التى كانت تحظى بتأييـــد الدار لفترة من الفترات ، خاصة عندما توترت العلاقة بين الملك ورئيس وزرائه ، وخاصة بعد مقال لجريدة الأهرام « أوصلونا الى الدستور لنرتاح » . وقد تضمن تلميحات واضـــحة الى أن القصر يسعى الى تعطيـل استكمال لجنة الدستور لعملها (٣٣) » .

فقـــام اللنبى بزيارة للملك مرتين « فى أثنـــاء نهـــاية الأسبوع (٣٤) » ، للضغط على الملك لمنعه من اقالة وزارة ثروت فى هذا التوقيت بالذات على أساس أنه لم تمض سوى فترة قصيرة على

---

(٣٢) الاهرام : ١٩٢٢/٨/٩ .

(٣٣) الاهرام . ١٩٢٢/٨/٨ وانظر د. يونان لبيب رزق ، المرجع السابق . أسباب اخرى للخلاف بين ثروت والملك ومحاولته الاخيرة اقالتها من الحكم وتعديل جلسات مجلس الوزراء وقيام ثروت بتعطيل الفيرية ١٠٠٪ .

(٣٤) الدورية نفسها والعدد .

اعتقال أعضاء الوفد في ٢٥ يوليو ومحاكمتهم التى تقررت في ٩ من الشهر التالى ، وقد رأى المندوب السامى أن المصريين سوف يربطون بين الحدثين (٣٥) ٠

ومن ناحية أخرى فان المندوب السامي لوح للملك بأن أحدا لن يصدق أنه أقال الوزارة بسبب (مقال في صحيفة) ومن ثم فلن يبقى سوى الافتراض الآخر من أن الملك فؤاد قد بدأ في التبرم من تقدم أعمال لجنة الدستور ٠

ونتيجة لهذا الضغط من المندوب السامي أمكن تسوية أزمة يوليو - أغسطس (٣٦) ٠

وقد علق كين بويد مدير الادارة الأوربية في تقريره لدار المندوب السامي عن موقف اللنبى من الملك وثروت باشا بقوله : « من رأيي أن الرئيس لم يعد مرتبطا بثروت ، بل أنه مرتبط بشخص واحد فقط هو الملك فؤاد الذى وضعته حكومة صاحب الجلالة على عرش مصر والتى ضمنت له أن يتولى حكم البلاد من بعده (٣٧) » ٠

وعندما شكلت وزارة توفيق نسيم بمبادرة من الملك فؤاد في « ٣١ نوفمبر ١٩٢٢ ، ٩ فبراير ١٩٢٣ » تم ذلك بدون استشارة دار المندوب السامي وربما تكون المرة الأولى التى يقدم الملك فيها على تشكيل وزارة بدون تدخل من قبل الدار ٠

---

(٣٥) د٠ يونان لبيب رزق ، المرجع السابق ، ص ٢٤٨ ٠

(٣٦) 407/F.O. 124 No. 68 Allenbyt. Carzon Aug. 21, 1922 Desp No, 671 Conf.

(٣٧) F.O./141/484/278 office of the Director General - Europpean. Dep. Ministry of Intenior to Mr. Archic Jan. 10, 1923.

وقد أرسل الملك الى المندوب السامى يطلب منه ألا يزور القصر حتى تتسلم الحكومة الجديدة مقاليد السلطة على اعتبار أن مثل هذه الزيارة فى تلك الظروف قد تترك الانطباع بانه سعى للتأثير على الملك فى اختيار وزرائه ، ولأن كثيرا من المشاكل التى عانت منها الوزارة السابقة كان وراءها الاحساس العام بأن جميع أعضائها من مرشحي دار المندوب السامى ·

ولم تسكت الدار ازاء تلك « الفعلة » من جانب الملك ، وبدأ غضبها فى التبليغ الرسمي الذى قدمه المندوب السامي بعد تأليف الوزارة الجديدة بأربعة أيام للملك فؤاد ، فاضطر ازاء ذلك الى التأكيد على استمرار نيته للعمل بولاء نحو البريطانيين (٣٨) ·

وقد ذكرت التيمس أن تعيين نسيم باشا يعد فوزا جلبا للوطنيين كما أنه ضربه جلية على نفوذ بريطانيا وهو يدل على أن الملك أدرك أنه مصرى ، وأنه لم يعد على استعداد ليكون خادما مطيعا للورد اللنبى » (٣٩) ·

وعلى العموم فانه يبدو أن مقدرة الملك على تحدى دار المندوب السامي وتعيين توفيق نسيم قد أدى بمسئولى دار المندوب السامى وكبار الموظفين البريطانيين الى مناقشة الموقف من الملك · وكان من ضمن تقرير كين بويد الذى قدمه للدار اجابته عن سؤال « الرئيس » المندوب السامى ، عما اذا كان « الرجل الصغير » « توفيق نسيم » قادرا على أن يقف فى وجه الملك ؟

---

(٣٨) F.O. 407/195 No. 109 Allenby to Curzon Dec. 4, 1922 Tel. No. 424.

(٣٩) الأهرام : ١٩٢٢/١٢/١ ·

أجاب بويد بالايجاب « وأنه من المستحيل أن تقوم من جانبنا (أى الانجليز) بضرب الملك أكثر مما يجب » ٠

ثم نصح الدار بقوله « اننى أرى أن نخفف من غضبنا على الملك وأن يدعم « الرئيس » حكومة نسيم بالقدر نفسه الذى دعم به حكومة ثروت » (٤٠) ٠

يتضح من ذلك مدى قلق دار المندوب السامى وغضبها من تصرف الملك الخاص بوزارة نسيم دون استشارتهم على الرغم من اعتراف اللنبى لحكومته أن وزارة لاشبهة فى التأييد البريطانى لها قد تكون أكثر استعدادا لتقديم تنازلات لحكومة لندن دون خشية اتهامها بالخيانة من جانب القوى الوطنية ، وأنه أقدر على ممارسة ضغوطه على وزارة لم يؤخذ رأيه فى تكوينها منه على ممارسة هذه الضغوط على وزارة تحظى بتأييده (٤١) ٠

وعلى الرغم من ذلك فانه فى الاجتماع الذى عقده اللنبى مع كبار موظفى داره وكبار الموظفين فى الحكومة المصرية والتى سبقت الاشارة اليه ، كان البحث جاريا بينهم فى بقاء وزارة نسيم المؤيدة من الملك أو اقالتها ومناقشة موقف الملك ٠

فكان من رأى آموس مستشار الحقانية ، أن الملك فؤاد سوف يركب « الموجة » المؤيدة لزغلول ما لم تتغير الوزارة ، كما أن أحدا لا يثق أو يعتقد فى حكومة مطلقة بواسطة الملك فان مبدأه الأساسى ثروته العظيمة ٠ وأنه باستخدامها ربما ينجح فى اقامة نوع من

(٤٠) F.O. 141/484/278 Op. Cit.

(٤١) د٠ يونان لبيب رزق ، المرجع السابق ، ص ٢٥٠ ٠

الحكم شبيه بحكم اسماعيل، وأننا لن نسمح بذلك • وانه من المستبعد جدا أن يستخدم نفوذه ليحكم البلاد بالأسلوب الذى نأمل أن نراها محكومة به ولذلك فانه من الضرورى ايجاد وتأييد عناصر سياسية تستطيع أن تأمل فى معارضته وتقيم نوعا من حكومة دستورية معتدلة تفى بالغرض •

ومن هذه العناصر الحزب الذى يمثله عدلى فان مقاومة الملك لهذا الحزب أمر لا مفر منه وذلك بالنظر الى رغبته فى أن يكون حاكما أوتوقراطيا غير مقيد (٤٢) •

واعتقد آموس أن هناك ثلاثة أشكال محتملة للحكومة فى مصر ، اما بواسطة القصر أو بواسطة المندوب السامى أو بواسطة حكومة دستورية •

ولكن Dowson دوسن كان من رأيه أن هناك اثنان فقط ، الوكالة أو القصر ، وشك فيما اذا كانت حكومة دستورية يمكن أن تنجح فى مصر على الدوام •

وعندئذ رأى آموس أنه من غير المناسب فى الوقت الحاضر دفع الملك أو سياقه الى معارضة علنية ، وعقب فرنس Furnes على ذلك معارضة بدون نكث علنى أو صريح (٤٣) •

فأجاب آموس أن الأمور سوف تمضى أكثر من ذلك ، وأنه فى حالة عباس حلمى وكرومر أعتقد كرومر بأن الخديو يود أن يقود معارضة بدون نكث علنى أو صريح (٤٣) •

---

(٤٢) F.O./141/484 Minutes of the Meeting at the Resedency on Jan, 18, 1922.

(٤٣) Ibid.

وعلى كل حال فان اللنبي عندما وجه انذاره الخاص بنصوص السودان وجهه الى الملك شخصيا وليس الى الوزارة المسئولة مع أنه في عهد الاحتلال وقبل أن يعترف لمصر بالاستقلال كانت « المخاطبات » التى من هذا القبيل تكون باسم الحكومة مباشرة (٤٤) • ولكن يبدو أن اللورد اللنبي أراد تلقين الملك درسا ، وخاصة مع الرسالة الشخصية التى ذكره فيها ببعض الأفعال التى تجاوز فيها حدوده كما سبقت الاشارة •

وقد علقت التيمس على سقوط وزارة نسيم بأن « النفوذ البريطاني مايزال عظيما وربما كان نفوذ دار المندوب السامي على الملك منذ سقوط وزارة نسيم باشا أوضح منه منذ بضع سنين مضت ، فهذا النفوذ يجب أن يستخدم بحق اذا كانت مصالح مصر الجوهرية عرضة للخطر » (٤٥) !! •

ونتيجة لما ترتب على الانذار البريطاني بسقوط وزارة نسيم ظلت مصر أكثر قليلا من شهر من غير وزارة ، جرت خلالها المباحثات والاقتراحات بين المندوب السامي ووزارة الخارجية البريطانية للبحث عن وزارة جديدة تحل محل وزارة نسيم المستقيلة وتقبل العمل بمقتضى الترتيبات التى تقررت طبقا لتصريح ٢٨ فبراير كما جرت أيضا حول وجود الملك فؤاد نفسه ومدى قدرته على التعامل مع وزارة جديدة في ظل الظروف القائمة ، وهل وجوده يمثل عقبة في تشكيل الوزارة ؟ ، واذا استحالت قيام وزارة هل في امكانه حكم البلاد بدون وزارة ، وفي مثل هذه الحالة ما هي الأداة المطلوبة للادارة اليومية (٤٦) •

---

(٤٤) أحمد شفيق ، المصدر والجزء السابق ، ص ٤١٦ •

(٤٥) الأهرام : ١٩٢٣/٤/٥ •

(٤٦) F.O. 407/196 No. 114 Curzon to Allenby, March 13, 1923.

كل هذه اسئلة وجهها كيرزون الى اللنبى فى أثناء فترة التشاور بينهما على قيام الوزارة الجديدة ، وصلت الى حد أن سأل وزير الخارجيه مندوبه فى القاهرة اذا لم يمكن التوصـــل الى اى من الحلول السابقه (*) ، فهل نستنتج من ذلك أن الملك يمثل العقبة الرئيسية فى اقرار تسوية سلمية وفى هذه الحالة فهل يمكن تجاوز هذه العقبة من خلال التهديد ، او من المفروض ان ننظر فى عزله وهل ممكن اجراء ذلك بدون استخدام القوة •

واذا ما سمح أن يخلف ابنه فهل سيلقى ذلك اســــتجابة شعبية ؟ وما هو نوع الاوصـــياء الذين يمـــكن ان يقوموا بهـذا العمـــل (٤٧) •

ولقد ارسل اللورد اللنبى برأيه الى وزير خارجيتـه فأجاب على تلك الاقتراحات بقوله الملك فؤاد كفء لادارة البـــلاد لبعض الوقت بدون حكومة غير أنه يمكن ان يفقد شعبيته اذا طالت المدة ، فى الوقت نفســـه ينبغى أن نبقى تحت المراقبة الدقيقة من جانبهم وممكن أن تدار الحكومة بالمراسيم الملكية ومن خلال وكلاء الوزارات الذين يخولون سلطة الوزراء وهناك من الأسباب ما يدعو للاقتناع أنه كلما طالت الأزمة تمكن وكلاء الوزارات من العمل •

ومثل هذا الوضع قد لا يرضى الملك الذى يرغب فى السلطة دون مسئولية وبينما من المحتمل الذهاب الى القول أن الملك فؤاد يمثل عقبة حقيقية فى طريق تهدئة البلاد فان رغبته فى التوصل الى تسوية تتوقف على مدى الزيادة أو النقصان فى سلطته مما يعرضه للخطر وأنه فى هذه الحالة سوف يبذل غاية جهـــده لتجنب هذا

(*) كان كيرزون قد اقترح عدة حلول لتشكيل الحكومة الجديدة كأن تكون وزارة ادارية •

(٤٧) F.O. 407/196/No. 114 Op. Cit.

الخطر • غير أن المقاومة التى يبديها يمكن التحكم فيها بممارسة مزيد من الضغط عليه وانه من المحتمل للتغلب على هذه المعارضه ، الوصول إلى قرار بخلعه مما يمكن أن يتم دون استخدام القوة ويمكن أن يستقبل هذا العزل بحاله من الاسف الشديد تصنع تغييرا مهما فى طبيعه الرأى العام •

وفى حالة عزل الملك فمن المستحيل التنبؤ عما ان كان ابنه سوف يخلفه وعما اذا كان هذا سوف يتولى العرش ويقبل شعبيا ام لا فسوف يتوقف ذلك على ظروف الخلع وعما اذا كان سيتم بمبادرة منا أم يعمل من جانب البرلمان ، وعموما فالأمر يتطلب اجراء الترتيبات الخاصة بالوصاية والتى قد تمت بالفعل (٤٨) » •

من كل ما سبق يتضح لنا أنه فى سبيل اقرار المصالح البريطانية كان من الممكن التفكير فى خلع الملك على الرغم من صدور التصريح واعتبار مصر دولة مستقله ومع ذلك ظل التدخل فى صميم شئونها قائما سواء فى اختيار وزارة أو التعدى على الدستور أو حتى خلع الملك نفسه الى غير ذلك من الأمور الخارجية والداخلية طوال سنين التصريح •

واستمرارا لتدخل دار المندوب السامى فى شئون مصر ومع قرب الافراج عن سعد زغلول ، كان لازما على المندوب السامى أن يذهب للملك لسبر غوره ، واعطائه تعليمات اذا لزم لما يجب عمله فى المرحله القادمة •

فقام المستر سكوت القائم بعمل المندوب السامى ، بزيارة للملك فؤاد وتحدث معه بشأن سياسات الوفد بمناسبة قرب

---

(٤٨) Ibid No. 135 Allenby to Curzon March, 3, 1923.

عودة زغلول باشـــا ، وقد حرص على تذكيره بتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الذى جعل منه ملكا على دولة مستقلة والاتفاقيـــات التى صحبته .. التضمينات والتعويضات (*) التى هى جزء لايتجزأ من التصريح وقد وافقه الملك على كل ذلك .

وواصل سكوت حديثه لوزير خارجيته بأنه قد تحدث معه أيضا على الوضع الســـياسى وحـــذر الملك من الانحيـــاز للوفد واستعراض بعض الاعتبارات التى يمكن أن تسبب خطـــرا خاصة حالة الحماس التى تحوط بزغلول باشا وكيف أنه لا يريد الوزارة المحايدة القائمة (**) بل يريد وزارة تنحاز لحزبه . وأضاف ان على جلالته أن يفهم زغلول من هو السيد فى البلاد ، وحذره من اتباع أى سلوك يفهم منه أنه منحاز بأى شكل للزغلوليين لأن هؤلاء سوف يستغلون ذلك أسوأ استغلال فى الدعاية لانفسهم .

وقد أجابه الملك ، أنه لا ينوى ان يسلك هذا السلوك وطلب من سكوت ابلاغ الحكومة البريطانية أنه سوف يستمر فى مساندة حكومة يحيى باشا ابراهيم حتى تتم الانتخابات ، فأعرب هذا عن رضائه عن ذلك .

وتناول الحديث بعد ذلك خطرا آخر وهو أن يقدم عدد من أنصار زغلول المتحمسين بالضغط عليه لاتباع سياسة خارجيـــة يمكن أن تؤدى الى صدام بين مصر وبريطانيا العظمى .

(*) قانون التضمينات والتعويضات صدر على عهد وزارة يحيى ابراهيم فى ١٩٢٣ .

(**) وزارة يحيى ابراهيم التى كانت قائمة فى ذلك الوقت .

وأجاب الملك أن أى مصرى واع ، بمن فيهم الزغلوليين ، يدرك أن فرصة مصر الوحيدة هى بالتعاون مع بريطانيا وأنه شخصيا على ثقة من هذه الحقيقة (٤٩) .

وواصل مستر سكوت حديثه الذى أعرب فيه عن أمله أن يكون ذلك حقيقيا ، ثم استطرد بأن نبه الملك بأنه ينبغى أن يوضع فى الحسبان أن غالبية رجال زغلول تنقصهم الخبرة ويعتمدون على الطلبة وهم غير تواقين للحفاظ على الاستقرار الذى يحرص عليه الآخرون .

أجاب الملك بأنه يعتقد أنه لن تستمد القوة السياسية فى المستقبل من السعديين أو العدليين بل من الفلاحين المهذبين Gentleman Farmers ، ثم يذكر نائب المندوب السامى بأنه استخدم فى هذه المناسبة العبارة الانجليزية ممن لم يشاركوا من قبل فى السياسة غير أنهم يجدون أنفسهم الآن مضطرين الى ذلك .

وأضاف الملك أن محمد سعيد قد طلب منه رعايته غير أنه لم يرض أن يبلغه أنه ينظر اليه بالنظرة نفسها التى ينظر بها الى كل من الأمير عمر طوسون والخديوى السابق ورئيس الحزب الوطنى .

كما أنكر الملك الاشاعات القائلة بأنه ينوى تكليف توفيق نسيم بتشكيل الوزارة وأنه لم يره سوى مرة واحدة منذ استقالته فى فبراير .

---

(٤٩) F.O. 407/197 No. 70 Scott to Curzon, Sept. 14, 1924.

وتحدث بنغمة يسودها العداء عن أنصار عدلى ، خاصة محمد محمود باشا وأن لم يستخدمها تجاه عدلى نفسه ، وأن الانتقاد الوحيد الذى وجهه اليه هو فى تلك المجموعة المحيطة به والتى لا هدف لاصحابها سوى أن يصبحوا وزراء (٥٠) ٠

ويبدو من خلال هذا الحديث وكأن نائب المندوب السامى هو الحاكم الذى يوجه مرؤوسيه الى ما يريده أن يفعله ، وفى الوقت نفسه يحذره من عواقب الخروج عن السياسة التى يريده أن ينتهجها ٠

ويبدو أن العلاقة قد تحسنت بين الدار وبين الملك بعد التوتر الذى سادها منذ اقالة وزارة ثروت ، بدليل اللهجة المعدلة التى حرص الملك على ابلاغها لنائب المندوب السامى بحرصه على مساندة وزارة يحيى ابراهيم ، وتأكيده على العمال بالتعاون مع بريطانيا وما يظهر من لقاء اللنبى والملك فؤاد فى ٨ نوفمبر ٠

اذ يذكر المندوب السامى أنه قابل الملك فى اليوم التالى مباشرة لوصوله الى القاهرة ٠ وكانت معنويات الملك فى أفضل حالاتها وأعرب عن سروره بالطريقة التى تسير بها الانتخابات وانه لا يتوقع أى متاعب وأن البرلمان سوف يبدأ اجتماعاته فى منتصف مارس ٠ ومع أن الزغلوليين سوف يحصلون على أغلبية كبيرة فان أغلب من رشحوا أنفسهم كزغلوليين فعلوا ذلك ليفوزوا فى الانتخابات وأنهم بعد ذلك سوف يتبع كل منهم خطة خاصة ٠

أما عدلى فسوف يهزم لافتقاده الى النشاط والقوة المنظمة وأن أتباع محمد محمود وعدلى لا يحظون بالشعبية اللازمة (٥١) ٠

---

(٥٠) F.O. 407/197 No. 70. Op. Cit.

(٥١) F.O. 407/197 No. 124 Allenby to Curzon, Nov. 13, 1923.

وواصل الملك حديثـــه الى اللنبى بقوله أنه قد أزعج اعلان جمهوريه انقرة البعض الذين تنبأوا له بأن أول عمل سيقوم به البرلمان المصرى هو اعلان الجمهورية وأنه أجـــاب على هؤلاء أنه فى مثل هذه الحالة سوف يحل البرلمان ويعلن الأحكام العرفية ٠

وقال الملك أنه يعرف الكثير من مؤامرات الخديوى السابق ولكنها لا تزعجه وقال أيضا ان الطريقة التى يؤدى بها يحيى ابراهيم واجباته طيبة وأنه أشاع الامن فى البلاد (٥٢) ٠

وما كان من المنـدوب الســـامى الا أن طمأن الملك بقوله ان سياسة الحكومة البريطانية تجاه الخديوى السابق والعرش ثابتة على ما هى عليه وأكد على معونتها المستمرة القائمة على خطوط هذه السياسة مما كان مبعثا لرضاء فؤاد (٥٣) ٠

وعلى كل حـــال فقد ظلـت العلاقات بين قصر الدوبـــارة وقصر عابدين هادئة مادامت لا تضر سياســة القصر بأى حـال من الأحوال نفوذا ومصالح بريطانيا فى مصر ، وفى حالة الاخلال بذلك تتدخل الدار على الفور لكبح جماح الملك . وسنلاحظ ذلك على امتداد فترة الدراسة وخاصة أن الملك قد أعتبر أن ما تنازلت عنه بريطانيا من مظاهر السيادة يجب أن يتم لحسابه والاستقلال بهذا المعنى انما كان فكا لاسار الملك من الوصاية الانجليزية ليصبح مطلق الحـــرية فى التصرف فى الشئون المصرية ، ومن ثـم يترتب على ذلك الفهم التصادم بين السلطتين ٠

---

(٥٢) F.O. 407/197 No. 124 Op. Cit.

(٥٣) د٠ يونان لبيب رزق ، المرجع السابق ، ٢٤١ ٠

ثالثا : دار المندوب السامي والوزارات المصرية بعد التصريح :

وزارة عبد الخالق ثروت أول مارس ١٩٢٢ - ٢٩ نوفمبر ١٩٢٢

تألفت وزارة ثروت في أول مارس ١٩٢٢ ، وعدد ذلك نجاح لسياسة اللورد اللنبي (٥٤) • وتوقعت جريدة التيمس ان يلتف الرأى العام المصرى حول الوزارة الجديدة (٥٥) • وقد غادر المندوب السامي مصر ستة أسابيع عقب تشكيل الوزارة ، الى السودان من أجل ان يدع الحكومة الجديدة توطد أقدامها (٥٦) •

وكثيرا ما أقدم على هذه السياسة المندوبون الساميون عندما تشهد مصر أحداثا مهمة كاجراء انتخابات (*) ، كان المندوب السامي يغادر مصر الى السودان حتى يبعد عن نفسه شبهة الانحياز أو عدم التدخل وما شابه ذلك •

حظيت وزارة عبد الخالق ثروت بتأييد ومباركة دار المندوب السامي ، فقد اعتبرتها الدار تنفيذا لسياستها القائمة على الأخذ بيد المعتدلين في مواجهة من أسمتهم المتطرفين ، مما سيوفر مناخا من الاستقرار السياسى ، والتعاون بين الدار وهؤلاء مما افتقدته البلاد خلال السنوات الثلاثة السابقة (٥٧) •

وترتب على تلك العلاقة القوية التى ربطت بين دار المندوب السامي ووزارة ثروت في بادىء الأمر أن ظهرت نغمة لن

---

(٥٤) المقطم : ١٩٢٢/٣/٥ •

(٥٥) العدد نفسه •

(٥٦) ويفل : المرجع السابق • أحمد شفيق : المصدر والجزء السابق ، ص ١٨٤ - ١٨٥ •

(*) أسباب أخرى لزيارة السودان •

(٥٧) د• يونان لبيب رزق ، المرجع السابق ، ص ٢٤٤ - ٢٤٥ •

اللورد اللنبي والجنود البريطانيين هم الذين يحكمون مصر حتى في الصحف الانجليزيه ، كما ذكرت ايضـا ان تصريح فبراير لم يغير الحالة وأن ذلك لا يمكن أن يدوم كما رأت جريدة الأخبار المصرية أن على الوزارة أن تنعم النظر في هذه الحالة ، لأنها وعدت البلاد بأن تأتي لها بالاستقلال فلم تفعل ، لان الاستقلال الصحيح لا يمكن مطلقا أن يتفق مع بقـاء الحـكم بيد السلطه المحتلة تبرم ما تشاء وتنقض ما تشاء والوزارة لا تفعل سـوى مساعدتها على ذلك (٥٨) •

ومع كل تلك الاتهامات لوزارة ثروت بالحق أحيانا وبالباطل أحيانا أخرى • الا أنه سرعان ما خابت الآمال التى وضعها اللورد في وزارة التصريح ، فلم تتمتع البـلاد بالاسـتقرار السياسى المأمول ، واستمرت أعمال العنف سائدة في البـلاد بل استؤنفت حملة الاغتيالات في سنة ١٩٢٢ على الموظفين الانجليز وأسفرت عن قتلى وجرحى وكانت هذه الأعمال ترتكب بكل جسـارة فى وضح النهار ، مما سبب ذعرا كبيرا لافراد الجاليـة البريطانيـة في مصر (٥٩) •

وبالرغم من أن حكومة ثروت قد بذلت مجهودا كبيرا للقبض على الذين ارتكبوا حوادث الاعتداء الأخيرة لمنع تكرارها فقد قبض على بعض أشخاص فيما يتعلق بالبحث عن الأسلحة الذى يجرى « بهمة » في أسواق القاهرة ، حيث يفتش رجال البوليس الذين يركبون الموتوسيكلات المارة للبحث عن الأسلحة » (٦٠) •

---

(٥٨) الأخبار : ١٩٢٢/٩/٢٩ •

(٥٩) ويفل : المرجع السابق : ٩٥ ـ ٩٦ • د• عبد العظيم رمضان : المرجع السابق : ٢٦٣ •

(٦٠) الأهرام : ١٩٢٢/٦/١٠ •

وأخـــيرا اضطرت الحكومة البريطانيـــة الى أن تطلب من اللورد اللنبى التدخل وتقديم انذار نهائى لوزارة ثروت مع التهديد باتخاذ اجراء جزائى . ولكن اللنبى نصح حكومته بألا تتخذ هذا الاجـــراء مع حكومة ثروت حتى لا يعوق ذلك تنـــدم الســياسة البريطانية ، وحتى لا يدمر أى فرصـــة للدخــول فى تفاهم ودى مع مصر (٦١) .

ومع ذلك فقد اضطر عندما استمرت الاعتداءات الى ارســال كتاب الى ثروت باشا فى ٢٠ يوليو ١٩٢٢ أوضح فيه أنه اذا لم تضع الحكومة المصرية حدا قاطعا للجرائم السياسية فان الحكومة البريطانية ستعتبر المسألة ذات خطورة كبرى (٦٢) .

وقد رد رئيس الوزراء على هذا الاحتجاج بأن الحكومة المصرية لم تقصر فى اتخاذ التدابير لمنع وقوع هذه الحوادث برغم زيـــادة عدد القوات الأوربية فى البوليس ولكن ذلك لم يمنع وقوع مثل هذه الأعمال (٦٣) .

وفى الحقيقــة أن البرلمان البريطــانى كان يضغط ويلح على ضرورة اتخاذ اجراءات شديدة لمنع هذه الحوادث واكتشاف الجناة مما أدى بالتالى الى الضغط على اللنبى وثروت من أجل ايقاف تلك العمليات والقبض على الجناة .

---

(٦١) د. عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ٣٦٢ ـ ٣٦٣ .

(٦٢) المرجع نفسه ، ص ٣٦٣ ـ انظر الرافعى ، المرجع السابق ، ص ٥٤ نص كتاب اللنبى وهو الكتاب الثانى الموجه من الحكومة البريطانية الى ثروت وقد طلب ايضا تعويضا لضحايا الاغتيال وأيضا احمد شفيق ، المصدر والجزء السابق ص ٢٢٠ ، ٢٢٣ .

(٦٣) المصدر نفسه والجزء ، ٢٢٣ .

الرافعى : المرجع السابق ، ص ٥٤ .

وقد أكد وكيل وزارة الخارجية « مستر هرمورث » للنواب في البرلمان البريطاني « على أن اللورد اللنبي يبدى أقصى جهده لتقديم المساعدة اللازمة لتقديم المذنبين الى العدالة » (٦٤) ·

وكان المندوب السامي قد امر باحالة أعضاء الوفد الى محاكمة عسكرية لأنهم في منشور لهم قد حملوا الحكومة البريطانية مسئولية الخطر الذي يهدد حياة سعد زغلول في المنفى (٦٥) ·

كما اثار النواب البريطانيون مسألة تعويض « ضحايا الاغتيال » الأمر الذي ادى بالمندوب السامي الى الضغط على ثروت ومطالبته بتحديد مبلغ التعويض (٦٦) · وازاء ذلك كله لم يكن أمام ثروت الا قمع الحركة الشعبية بالقوة ، فاستخدام اجراءات العسف ومصادرة الحريات والاجتماعات السياسية وتعطيل الصحف واصدار أوامره اليها بعدم ذكر سعد وأصحابه المنفيين (٦٧) ·

وترتب على تلك الاجراءات ان اتهمت وزارة ثروت بانها تعتمد على دار المندوب السامي في معاملة خصومها السياسين فهي تتكىء على السلطات الانجليزية العسكرية ، وتستفيد من الأحكام العرفية التي سبق وان عارضتها في القضاء على خصومها ، وقد علقت الجارديان على ذلك بقولها :

---

(٦٤) المصدر نفسه والجزء ، ص ٢٢٢ ·
(٦٥) الأخبار : ١٩٢٢/٨/١٤ ·
(٦٦) نفسها : ١٩٢٢/٦/٢٤ ·
(٦٧) الرافعي : المرجع السابق ، ص ٥٥ ·
د· عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ؛ ٣٦٣ ــ ٣٦٤ ·

ان هذا فال سيىء ، فان أمام الحكومة القانون ومحاكم القانون في مصر ، فاذا خرق خصومها أحكام القانون فلتــدع هذه المحاكم تنزل بهم عقوبتها ، ولكن أن تعتاد الالتجاء الى الاحتلال العسكرى الانجليزى ، وأن ترضى باستخدام المحاكم العسكرية لهو دليل على عجزها عن العمل مستقلة عن المساعدة الخارجيــة وبرهان على ضعف مركزها في البلاد (٦٨) ٠

ومع كل ذلك لم تستطع حكومة ثروت توفير مناخ الاستقرار والأمن الذى طمعت فيه دار المندوب الســامي ، والذى من أجله قدمت أهم التنازلات على امتداد تاريخ بقاء الاحتـــلال فى مصر فى تصريح ٢٨ فبراير (٦٩) ٠ مما ترتب عليه تهاوى كثير من الآمال التى عقدتها الدار عليها يضاف الى ذلك الخلافات التى احتدمت بين ثروت واللنبى على تقدير مبلغ التعويض اللازم للموظفين الأجانب والبريطانيين ممن تقرر أن يتركوا خدمة الحكومة المصرية كما سبق الاشــارة ٠

وخاصة أن الحكومة البريطانية كانت تلح على هذه المســألة ففي رسالة من كيرزون الى اللنبى يؤكد وزير الخارجية على مندوبه السامى « بأنه ينبغي الا ينسى أن قانون التعويضات لا يقل أهمية عن اصدار الدستور » (٧٠) ٠ بل وأكثـــر من ذلك يفكر وزير الخارجية في فرض السيطرة على جمارك الاسكندرية والحصول على دخلها (٧١) ٠ ويطلب رأى المندوب السامى الذى يرسل اليه

---

(٦٨) وادى النيل : ١٩٢٢/٩/٦ ٠

(٦٩) د٠ يونان لبيب رزق ، المرجع السابق ، ص ٢٤٦ ٠

(٧٠) F.O. 407/196 No. Curzon to Allenby, Feb, 17, 1923.

(٧١) F.O. 407/196 No. 114 Curzon to Allenby March, 13, 1923.

تقرير أعـــده المستر ماكولى Macaulay بشـــأن جمـــارك الاسكندرية (٧٢) .

كل ذلك كان ينعكس بالتالى على تصرف المنـــدوب السامى الذى كان يضغط على ثروت من اجل اصدار قانون التعويضـــات والى جانب ذلك كانت قضية السودان ولقب الملك « بملك مصر والسودان والتى سبق الاشارة اليها مما زاد من الخلاف القائم بين الدار وحكومة ثروت » .

وعلى ضوء كل من تلك المواقف والاعتبارات فان دار المندوب السامى كانت مستعدة للتفريط فى وزارة ثروت وقبل اســـتقالة تلك الوزارة بأكثر من ثلاثة شهور ، ففى وثيقة سرية كتبها اللنبى الى حكومته فى ٨ أغسطس ١٩٢٢ يقول « أن اهتمامه الأســـاسى بخصوص استقالة ثروت باشا هو أن يضمن من خليفته المنتظـــر جميع الضمانات المحددة بأنه ســـيأخذ على عاتقـــه كل تعهدات ثروت باشا على الأقل مع احترام المسائل التى تم الاتفاق عليهـــا خارج تصريح ٢٨ خصوصا ما يتعلق منها بأعمال المستشارين المالى والقضـــائى ، ونتـــائج المعاهدات ، وقواعـــد تعويض الموظفين الأجانب (٧٣) .

ويذكر كين بويد مدير الادارة الأوروبية أنه منذ أغسطس استمر ثروت يبلغه بين الحين والآخر انه كان باقيا فى منصبه رغم أنفه اكراما لخاطر هذا « المارشال المسكين » (٧٤) .

---

(٧٢) Ibid No. 140 Allenby to Curzon April, 1, 1923.

(٧٣) د. يونان لبيب رزق ، المرجع السابق ، ص ٢٤٧ .

(٧٤) 141/484/278 Op. Cit.

ولما كان الخلاف بين القصر والوزارة الثروتيـــة يزداد حدة خاصة حول الدستور ، وقد تدخل المندوب الســـامي وضغط على الملك وانهى النزاع ولكن كان اعترة مؤقته ، فما لبث ثروت باشا أن اخبر اللنبي برغبته في تقــديم استقالته الى الملك ، حيث ان علاقتـــه به قد اصبحت مستحيله ، وذكر ان الملك لم يسىء الى الوزاره فحسب بل لم يترك فرصه لاضعافها الا واستغلها •

وعلى الرغم من الخلاف الذى كان واقعا بين الدار والوزارة حتى وصل تفكير اللنبي الى البحث عن بديل للوزارة الثرويـــة فان ذلك لم يمنع اللورد من أنه كان يأمل في بقاء الوزاره ويرجع ذلك من سببين الأول : رد اللنبي على ثروت عندما أخبره بعزمه على الاستقالة اذ سأله عما يفعل اذا منحه تأييده الكامل فأجاب ثروت باستحالة ذلك ، لأن صحافة القصر لو أرغم على توقيع الدستور ، سوف تلقي بمسئولية حذف نصوص السودان على عاتقه وحده ، ثم علق اللنبى على ذلك بأن ثروت كان مدفوعا بثلاثة عوامل أولها القرار الذى اتخذه حزب عدلي منذ يومين بان لن يؤيده الا اذا وقف ضد رغباتهم المتعلقـــة بالنصوص ، وثانيهما ازدياد النقد لطريقة تعامله مع الحكومة البريطانية فيما يتعلق بمراجعـــة معاهـــدة سيفر ، وثالثهما : تفشى حوادث القتـــل الســـياسى فى الآونة الأخيرة (٧٥) •

السبب الثاني : تأييد اللنبي وكبـــار الموظفين البريطانيين لوزارة يرأسها ثروت أو عدلي مرة أخرى وذلك بعد أن تصـــدر وزارة نسيم الدستور وقانون الانتخابات ثم يعملون على اسقاطها بعد شهر أو شهرين ويأتون بعدلي أو ثروت ، ويبدأون مرة أخرى

---

(٧٥) F.O. 407/195 No. 98 Op. Cit.

بالسياسة التي جمدت نسبيا بعد اســتقالة عدلي (٧٦) • وربما كان هذا ما دعا كين بويد الذى كان يدرك ان اللنبى وبعض كبار الموظفين ما يزالون يرحبون بعودة ثروت ، أن يؤكد ان دار المندوب السامي ليست واقعة تحت أي التزام أدبي تجاه ثروت واصدقائه ، حيث ان العمل المشترك بينهم بدأ في مارس عام ١٩٢٢ وانتهى في اليوم الذى استقال فيه ثروت (٧٧) • كما سبقت الاشارة وعلى اية حال فقد قدم ثروت استقالته في ٢٩ نوفمبر ١٩٢٢ (٧٨) •

واختفت تلك الوزارة التي علق عليها اللنبى الآمال الكبار وصدر التصريح استجابة لشروطها ، وكان من المفروض ان ترسى أساس النظام الجديد ، وتصــدر الدســتور وتبرم اتفاقيتي التعويضــات والتضــمينات وتلغى الأحــكام العرفيــة وتجرى الانتخابات (٧٩) •

دار المندوب الســامي ووزارة توفيق نسيم ٣٠ نوفمبر ١٩٢٢ ، ٩ فبراير ١٩٢٣ :

اعتلت وزارة توفيق نسيم الحكم بارادة ملكيــة ، وأعترف المندوب السامي بأن وزارة لا شبهة في تعيينها من قبل الدار قد تكون اكثر استعدادا لتقديم تنازلات لصــالح الحكومة البريطانية ، كما أنه سيكون أكثر قدرة على ممارسة ضغوط على وزارة لم يؤخذ رأيه في تكوينها منه على ممارســة هذه الضغوط على وزارة تحظى بتأييده (٨٠) : كما سبقت الاشارة •

---

(٧٦) F.O. 141/484/278 Op. Cit.

(٧٧) Ibid.

(٧٨) الرافعي : المرجع السابق ، ص ٥٧ •

(٧٩) د• عبد العظيم رمضان المرجع السابق ، ٨١

(٨٠) د• يونان لبيب رزق ، المرجع السابق ، ص ٢٠٠ •

وقد علقت « التيمس » على تأليف وزارة نسيم « بأنها وزارة ملك ، ولا تشترك دار المندوب السامى فى تشكيل الوزارة الجديدة » ، وتنبأت بأن الجو السياسى سيصفو بعد هذا التغيير ، وخاصة بعد الأدلة القاطعة على عجز ثروت عن مواصلة السير ازاء المعارضة المتزايدة (٨١) ٠

وبعد أسبوع من تشكيل الوزارة ، قام اللنبى بزيارة لنسيم تحدثا فيها عن سياسة الحكومة المقبلة (٨٢) ، وقد علق مكاتب « المورننج بوست » أيضا ، ان المندوب السامى قد قام بزيارة جميع الوزراء فى مكاتبهم ، ورغم أن الزيارة ذات صفة رسمية بحتة ، فانها عدت دليلا على رغبة اللنبى فى الاحتفاظ بعلاقات ودية مع أعضاء الوزارة الجديدة (٨٣) ٠

وما لبث أن تجددت حوادث الاغتيال للبريطانيين على عهد وزارة نسيم : ففى ٢٧ من ديسمبر ١٩٢٢ ، قتل أحد مدرسى مدرسة الحقوق يدعى « روبسون » فارسل نسيم كتابا الى اللنبى يدعوه فيه الى التفاوض مع ممثل الاكثرية لأنه هو السبيل الوحيد لحل المسألة المصرية ٠

وبعد أن أبلغ نسيم أسفه لحادثة القتل ، وأنه رغم مرور خمسة أشهر لم يحدث فيها شيء من هذا القبيل فان حوادث العنف قد عادت ، وهذا يحمله على الاعتقاد بأنها نتيجة لعدم مراعاة عواطف الأكثرية ، على الرغم من انها رد فعل يؤسف له صادر عن قلة ترو من قبل بعض العناصر المتهورة ٠ كما يوجد فى كل بلد ٠

---

(٨١) الأهرام ٠ ١٩٢٢/١٢/١ ٠
(٨٢) نفسها : ١٩٢٢/١٢/٦ ٠
(٨٣) نفسها : ١٩٢٢/١٢/١٢ ٠

وبعد أن نفى أى صلة بين الأكثرية « الوفد » وتلك الحوادث رأى أنه لا سبيل الى حل المسألة المصرية الا بالاتفاق مع الأكثرية وبمشاركة ممثلى الأحزاب وانه وزملاءه يعتقدون بأن التعاون مع الأكثرية هو السبيل الوحيد لتسكين الخواطر والوصول الى حل عادل يوفق بين المصالح المشتركة لبريطانيا ومصر .

وأبدى استعداد حكومته للاشتراك فى هذا العمل ، وطلب مساعدة اللنبى فى هذه المهمة الصعبة وفى النهاية أكد على أن اقتراحاته تعبر عن الرأى العام المصرى ، دون أن يستثنى أصدقاء الوزارة السابقة وأنه يحدوه الأمل أن تقابل تلك الاقتراحات بالاعتبار الذى تستحقه (٨٤) .

وقد غضب اللنبي من هذا الكتاب ، وكان الذى حمله الى دار المندوب السامى هو فخرى (*) باشا وزير الخارجية ، فطلب منه « المستر كير » سحبه فأبى وصمم على تقديمه ، أيا كانت النتائج (٨٥) ربما يكون لهذا الكتاب الذى أرسله نسيم الى اللنبى ، صلة بالاجتماع الذى عقد بعد ذلك فى دار المندوب السامى لبحث الموقف من الملك فؤاد ، وبقاء وزارة نسيم وخاصة أنها بهذا الكتاب أظهرت ميولها الوفدية كما أن الملك أيضا كان على صلة بالوفد فى تلك الفترة الأمر الذى أدى الى تخوف دار المندوب السامى من وزارة ذات ميول ملكية تتعاطف مع الوفد .

---

(٨٤) الاهرام : ١٩٢٣/٢/١٠ ، كتاب نسيم باشا الى اللورد اللنبى ، مذكرات فخرى عبد النور ، ثورة ١٩١٩ ص ٢٨٧ .

(*) محمود فخرى باشا وزير الخارجية وهو من رجال الملك .

(٨٥) مذكرات فخرى عبد النور ، المصدر نفسه .

وقد اجتمع المندوب السامي مع كبار موظفي الدار وكبار الموظفين البريطانيين للنظر في أمر بقاء وزارة نسيم أو البحث عن بدائل أخرى ·

وقد انقسم الموظفون البريطانيون ازاء هذا الموضوع فكان من رأى المستشار القضائي سحب التأييد البريطاني من الوزارة ، أو على الأقل اجراء تغيير أو تعديل جزئي في الوزارة ·

أولا : لضمان أن بعض الثقة في الامتيازات الحكومية المقترحة تذهب الى أصدقاء الانجليز ·

ثانيا : أنه بات من المستحيل على الوزارة القائمة أن تحول دون سقوطها في أيدى الملك ·

ثالثا : هناك سياسيون مصريون خـــارج الوزارة الحاليـة يستطيعون مقاومة الملك ومعارضته من هذه العناصر الحزب الذى يمثله عدلى ·

على حين كان من رأي كين بويد مدير الادارة الأوربية بقاء وزارة نسيم ، واذا كان سوف يحدث فيها تعديل وزارى فمن الضرورى ان تتصف بالكفاية الادارية كما أن هناك شيئا آخر على جانب من الأهمية وهو ابعاد فخرى باشا الذى يرغب في مشاركة صدقي باشـــا الوزارة الى جانب انه نائب الملك فيها كما سبقت الاشـــارة .

وكان من رأى بويد بالنسبة لعودة عدلى الى الحكم خلفـــا لنسيم ، أنه وان كان موافقا بشكل عام على رأى آموس فانه من أنصار الرأى الذى يقول بأن عودة عدلى الى الحـكم في تلك الآونة

يعنى تحطيمه ، « اترك الوزارة الحالية تتحطم من خـــلال الفترة الصعبة التى تواجهها الوزارة واترك مهابة عدلى مثلما كانت باقية على حالها للمستقبل (٨٦) ·

وقد أرسل فى اليوم التالى للاجتماع بالاسباب التى تدفعه الى تأييد وزارة نسيم وبالتبعية الملك فكان من رأيه :

١ ـ افتقار عدلى وثروت للشجاعة وانهم سيكونون أكثر جدوى فى الجو الهادىء والظروف المواتيه التى يمكن أن تســـود مستقبلا لو استقرت الأمور فى مصر ·

٢ ـ فى حالة الشعور بفشل الوزارة فمن الأفضل التخلص منها وتجربة آخرين ·

٣ ـ فساد ادارة ثروت وافتقادها للشعبية ·

٤ ـ الفكرة التى اســـتقرت من خـــلال تقارير مفتش الداخلية انه لو أقيم برلمان فى مصر فينبغى ألا يكون هذا البرلمان مسيرا ، الأمر الذى لابد أن يكون واضحا فى برنامج ثروت بل يجب أن يعكس شعور الأهلين على قدر الامكان (٨٧) ·

وبالنسبة لرأى « بويد » عن التعديل الوزارى ، علق المندوب السامى أنه من الصعوبة بمكان تنفيذ اقتراح بويد ·

ولكن بالنسبة لرأيه فى عدلى أيد اللنبى بقوله « أنه قليل الثقة فى عدلى كمناضل أو زعيم حزب ، فقد اعتبره عاجزا فى حالة وقوع الخطر » ·

---

(٨٦) F.O. 141-278 69 Op. Cit.

(٨٧) F.O. 141/278/69 Op. cit.

وعندئذ تساءل « كير » Kerr ما اذا كانت هذ الاعتبارات تنطبق على اتباع عدلى فوافق بويد على ذلك بقوله « بأنهم خيبوا ظنه أو أحبطوا مسعاه » •

كما أيد سكوت Mr Scott «وفرنس « Furnes » ، هذا الرأى ورأيا أنه ينطبق أكثر على صدقي وثروت (٨٨) •

وكان من رأى دوســـن المستشـــار المالى ضرورة عـــودة اسماعيل صدقى للاشتراك في الوزارة في حين أن كين بويد كان يرى ارجاء تغيير الوزارة واستمرارها فى عملهـــا حتى الانتخابات فى حين رأى « كير » ضرورة التغيير الفورى للوزارة ، ثم تساءل ما هو الخطر اذا جاء عدلى الى السلطة (٨٩) وبعد مناقسات حول امكانة عودة عدلى وأقامة برلمان يكون مرضيا اتفق المندوب السامى وكبار مساعديه على رأى بويد بأن عدلى يكن لايستطيع أن يقيم برلمانا مرضيا فى مثل هذه الظروف وأن توفيق نسـيم أفضل من عدلى لكى يضمن انتخاب المرشح الصالح ، ووافق اللورد اللنبى على اعتبار توفيق نسيم الرجل الأقوى المتاح (٩٠) •

ويبدو أن وزارة توفيق نسيم حاولت أن ترضى قصر الدوبارة كما أرضت قصر عابدين فى نصوص الدستور الخاصة بالملك •

فعندما تقرر فصـــل أحد الموظفين الانجليز منحته تعويضا كبيرا فقررت له مكافاة قدرها ١٠٨٠ جنيها عن سنتين فقط قضاهما فى الخدمة ، ومرتب ثلاثة أشهر بصفة أجـازة و ٥٠ جنيها للسفر

---

(٨٨) Ibid.

(٨٩) Ibid.

(٩٠) F.O. 141/278/69.

الى بلاده فى الدرجة الأولى على الرغم من أنه كان على الدرجة الثانية (٩١) ٠

ويبدو أن وزارة نسيم قد أرادت احلال انجليزى مكانه ، فكتبت جريدة وادى النيل تعلق على ذلك بأن هناك موظفين وطنيين يمكنهم القيام بهذه الوظيفة خير قيام ، ثم عدد الكاتب فى بيان آكر عدد كبير من الموظفين الانجليز الذين ادمجوا فى وظائف ادارية مع أن وظائفهم بحرية ثم ذكر أسماء الموظفين الانجليز ، واستعرض كذلك أسماء الموظفين الوطنيين الموجودين فى دمباط والادارة العمومية الذين ينفعون فى تلك الوظيفة ، ليبين للوزارة ان فى المصلحة ضباطا بحريين وطنيين يمكن تعيينهم فى هذه الوظيفة الخالية ، والاستغناء عن تعيين أجنبى لما فى ذلك من مساس بحقوق الوطنيين وتنفيذا لسياسة احلال الوطنى محل الأجنبى فى المركز الذى يخلو (٩٢) ٠

وعلى أية حال فقد تحطمت وزارة نسيم على صخرة نصوص السودان ، بتقديم الانذار الى الملك وما تبع ذلك من استقالتها فى ٩ فبراير ١٩٢٣ ٠

وعلى أثر سقوط وزارة نسيم ظلت مصر بلا وزارة لمدة خمسة أسابيع (٩٣) ٠ كان اللنبى فى خلالها يحاول ايجاد وزارة لوقف هجمات البرلمان عليه وعلى حكومته وقد كتب الى وزير خارجيته ٠ بأنه يأمل أن ضمان تشكيل وزارة على النحو الذى

---

(٩١) وادى النيل : ١٩٢٣/٢/١ ٠

(٩٢) نفسها ٠ العدد نفسه ٠ وانظر العدد ١٩٢٣/٢/١٧ « ذكرت أن مصلحة ٠ الفنارات رجعت عن طلبها وستعين احد موظفى المصلحة » ٠

(٩٣) ويفل ٠ المرجع السابق ٠ ص ١١٢ ٠

يسعى اليه يجب أن يتم على نحو سريع وأنه يرى أن الموقف الحالى لن يكون محل ترحيب من حكومته وأن تغييره سوف يخفف عبء الهجمات التى تشن على حكومته فى مجلس العموم •

وسوف يكون الانطباع فى مصر جيدا وعنده ما يعتقد معه أن الوزارة الجديدة يمكن أن تكتسب شعبية كبيرة وتنجح فى تهدئة الرأى العام •

واذا ما نجح فى التأثير على الملك على النحو الذى يرغب فيه فانه سوف يخبر رئيس الوزراء الذى سوف يتم اختياره انه يستطيع الاعتماد على تنازلات يمكن ان يقدموها له (٩٤) •

ومن المحتمل أن اللنبى قد نجح فى التأثير على الملك كما يقول ، لأنه عندما رشح عدلى لرئاسة الوزراء كما سوف نرى أبدى اللنبى استعداده للافراج عن سعد والغاء الأحكام العرفية كما وافق على السياسة التى كان ينوى عدلى تنفيذها وهذه هى السياسة التى سيتبعها مع وزارة يحيى ابراهيم التى كانت تعمل بانسجام مع دار المندوب السامى اذا سوف يقوم بالغاء الأحكام العرفية ، وسيفرج عن سعد والمعتقلين الآخرين •

وعندما دعا الملك عدلى لتشكيل الوزارة ، كتب المندوب السامى لحكومته بذلك ، وذكر أن عدلى لم يقبل بعد ، وقد فهم أنه اذا ما قبل المنصب فانه سوف يسعى الى ضم عدد من عناصر الوزارة السابقة ويخلق نوعا من الائتلاف •

---

(٩٤) F.O. 407/196 No. 83, Allenby to Curzon, Feb, 14, 1923.

وقد حرص اللنبى على أن يذكر لكيرزون أنه على اتصال به « بصورة سرية » وسوف يبلغه بنتائج هذا الاتصال أولا بأول (٩٥).

وقد ذكر المندوب السامى لوزير خارجيته أن الملك قد دعا عدلى باشا مرة أخرى لتأليف الوزارة ، وأن الرجل يتصرف بحذر شديد وقد حاول ان يختبر الراى العام باصدار بيان عن السياسة التى سوف يدعمها حزبه اذا ما تبنتها أية حكومة ، وقد جاء فيها :

١ ـ ازالة أى قيود نفرضها الحكومة البريطانية على الحكومة المصرية خاصة بأية مواد بشأن السودان توضع فى الدستور .

٢ ـ الغاء الأحكام العرفية واطلاق سراح سعد زغلول وسائر المعتقلين .

٣ ـ اشاعة الوحدة والانسجام فى البلاد (٩٦) .

وفى الوقت نفسه أبلغ اللنبى كيرزون بأنه كان على اتصال بعدلى باشا والذى قال له أنه بالنسبة للبند (١) انه اذا ما تولى الوزارة فسوف يعثر على الوسيلة التى تكفل استبعاد أى حكم مسبق عن السودان من الدستور ، وأنه سوف يحيل المسألة الى البرلمان لدى انعقاده ، وأنه سوف يبذل مساعيه ، هو وحزبه ، لدى البرلمان لارجاء المسألة لأقرب مفاوضات ممكنة .

وقد أشار المندوب السامى الى مخاطر هذا الأسلوب غير أنه كان يراه الطريق الوحيد للخروج من المأزق القائم ولم يرغب فى الوقوف فى طريقه .

---

(٩٥) Ibid. No. 93 Allenby to Curzon Feb. 19, 1923.

(٩٦) F.O. 407/196 No. 105 Allenby to Curzon, Feb. 28, 1923.

أما بالنسبة للبند (٢) فقد طالب بالغاء الأحكام العرفية بمجرد أن يصدر قانون مصرى يمنح الحكومة السلطات لمواجهة المظاهرات وان ذلك سوف يضمن الفوز بالوقت الذى يبقى سعد زغلول معه فى المنفى فى الوقت الحاضر •

وفيما يخص العفو العورى على السجناء فانه يرى ألا يطبق هذا العفو الا بموافقة ثلاثة من أعضاء اللجنة الأربعة التى سوف تنظر فيه ، مما يخوله حق الفيتو •

وقد أيد اللنبى خطة عدلى ورأى أن ذلك سوف يمنحهم فى الوقت الحالى موقفا دبلوماسيا قويا •

ويرغب عدلى باشا تأخير اصدار قانون التعويضات الى ما قبل الانتخابات مباشرة والغاء قانون الأحكام العرفية قبلها بعشرة أيام فحسب •

وفى النهاية يعلق اللنبى بأنه لا يرى مبررا لعدم عودة سعد زغلول اذا ما ألغيت الأحكام العرفية (٩٧) •

ولكن عودة عدلى لم تجد صدى لدى الرأى العام المصرى فنشط الوفد بالبيانات والجماهير لمنع عدلى من تأليف الوزارة (٩٨) ، كما وقعت حادثتا اغتيال قتل فيهما بريطانيان عند ذلك رأى عدلى أن الجو الذى يريده لتأليف وزارة تجتمع الأمة حول سياستها لم يتهيأ وان وزارة تؤلف فى جو من الانقسام والارهاب ستضطر الى سياسة

(٩٧) F.O. 407/196 No. 105 Op. Cit.

(٩٨) طارق البشرى المرجع السابق ، ص ١١٥ •

القمح ، وقد يحدث في عهدها ما حدث في عام ١٩٢١ لذلك اعتذر عن قبول المهمة (٩٩) ٠

وقد علق اللنبى على اعتذار عدلى ، بأنه نتيجة لما استدعته حملة القاء القنابل من التطبيق الحازم للاحكام العرفية ، قرر عدلى أخيرا ألا يتولى منصب رئاسة الوزارة (١٠٠) ، وقد علقت الديلى ميل على « رفض عدلى تأليف الوزارة ، وعلى ذلك صارت الآمال بالاتفاق أبعد عنها في وقت مضى (١٠١) ٠

ونتيجة لتزايد حوادث الاغتيالات والاضطرابات التى استمرت من أوائل فبراير الى أوائل مارس ١٩٢٣ ، أصدر اللنبى أمرا عسكريا في ٧ فبراير ١٩٢٣ بعد قتل أحد البريطانيين بتعيين الكولونيل « كوك كوكس » حاكما عسكريا للقاهرة والجيزة وخوله سلطة اتخاذ جميع الاحتياطات اللازمة لحفظ النظام بالجهات المذكورة ٠

وقد عزا المندوب السامي هذا التعيين الى تعدد الاعتداءات في القاهرة والجيزة ضد الرعايا البريطانيين ، على الرغم من الاحتياطات التى اتخذتها السلطات المحلية (١٠٢) ٠ فأصدر الحاكم العسكرى الجديد أمرا بمنع الاجتماعات العامة في القاهرة والجيزة الا بأذن خاص من حكمدار بوليس القاهرة أو مدير الجيزة والا تعرضوا للمحاكمة أمام محكمة عسكرية ، واعتبرته بعض الجهات منطقة عسكرية لا يسمح لأى شخص بالخروج أو الدخول اليها الا من أمام مخفر البوليس ، والا تعرض لاطلاق النار عليه ٠

---

(٩٩) محمد حسين هيكل : المرجع السابق ، ص ١٦٢ ٠

(١٠٠) F.O. 407/196 No. 134 Allenby to Curzon, March. 31, 1923.

(١٠١) الاهرام : ١٩٢٣/٣/٨ ٠

(١٠٢) الرافعى : المرجع السابق ، ص ٧٨ ٠

كما أصدر اللنبي في ٨ فبراير أمرا بغرامة قدرها ٦٠٠ جنيه على المنطقة التي وقع فيها الاعتداء الأخير (١٠٣) .

وعلى أية حال فقد كانت حوادث الاغتيالات السياسية والقاء القنابل على معسكرات الاحتلال وجنوده في تصاعد مستمر في تلك الفترة ، الأمر الذي أدى الى تفتيش بيت الأمة وانذار أعضاء الوفد واعتقالهم هم وبعض أعضاء الحزب الوطني (١٠٤) .

كما قام اللنبي بدعوة الصحفيين الى دار المندوب السامي وألقى بلاغا حرص فيه على التأكيد على أمرين : الأول أن انجلترا هي التي منحت مصر استقلالها .

الثاني رد على ما يدعى أنها أكاذيب الصحافة المصرية التي سممت عقول المصريين ضد البريطانيين الذين أخلصوا الود لمصر والذين لولا قدمتهم لها لما تيسر للبلاد كسب استقلالها (١٠٥) ! .

وقد قامت كثير من الصحف البريطانية بشن حملة على اللورد اللنبي واتهمت سياسته بالفشل نتيجة لتعدد حوادث الاغتيالات وعدم استقرار الأمن وعدم نجاحه في تشكيل وزارة .

فعلقت جريدة ليوليدو أن اللورد اللنبي أعلن أن سياسة التحدي ستبقى لأن بعض « المتعصبين » من المصريين أتى فظائع كريهة ، وستبقى الأحكام العرفية ، ثم وصفت الصحيفة السياسة البريطانية في مصر بالنفاق . فقالت .

---

(١٠٣) المرجع نفسه والصفحة .

(١٠٤) المرجع نفسه ، ص ٧٩ – ٩٠ .

(١٠٥) الأهرام . ١٩٢٢/١/٤ وانظر ١٩٢٢/١/٥ اجتماع الجالية البريطانية في شبرد لبحث مسألة الاغتيالات .

« أننا ننفي زعيم الشعب المحبوب ونقيم حكمنا على القانون العسكري ، ونبقى حامياتنا ثم نزعم طول الوقت اننا منحنا المصريين الاستقلال » (١٠٦) .

ثم ذكرت « نيوليدو » بأن هناك أخبارا طيبة عن تغيير اللنبي ، فعلقت بقولها لا فائدة من تغيير الرجل اذا استمرت السياسة نفسها وأول خطوة انما هو وضع حد لنفي زغلول والخطوة الثانية الغاء الأحكام العرفية ، غير أن أهم نقطة في الواقع ما هي الا الاحتلال اذ ان الانسان لا يضع جنود أجنبية في بلد مستقل (١٠٧) .

كما انتقدت الديلي هيرالد سياسة اللنبي واتهمته بسرعة البت في الأمور وافتقاده لروح التوفيق والمسألة التي هي أمر جوهري في سياسة الشعوب ، وأنه ليس بالسياسي المحنك ، ويحيط باللورد اللنبي عناصر شرقية دأبها دس الدسائس كما يحيط به أفراد من الانجليز المغالين في الوطنية ، فسجن المعارضين الذين يخلقون المشاكل وتجاهل شعور المصريين القومي (١٠٨) .

وقد ذكرت « المورننج بوست » أنه منذ أعلنت الحكومة البريطانية تصريح ٢٨ فبراير خلق في مصر نفوذ قائم على العراقيل ، وهذا النفوذ مستمر الى الآن ، فقد تحسن الجو السياسي أكثر من مرة ولكن ما لبث أن اكفهر ثانية لوقوع حوادث الاعتداءات التي قضت على جميع الجهود التي بذلت للحصول على معاونة أحسن العناصر المصرية بوضع سياسة تقوم على الاصلاح . ولا ريب أنه اذا لم تؤلف

---

(١٠٦) الأهرام . ١٩٢٢/١/١٩ . وانظر : ١٩٢٣/٤/٧ .
(١٠٧) نفسها : ١٩٢٣/٥/٥ .
(١٠٨) نفسها : ١٩٢٣/٣/٨ . وانظر : ١٩٢٤/٤/٦ : دعوة لنقل اللنبي عن مصر .

وزارة مصرية تقوم بأعباء البلاد فانه لا أمل في السير الى الامام(١٠٩). وأن سياسة القمع والشدة تجر الى الكوارث ، وأن الوسيلة الوحيدة للحصول على تسوية المسألة المصرية هى الاعتراف بحقوق الشعب المصرى والمفاوضة الحرة مع زعمائه المختارين .

ان تبعة حوادث الاعتداء لاتقع على كاهل زغلول وزملائه ، بل على اللورد كيرزون واللورد اللنبى لقد أخذ المسئولون « الآن » يدركون أن السياسة التى اتبعت بعناد عقيمة » (١١٠) .

كما ذكرت صحيفة « الديلى كرونيكل » بأن سياسة اللنبى افلست ولابد من تغييره فان السياسة القائمة على الأحكام العرفية لا تؤدى الا الى حدوث مثل ما هو حادث (١١١) .

فى حين رأت الديلى نيوز أن أمام بريطانيا سياستين الأولى : أن ترفض صراحة دعوى المصريين فى تقرير المصير وضـــم البلاد وهذه سياسة كثيرة النفقات محفوفة بالأخطار .

والثانية : أن تعترف بريطانيا بحق مصر فى تقرير مصيرها على شرط أن تصان بعض مصالح بريطانيـــة معينـــة كحماية قناة السويس .

وقد حاول اللنبى أن يســـير فى طريق وســـط بين هاتين السياستين ولكنه فشل (١١٢) .

---

(١٠٩) الأهرام : ١٩٢٣/٣/٨ .
(١١٠) الدورية نفسها والعدد .
(١١١) الدورية نفسها والعدد .
(١١٢) نفسها ١٩٢٣/٣/٢١ .

وأمام تصاعد الحملة الصحفية على اللورد اللنبى ، الى جانب اشتداد المقاومة المصرية للوجود الاحتلالى فى البـــلاد ، لجأ اللنبى الى استخدام الأحكام العسكرية وكتب الى حكومته « باســـتحالة الغائها مع تزايد أعمال العنف » (١١٣) ٠

وأصبح المندوب السامى أكثر اهتماما بالمحافظـــة على الأمن العام ومحاولة اكتشاف الجنـــاة أكثر من اهتمامه لحـــل الأزمة السياسية (١١٤) « ايجاد وزارة » ٠

فما كان من وزير الخارجيـــة اللورد كيرزون الا أن طلب من اللنبى ضرورة اعلامه بالوضع السياسى القائم بالتفصيل ، وحاول أن يجد مع المندوب السامى سياسة ملائمة لمواجهـة هذه الظروف كما رأى حضور اللنبى الى لندن للتشاور ٠

فيقول كيرزون لمندوبه السامى « أنه لم يتكون عنده انطباع واضح عن الوضع السياسى القائم سواء فى القاهرة نفسها أو فى الأقاليم بل الاحساس القائم أن الادارة تفتقر الى الأمانة والكفاية ، فضلا عن التأثيرات غير الحميدة للملك ، وفوق ذلك فانه وراء هذا العنف « المهيجين » الوطنيين والموظفين الفاسدين ٠

ورأى وزير الخارجية بانه اذا لم يتم التغلب على هذه العقبات فانه من الصـــعب ضمان حقوق وأمن الأجانب ، فوق ذلك فانهم ينزلقون الى موقف قريب من ذلك الذى كان قائما قبل زيارة اللنبى فى العام الماضى ، مع الفارق أن القوات البريطانية كانت قادرة وقتئذ

---

(١١٣) نفسها : ١٩٢٣/٢/٨ ، راى الديلى هرالد ٠

(١١٤) F.O. 407/96 No. 111 Curzon to Allenby. March 8, 1923.

على العمل أكثر مما هى الآن ، وأن انهيار الادارة المصرية يزيد من صعوبة وخطورة الموقف (١١٥) •

وقال كيرزون ان هناك مشكلتين أولاهما : الالمام بشتى العوامل التى صنعت هذا الموقف ، وثانيتهما : أنه على ضوء هذا الالمام يمكن التعرف على الوسيلة التى يتم استخدامها فى هذا الشأن •

يواصل وزير الخارجية بأنه فى كلا الأمرين فان الحكومة فى حاجة الى نصيحة المندوب السامى ، ثم سأله عما اذا كان قدومه الى الوطن لن يؤثر على ذلك على الوضع القائم فى مصر ذلك أن الموقف يحتاج الى شكل من التشاور الشخصى وهو أمر مطلوب •

وفى النهاية يقول واذا لم تتمكن من ذلك فانه يرى أن يضع اللنبى تقريرا مستوفيا عن كل جانب من المشكلة بهدف التوصل الى التعامل بشكل أكثر كفاءة مع الموقف الذى يبدو أنه يخرج من بين أيديهم (١١٦) •

ولكن اللورد اللنبى رفض السفر الى بلاده فى ذلك الوقت وكتب برأيه الى وزيره قائلا ، بانه من الصعب جدا أن يجىء الى لندن فى الظروف الحاضرة بحكم ما قد تثيره هذه الرحلة ، والتى قد تفسر ان الحكومة البريطانية واقعة تحت ضغط الموقف ، وأنها بصدد تغيير سياستها واستطرد اللورد بأن المستشارين أبلغوه أن مثل هذا الانطباع سيؤدى الى حملة عنيفة ضد البريطانيين كما سيؤدى الى اعتقاد الملك بانه ذو قوة وهو الاعتقاد الذى تعاظم جدا قبل اثارة مشكلة السودان ، وان الموقف الذى نال بعض التحسن فى الأسابيع الماضية ممكن أن ينتكس مرة أخرى •

(١١٥) 407/196 No. 111 Curzon to Allenby March, 8, 1923.

(١١٦) Ibid

ويوافق المندوب السامي على الحل الثاني لكيرزون ، ويخبره أنه سيقوم باعداد تقرير شامل عن كل جانب من جوانب المسألة غير أنه قد يعاونه على هذا أن ينتهز أول فرصة ليبعث اليه بسؤالاته التي يرغب في الحصول على اجابات عنها في هذا التقرير ثم استاذن اللنبي رئيسة ان تبدى بعض الملاحظات عن الجزء الاول من برقيته ٠
وكان من رأيه أنه من الصعب في الوقت الحاضر احراز أى تقدم نتيجة لاحداث العنف وتاثيرها على الرأى العام للبريطانيون في مصر وفي انجلترا ٠

وأن هذه الأحداث قد خلقت لونا من التوتر السياسي ، ولدى الرأى العام المصرى الذى يجب ان يعتقد بضرورة تأجيل اى تقدم سياسي طالما ان الوسائل المستخدمة ضدهم من بعض المصريين غير ودية (١١٧) ٠

ويتضح من ذلك أن العلاقة القائمة بين اللنبي ووزارة الخارجية البريطانية بعد التصريح كانت قائمة على « التفاهم » والعمل المشترك وتبادل الآراء والافتراحات بين قصر الدوبارة في القاهرة ووزارة الخارجية في داوننج ستريت ٠

فاللنبي يوافق على اقتراحات عدلى « السرية » بشأن السودان والأحكام العرفية ، ولا تمانع حكومته في هذا الرأى ، والخارجية تطلب ارسال انذار الى ثروت قبل ذلك فيستمهلها اللنبي ثم يقدم الانذار وهكذا ٠

وعلى كل حال فان كيرزون قد كتب ثانية في ١٣ مارس ١٩٢٣ الى اللنبي باقتراحاته سواء لشكل الحكومة المصرية المنتظرة ،

---

(١١٧) F.O. 407/196 No. 112 Allenby to Curzon March, 1923.

أو التفكير في ادارة انجليزية لمصر مستعينا بقوة الجيش والبوليس ويستشيره كذلك في مدى تأثير اطلاق سراح سـعد زغلول على الوضع السياسى فى مصر .

وقد كتب اللورد كيرزون ردا على اللورد اللنبي فيما يريد معرفته فيقول :

أن المطلوب تشكيل حكومة مصرية قادرة على التعامل باخلاص مع الترتيبات التى تقررت بمقتضى تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ وان تكون مستعدة الى :

١ ـ اصـدار دستور جديد .

٢ ـ اقرار التحفظات الأربعة .

٣ ـ مزيد من انسحاب بريطانيـا عن التدخـل فى الشئون الادارية .

٤ ـ اتخاذ الاجراءات العملية لاستكمال الاستقلال المصرى ، وأن الفشل في تحقيق هذه الآمال يؤدى الى طرح التساؤلات الآتية التى طالب بالحصول على معلومات كافية بشأنها :

(أ) عند الحديث عن وزارة ادارية فهل هناك أمل بأن أى رجـل دولة مصرى له شأن سوف يرحب بتحمل المسئولية فى ظل الظروف القائمة ومن يكون ؟ .

(ب) هل سوف يعمـل الملك مع مثل هذا الشخص وهل سوف يعمل هو مع الملك ؟

(جـ) هل يمكن الثقة فى الوزارة أو فى الطرفين ان يعملوا وفقا لخطة ٢٨ فبراير ١٩٢٢ .

(د) كبديل اذا لم يتمكن من تشكيل هذه الوزارة فهل الملك كفء أن يحكم البلاد بدون وزارة وفى مثل هذه الحالة ما هى الأداة المطلوبة للادارة اليومية كما سبقت الاشارة .

هل انتخاب أو اعادة دعوة الجمعية التشريعيـــة فى ظـل الدستور القائم يستحق المحاولة واذا لم يمكن التوصل الى أى من الحلول السابقـة فهل يستنتج من ذلك أن الملك يمثـل العقبة الرئيسية فى اقرار تسوية سلمية (١١٨) .

ثم اقترح كيرزون عدة اقتراحات لحل الأزمة ، طالبـــا رأى اللنبى فيها فرأى كيرزون : فاذا كان الحـل لا يتوافـر على ضوء الأفكار السابقة ، واقتضى ذلك أن يقوم الموظفون البريطانيـــون بتشغيل الادارة مباشرة ، فهل من الجائز أن يواجه ذلك لونا من حركة عدم التعاون من جانب الموظفين المصريين فى الادارة المدنية .

- وهل ممكن أن تقتصر هذه الحركة على القاهرة ، أم من الممكن أن تنتشر الى سائر المديريات خاصة خلمات الرى .

- واذا ما انتشرت حركة العصـــيان فهل ممكن الاعتماد على البوليس فى المدن والريف وعلى الخفـــراء وعلى الجيش المصرى .

---

(١١٨) F.O. 407/196 No. 114 - Curzon to Allenby March 13, 1923.

- وكبديل لذلك سال كيرزون هل سوف تستدعي الضرورة استخدام القوات البريطانية في هذه الحالة ، وهل يتطلب ذلك مزيد من الامكانات العسكرية (١١٩) ·

- وفي مقابل كل البدائل السابقة ، فهل يؤدى اطلاق سراح سعد زغلول الى تهدئة الأمور ، وكيف سينظر الملك وكبار رجال الدولة الى هذا العمل ، وهل يعني ذلك المطالبة بتخلى بريطانيا عن موقفها تماما في مصر والسودان ، أم ان حكومة تتسمى بالوطنية ممكن ان تقبل تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ وتعمل منسجمة مع المندوب السامي ·

- وهل يؤدى تشكيل هذه الحكومة الى اثارة مسألة الحماية البريطانية في مصر وماذا تقترح أن يكون الرد ·

- وهل يؤدى الاقتراح بالانسحاب الاختيارى الى الاسكندرية ، وأن تتحمل الحكومة المصرية مسئوليتها الى الثقة في الحكومة المصرية · أم سيؤدى ذلك الى شكل من الفوضى يتحول الى أعمال عنف ضد الأجانب (١٢٠) ·

- وواصل وزير الخارجية عرض خطته التى اقترحها على اللورد اللنبى الى حد الحديث ، عن احتمال خطر توقف الملاحة في قناة السويس ، والسيطرة على جمارك الاسكندرية لتعويض الموظفين الأجانب ، وضم السودان الى الامبراطورية ·

---

(١١٩) F.O. 407/196 No. 114. Op. Cit.

(١٢٠) F.O. 407/196 No. 114 Op. Cit..

وفي النهاية سأل المندوب السامي ، عن اذا ما تم ذلك هل ممكن أن يحدث بدون مزيد من الالتزامات أو المخاطر العسكرية ، وبدون مزيد من الأعباء المالية ، وهل ممكن أن يؤدى مثل هذا الاجراء الى اشعال الموقف في مصر بكل ما يترتب عليه من نتائج (١٢١) .

ويتضح من هذه البرقيات المتبادلة بين وزير الخارجية البريطاني ، ومندوبه السامي طريقة العمل بين وزارة الخارجية ودار المندوب السامي ، وكيف كانوا يحكمون مصر ويرسمون السياسات ، فكيرزون يقترح الشكل الذى سيكون عليه الحكم في مصر في حالة عدم قيام وزارة تعترف بالتحفظات وتصدر الدستور ، وتأثير ذلك على المصالح البريطانية ، ووجود الحامية ، قناة السويس ، حتى السودان واقتراح ضمها .. الخ . ولا يستطيع أن يقرر رأيا معينا دون موافقة والتشاور مع المندوب السامي ، ونلاحظ أيضا حرص كيرزون على سياسة التصريح ، واتفاقه في ذلك مع اللنبي .

دار المندوب السامي ووزارة يحيى ابراهيم ١٥ مارس ١٩٢٣ — ٢٧ يناير ١٩٢٤ :

وقبيل تاليف وزارة يحيى ابراهيم ، أجل اللنبي رحلته التى اعتزم القيام بها الى شرق الأردن ، مما أوحى للصحف أن الأزمة السياسية في طريقها الى الحل . كما قام اللنبي بزيارة لقصر عابدين وبقى مدة طويلة ، مما رجحت التكهنات بأن ثمة تغيير سيحدث (١٢٢) .

---

(١٢١) Ibid.

(١٢٢) وادى النيل : ١٩٢٣/٣/١٦ .

وقد علقت وادى النيل على ذلك بأن الاحساس بقرب انتهاء الأزمة ليس بين المصريين فقط بل امتد للصحف البريطانية التى تعبر عن الرأى العام ، فانها تبدى خوفها من الأزمة الراهنة وتبدى رغبتها فى الخلاص من ارتباكها ، ومادام الناس فى مصر وانجلترا ينظرون الى الأمر بهذه النظرة ويتمنون انهائها ، فان الجهـــات الرسمية فى كلا البلدين تسعى الى انهاء لهذه الأزمة ، وهو ما يدل عليه كذلك مناقشات البرلمان البريطانى عن الحالة فى مصر .

وعلى أية حال وفى مواجهة هذا الموقف العصيب تقرر تأليف وزارة ادارية مهمتها معالجة الشئون الادارية العادية دون المسائل السياسية ، الى حين ظهور ما يدل على تخفيف حدة الأحكام العرفية او الغائها كلية (١٢٣) .

وقد رشـــح الملك يحيى ابراهيـــم وزير المعارف فى الوزارة المستقيلة على أساس أنه يمكنـــه التعاون معـــه لاعتقاده بامكان السيطرة عليه أكثر من أى سياسى بارز آخر .

وقد قبل اللنبى هذا الترشيح لأنه سوف يخرجه من مأزق بقاء البلاد بدون وزارة ، بالاضافة الى ما يتمتع به الرجل من استقامة وبعد عن الدنيا .

وقد قام اختيار الوزراء على أساس موافقتهم على أمور ثلاثة ، تأييد تصريح ٢٨ فبراير ، والموافقـة على الفقرات المستبدلة فى الدستور الخاصة بالسودان ، والقبول بمبدأ قانون التعويضـــات ويذكر اللنبى أنه هو ورئيس الوزراء كانا معترضـــين على ضـــم

---

(١٢٣) د. يونان لبيب رزق ــ تاريخ الوزارات المصرية ، ص ٢٥٤ .

محب باشـــا للوزارة ولكن الملك وضعهما أمام الأمر الواقع بابلاغ أسماء أعضاء الوزارة الجديدة للصحف ، وعلى ذلك كان من الصعب احداث أى تغيير دون اثارة القيل والقال ، فتمت الموافقة على الرجل على أســـاس ابعاده من الوزارة اذا قام باحداث أى متاعب جدية فى المستقبل (١٢٤) .

وهو ما قد حدث بالفعل وقد ذكرت « التيمس » « بمناسبة تاليف الوزارة » لا ريب فى أن لدى البريطانيين فى الأسبوع أو الأسبوعين الآتيين فرصة تمكنهم من اكتساب امتنان الشعب المصرى، وهى فائدة تضمن توثيق الصلات الودية بين البلدين فى المستقبل ، ولكن يجب ألا يكون هناك تردد أو تبسيط للنتائج الخطيرة التى لا مندوحة عن وقوعها اذا وجدت ارادة الشعب معارضة وأن يبسط ذلك بوضوح لا يدع مجالا لسوء الفهم » (١٢٥) .

وفى رد المندوب السامى على رسالة كيرزون المؤرخة فى ١٣ مارس أبدى اللنبى رأيه فى وزارة يحيى ابراهيم وكان انه ونتيجة للتطبيق الحازم للأحكام العرفية قرر عدلى ألا يتولى منصب رئاسة الوزارة ، ومن ثم لم يعد من حل سوى تشكيل وزارة لادارة شئون البـلاد مثل وزارة توفيق نسيم ١٩١٩ ـ ١٩٢٠ والتى لا تتعامل مع أى شأن سياسى وانما تدير الشئون العادية حتى تهدأ حملة العنف ويمكن مع ذلك الغاء الأحكام العرفيـة ، واحراز قدر من التعاون مع حكومة سياسية ، وعلى أساس هذه الفكرة أختار الملك رئيس الوزراء الحالى .

غير أن الرجل أعلن أنه لن يكون عمله اداريا بحتا وأنه بمعونة من المندوب السامى سوف يتمكن من التغلب على المعارضة لاصدار

(١٢٤) المرجع نفسه ، ص ٢٥٦ .

(١٢٥) الأهرام : ١٩٢٢/٤/٥ .

الدستور وقانون التعويضات واجراء الانتخابات وأكد أنه لن يكون تابعا للملك (١٢٦) ٠

ويواصل اللنبى ردوده على وزير خارجيته بأنه يشك ان أى رجل دولة له مكانة مثل مظلوم او محمد سعيد أو ثروت أو صدقى كان يمكن أن يقبل المنصب فى الوقت الحاضر ، دون الغاء الأحكام العرفيـة ٠

ومع أنه لم تتح لرئيس الوزراء الحالى الفرصة للظهور كرجل دولة ذى مكانة ، فانه رجل شجاع ويستحق التأييد ، وعلى العموم فوزارته تتكون من رجال لا مكانة لهم ٠ ورجل مثل هذا يستطيع الملك أن يتعاون معه أفضل من أى رجل ذى مكانة مثل أولئك الذين تم التنويه بهم الأمر الذى يجعل الملك يقبله كرئيس وزراء دون ضغط يذكر ، لأنه مقتنع أن رغبته فى الاستئثار بالسلطة سوف تؤدى به الى صدام مع أى من هؤلاء ٠

واستطرد بأنه بعد الخبرة التى اكتسبت من وزارة ثروت فى العام السابق فان الملك لن يستطيع العمل مع أى رئيس وزراء ذى مكانة دون أن يعتمد هذا الأخير على المعونة البريطانية أو على معونة البرلمان المصرى (١٢٧) ٠

ويظهر من رأى اللنبى تأييده للوزارة الجديدة ، كما يؤكد كذلك بان أى رئيس وزارة « ذى مكانة » لن يستطيع أن يعمل بدون معونة من دار المندوب الســـامى أو البرلمان ، كنتيجة لأن الملك سيتدخل فى شئونها ٠

---

(١٢٦) F.O. 406/186. 134 Op. Cit.

(١٢٧) Ibid.

وعلى كل حـال فلم يخب ظن اللنبي ففي أول حديث أدلى به رئيس الوزراء قال فيه ، « انه يريد أن يسير دفة البلاد بتأييد الملك ومعاونه دار المندوب السامي ، كما ذكر في موضع آخر أن الوزارة تعمل بالاتفـاق المنطـوى على الولاء والاخـلاص مع دار المنـدوب السامي (١٢٨) ·

وقد علق الأستاذ الرافعي « بأنه لم يصدر من قبل مثل هذا التصريح من رئيس وزارة، وأن كان أغلبهم سار على منهاجه »(١٢٩)·

ويبـدو أن اللورد اللنبي قد رأى لكي تكسب وزارة يحيى ابراهيم قدرا من الشـعبية ، ان يقوم بتنفيذ السياسة التي كان يود تنفيذها لو أن عدلي باشا كان قد نجح في تأليف وزارة بعد استقالة نسيم ·

ولعل الذي دفع اللنبي الى ذلك هو اشتداد النقد الموجه له ولحكومته من قبل الصحافة البريطانية والبرلمان (*) ، مع اشتداد أعمال العنف الوطني ضد البريطانيين في مصر ·

فلما وجد اللنبي ضالته في وزارة يحيى ابراهيم ، « التي عملت بانسجام مع دار المندوب السامي » (١٣٠) ، رأى أنه من الممكن تنفيذ سياسته بتقديم بعض « التنازلات » ، كالافراج عن سعد زغلول والمعتقلين السياسيين ، والغاء قانون الأحكام العرفية ،

(١٢٨) الاهرام : ١٩٢٣/٤/٢٣ · تصريح يحيى لمراسل التيمس وادي النيل : ١٩٢٢/١١/١٣ ·

(١٢٩) الرافعي : المرجع السابق ، ص ٨١ ·

(*) الاهرام : ١٩٢٣/٣/١٩ « فشل الاحكام العسكرية » ·

(١٣٠) ٠١ د٠ يونان لبيب رزق ، المرجع السابق ، ص ٢٥٧ ·

عسى أنه يساعد ذلك على اعادة الهدوء الى البلاد ، وتستطيع الوزارة اصدار الدستور ، وتنجح فى تهدئة الرأى العام ، مما يخفف من عبء الهجمات التى تشن عليه وعلى حكومته فى البرلمان ٠

وكان أول تلك الخطوات التى أقدم عليها اللنبى هى الافراج عن سعد زغلول وزملائه المنفيين ٠

وفى الواقع فان تلك الفكرة كانت تلح على المندوب السامى ووزارة الخارجية البريطانية بل أيضا على الرأى العام البريطانى المتمثل فى البرلمان والصحف ٠

ففى الجانب الرسمى كان يخشى على السياسة الجديدة « سياسة التصريح » ، من عودة سعد واحتمال أن يتولى الوزارة ، أو من رد الفعل لدى المصريين اذا ما أطلق سراحه ٠

أما الجانب الشعبى المتمثل فى الصحف والبرلمان ، فقد كانوا يأملون فى أن يؤدى الافراج عن سعد الى اعادة الهدوء (١٣١) ، أو انه هو البديل الوحيد أمامهم للخروج من « الورطة » (١٣٢) ، أو أن فى عودته قد يجعل الاتفاق ممكنا ، وبذلك ثبت خطأ اللنبى فى أن نفى سعد قد يجعل الاتفاق ممكنا (١٣٣) ٠

وقد دارت المناقشات بين المندوب السامى ووزارة الخارجية حول الافراج عن سعد زغلول وزملائه وعواقب ذلك كما بحثت أيضا بين المندوب السامى وموظفى داره وبين كبار الموظفين البريطانيين ٠

---

(١٣١) الاهرام : ١٩٢٣/١/١٩ ٠

(١٣٢) نفسها : ١٩٢٣/٣/١٢ ٠

(١٣٣) نفسها : ١٩٢٣/٤/٧ ٠

ففى الاجتماع الذى عقد بدار المندوب السامى فى القاهرة والذى سبقت الاشارة اليه سأل المندوب السامى زملاءه المجتمعين معه هل هناك خطورة من عودة سعد زغلول الى مصر وكان ذلك فى ١٨ يناير ١٩٢٣ ٠

.. وقد أجاب كين بويد بالنفى وكانت وجهة نظره أن الرأى العام فى مصر قد تغير الى حد ما وأن زعماء حركة زغلول لم يعد لهم الوزن الذى كان لهم من قبل ٠ فمن خلال السياسة التى اتبعت بعد ٢٨ فبراير ، فانه يجب ألا يغيب عن البال أنها قد حققت هدفا قيما ، ومعلوم أن الوزارة القائمة وزارة توفيق نسيم مثلها مثل الوزارات السابقة قد استمدت عناصرها من الساسة المحافظين ٠

وكيفما كان الأمر فان تشكيل برلمان مصرى من العناصر نفسها، ومع أن يكون له سلطة مثل سلطة البرلمان في أوربا ، فانه سينتج عن ذلك تشكيل وزارات مصرية من العناصر المسئولة نفسها .

ومن ثم فمن المتوقع وفى المستقبل القريب ألا تتردد أية حكومة مصرية فى طرح الأصوات العالية المحتجة على التصريح أو اتفاقية السودان ١٨٩٩ جانبا ثم خلص كين بويد من ذلك الى القول :

أما عن زغلول فيتمنى لو أبعد هو ورفاقه الى أوربا ، ولما سأله المندوب السامى عن كيفية ذلك يجيب بأن تستمر الأحكام العرفية فى مصر لمدة أطول وأن تستخدم لتحقيق هذا الغرض (١٢٤) ٠

ونلاحظ أن اللنبى قد اعتمد بالفعل على سياسة الأحكام العرفية بفرضها على البلاد فى تلك الفترة (**) ، حتى أنه عندما

---

(١٢٤) F.O. 141/484 Op. Cit.

(**) انظر الأهرام : ١٩٢٣/١/١٦ ، ١٩٢٣/٢/١٩ ٠

طلبت الخارجية البريطانية منه الغاءها رفض وكان متذرعا بحجة الاغتيالات السياسية المنتشرة فى البلاد فيما أيد موقفه لدى حكومته (***) ، وقد رد المستر كير على بويد ، أن الأحكام العسكرية مكروهة ليس فقط فى مصر ولكن أيضا فى مجلس العموم • غير أن بويد رأى أنها لابد أن تستمر الى أن يتم القبض على الجناة فى حادثة المستر روبسون Ropson ، وهى الحادثة التى قوت من موقف المندوب السامى فى الابقار على هذه الأحكام ، كما أنه يود أن يرى سعدا منفيا الى أوربا •

بيد أن المستر « كير » رأى أن الحكومة البريطانية قد تتأثر بالرأى العام فى بريطانيا وقد تجد نفسها مجبرة على اطلاق سراح سعد زغلول وهناك بديلان لمواجهة ذلك :

(أ) أن تطلق يد المندوب السامى فى اختيار طبيعة الاجراء المنوى اتخاذه •

(ب) التصويت فى البرلمان المصرى على هذا الموضوع •

فرد بويد بأنه لا شك أن البرلمان سيوافق على عودته الى مصر •

وأخيرا كان رأى المندوب السامى :

أنه يود استمرار نفيه وابعاده الى فيشى Vichy أو أى مكان آخر وفقا للأحكام العرفية •

فى حين رأى المستر « فيرنس » أن الملك يعتمد على ابعاد سعد بهذه الوسيلة (١٣٥) • على أية حال فان اللنبى وكبار موظفيه

(***) انظر : F.O. 407/196 No. 111 Op. Cit.,

(١٣٥) F.O. 141/484 Op. Cit.

كانوا معترضين على عودة سعد زغلول الى مصر حتى أن « بويد » قد أكد مرة ثانية فى تقرير له لدار المندوب السامى « عن المخاطرة الكبيرة التى يمكن أن تواجههم من الفورة التى سوف تعقب عودة سعد زغلول الى مصر » (١٣٦) .

ولم يكن اللنبى وكبار موظفيه فى القاهرة هم فقط الذين لا يحبذون اطلاق سراح سعد وزملائه بل أيضا الحكومة البريطانية التى كانت واقعة تحت ضغط البرلمان والصحافة من جهة التى تؤيد اطلاق سراحه ، وبين رأى مندوبها وموظفيه المعترضين على تلك الفكرة .

فقد كتب كيرزون الى اللنبى فى ١٧ فبراير ١٩٢٣ ، يريد معرفة حقيقة رأيه فى ذلك ويتساءل عن امكانية اطلاق سراح سعد زغلول من جبل طارق وقد رأى انهم لا يستطيعون الاستمرار فى استبعاده الا بناء على الاستمرار فى الأحكام العسكرية ، كما أنه لا توجد لدى أية حكومة مصرية القوة لاستبعاده (١٣٧) ، ثم يتساءل فى برقية أخرى ، هل يؤدى اطلاق سعد زغلول الى تهدئة الأمور ، وكيف سينظر الملك وكبار رجال الدولة الى هذا العمل ، وهل يعنى ذلك المطالبة بتخلى بريطانيا عن موقفها تماما فى مصر والسودان ، أم أن حكومة تتسمى بالوطنية ممكن أن تقبل تصريح فبراير ١٩٢٢ ، وتعمل منسجمة مع المندوب السامى ، وهل يؤدى تشكيل مثل هذه الحكومة الى اثارة مسألة الحامية البريطانية فى مصر وماذا تقترح أن يكون الرد (١٣٨) .

---

(١٣٦) F.O. 141/484-278 Op. Cit.

(١٣٧) F.O. 407/196 No. 88. Curzon to Allenby, Feb. 17, 1923.

(١٣٨) F.O. 407/196 No. 114 Op. Cit.

وقد أجاب اللورد اللنبي وزير خارجيته (*) على ذلك ، بأنه من الصعب ربط سعد زغلول بأية فكرة سياسية سوى العداء للحكومة البريطانية ، ومن الصعب توقع سوى نتائج غير مرضية فى حالة عودته ، وأن هذه العودة سوف تؤدى الى زيادة الطلبات ذات الطبيعة المتطرفه ، وعلى ضوء تكرار اعلانات الوفد يرفض تصريح فبراير ١٩٢٢ ، فانه لا يثق فى أن أية حكومة زغلوية يمكن أن تقبل هذا التصريح وتعمل بالتنسيق مع الحكومة البريطانية .

فى حين كان رأى اللنبي حول اثارة حكومة وفدية لمسألة الحامية البريطانية فى مصر بأنه سوف يكون هناك باستمرار ضغط من الرأى العام فى هذا الاتجاه ، أما مدى شدة هذا الضغط فسوف يتوقف على تحركات القوى السياسية الداخلية ، وأنه سوف يتردد فى حرمان النفوذ السياسى البريطانى من مساعدة الجيش حتى يستقر الوضع السياسى للبلاد (١٣٩) .

ويتضح لنا أنه بالرغم من أن المندوب السامى وحكومته لم يجدوا أمامهم من مفر سوى اطلاق سعد ، رغم رفضهم للفكرة ، بل وتوقع اللنبي من ذلك نتائج غير مرضية ، وأن الوفد سوف يرفض العمل بسياسة التصريح ومع ذلك فقد وافقوا على اطلاق سراح سعد وزملائه المنفيين ، لأنه كان من المستحيل الاقدام على الغاء الأحكام العرفية ، دون الافراج عن سعد والمنفيين بل والمعتقلين السياسيين ، بهدف تدعيم وتثبيت وزارة يحيى ابراهيم ، للخروج من الأزمة السياسية واعادة الهدوء للبلاد ، وكان اشتداد أعمال

(*) كان كيرزون قد اقترح على اللنبي كحل لقيام وزارة أن يحكم الملك بدون وزارة أو يعزل ويحل ابنه محله ، أو يتولى الموظفون البريطانيون تشغيل الادارة المصرية .

(١٣٩) Ibid. No 135 Op. Cit.

العنف الوطنى وتراجع عدلى يكن عن تاليف الوزارة ، مع ازدياد شدة تطبيق الأحكام العسكرية قد أخر الفكرة الى حين تولى يحيى ابراهيم الحكم .

ولذلك كان قرار الحكومة البريطانية الافراج عن سعد زغلول فى ٢٧ من مارس ١٩٢٣ واذاع اللنبى النبأ فى قرار أصدره ٣١ مارس من الشهر نفسه ، وقد علق الأستاذ الرافعى على ذلك « بأنه قد تلقت الأمة هذا النبأ بالغبطة والابتهاج العظيم » (١٤٠) .

ثم تبع ذلك القرار الافراج عن المعتقلين الســـياسيين فى مصر ، ثم الافراج عن المحكوم عليهم من أعضاء الوفد والمعتقلين منهم فى سيشل (١٤١) .

ومن الطريف أن بعض الصحف البريطانية قد أشـاعت أن اللنبى قد استقال احتجاجا على عودة سعد زغلول (١٤٢) كما ذكرت أخرى أن القرار الخاص بالافراج عن سعد قد تقرر منذ مدة طويلة، ولكن اعلانه تاجل الى آخر دور انعقاد البرلمان (١٤٣) .

فى حين ذكرت « الجارديان » أن الافراج عن سعد ليس دليلا على تبدل حقيقى فى سياسة اللنبى ، « فنحن نشهد مثالا عن خطة الأخذ باليمين ما تتنازل عنه اليسرى » (١٤٤) .

---

(١٤٠) عبد الرحمن الرافعى ، المرجع السابق والجزء ، ص ٩٦ ـ ٩٧ .

(١٤١) المرجع نفسه والجزء ، ص ٩٧ .

(١٤٢) أنظر الأهرام : ١٩٢٣/٣/١٢ ، وايضا : ١٩٢٣/٤/٢ .

(١٤٣) نفسها : ١٩٢٣/٤/٢ .

(١٤٤) نفسها . ١٩٢٣/٦/٢٣ .

كما رأت الصحيفة أن اللنبي غير حائز على الصفات التي تلزم لمعالجة الحالة الحاضرة الدقيقة في مصر .

ويجب أن تستبدل الادارة العسكرية في مصر بمنصب سياسي (١٤٥) . كما طالبت بتغيير سياسة اللنبي نحو الوفد ومصر بعد الافراج عنه ، لان عداء اللنبي لسعد يبعد كلا من البلدين عن الآخر (١٤٦) .

بدأ اللورد اللنبي في تنفيذ الخطوة الثانية من سياسته فجرت المفاوضات بين دار المندوب السامي وبين وزارة يحيى ابراهيم لالغاء الأحكام العرفية الصادرة في نوفمبر ١٩١٤ ، فتم الاتفاق بينهما على أن تصدر الحكومة المصرية أولا القانون المعروف بقانون التضمينات، والذي يقضي باجازة كل ما قامت به السلطة العسكرية البريطانية من اجراءات ادارية وقضائية أو تشريعية مدة الأحكام العرفية .

وكان ذلك شرط الحكومة البريطانية لالغاء الأحكام العسكرية، منذ مفاوضات ملنر والوفد وبعد انتهاء مفاوضات عدلي كيرزون جاء في مذكرة ٣ ديسمبر ١٩٢١ ، أن الحكومة الانجليزية تصر على رفع الأحكام العسكرية حالما يصدر قانون التضمينات ويعمل به في كل من المحاكم القانونية والجنائية في مصر ، وهو قانون لابد منه لحماية الحكومة المصرية أو حماية السلطة البريطانية في مصر » (١٤٧) .

---

(١٤٥) نفسها : ١٩٢٣/٥/١٩ . وانظر : ١٩٢٣/٥/٥ ، ١٩٢٣/٤/٦ « دعوة لنقل اللنبي من مصر » .

(١٤٦) نفسها : ١٩٢٣/٤/٣ - أيضا : ١٩٢٣/٢/١٢ .

(١٤٧) وادي النيل : ١٩٢٣/٦/١٢ .

وقد ذكرت وادى النيل أن أول ذكر لاسم قانون التضمنيات جاء على لسان اللورد اللنبى وأن جميع السياسيين سواء فى دار المندوب السامى أو الحكومة البريطانية ، مهما اختلفت تصريحاتهم فانهم متفقون على أن الأحكام العرفية لن تلغى الا بعد صدور قانون التضمنيات (١٤٨) ·

وعلى هذا حاول اللنبى اصدار القانون ابان وزارة ثروت ، الذى كان العمل على اصدار القانون من ضمن مهامها وذكر ثروت هذا فى كتابة للملك بقبوله تأليف الوزارة فقال « ··· وغنى عن البيان أن انفاذ هذا الدستور يقتضى الغاء الأحكام العرفية ، وأنه يجب أن تجرى الانتخابات فى أحوال عادية وفى ظل نظام تمتنع معه جميع التدابير الاستثنائية ، وقد سلمت بهذا الوثيقتان اللتان أبلغتا أخيرا الى عظمتكم ، وستتخذ الوزارة بلا امهال ما يدعو اليه الأمر فى ذلك من التدابير كما انها ستبذل جهدها اعتمادا على حسن موقف الأمة فى الحصول على الرجوع فيما اتخذ من التدابير المقيدة للحرية عملا بالأحكام العرفية (١٤٩) ·

وقد واجهت حكومة ثروت أيضا رفض القوى الوطنية لاصدار قانون التضمنيات ، الا أن المندوب السامى بالاتفاق مع حكومته كان يصر على أن لالغاء الأحكام العسكرية لابد من صدور قانون التضمنيات ·

وقد وصل اللنبى مع ثروت الى اتفاق بشأن هذا القانون (١٥٠) ، وذكر رئيس الوزراء فى كتاب استقالته أيضا

---

(١٤٨) الدورية نفسها والعدد ·

(١٤٩) الرافعى : المرجع نفسه والجزء ، ص ٤٨ ·

(١٥٠) د· حمادة اسماعيل ، المجلة التاريخية العدد ٣٨ ، ص ٢٧٦ وانظر نص القانون الذى تم الاتفاق عليه بين ثروت واللنبى ٢٧٦ ـ ٢٨٠ ·

« أما فيما يتعلق بالأحكام العرفية فقد وقفت الوزارة فيه أيضا اذ اتفق على قانون اقرار الاجراءات العسكرية التى اشترط الغاءها ، واصبح أمر ذلك الالغاء مرهونا بارادة حكومة جلالتكم » (١٥١) ٠

ولكن ما لبث أن قدم ثروت استقالته بسبب خلافه مع دار المندوب السامي والملك من ناحية أخرى (*) ، وربما أيضا لان نشر القانون مع المعارضة الوطنية له وزيادة أعمال العنف الوطنى قد وجدت خلالها الدار عدم امكان تنفيذه وخاصة مع قصر مدة بقاء الوزارة الثروتية ، « كما أن نصوص القانون نفسها بها افتئات كبير على مصر خاصة مسألة المبعدين ونشر القانون بهذه الصورة سوف يزيد من الاضطرابات فى البلاد » (١٥٢) ٠

وقد بحث اللورد اللنبى أيضا مع توفيق نسيم باصدار قانون التضمينات ، وحاولوا وضع المشروع فى قالب تعاقد بين وزير خارجية مصر نائبا عن الحكومة المصرية واللنبى نائبا عن الحكومة البريطانية ، وذلك لتفويت الفرصة على البرلمان القادم حتى لا ينظر فى القانون وقد حاول نسيم ادخال بعض التعديلات على نصوص القانون ، فى أثناء بحثه مع الدار وقد ذكر نسيم فى كتاب استقالته ذلك بالقول :

أما قانون التضمينات الذى علقت الحكومة الانجليزية عليه رفع الأحكام العرفية التى تئن منها البلاد منذ تسع سنوات ، فقد تباحثنا أيضا فيه ، وطلبنا لاقراره من الكفالات والضمانات ما يحفظ حقوق البلاد من الوجهتين المدنية والجنائية ، وقد خطونا فى هذا

---

(١٥١) الرافعى : المرجع السابق والجزء ، ص ٥٨ ٠

(*) انظر وزارة ثروت ٠

(١٥٢) د٠ حمادة اسماعيل – الثورية نفسها ، ص ٢٨١ ٠

السبيل خطوات واسعة ، ولكننا وقفنا وسط الطريق لاستطلاع رأي الحكومة البريطانيــة فيما حددنا من الطلبات الخاصــة بحفظ الحقوق المصريــة ، ذلك من جهة ؛ ولعــدم اتمام البحث من جهة أخرى (١٥٣) . كما ذكر كذلك في كتاب استقالته ، بأن مسألة المنفيين والمعتقلين والمسجونين كانت من المسائل التي دار حولها جدل بين الجانبين (١٥٤) .

وعلى أية حال فقد استقالت وزارة نسيم دون أن تتوصل الى اتفاق مع دار المندوب السامي حول قانون التضمينات .

وقد حاول اللورد اللنبي التوصل الى اتفــاق حــول قانون التضمينات مع يحيى ابراهيم ، والذى صرح عقب توليــه رئاســة الوزارة ، « بأنه لم يراجع قانون التضمينات ، ولكن اللورد اللنبى وعده بالمساعدة ، وأنه اتكالا على هذا الوعد ، واعتمادا على مساعدته يأمل الوصول الى اتفاق ، وتخفيف ما يمكن أن يكون فيه .

وقد واصل حديثه بأن ورود مادة في هذا القانون من المواد المتعلقة بالمبعــدين والمعتقلين ، فانه لم يراجعــه بعــد ، ولكنــه واثق من وصولهم الى امانيهم خطوة خطوة ، اذا لم يكن بالامكان الوصول اليها دفعة واحدة (١٥٥) .

وقد تم التوصل الى اتفاق بين اللنبي ويحيى لم يختلف كثيرا عن المشروع أيام وزارة ثروت الا في الشكل ، فقد حقق المندوب الســامي هدفه بأن يصــدر القانون اليوم نفسه الذى يصــدر فيه

---

(١٥٣) عبد الرحمن الرافعي المرجع السابق ، ص ٧٦ ــ ٧٧ .
(١٥٤) المرجع نفسه ، ص ٧٧ .
(١٥٥) الأهرام ١٩٢٣/٣/١٦ .

قانون الغاء الأحكام العرفية ، بدلا من صدور قرار الالغاء فى اليوم التالى ، وكأن فى ذلك تنازلا منه للوزارة بصدور القانونين فى اليوم نفسه كما جعل القانون فى شكل اتفاق بين الطرفين دار المندوب السامى ممثلة للحكومة البريطانية ، وبين وزير الخارجية ممثلا للحكومة المصرية بدلا من الطرح السابق فى عهد وزارة ثروت بجعله فى شكل معاهدة (١٥٦) ٠

وأن كان أيضا قد حرصت الحكومة البريطانية على تسجيله فى عصبة الأمم (١٥٧) ، رغم أن مصر ليست عضوا بها ، وذلك حتى تلقى فى روع المصريين بأن ما تم أصبح عملا مشروعا وأنه أخذ جميع المظاهر الشرعية والقانونية (١٥٨) ٠

وقد علقت جريدة وادى النيل على ذلك ، « بأن تقديم الوثيقتين (*) الى عصبة الأمم مقصود به صرف نظر البرلمان المصرى عن الكلام فى الوثيقتين واعتبار الأمر الواقع جزء لا ينفصل عن واجب الاذعان (١٥٩) ٠

وبالتالى أصبح لا خلاف بين اتفاق أو معاهدة ٠

وعلى كل حال قد صدر قانون التضمنيات فى ٥ يوليو ١٩٢٣، وفى اليوم نفسه أصدر اللنبى بصفته القائد العام للقوات البريطانية بلاغه باعلان الغاء الأحكام العرفية ، وقد جاء فيه « بما أن حكومة حضرة جلالة ملك قد أصدرت قانون التضمنيات متعلقا بجميع

---

(١٥٦) د٠ حمادة اسماعيل ، المرجع السابق ، ص ٣٩٦ ٠

(١٥٧) وادى النيل : ١٩٢٣/١٠/٢١ ٠

(١٥٨) نفسها : ١٩٢٣/١٠/٢١ ٠

(*) قانون التضمينات ـ وقانون تعويض الموظفين الأجانب

(١٥٩) الدورية نفسها والعدد ٠

التدابير التى اتخذت بمقتضى نظام الأحكام العرفية المعلنة فى ٢ نوفمبر ١٩١٤ ، وبما أنه حان الوقت اذن لالغاء نظام الأحكام العرفية المشار اليه الا فيما تقتضيه تصفية بعض الأمور المنظورة الآن » (١٦٠) . ثم أعلن الغاء الأحكام العرفية ، « على أن تستمر مع ذلك السلطات العسكرية الحارس الرسمى لأموال الأعداء ، على مباشرة الحقوق التى خولتهم اياها الاعلانات المختلفة المتعلقة بتنفيذ معاهدات الصلح ، فيما عدا الحقوق الجنائية وذلك الى أن يتم التدابير المقررة فى تلك الاعلانات ، وبشرط جميع القضايا المنظورة الآن فى جلسات المحاكم العسكرية يسير السير فيها الى النهاية ويكون لها ما ترتب عليها من النتائج » (١٦١) .

وقد كتب اللنبى الى وزير خارجيته يبلغه بمسألة المعتقلين والمسجونين ، وكان المندوب السامى قد سمح بتكوين لجنة معظمها من الانجليز لاعادة النظر فى البحث فى أحوال الأشخاص المحكوم عليهم بعقوبات من المحاكم العسكرية البريطانية (١٦٢) ، وكانت مهمتها اقتراح العفو أو ابدال العقوبة بأخف منها أو تاييدها (١٦٣)، كبديل عن أن الانجليز هم أصحاب الكلمة فى ذلك حسب ما كان متفق عليه مع ثروت .

وفى تقرير طويل ذكر المندوب السامى أنه فى حالة الغاء الأحكام العسكرية سوف يطلق فورا سراح ٢٨٠ شخصا من الذين صدرت فى حقهم أحكام من تلك المحاكم وأنه يرى لأسباب سياسية أصدار عفوا عن الأشخاص ممن لا يؤدى العفو عنهم لأى اخلال بالأمن .

---

(١٦٠) المقطم : ١٩٢٣/٧/٦ .

(١٦١) نفسها : نفس العدد .

(١٦٢) السياسة : ١٩٢٣/٧/١٨ .

(١٦٣) د. عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ٢٩٧ .

وعلى ضوء ذلك وبعد مراجعة دقيقة طالب بالغاء الأحكام التى صدرت بسبب أعمال عدائيـة لا تلك التى صدرت بسبب ارتكاب جرائم الاغتيـال أو محاولة اغتيـال أو تلك التى خضعت لقـانون العقوبات وكان لها الطبيعة نفسها (١٦٤) .

واستطرد قائلا انه فيما يتصل بجرائم الاغتيال أو محـاولة الاغتيال فقد تم فحص قضاياها جميعا وقد تقرر أن تبقى الأحكام سارية فى أغلبها . وتتضمن هذه المجموعة أسوأ القضايا الناتجة عن اضطرابات عام ١٩١٤ ، والأغلبية العظمى من الأحكام الصادرة فى اضطرابات الاسكندرية التى جرت فى مايو عام ١٩٢١ ، ومن ضمنها قضية عبد الرحمن فهمى وشركائه .

ومن ثم فان ١٦٠ من هؤلاء لن يستفيدوا بقرار العفو وسوف يعاد النظر فى قضاياهم بواسطة اللجنة التى تقرر تشكيلها بناء على مذكرة مقدمة من « حشمت باشا » (*) فى ٥ يوليو (١٦٥) .

وبالاضافة للقضايا المذكورة عاليـة اقترح المندوب السامى الافراج عن سبعة أشخاص ممن صدرت ضدهم أحكام بتهمة الخيانة وقت الحرب ، وذلك بمناسبة توقيع معاهدة السلام مع تركيا ، ثم علق بأن الوقت مازال مبكرا للتعرف على تأثير قرارات العفو . وان كان رئيس الوزراء قد أعرب عن تقديره لهذا القرار (١٦٦) .

وقد قضى قانون التضمينات باقرار جميع ما قامت به السلطة العسـكرية منذ اعلان الأحكام العسـكرية من اجراءات قضـائية

---

(١٦٤) F.O. 407/197/No. 22 Allenby to Curzon July, 7, 1923.

(*) حشمت باشا ـ احمد حشمت وزير الخارجية .

(١٦٥) Ibid.

(١٦٦) Ibid.

أو تشريعية ، كما سبقت الاشارة ونص على منع المصريين من الرجوع بتعويض عن الأضرار التى أصابتهم في ظل الحكم العرفى ، وفي الوقت نفسه أبيح تعويض الأجانب عما يكون قد أصابهم تحت ذلك الحكم .

وقد علقت جريدة « السياسة » على صدور قانون التضمينات بأنه دليل على ضعف الوزارة لما لصدوره من أثر سيىء على سياسة البلاد عامة ، والذى يربط مصر بما اعترفت به حكومتها لانجلترا حق وضع يدها على الأموال الثابتة التى كانت فى حوزة السلطة العسكرية بسبب الحرب ، والذى يعرض الخزانة المصرية لتحمل تبعات أعمال السلطة العسكرية البريطانية (١٦٧) .

بينما ذكرت جريدة وادى النيل أن الحكومة ستقول انها فازت فى المفاوضة التى جرت بشأنها بينها وبين الانجليز ، ولكن التاريخ سيسجل أنه عقد ارتبطت فيه مصر بخسارة أكثر من الربح ، وهو الاعتراف الضمنى الذى يفيده توقيع هذا القانون بأحقية انجلترا فى جميع الاجراءات التى اتخذتها استنادا الى الحماية الباطلة ، وفى خطورته عن التنازل عن أحكام عرفية لم يعد هناك موجب لاستيفائها، لأن الانجليز يهمهم أن تعود الأمور الى حالتها الطبيعية (١٦٨)

وقد شهد يوم صدور قانون التضمينات نفسه ، قرار الغاء الأحكام العرفية ، صدور قرار بالعفو عن بعض المحكوم عليهم من المحاكم العسكرية ، وقد يكون حرص اللنبى على صدور القرار فى اليوم نفسه لامتصاص قدر من الغضب الشعبى عن قانون التضمينات وبالرغم من المعارضة الوطنية لبعض هذه القرارات ، الا أن دار

(١٦٧) السياسة : ١٩٢٣/٧/١٨ .

(١٦٨) وادى النيل . ١٩٢٣/٦/٢٠ .

المندوب السامى تقرر فى ١٩ يوليو أن جوا من الهدوء والنظام يسود البلاد وانه جو لا نظير له منذ سنوات (١٦٩) .

وحققت دار المندوب السامى بتلك السياسة ، خاصة وأن وزارة يحيى ابراهيم كانت قد أصدرت الدستور فى ١٩ من ابريل ١٩٢٣ ، بعض الهدوء التى كانت ترجوه من سنوات ، ودخول مصر مرحلة جديدة باجراء الانتخابات واقامة البرلمان .. بأقل تنازلات ممكنة خاصة وانها لم تقدم تنازلات من جانبها فى الواقع .. فانها نجحت فى سن قانون تعويض الموظفين الانجليز والأجانب كما ترغب ، وأفرجت عن سعد زغلول تحت ضغط الوضع السيىء الذى كانت عليه البلاد من زيادة لحركة الاغتيالات .. الخ ، وهى لم تفرج عن بعض المعتقلين الا بالشروط التى ذكرها اللنبى لحكومته ، وقد الغت الأحكام العرفية فى مقابل اصدار قانون التضمينات كما كانت تشترط .

ثم ان عودة الاستقرار للوضع السياسى للبلاد هو فى صميم صالح السياسة البريطانية .

وقد غادر اللورد اللنبى مصر فى أواخر يوليو للقيام بأجازة عادية لمدة ثلاثة أشهر (١٧٠) ، وقد اعتزم القيام بتقديم تقرير كامل لحكومته فى لندن عن الحالة الجديدة فى مصر . وكان من المتوقع أن يناقش هذا التقرير فى البرلمان البريطانى (١٧١) .

وكعادة المندوبين الساميين عندما يريدون ألا يتهموا بالانحياز الى جانب معين أو التأثير على مجرى الأحداث ، أعلن أن المندوب

---

(١٦٩) F.O. 407/197 No. 33 Allenby to Curzon July 15, 1923.

(١٧٠) المقطم . ١٩٢٣/٧/٤ .

(١٧١) نفسها : ١٩٢٣/٧/٢٢ .

السامى لن يعود الى عمله فى مصر الا بعد الانتهاء من اجراء الانتخابات ، وعلقت « المقطم » على ذلك ، « بأنه مقصود منه منعا للقيل والقال فى ما يتعلق بالتأثير فى الانتخابات وسيرها فى البلاد » (١٧٢) .

وأثناء قيام اللورد اللنبى باجازته ، تفجرت أزمه خروج محمد محب باشا وزير المالية من وزارة يحيى ابراهيم نتيجة لتدخل دار المندوب السامى . وكان سكوت يشغل منصب المندوب السامى بالنيابة ، حيث طلب من وزير المالية تقديم استقالته من الوزارة .

وكانت البداية عندما طلب يحيى ابراهيم رئيس الوزراء من زميله وزير المالية ترك الوزارة ، وأنه سوف يسند اليه وزارة المعارف (١٧٣) مكانها (*) .

ويذكر محب باشا أن هذا الطلب قد حدث بعد زيارة وفد من النقابة الزراعية لرئيس الوزراء ، حيث وعدهم بالتدخل فى سوق القطن ، وأدعى وزير المالية أنه كان يريد الانسحاب قبل ذلك نهائيا، وان رئيس الوزراء لو كان قد استجاب لطلبه حينئذ لقبل اقتراحه بقبول منصب وزير المعارف ، ولكنه فى هذا الوقت لا يستطيع قبول المنصب ، وهو عرضة للتهم التى يختلقها المضاربون النفعيون، وأنه قد طلب من رئيس الوزراء اجراء تحقيق فيها .

---

(١٧٢) نفسها : ١٩٢٣/٧/٤ وانظر العدد ١٩٢٣/٩/١٣ أن اللنبى سيعود فى نوفمبر بعد اجراء ٢٧ سبتمبر ١٩٢٣ ، لانتخاب المندوبين الثلاثين ، وحدد انتخاب النواب يوم ١٢ يناير ١٩٢٤ . انظر الرافعى ، المرجع والجزء السابق ، ص ١٠٥ .

(١٧٣) الأهرام : ١٩٢٣/٩/٢٠ والوثائق البريطانية تذكر أنه أسند اليه وزارة الأشغال .

(*) صدر مرسوم بتعديل الوزارة فى ٦ أغسطس ١٩٢٣ بتعيين محب باشا وزيرا للمعارف ، انظر فؤاد كرم ـ النظارات والوزارات المصرية ، ص ٢٤٦ .

بينما يذكر محب فى موضع آخر أنه قد قدم استقالته عقب جدل قام بينه وبين رئيس الوزراء أثر زيارة الوفد له ، لأنه فهم من خلال الحديث أن بعض أعضاء النقابة بذلوا مساعيهم لديه ، ورأى أن سلطة وزير المالية تحل محلها سلطة خفية لأفراد غير مسئولين (١٧٤) ٠

بينما يذكر المندوب السامى بالنيابة الأسباب الحقيقية لاقالة محب باشا من الوزارة أنه منذ تشكيل وزارة يحيى باشا كان محب مصدر ازعاج ومثيرا للمشاكل لرئيس الوزراء ، وأنه منذ حوالى شهر والصلات بين رئيس الوزراء ووزير المالية تزداد توترا ٠ وأن رئيس الوزراء يتحين الفرصة المناسبة للتخلص من زميله المشاغب ٠ ولكن موقف يحيى باشا من تلك المسألة صعب بعض الشيء للعلاقة الحميمة بين محب باشا والملك ، ومساندة الملك له ، حتى أصبح من المعتقد على نطاق واسع ان الملك يعتبر محب باشا البديل لرئيس الوزراء عندما تحين فرصة تغيير الوزارة (١٧٥) ٠

واستطرد سكوت « Scott » فى توضيح الخلاف بين رئيس الوزراء ووزير المالية بقوله ، ان سلوك محب وموقفه ومناقشاته غالبا ما تفتح ثورة عصيان ضد رئيس الوزراء ، وانه لا يترك فرصة لتبنى معتقداته ، ولقد نجح فى أن يضم الى صفه ويحصل على مساندة وزيرى الأوقاف والزراعة التابعين للقصر ٠ والتف بقية الوزراء حول رئيس الوزراء الذى لم يستطع الا أن يظهر كرهه لمحب معبرا عن احساسه بحرية مستعملا فى ذلك الغرض كلمات « أحمق » ٠ واصبحت الحالة بين وزير المالية ورئيسه هى استعراض للقوة ، ولكن كان محب باشا يتمتع بمساندة الملك ٠

---

(١٧٤) الدورية نفسها : ١٩٢٣/٨/٢٥ ٠

(١٧٥) F.O. 407, 197 Scott to Curzon Aug. 13, 1923.

ولما تعرضت ثقة الملك في محب باشا للاهتزاز لعدم قدرته على تحقيق وعده للملك بأنه لن يكون هناك أى غرامات زيادة على الملك تدفع للحارس القضائي على أموال الخديوى فى نظير تسييل ممتلكات الخديوى فى مصر الى أموال سائلة ، وكان هذا الاقتراح مثار طمأنينة للملك (١٧٦) ٠

وقد علق سكوت « على أن تلك الوعود ليست فى مستطاع محب أن يحققها ، ولكنه بغروره وتفاهته أعطى تلك الوعود وتلك هى طبيعته » (١٧٧) ٠

وفى أول هذا الشهر أصبح الملك على علم بوجوب دفع مبلغ ٧٠٫٠٠٠ جنيه للخديوى فى نهاية مايو ، وأنه من المحتمل أيضا أن يكون هناك مزيد من المبالغ الكبيرة واجبة الدفع للخديوى ، ونتيجة لذلك تملك الغضب الملك وانتكس وضع محب داخل القصر ، فانتهز رئيس الوزراء الفرصة ليتخلص من ذلك الوزير ٠

واقترح على الملك وظيفة جديدة لمحب ، وأضاف أنه فى حالة عدم موافقته سيضطر أن يطلب من محب بالتخلى عن منصبه ٠

ولقد أجابه الملك بأنه فى سبيله لتحديد وظيفة خاصة لمحب باشا ولقد أبدى تفهمه بأن الوظيفة لن تحوز القبول وقبل تسوية يحيى باشا بتحويل محب باشا الى وزارة الخارجية وحشمت باشا الى المالية (١٧٨) ٠

---

(١٧٦) Ibid.

(١٧٧) Ibid.

(١٧٨) F.O. 407/197.. Op. Cit.

ثم يذكر المندوب السامي بالنيابة لحكومته الأزمة الأخيرة التي عجلت بالاطاحة بمحب باشا ، وهي أن الحكومة المصرية قررت التدخل في سوق القطن لمصلحة جموع المزارعين ، وقبل اتخاذ ذلك القرار أعلن محب للصحف بدون تفويض من رئيس الوزراء ، أن الحكومة ليست عندها نية التدخل في شئون سوق القطن وأدى هذا التصريح الى انخفاض سعر السوق .

وعلى الرغم من أنه عند اتخاذ ذلك القرار في مجلس الوزراء قاومه محب بشدة وعندما ضغط عليه لسحب اعتراضه وافق على أن يوقف اعتراضه ، ووسط دهشة زملائه أبرز مذكرة أعدت سلفا لمصلحة الحكومة ولخدمة سياسة التدخل في سوق القطن » (١٧٩) .

ولقد فاجأ رئيس الوزراء ذلك التكتيك واشتعل غضبه ، عندما أعلن محب للصحافة بأنه شخصيا معارض لتدخل الحكومة في السوق ، ولما أصبح الاعتقاد السائد بأنه سيكسب من جراء انخفاض سوق القطن ، وانتهز الفرصة بالشراء قبل اعلان الحكومة التدخل في سوق القطن .

ويقول أيضا مستر سكوت بأنه لذلك كله صمم رئيس الوزراء بالاتفاق مع ستة من زملائه بأن الفرصة قد حانت لاقصاء محب . ولقد أخبره يحيى باشا مرة أخرى بأنه سوف يتحدث مع الملك ، ويحصل على موافقته على ذلك . ولكن رئيس الوزراء فقد شجاعته أمام الملك حيث رجع من القصر يحمل مرسوما بتعيين محب باشا وزيرا للأشغال العمومية (*) ، وبنقل توفيق رفعت باشا وزيرا للشئون الخارجية ، وأحمد حشمت وزيرا للمالية (١٨٠) :

---

(١٧٩) Ibid.

(*) ليس دقيقا ما ذكره سكوت بأن محب عين وزيرا للأشغال ، فالحقيقة أن المرسوم الملكي قد صدر بتعيينه وزيرا للمعارف ، انظر فؤاد كرم : المرجع السابق ، ص ٢٤٦ .

(١٨٠) Ibid.

وعلق سكوت Scott على ذلك بأنه لا يستطيع أن يقول عما حدث بين الملك ويحيى باشـا على وجه الدقة ، ولكن يحيى باشـا أوضح له أن هذه التحركات كانت لدفع محب على الاستقالة وأخبره بعزمه على ذلك • وأن محب باشـا قد استجاب الى طلبه وسوف يقدم استقالته رسميا (١٨١)

وكما هو متوقع فان هذه الخطة لم تنجح حيث أن محب باشا ليس من الوزراء الذين يتخلون عن طيب خاطر عن مكاسب الوزارة كي يحافظ على كرامته • وعند هذه المرحلة قرر المندوب السامي بالنيابة ضرورة التدخل في ذلك الوقت ويذكر أنه قد دفعه الى ذلك أحداث كثيرة من أهمها اقتناعه أن وجود محب في الوزارة مصدر خطر على وزارة يحيى ، وأنه قد حصل أيضا على معلومات بعيدة عن الشـك أن سماح محب لنفسـه للتـدخل في شئون القطن كانت لمصلحته الشخصية (١٨٢) •

وأيا كانت الأسباب فان محب باشا قد قبل منصب وزير المعـارف وتلقى بالفعـل نسخة من الارادة الملـكية بتعيينه وزيرا للمعارف •

ومن هنا تحرك سكوت فبعد اتصال تليفوني من دار المندوب السامي لمحب باشا تخبره بزيارة المندوب السامي بالنيابة ، وأنها ليست زيارة عادية بل أنه آت في مهمة ، وبعد وصوله بدأ سكوت حديثه بأنه جاء بخبر غير سار فانه يطلب منه الانسحاب من الوزارة، فحاول محب معرفة السبب ، وأخبر المندوب السامي بالنيابة بأنه قابل رئيس الوزراء الذي طلب منه بقاءه في الوزارة ، وتسـلم

---

(١٨١) F.O. 407/197 Op. Cit.

(١٨٢) Ibid.

الارادة الملكية بتعيينه فى المعارف ، ولا يفهم لماذا يطلب منه مستر سكوت هذا الطلب ، وما هى الأسباب التى دعت اليه (١٨٣) ٠

فأجابه بأن رئيس الوزراء قد فاتحه بشأن تعديل الوزارة على هذا الشكل ، ولكنه لا يرى رأيه ، وان فى الوزارة عاصفة من الاستياء والأشغال لا تسير كما يجب ٠

وعندئذ طلب محب ايضاحا أكثر لأنه لا يقبل هذه الملاحظات ، فأجابه سكوت بان زملاءه ليسوا على اتفاق تام معه ٠

فرد وزير المالية حتى وأن كان ذلك صحيحا ، فان المسألة تخص رئيس الوزراء وأنه يندهش لسماعه منه ٠

وعند ذلك سأله القائم بعمل المندوب السامى ، لماذا تدخلت فى مسألة القطن ؟ ان هناك اشاعات غير مرضية تتداولها الألسنة ، ومثل هذه الاشاعات يجب الا تقوم حول اسم وزير المالية ٠

فرد محب باشا ، بأن هذه مسألة درست وقررت فى مجلس الوزراء الذى قرر أن الوقت مناسب للتدخل ٠ وطلب وزير المالية أن يعرف ماذا يعزى اليه ، وممن سمع هذه الاشاعات، وأنه سيطلب اجراء تحقيق فى هذا الشأن (١٨٤) ٠

وقد رفض وزير المالية أن يجيب سكوت الى طلبه فيما يتعلق بالاستقالة ، على الرغم من تكرار هذا الطلب (١٨٥) ، ويعلق محب باشا على ذلك بأنه رأى أن من واجبه أن يرفض هذا الطلب مخافة

---

(١٨٣) نفسها : ١٩٢٣/٨/٢١ ٠

(١٨٤) الأهرام : ١٩٢٣/٨/٢١ ٠

(١٨٥) الدورية نفسها والعدد ٠

أن يكون ذلك سابقة تجرى عليها دار المندوب السامى ، فقد خشى أن يصبح ذلك تقليدا متبعا فى المستقبل بين الوزراء المصريين والموظفين البريطانيين فى دار المندوب السامى (١٨٦) • وعندما أخبر محب باشا رئيس الوزراء بأمر سكوت « Scott » معه ، رد عليه يحيى ابراهيم أن الارادة صدرت بتعيينه ، وأنه سيسوى المسألة مع سكوت (١٨٧) •

ولكنه فى الواقع كان خلاف ذلك اذ أن رئيس الوزراء كان يرغب هو أيضا فى استقالة محب كما سبقت الاشارة ، ولكنه لم يستطع أمام رغبة الملك فى اسناد وزارة أخرى الى رجله • ولذلك فعندما قابل سكوت وزير المالية ونصحه بالاستقالة فكانت اجابته غير مرضية • فأخبر رئيس الوزراء أنه سيقابل الملك حيث أن محب لم يأخذ نصيحته بالاستقالة بجدية وسيطلب من الملك اخراجه من الوزارة •

ولقد أدخل تحرك سكوت هذه الشجاعة لدى رئيس الوزراء ، وأبدى استعداده الكامل فى السير فى الطريقة التى رسمها نائب المندوب السامى • وطلب مقابلته حيث أخبره أنه سوف يقابل الملك وبالفعل فقد طلب مقابلة الملك وحصل على موافقته بدون جهد (١٨٨) •

ثم أبلغ محب أن بقاءه فى الوزارة لم يعد ممكنا اذ أن زملاءه فى الوزارة لا يرغبون فى البقاء معه ويطلبون استقالته (١٨٩) •

---

(١٨٦) وادى النيل ، ١٩٢٣/٨٨/١٧ •

(١٨٧) الاهرام : ١٩٢٣/٨/٢٠ •

(١٨٨) FO,. 407/197 Op. Cit.

(١٨٩) الاهرام : ١٩٢٣/٨/٢١ •

وروى وزير المالية أنه قابل رئيس الوزراء فى اليوم التالى ، وفهم منه أن تدخل مستر سكوت أمر طبيعى (١٩٠) ، وادعى أنه لهذا عقد عزمه على الاستعفاء لان المسألة لم تعد مسألة كرامته وحده ، « وأن هذا التدخل الذى يظهر أن رئيس الوزراء لم يدهشه له كان خطيرا وهو ينقض نظام الحكم من أساسه » (١٩١) .

وعلى هذا فقد أوضح وزير المالية فى أسباب استقالته بعد ذلك الى الصحف أنه عندما خاطب يحيى باشا فى شأن تدخل سكوت ، كان رد رئيس الوزراء أن ذلك أمر طبيعى !! (١٩٢) . وأن استعفاءه من الوزارة نتيجة عدة أسباب أهمها خلافه مع رئيس الوزراء ، بسبب مشروع تعويض الموظفين الأجانب ، وقد حاول أن يضفى على نفسه « ثوب البطولة » بأنه قد خدم بلاده ، فدرس المسألة ولولا مجهوداته لتحملت الخزينة المصرية فوق ما تحملت (١٩٣) .

وقد حاول محب باشا أن ينفى عن نفسه انتفاعه من ارتفاع أسعار القطن على أثر تدخل الحكومة كمشترية ، فذكر ان من أسباب خلافه مع رئيس الوزراء ، أنه كان ضد دخول الحكومة السوق كمشترى ، لأن ذلك ليس من اختصاصها فان كانت قد تدخلت مرة وجنت ربحا فليس ذلك دليل على أن تستمر فى أعمالها المراهنة ، على أنه قد تأتى ظروف تجعل تدخل الحكومة أمرا واقعا ، ولو أنهم تدخلوا منذ شهرين فى السوق لكان ذلك لخدمة المضاربين ، وانه كان على اتفاق مع زملائه عندما قدم مذكرته الأخيرة وفيها ان التدخل

---

(١٩٠) الأهرام : ١٩٢٣/٨/١٤ .
(١٩١) نفسها . ١٩٢٣/٨/١٤ .
(١٩٢) نفسها : ١٩٢٣/٨/١٦ .
(١٩٣) نفسها : ١٩٢٣/٩/١٤ .

فى أول المحصول يكون مفيدا ، ولكن دست دسائس أريد منها أن يفهم رئيس الوزراء أن قرار الحكومة قد عطله وزير المالية فازدادت علاقته المتوترة مع رئيس الوزراء سوءا (١٩٤) ٠

كما دافع أيضا عن نفسه ازاء اتهامة بتأخير نشر قرار الحكومة فى مشترى القطن فى الصباح ، فعرفه بعض المضاربين فى حين أنه لم ينشر فى البورصة الا ظهرا ، فذكر أن رئيس الوزراء هو الذى أخطأ لانه أصر أولا على عرضه على الملك فأدى بالتالى الى تأخر النشر، كما أنه أبلغ النبأ لأحد الصحفيين فى حين لم يعلن الخبر الا بعد عودته من القصر الملكى عند الظهر (١٩٥) ٠

وقد رد رئيس الوزراء فى حديث له الى الصحف على تصريحات محمد محب وزير المالية ٠ بأن الأسباب الحقيقية لاستقالة محب باشا هى خلافه مع زملائه الوزراء ، بتدخله فيما لا يعنيه وفيما يخرج عن حدود وظيفته ، مما دعاهم الى طلب تقديمه استقالته ، فتحدث معه يحيى فى أمر استقالته ، الا أنه كان يعتذر عن تقديمها بعرض سوء حالته المالية !! ٠

ويواصل رئيس الوزراء حديثه بأنه قد حاول رفقا به أن يتوسط فى الأمر وطلب من الملك تعديل الوزارة وأن يعهد الى محب بوزارة المعارف ، وان يخلفه فى المالية زميل آخر ، وذلك لأن وزير المالية بسبب طبيعة أعمال وزارته فى احتكاك دائم مع زملائه الوزراء ، وقد حصل هذا التعديل بالفعل وذهب محب باشا الى وزارة المعارف وأستلم أعماله فيها ، ولكن زملاءه الوزراء رفضوا هذا الحل الوسط وقرروا أن البقاء مع محب أمر غير ممكن (١٩٦) ٠

---

(١٩٤) الاهرام : ١٩٢٣/٨/١٤ ٠
(١٩٥) العدد نفسه ٠
(١٩٦) نفسها : ١٩٢٣/٨/١٧ ٠

وقد أنكر رئيس الوزراء تدخل دار المندوب السامي ، حيث قال ان مســألة اقالة وزير المالية ليس لها علاقة بتدخل المندوب السامي بالنيابة ، وأنه قرار زملائه الذين أصروا على اخراجه من الوزارة ، وأنه لا يعلم بأمر زيارة سكوت الا بعد ان أبلغ محب بقرار زملائه ، وأنه عندما أيقن من عدم بقائه في الوزارة أخبره رئيسه أن المستر سكوت من دار المندوب السامي تكلم معه في الموضوع واشار عليه بالاستقالة . وأنه حينما اخبره بهذه الرواية أعترض بشدة على تدخل « سكوت » وقال له أنه لايمكن أن يكون قد « تحدث معك بصفة رسمية ، لأنه لا حق له في ذلك مطلقا » ، وأن هذا الطلب على غرابته وعدم رضائي عنه ، لا يمنع من تقديمك الاستقالة ، لأن هذا الحـادث لا علاقة له بما ترويه عن حديث سكوت معك ، ولا يبرر أى تأخير واذا لم تقدم الاستقالة من تلقاء نفسـك ، فاني سـوف اضطر الى اتخاذ سبيل آخر لفصـلك من الوزارة » (١٩٧) .

وازاء هذا التدخل الصارخ في صميم الشئون المصرية ، ولم يمض على تصريح فبراير أقل من عامين ، الأمر الذى أثار الرأى العام المصرى ورأى أنه كان ينبغي على الوزارة أن تستقيل جميعا احتجاجا على هذا التدخل (١٩٨) . بما أدى بدار المندوب السامي أن تصدر تصريحا لتهدئة الرأى العام .

ادعت فيه أن تدخل مستر سكوت كان بصفة شخصية نتيجة للصداقة القائمة بين دار المندوب السامي وبين وزير المالية ، وان الدار كانت علىمة منذ مدة ببعض الدسائس المدبرة لأحداث أزمة وزارية اعتمادا على التصريحات العديدة التى أفضى بها محب باشا اليها في الآونة الأخيرة عن صداقته واخلاصه ، فان المستر سكوت

---

(١٩٧) العدد نفسه .

(١٩٨) الدورية نفسها والعدد .

نصح محب باشا عندما نشأت تلك الحوادث بأن يقدم استقالتـه الى الرئيس (١٩٩) .

وقد حرصت دار المندوب الســامى على أن تنفى علم رئيس الوزراء بهذه الزيارة فأكدت على أن المندوب السامى بالنيابة قد ذهب الى منزل محب باشا بنفسه ، وكان مسعاه على غير علم من رئيس الوزراء ، وأن وزير المالية قد أدى للانجليز خدمات كثيرة جعلت علاقاته بهم ودية ، وهذا هو الذى سمح للمستر سكوت أن يقول له بحكم الصداقة أن الضجة التى قامت حول اسمه بمناسبة دخول الحكومة فى سوق القطن يؤسف لها ، وهذا الذى أجاز له أيضا أن ينصحه بتقديم استقالته .

كما حرص البيان الذى أصدرته الدار أن ينفى أيضا عن محب باشا انه كان يسبب للدار أى مشاكل أو عراقيل ، فأكدت على أنه لم يكن يسبب لها أى مضايقات ، ولكن مما يؤسف له أن يتهم علنا عضوا من الوزارة بأشياء كثيرة وهذا ما قاله له المندوب الســامى بالنيابة ، وكرر التصريح على التأكيد بعدم علم رئيس الوزراء بذلك الأمر (٢٠٠) .

وقد رد محب باشا على هذا التصريح بأن البيان يؤيد تدخل المستر سكوت وما بقى منه ليس سوى عبـارات سياسية منمقة ، وبشأن صداقته لدار المندوب السامى نفى ذلك وقال انه لم يسع اطلاقا لتوثيق صداقته بالدار ، وتساءل متى كان ذلك ، وكيف كان ، ولماذا لم يذكر حوادث معينة ، وأنه لم يذهب الى دار المندوب السامى لا فى القاهرة ، ولا فى الاسكندرية سوى مرتين اثنتين حين

---

(١٩٩) نفسها : ١٩٢٣/٨/٢٠ . انظر موقف الأهرام من هذه المسألة .
(٢٠٠) نفسها : ١٩٢٣/٨/١٦ .

تألفت الوزارة ، لأن مبدأه أنهم في عهد جديد ويجب أن يصلوا بملء الحرية والاستقلال ، وأنه قد اتضح مما سبق في أي قالب أفرغ السعي الذي بذله سكوت لديه ، وأنه يذكر بكل صراحة أنه لم يشعر بأن السعي غير رسمي ، أو أنه وقع بدون علم رئيس الوزراء ، وخاصة أن نائب المندوب السامي قد أخبره أن رئيس الوزراء قد أطلعه على أسلوب تعديل الوزارة (٢٠١)

أما عن مسألة وجود دسائس قد تؤدي الى حدوث أزمة وزارية ، فادعى محب أنه يجهلها تماما ، ولكن حتى لو كانت تلك الدسائس موجودة فهل يعني أمرها دار المندوب السامي (٢٠٢) .

وقد علقت جريدة وادي النيل على ذلك بقولها بأن محب باشا قد تكلم كثيرا في الصحف ، ولكنه لم يشر بكلمة واحدة على رده على المستر سكوت حين خاطبه في أمر الاستقالة ، وإذا كان يقول أنه رفض الاستقالة حتى لا تكون تقليدا متبعا في المستقبل بين الوزراء المصريين والموظفين البريطانيين في دار المندوب السامي ، فانه كان الواجب عليه أن يثبت في موقفه للنهاية ، ولقد كان في استطاعته أن يدافع عن نفسه في كرسي الوزارة بطلبه لرئيس الحكومة أن يحيله للمحاكمة (٢٠٣) .

أما قول دار المندوب السامي بأن سكوت قد خاطب وزير المالية بصفة ودية ، فان ذلك مقصود به الخروج من نتائج هذه الغلطة السياسية التي نفذت مباشرة في وجه تصريح فبراير ، ومن

---

(٢٠١) النورية نفسها : ١٩٢٣/٨/٢١ .

(٢٠٢) العدد نفسه .

(٢٠٣) وادي النيل : ١٩٢٣/٨/٧ وانظر الاهرام : ١٩٢٣/٨/١٥ تعليق على مسألة محب .

المؤكد أن هذه الحادثة ستكون محلا للبحث فى دوائر السياسة البريطانية ، لو أن البرلمان البريطانى كان معقودا لحكم على كل انجليزى يتدخل هذا التدخل ولو بصفة شخصية ، فى وقت توترت فيه العلاقات بين وزير ورئيس وزارته ، بأنه مجازف لا يحكم الأساليب السياسية الانجليزية وهى الاشتغال من وراء الستار .

وانتهت وادى النيل الى القول « وزير المالية المصرية يتلقى أمر استقالته من المستر سكوت ورئيس الحكومة لا يعلم بذلك ، ولهذا نريد أن نعرف هل الوزراء المصريون يستمدون سلطاتهم من سلطة أخرى غير ولى الأمر ؟ (٢٠٤) .

وإزاء غضب الرأى العام المصرى ، أصدرت الوزارة بلاغا تعترض فيه رسميا على تدخل دار المندوب السامى فى شئون مصر الداخلية ، كان مما جاء فيه أنه ما أن وصل الى علم رئيس مجلس الوزراء نبأ المسعى الذى بذل لدى محب باشا قبيل استقالته ، حتى سارع الى لفت نظر دار المندوب السامى البريطانى الى عدم ملاءمة مثل هذا المسعى ، والى تنبيهها الى أن النصيحة التى أبديت لوزير المالية السابق ، ولو أنها كانت ذات صفة شخصية محضة ، فقد كان يخشى أن تحمل على غير معناها ، وأن تعد تدخلا فى شئون مصر الداخلية (٢٠٥) .

وقد علقت جريدة الأهرام على هذا الاحتجاج بأنه « خفيف لطيف فى الحقيقة !! » ولكنه يقوى مركز الوزارة فى نظر الشعب ، ويدل على انها سريعة التلبية للرأى العام والغيرة على المصالح الوطنية (٢٠٦) .

---

(٢٠٤) الدورية نفسها والعدد .
(٢٠٥) الأهرام : ١٩٢٣/٩/٢٠ .
(٢٠٦) الدورية نفسها والعدد .

وعلى الرغم من أن الوزارة قد نشرت هذا البلاغ بعد عدة أيام من القام محب قنبلته فانهـــا أرادت أن تثبت للجمهور أنهـــا لم تغفل الواجب وكان الكثير من المصريين يرغب فى أن تحتج الوزارة احتجاجا دوليا قويا على تدخل دار المندوب السامى ، الا أن الوزارة قد اكتفت بهذا الاعتراض ، لأنها اعتبرت أن دار المندوب السامى لم تتدخل ، وأن المستر سكوت زار الوزير المستقيل فى بيته زيارة شخصية كما كان يزوره وبدون أن يكون للحكومتين البريطانية والمصرية علم بالأمر واذا كان الغرض من هذا الاحتجاج منع تكراره، فان اعتراض الحكومة يكفى لهذا الغرض فان سكوت قد اعترف بأن النصيحة شخصية ، وأنه لو كان الوزير المستقيل غير محب لما قام بزيارته أو اسداء النصيحة اليه (٢٠٧) • أى أنه ليس فى نيتـه أن يتدخل فى الشئون المصرية ؟

وعلى أية حال فان هذه الأزمة توضح مدى تدخل دار المندوب السـامى فى الشـئون المصرية ، الى درجة اجبار وزير على تقديم استقالته واستمرار هذه السياسة حتى بعد تصريح ٢٨ فبراير •

كما أنه على الرغم من وجود خلافات بين رئيس الوزراء ووزير المالية ، فانه لم يستطع اعفاءه من منصبه ، نتيجة لرفض الملك فأسند اليه وزارة المعارف • والمعروف أن محب باشا كان رجل الملك فى الوزارة ، بل أنه كان يعـده ليخلف يحيى ابراهيم على رئاسـة الوزارة (٢٠٨) ، كما أن المندوب السـامى ورئيس الوزراء كانـا معترضين فى البداية على ضمه ، حتى أن اللنبى قد علق على ذلك بأنه قد وافق على الرجل على أســـاس ابعاده من الوزارة اذا قام باحداث أية متاعب جدية فى المستقبل (*) • فنتيجة لكل ذلك تدخل

(٢٠٧) نفسها : العدد نفسه •

(٢٠٨) انظر الوثيقة F.O. 407/197., Op. Cit.

(*) انظر موقف اللنبى من تعيين وزارة يحيى •

المندوب السامي بالنيابة ، لازاحة وزير المالية من الوزارة نهائيا ـ فرضخ محب والقصر للمشورة البريطانية • ولم يكتف سكوت بذلك بل أنه حينما حدث تعديل في تشكيل الوزارة نتيجة خروج محب باشا ، أسند الى توفيق رفعت باشا وزارة الخارجية ووزارة الأشغال ، فطلب الملك تعيين زكي أبو السعود وكيل وزارة العدل كوزير للأشغال ، وبرغم من موافقة يحيى ابراهيم على رأى الملك فانه لم يستطع أن يعمل به ، الا بعد أخذ موافقة مستر سكوت الذى أبدى له عدم اعتراضه (٢٠٩) •

وقد ظلت العلاقة بين وزارة يحيى ابراهيم وبين دار المندوب السامي وثيقة . حتى أنه عندما عين يحيى ابراهيم مصريا في منصب مدير عام وزارة الخارجية المصرية لم تعترض دار المندوب السامي ، وكتب مستر سكوت Scott القائم بعمل المندوب السامي بذلك الى حكومته بقوله :

« عينت الحكومة فؤاد سليم الحجازى بك في منصب مدير عام وزارة الخارجيـة وتذكرون فخامتـكم أنه بمقتضى ترتيب مع ثروت باشا في العام الماضي شغل المستر كين بويد هذا المنصب ، وكان من قبل سكرتيرا شرقيا لدار المندوب السامي » •

وعندما نقل المستر كين بويد في يناير مديرا للادارة الأوربية في الداخلية لم ير اللورد اللنبي أن هنـاك سببا للتعجل بتعيين انجليزى في منصب مدير عام وزارة الخارجية عندما سمع عن نية توفيق نسيم باشا رئيس الوزراء وقتئذ على الغاء هذا المنصب وطلب فقط التشاور معه قبل الاقدام على مثل هذا الاجراء ، واستمر الموقف على ما هو عليه الى أن تم تعيين سليم الحجازى ...

---

(٢٠٩) F.O. 407/197 Op. Cit.

قام يحيى ابراهيم بهذا التعيين دون استشارة دار المندوب السامى وتساءل سكوت ما اذا كان يعلم بالتزام سلفه باستشارته فى هذا الموضوع أم انه تجاهل الأمر بالمرة (٢١٠)٠

وانتهى سكوت الى الرأى بأنه على ضوء العلاقات الجيدة القائمة الآن بين دار المندوب السامى وبين الحكومة المصرية فليس هناك داع على الاصرار على تعيين موظف بريطانى فى المنصب المذكور خاصة وأن هناك موظفا بريطانيا بالفعل فى الوزارة هو المستر د٠ هول D. Hall الذى يشغل منصب مدير الوزارة (٢١١)٠

لذا اقترح أن يمر هذا التعيين بهدوء (٢١٢)٠

كما وصف كين بويد (*) العلاقة بين الدار ووزارة يحيى ابراهيم أيضا فى تقرير له قدمه فى ١٧ مارس ١٩٢٤ بأنه قبل تشكيل وزارة سعد زغلول كان الشعور العام طيبا وآمنا طبقا للتقارير التى كانت ترد اليه من المفتشين بالوجه البحرى والقبلى ومن حكمدار القاهرة ، وفى ظل وزارة يحيى كان المديرون والموظفون الاداريون يعملون بجد ونشاط ، فى ظل الأحكام العسكرية ، كما أن خلال هذه الفترة كان الموقف السياسى رائعا فهناك حكومة « استطعنا استعمالتها ، ومواهنتها من أجل عمل أى شىء نريده » (٢١٣)٠

---

(٢١٠) F.O. 407/197 No. 45 - Scott to Curzon, Aug. 5, 1923.

(٢١١) Ibid.

(٢١٢) Ibid.

(*) كين بويد كان يشغل منصب مدير الادارة الأوربية فى ذلك الوقت ٠

(٢١٣) F.O. 141 - 484/278/98 Keown Boyd to Archie March 17, 1924.

وعن العلاقة بين حكومة يحيى ابراهيم والموظفين البريطانيين فقد وافق الرجل على تعيين ريجنالد باترسون على حسب ترشيح دار المندوب السامى ، فعين مستشارا ماليا لدى الحكومة المصرية ابتداء من ٢٢ أكتوبر وهو تاريخ وصوله الى مصر الذى قدم استقالته من منصبه (٢١٤) .

وقد ظل دوسن المستشار المالى السابق عدة أيام فى القاهرة مع المستر باترسون (٢١٥) ، وذلك لكى يحيطه علما بكافة أمور عمله كما هى العادة . وعلى الرغم من احالة المستر دوسن للمعاش من أول أبريل ١٩٢٤ ، ومنحه معاشا قدره ١٢٠٠٠ جنيه (٢١٦) . فقد قررت وزارة يحيى ابراهيم دفع راتب المستشار المالى فى الأشهر الباقية حتى نهاية السنة الجديدة مرتين لمستشارين ماليين أحدهما يعمل فى مصر والآخر يتنزه فى انجلترا على حد قول جريدة السياسة (٢١٧) . بما يعينه ذلك من اهدار للمال العام ، ولا شك أن الوزارة أقدمت على ذلك ارضاء لدار المندوب السامى .

ولم تختلف علاقة اللنبى بالمستشارين وكبار الموظفين البريطانيين فى عهد وزارة يحيى ابراهيم عنها قبل صدور تصريح ٢٨ فبراير .

فقد قام المستر « توتنهام » وكيل وزارة الأشغال على أثر عودته من رحلته فى أعالى النيل وبحيرات خط الاستواء بزيارة

---

(٢١٤) الاهرام : ١٩٢٣/١٠/٢٩ .
(٢١٥) نفسها : ١٩٢٣/٩/٢٤ .
(٢١٦) وادى النيل : ١٩٢٣/٨/٣١ .
(٢١٧) السياسة : ١٩٢٣/١٠/٢٨ .

المندوب الســـامى اولا قبل زيارة رئيســه المباشر وزير الأشغال عبد الحميد سليمان ، وقص عليه أخبار رحلته ونتائجها الفنية ، ثم تفرغ لكتابة تقرير عن مهمته هناك (٢١٨) ٠

وكان قد وقــع خلاف بين كبار الموظفـين المصريين فى وزارة المواصلات وبين الجنرال بلاكنى مدير السكك الحديدية ، وقد كان صاحب الرأى والنهى فى هذه المصلحة ، فلما صدر التصريح ١٩٢٢، حاول الجنرال أن يجذب السلطة المفلتة منه بيد عسكرية ، فعارضه وكيل الوزارة فى عهد الوزارة الثروتية ، ولما جاءت وزارة يحيى ابراهيم،وتولى وزارة المواصلات زيور باشا الذى اتبع سياسة المرونة الكاملة الى حد أضاع فائدة التدابير الادارية الضرورية ، فما كان من بلاكنى الا أن أعاد الى سابق عهده برفع سلاحه فى وجه معارضيه من المساعديين ، ولكن وكيل الوزارة شكرى باشا أراد أن يتمسك بسلطته فى المحيط المرسوم لمسئولية الوزير ، فغضب الجنرال واعترض بأنه ليس موظفا كبيرا فقط ولكنه حارس على تصريح ٢٨ فبراير ، وقد احتفظت انجلترا فيه بحماية المواصلات وعلى أثر ذلك اشتد النزاع حتى قيل أن هناك رغبة فى نقل شكرى باشا ٠ فأراد يحيى ابراهيم رئيس الوزراء أن يحسم الخلاف بين الجنرال بلاكنى وبين الوزير والوكيل فشكل لجنة لهذا الغرض (٢١٩) ٠

وقد علقت الصحف على ذلك ان هذا الحل أشد ضررا من بعض النصوص فى قوانين الوزارة الابراهيمية ؛ لان الجنرال بلاكنى مرءوس للوزير ، فالخلاف بينهم لا يفصل فيه إلا على طريقة واحدة وهى أن يكون الوزير ومركزه رئيسا لمرءوسيه ٠

---

(٢١٨) الاهرام : ١٩٢٣/٥/٢٥ ، ١٩٢٣/٥/٢٦ ٠
(٢١٩) وادى النيل : ١٩٢٣/٦/١١ ٠

« وهذه سابقة سيئة النتائج لانها تتخذ قاعدة ، حتى يخيل للمرء أن سلطة المستشارين ما تزال باقية ، ويجب الا تتورط الوزارة فى عمل لجنة ، بل يجب أنه يعمل برأى الوزير لكى يفهم الجنرال أن له رئيسا ، ولكى يفهم الجمهور أن وزراءنا تركوا عادات الاستسلام وأخذوا يتحملون المسئولية » (٢٢٠) .

وقد انتهت المسألة بتقديم « بلاكنى » استقالته بسبب الخلاف الذى قام بينه وبين الوزارة ، فقد أراد أن يقف أمامها موقف الاعتراض لانه كان يعتقد أنه الفرد الذى يجب أن تتبع مشورته ويأخذ برأيه (٢٢١) . وعلقت جريدة المقطم على ذلك بأن المعلومات التى وصلت اليها تنذر بأن الخلل يزداد ويتسع فى هذه المصلحة ، وأن وجود المهندسين الانجليز فى هذه المصلحة ضرورى لحسن سير الحركة (٢٢٢) ، بينما ظلت الصحف الانجليزية تردد أن هيمنة الانجليز على شئونها الادارية أمر لابد منه لحسن سير الأعمال (٢٢٣) .

قامت وزارة يحيى ابراهيم باجراء الانتخابات فى ١٢ يناير ١٩٢٤ ، وغادر اللنبى مصر بعد عودته من أجازته الى السودان فى ٧ من الشهر نفسه تبعا لسياسته السالفة الذكر ، وأنه من الحكمة التغيب فى أثناء اجراء الانتخابات وترك مهام دار المندوب السامى يتولاها المستر كر Kerr مدة غيابة (٢٢٤) .

---

(٢٢٠) نفسها : العدد نفسه .
(٢٢١) وادى النيل : ١٩٢٣/١١/٢٣ .
(٢٢٢) المقطم : ١٩٢٣/١١/٢٣ .
(٢٢٣) وادى النيل : العدد نفسه .
(٢٢٤) ويفل : المرجع السابق ، ص ١٠٩ .

وذكرت جريدة « الكرونيكل » عن عدم تدخل المندوب السامى فى الانتخابات بأن اللنبى قد بذل قصارى جهده لتكون الانتخابات حرة ، وقد فسر التصريح بدقة ، فالتصريح يقول ان مصر حرة ، ولذلك يجب أن تكون حريتها حقيقة ، حتى لو أسفرت الانتخابات عن فوز مرشحين مرتبطين بحزب لقوا منه متاعب كثيرة ، وهذا ما حدث فقد نجح أعوان سعد بأغلبية كبيرة ، وأصبح الرجل الذى نفى مرتين واعتبر محرضا خطيرا يوقد نيران التعصب ضد بريطانيا، بطل المعركة الذى يسيطر على النفوذ فى مصر (٢٢٥)

وعلى الرغم من أن الملك فؤاد كان يأمل فى الابقاء على وزارة يحيى ابراهيم حتى يتم انعقاد البرلمان مستخدما لتحقيق تلك السياسة دار المندوب السامى فقد كتب « كير » Kerr القائم بعمل المندوب السامى الى حكومته ، بأنه توجد دلالات قوية على رغبة الملك فى بقاء يحيى باشا فى مركزه كرئيس للوزرة لتقوية مركزه فى الفترة الواقعة بين الانتخابات وانعقاد البرلمان وذلك لبقاء قوة موازنة لقوة سعد زغلول الحزبية ، فى مجلس النواب ومجلس الشيوخ فى تلك المرحلة معتمدا على ذلك أن حكومة يحيى باشا تطلق يده فى تعيين ٢/٥ أعضاء مجلس الشيوخ عند تكوينه ، وفى الوقت نفسه يتمكن من ملأ أكبر عدد من الموالين له فى المناصب الحكومية الحساسة ، ولقد اتبع الملك تلك الممارسات مجتهدا فى الشهور القليلة الماضية لتقوية شوكته وزيادة نفوذه فى الوقت الملائم ضد البرلمان (٢٢٦) •

وقد علق المندوب السامى بالنيابة على سياسة الملك هذه ، أنه قد أصبح فى استطاعة الملك كسب وقت اضافى ، وفى امكانه

---

(٢٢٥) الاهرام : ١٩٢٤/١/١٦ •

(٢٢٦) F.O. 407/198 No. 54 Kerr to Macdonald Feb., 13, 1924.

* يونان لبيب رزق ، المرجع السابق ، ص ٢٦٢ •

أن يزعم للوفديين أنه احتفظ بحكومة يحيى ابراهيم حسب طلب المندوب السامي بالنيابة ، وانتهى كير الى القول أن الدور الذى كانوا يلعبونه فى الماضى ، فى حل أزمات الوزارات سيضفى صبغة على أى ادعاء فى هذا الشان (٢٢٧) ٠

ويعتقد علاوة على ذلك أنه عند أى مقابلة للملك مع سعد زغلول ، فانه سيعلن موافقته الشخصية على النقد الموجه لحكومة يحيى ، وان دار المندوب السامى هى التى تدعم الوزارة ، وفى تلك الظروف فان « كير » لم يتردد عن اخبار الملك بأنه ليست لديه الرغبة فى التأثير على قراره بطريقة أو بأخرى ، بالاضافة الى ذلك فانه من استشعار الرأى الشعبى فى الانتخابات فان الحكومة البريطانية ترغب فى ابتعاده عن التدخل فى سير الانتخابات (٢٢٨) ٠

وقد استمر الملك فؤاد محاولا استخدام دار المندوب السامى فى تنفيذ سياسته بالابقاء على وزارة يحيى ابراهيم ، فبعث الى المستر كير Kerr القائم بعمل المندوب السامى ببعض الرسائل ، يبلغه فيها أن اللنبى قبل رحيله الى السودان قد وعده ببقاء وزارة يحيى باشا الى حين انعقاد البرلمان ٠

ويبحث الرجل فى أوراق دار المندوب السامى ، وفى الوقت نفسه يتصل برئيسه فى الخرطوم ، فيتأكد أنه لا ظل من الحقيقة لهذا الادعاء ، وأن الملك يسعى الى توريط الدار فى تدخل هم غير راغبين فيه ، مما دفعه الى رفض تلك الادعاءات والمناقشة التى تتضمن ذلك ، وأوضح الملك ما تضمنته محادثات اللنبى معه التى أكدت أنه سيقصر نفسه للملاحظة فقط (٢٢٩) ٠ فلو فاز سعد فى

---

(٢٢٧) Ibid.

(٢٢٨) F.O. 407/198 No. 54 Op. Cit.

(٢٢٩) Ibid.

الانتخابات كما هو متوقع عامة فى أنه سيفوز بالأغلبيه فان وضع وزارة يحيى باشا سيكون صعبا ، وقد استعلم « كير » عن نية الملك فى ذلك الموقف فأجابه أنه سيستمر فى اعطاء يحيى ابراهيم كامل تأييده ٠

وقد أكد نائب المندوب السامي لحكومته بتحمله المسئولية كاملة عن موقفه الرافض للتدخل ، وأنه يعتقد انه لو كان اللورد اللنبى فى القاهرة فسيكون له الموقف نفسه ، كما أنه استلم من اللورد اللنبى موافقته على تصرفه هنا ٠

وأكثر من ذلك يسعى المستر « كير » Kerr لتدبير لقاء مع سعد زغلول يوضح فيه حقيقة موقف دار المندوب السامى ، والموقف الحيادى الذى اتخذته فى الانتخابات (٢٣٠) ٠

وقد استدعى نائب المندوب السامى فى ١٧ يناير رئيس الوزراء ، وتحدث معه طويلا ، ولقد شرح له يحيى مسار الأحداث التى أدت الى صعوبة مركزه والالحاح على عدم ترك المنصب نتيجة ضغط الملك عليه ومطالبته بتضحيات لا تطاق ، واستعرض يحيى تاريخه فى الوزارة وانجازاته فى استتباب الأمن فى البلاد ، وعدم رغبته فى الوقوف ضد عواطف الجماهير ، وهو يسعى لتقديم استقالته فورا ، ويتوقع مقاومة من بعض أعضاء الوزارة ولكنه سوف يهيمن عليهم ٠ كما تحدث حزينا على صعوبة علاقاته بالملك وان تصريحات سعد زغلول لوكالة رويتر كانت بناء على معلومات من الملك والتى قادته الى أن يقدم استقالته (٢٣١) ٠

---

(٢٣٠) Ibid.

(٢٣١) F.O. 407/198 No. 54 Op. Cit.

ولكن المستر كير Kerr لم يوافـق رئيس الوزراء على هذا الرأى ، فقد أبلغ حكومته أنه عنده من الأسباب القوية التى تستبعد ذلك لاعتقاده من قبل يحيى باشا ، ولكنه يحاول أن يلقى الضوء على شكوكه التى تمس علاقته الطاهرة الوثيقة بالملك (٢٣٢) .

على أية حال قدمت وزارة يحيى ابراهيم استقالتها فى اليوم نفسه لمقابلته مع المندوب السامى بالنيابة ، بعد سقوط رئيسها فى الانتخابات وفوز الوفد بأغلبية ساحقة تزيد على ٩٠٪ (٢٣٣) ولا شك أن نجاح سعد بهذه النسبة الكبيرة قد أدهش الجميع ، دار المندوب السامى ، والملك (٢٣٤) ، بل وأحزاب الأقلية كذلك ..

وفى الحقيقـة أنه منذ النجاح الساحـق لسعد زغلول فى الانتخابات ، أصبح من المؤكد توليته الوزارة ، راحت دار المندوب السامى تخطب وده فقام المسـتر كير Kerr مهندس العـلاقة مع الوفد بزيارة سعد زغلول زيارتين خاصتين غير رسميتين نجح خلالهما فى ازالة الشك من نفسه (٢٣٥) .

وقد ذكرت جريدة الأهرام أنه قد دار بينهما حديث ودى دام أكثر من ساعة ، وأن هذه الزيارة أوجدت اتصـالا وديا بين سعد زغلول وبين دار المنـدوب السـامى لأول مرة منـذ خمس سنوات (٢٣٦) .

---

(٢٣٢) Ibid.

(٢٣٣) الرافعى ، المرجع السابق والجزء ، ص ١٠٨ .

(٢٣٤) ويفل : المرجع السابق ، ص ١٠٩ .

(٢٣٥) المرجع نفسه ، ص ١١٠ ، د. عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ٤٢٤ .

(٢٣٦) الاهرام : ١٩٢٤/٢/١ ، ١٩٢٤/١/٣١ .

ومنذ ذلك الوقت بدأت مرحلة جديدة فى العلاقة بين دار المندوب السامى ، وبين سعد زغلول ووزرائه ٠

دار المندوب السامى ووزارة سعد زغلول ٢٨ يناير - ٢٤ نوفمبر ١٩٢٤ :

وقد سجل سعد زغلول فى مذكراته أن كير قد طلب الزيارة عدة مرات ، وانه عندما قابل سعد أعرب له « اننا نود أن نراك فى الوزارة ، لأنك الرجل الوحيد الذى يمكننا أن نتفق معه وتسير الأمور على ما يرام » ٠

كما تكررت زيارات مندوب وكالة رويتر فى القاهرة له ، وهو الرجل الذى استخدمته دار المندوب السامى فى الوساطة بينها وبين سعد لتحقيق الغرض نفسه (٢٣٧) ٠

وفى الحقيقة أن دار المندوب السامى وجدت فى هذا التقارب فرصتها لحسم المسألة المصرية مع قائد الثورة ، زعيم الأغلبية ومعبود الجماهير المصرية ، وخاصة أنه قد بات واضحا أن حزب العمل البريطانى على وشك أن يتقلد الحكم فى انجلترا وهو ذلك الحكم الذى طالما علق عليه الوفد وسعد أملا كبيرا فى الوصول الى حل عادل للقضية الوطنية ، يضاف الى ذلك أن سعد زغلول كان قد نجح فى اقامة علاقات شخصية مع عدد من أعضائه بل ومع رئيسه رامزى مكدونالد (٢٣٨) ٠ واستمرارا لسياسة دار المندوب السامى فى خطب ود سعد زغلول قام اللورد اللنبى فى يوم عودته

---

(٢٣٧) د٠ عبد الخالق لاشين ، المرجع السابق ، ص ٣٥١ - ٣٥٢ ٠

(٢٣٨) المرجع نفسه والصفحة ، وانظر ايضا عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ٤٢٥ ٠

نفسه من السودان فى ٢٢ فبراير ١٩٢٤ بزيارة سعد زغلول في مكتبه بوزارة الداخلية ، ومكث معه عشرة دقائق (٢٣٩) .

رغم جريان العادة بزيارة رئيس وزراء مصر للمندوب السامى أولا ، وكانت هذه المقابلة هى المرة الأولى التى يجتمع فيها زعيم مصر واللنبى بعد الثورة (٢٤٠) .

وقد قام سعد زغلول فى اليوم التالى برد الزيارة الى اللنبى فى دار المندوب السامى ومضى معه ٣٠ دقيقة (٢٤١) . وتكون زيارة سعد لدار المندوب السامى هى أول زيارة منذ ١٩١٨ عندما قابل ونجت (٢٤٢) . ولا شك أن كراهية اللنبى الشخصية لسعد كانت موجودة ومعروفة حتى أن الاشاعات قد ظهرت عندما فاز سعد فى الانتخابات وأصبح رئيسا للوزراء قيل أن اللورد اللنبى قد استقال من منصبه (٢٤٣) .

ولكن السياسة كانت تحتم على اللنبى اظهار حسن نواياه لسعد ، والعمل على عقد صلات المودة بين بريطانيا ومصر ممثلة فى حكومة سعد ، حتى أن الصحف البريطانية نشرت صورة لسعد باشا والجنرال اللنبى وهمـــا يتحدثان فى حفل الشـــاى الذى أقامه الملك (٢٤٤) . مما يدل على تحسن العلاقات .

---

(٢٣٩) الاهرام : ١٩٢٤/٢/٢٢ . ويفل : المرجع السابق ، ص ١١٠ .
(٢٤٠) الدورية نفسها : ١٩٢٤/٢/٢٢ .
(٢٤١) نفسها : ١٩٢٤/٢/٢٣ .
(٢٤٢) نفسها : ١٩٢٤/٢/١ .
(٢٤٣) المقطم : ١٩٢٤/٢/٦ .
(٢٤٤) الاهرام ١٩٢٤/٤/٩ .

وفي الحقيقة أن اللنبي كان يتصور أن سعدا أصبح الأمل الوحيد للانجليز في مصر مما يتعين عليه معاملته برفق بهدف استمالته للمفاوضة بأي طريقة ممكنة (٢٤٥) .

كما أن وزارة الخارجية البريطانية لم تكن أقل من ممثلها في مصر رغبة في اظهار حسن النوايا نحو سعد ، فقد استجاب مستر مكدونالد للاقتراح الذي قدمه سعد شنفويا الى كير المندوب السامي بالنيابة في ٣٠ يناير ١٩٢٤ ، بشأن الافراج عن الأشخاص المحكوم عليهم من محاكم عسكرية تطبيقا للأحكام العرفية (٢٤٦) .

اذ حمل المستر كير Kerr الى سعد باشا رئيس الوزراء كتابا مؤرخا في ٧ فبراير ، صادرا من دار المندوب السامي الى سعد يبلغه فيه ان وزير الخارجية البريطاني تلقى من مندوبه في مصر طلبه الشفاهي بخصوص المسجونين السياسيين وان الوزير نظر في الطلب فوافق على العفو الشامل تاركا له الحقوق المذكورة في مذكرة ٥ يوليو ١٩٣٤ الملحقة بقانون التضمينات ، وهي التي تنص على عدم الافراج عن المسجونين السياسيين الا بقرار من لجنة خاصة ، وان الحكومة البريطانية واثقة من أن حكومة سعد قوية فلا خوف من اطلاق سراح المسجونين الذي يتفق على أمرهم بين « دولته » وبين المندوب السامي (٢٤٧) .

وقد نقل نائب المندوب السامي ذلك الى سعد زغلول صباح ٨ من فبراير موضحا له أن الافراج لن يشمل بعض الأشخاص الذين صدرت ضدهم مؤخرا بعض الأحكام وعددهم سبعة أو ثمانية أشخاص .

---

(٢٤٥) F.O. 141/484 - No. 278/98 Op. Cit.

(٢٤٦) د. عبد الخالق لاشين ، المرجع السابق ، ص ٣٦١ .

(٢٤٧) المقطم : ١٩٢٤/٢/١٠ .

وقد رد عليه سعد « أنه قد أعطى عنا التأكيد منذ اللحظه من الآن ، وسأله هل تجرى بطريقة العفو أو على طريقة اخلاء سبيل الماطة ، أى مسجونى الماطة بغير عفو عام ، فأجابه الأحسن الأخيرة ، واتفقا على استبقاء أولئك السبعة مؤقتا لبحث آخر » فشكره سعد على ذلك (٢٤٨) ٠

وقد قام المستر كير بابلاغ حكومته ذلك ونقل اليها سكر سعد اياها ورأيه فى أن ما اتخذته حكومة جلالة الملك من الاجراءات ستنتج أحسن الأثر ، وأنه سيكون خطوة كبيرة نحو توطيد علاقات المودة بين بريطانيا العظمى ومصر ٠ وأوضح لها أنه أطلع سعدا على هذا التلغراف ، وقد أظهر موافقته على عباراته (٢٤٩) ٠

كما حرص سعد أيضا على بناء جسور التفاهم والثقة (٢٥٠)، فعندما وقع حادث قتل لجاويش من قوة الطيران الملكى ، وكانت هذه أولى الحوادث من نوعها منذ سنة تقريبا (٢٥١) ، قام سعد زغلول بزيارة اللنبى وأعرب له عن أسفه لوقوع الحادثة (٢٥٢) ٠

كما رأى اللنبى فى البيانات المعتدلة التى أدلى بها سعد فى البرلمان والتى سعى من خلالها كبح جماح المعارضة التى كانت تدفعه الى مواجهة مع الوجود البريطانى ، دليلا على روح رجل الدولة وأنها اتصفت بصراحة محببة ويعرب اللنبى عن أمله أن يظل هذا النهج « رائد سياسة الوزارة المصرية » (٢٥٣) ٠

---

(٢٤٨) د٠ عبد الخالق لاشين ، المرجع السابق ، ص ٢٦١ ٠

(٢٤٩) المرجع نفسه والصفحة ٠

(٢٥٠) د٠ يونان لبيب رزق ، المرجع السابق ، ص ٢٧١ ٠

(٢٥١) ويفل ، المرجع السابق ، ص ١١٢ ٠

(٢٥٢) الأهرام : ١٩٢٤/٤/٢٧ ٠

(٢٥٣) د٠ يونان لبيب رزق ، نفس المرجع والصفحة ٠

وعند افتتاح البرلمان فى ١٥ مارس ١٩٢٤ ، أصر اللنبى على أن يرى خطبة العرش قبل أن تلقى ، ونشرت الديلى اكسبريس تعليقا قالت فيه « علمت من مصدر ثقة أن خطبة العرش التى القيت فى البرلمان المصرى كانت سببا لخلاف ظاهر بين الملك فؤاد واللورد اللنبى ، فقد أصر اللنبى على رؤية الخطبة وتعديلها قبل أن تلقى ، ولم يكن وصول اللنبى الى هدفه خاليا من الصعوبة » (٢٥٤) .

وقد عومل اللنبى فى البرلمان معاملة خاصة عن بقية ممثلى الدول ، فعندما دخل البرلمان حيته شلة من الجنود المصرية ، وسيربه الى مكان وسط فى شرفة مندوبى الدول ، الذين لم يعاملوا بمثل هذه المعاملة ، وكان سعد زغلول قد صرح أن المندوب السامى البريطانى سيعامل معاملة بقية ممثلى الدول ، ولكن الواقع لم يتبدل (٢٥٥) . وعلقت الديلى كرونكل على ذلك ، « لقد عدت هذه المعاملة دليلا على أن زغلول باشا لا يزيد أن يثير مسائل مزعجة » (٢٥٦) .

وقد وصف ويفل المندوب السامى فى البرلمان ، بأنه قد شعر بالغبطة وهو يراقب المنظر ، اذ يرى السياسة البريطانية التى تجسمت فى تصريح ٢٨ فبراير وهى تسلك سبيلها المطلوب فاقيم برلمان حر تستطيع أن تخرج مصر فيه رجال دولة لهم السلطة المطلقة لربط بلادهم بأية تسوية مع بريطانيا ، ولقد كانت المصاعب وشيكة الحدوث ولكنها ان حدثت فستحدث بأيدى المصريين ، ولكن بقى على اللنبى أن يرى الى أى مدى ستؤثر أو ستؤخر هذه المصاعب التسوية الانجليزية المصرية التى كافح باخلاص من أجلها (٢٥٧) .

---

(٢٥٤) الأهرام ١٩٢٤/٤/١٥ . وانظر عباس العقاد ، المرجع السابق ، ص ٤٥٠ التعديل خاص بالاستقلال التام لمصر والسودان .

(٢٥٥) نفسها : ١٩٢٤/١١/١٤ .

(٢٥٦) نفس الدورية والعدد .

(٢٥٧) ويفل : المرجع السابق ، ص ١١٢ .

غير أن العلاقة الودية بين حكومه سعد من جهه ودار المندوب السامي وحكومته من جهة أخرى لم يقدر لها الاستمرار طويلا نتيجة لاختلاف نظرة كل من الجانبين المصرى والبريطاني للقضية المصرية • اذ رأت دار المندوب السامي وحكومتها ان عقد اتفاق مع وزارة شعبية سيؤدى الى استقرار العلاقات المصرية البريطانية على نحو يحقق أهداف الاستراتيجية البريطانية ، وهو استقرار افتقدته تلك العلاقات خلال السنوات السابقة نتيجة النمو المتزايد للحركة الوطنية برئاسة سعد (٢٥٨) •

وبالنسبة لحكومة سعد زغلول فقد رأت أن الظروف مناسبة للحصول على استقلال حقيقى (٢٥٩) وخاصة مع وجود حكومة العمال ، متجاهلة أن أهداف السياسة البريطانية الخارجية لا تتأثر بتغير الحكومات البريطانية ، وان اختلفت فى شيء فانما يكون فى الأساليب والوسائل التى تصطنعها لتحقيق تلك السياسة (٢٦٠) •

وقد ساعد على تغير تلك العلاقة العديد من الأزمات التى اثيرت من الجانبين وخاصة مع ممارسة سعد زغلول للحكم •

فقد أعلن سعد فى برنامجه بقبوله تأليف الوزارة لا يعنى اعترافا باى حال أو حق استتكره الوفد المصرى ، أى عدم الاعتراف بتحفظات تصريح ٢٨ فبراير •

وقد رد مكدونالد فى البرلمان بأن حكومته تعتبر نفسها مقيدة بتصريح ٢٨ فبراير • كما ذكر سعد فى خطبة العرش أن حكومته

---

(٢٥٨) د• يونان لبيب رزق ، المرجع السابق ، ص ٢٧١ •

(٢٥٩) نفس المرجع ، ص ٢٧٢ •

(٢٦٠) د• عبد الخالق لاشين ، المرجع السابق ، ص ٢٨٩ •

مستعدة للدخول مع الحكومة البريطانية فى مفاوضات حره من كل قيد لتحقيق الأمانى القومية بالنسبة لمصر والسودان ٠

فكانت اشارة سعد الى السودان مثارا لقلق الحكومة البريطانية التى هى على وشك الدخول فى مفاوضات بينها وبين سعد (٢٦١) ٠

وما لبث ذلك كله أن تزايد ، ففى ١٠ مارس اتصل سعد بدار المندوب السامى يقترح تعديل القانون رقم ٢٨ الذى صدر فى العام السابق بخصوص تعويضات الموظفين الاجانب ٠

فأعلن سعد ان وزارته لا تقر هذا القانون ، وتعتبره مرهقا للخزينة مخالفا للدستور ، ولكن تجنبا لسوء التفاهم تقبل الوزارة أن تنفذ منه ما اقتضته الضرورة من المحافظة على حقوق الأفراد المكتسبة ، بشرط حفظ الحق لها فى مناقشة هذا القانون فى المفاوضات المقبلة (٢٦٢) ٠

على أن المستر مكدونالد لم يلبث حين أبلغ برغبة سعد زغلول فى تعديل هذا القانون أن أرسل البرقيات التى يحذر فيها تحذيرا شديدا من هذا التعديل ٠ ويبدو أنه هدد بالرجوع الى الحالة الأولى قبل الارتباط (٢٦٣) ٠

حيث صرح سعد فى البرلمان للنواب « اذا شئنا بطلان القانون وامتنعنا عن التنفيذ وقالت لنا هذه الدولة ليكن ذلك ولترجع الى الحالة التى كنا عليها قبل الارتباط ، فهل بمكنتنا أن

---

(٢٦١) د٠ عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ٤٢٦ ٠

(٢٦٢) نفس المرجع ، المرجع السابق ، ص ٤٢٧ ٠

(٢٦٣) نفس المرجع والصفحة ٠

نحتمل عودة الموظفين الأجانب الى مصالح الحكومة هل منكم من يقول هذا ؟ لم يواصل حديثه للنواب ما كنت أريد ان اقول ذلك ولكن الضرورة الجأتني اليه . نعم ان المبلغ باهظ ، ولكن العودة الى الحالة الأولى أصعب لقد اشترينا بهذا المبلغ الباهظ سيادتنا الداخلية لان الموظفين الانجليز كانوا سادة وحكاما (٢٦٤) .

كما كتب اللنبي الى حكومته محذرا من موقف سعد هذا ، وخاصة انه قد أبدى استعدادا للتفاوض ، فان مسألة الموظفين من المسائل المهمة التي ينبغي أن توضع في جدول المفاوضات وقد أعرب زغلول عن نيته في بحث قانون رقم ٢٨ لعام ١٩٢٣ ، بهدف تعديله لصالح الحكومة المصرية ، ومن المتوقع أن يهاجم الأسس التي قام عليها هذا القانون ، « لكنني أعتقد أن الحكومة البريطانية لم ترفض فقط أي تعديلات في هذا الاتجاه بل سوف تطالب بحماية الموظفين الأجانب في مواجهة الظروف التي لم تكن قائمة عندما وضع هذا القانون عام ١٩٢٣ » (٢٦٥) .

ولم يكن ذلك رأى المندوب السامي فقط ، بل كان أيضا رأى مدير الادارة الأوربية وكثير من الموظفين البريطانيين في مصر .

فقد أشار كين بويد في تقرير له الى دار المندوب السامي الى الخوف من تدهور الموقف في المستقبل ، بأن سعدا سيدفع أتباعه وأعضاء الحزب الوطني الى موقف غير ممكن أو مستحيل اذا استنكر القانون ٢٨ لسنة ١٩٢٣ حيث أنه أثار هذه المسألة من قبل .

---

(٢٦٤) مضابط مجلس النواب ، جلسة ٥٥ ، ص ٦٧٦ .

(٢٦٥) F.O. 407/190 Allenby to Mac Donald, July 25, 1924.

ورأى كين بويد أن الأزمة ربما ستأخذ أشكالا عديدة منها أن سعدا محل ثقة اتباعه ومدفوعا في معارضة شديدة ومباشرة مع الانجليز ، ربما يدفعه أتباعه الى الاستقالة واذا فعل ذلك فكل غضب الجماهير سينصب علينا ، وستثور الجماهير التى لا سعد ولا أى شخص آخر سيفعل أدنى محاولة لكبح جماحها وستزداد المظاهرات لهيبا بفعل التعصب الدينى (٢٦٦) ٠

واحتمال آخر هو أن الخطط الكئيبة للحزب الوطنى بمساعدة أنصار الخديوية ربما تنضج وذلك بالاضافة الى بعض السخافات مثل مسألة السودان التى هى فى الحقيقة ضد شعور سعد ٠ وربما تؤدى بعض الشعارات مثل « يسقط سعد » الى صراعات حزبية ينجم عنها اضطرابات عمالية مما يعطى الفرصة لتحرك « الغوغاء » ، وكان هذا هو رأى مدير عام البوليس السرى نفسه S. Kaisy Bey الذى رأى « أن الاضطرابات بالتأكيد ستحدث فى خلال الشهرين القادمين (٢٦٧) ٠

وأضاف كين بويد بأن هناك شيئا واحدا مؤكدا ، انه اذا حدثت اضطرابات فسوف تتجه الى العدو ، أى الى الانجليز وكل الأجانب ٠ وبموجب تصريح ٢٨ فبراير مازلنا نتحمل مسئولية معينة فيما يتعلق بحماية الأجانب ، وأننى أشعر أنه من الضرورى جدا أن نجعل أنفسنا فى موقف يجعلنا نفعل أقصى ما نستطيع من أجلهم » (٢٦٨) ٠

وفى الحقيقة أن وزارة سعد زغلول قد وضعت الموظفين الأجانب وبخاصة الانجليز عند حدهم وتضاءلت سلطتهم فى عهدها (٢٦٩) ٠

---

(٢٦٦) F.O. 141/278/198. Op. Cit.
(٢٦٧) Ibid.
(٢٦٨) F.O. 141/278/198. Op. Cit.
(٢٦٩) الرافعى ، المرجع والجزء السابق ، ص ١١٥ ٠

أولا : عملت على احـــلال الموظفين المصريين محل الموظفين الأجـانب بصورة كبيرة أثارت عليها سخط الانجليز (٢٧٠) ٠

ثانيا : انها قد طرحت عليهم حق طلب المعـاش فى ١٩٢٤ بدلا من عام ١٩٢٧ حسب قانون التعويضات ٠

فكتب المندوب السامى موضحا لحكومته الأسباب التى سوف تؤدى الى موافقة الموظفين على هذا الاقتراح بقوله ، وكما تعلمون فان الموظفين من هذه النوعية الذين يرغبون فى ترك الخدمة قبل التاريخ المحدد للمعاش يمكن أن يفعلوا ذلك فى مقابل الحصول على تعويض تم الاتفاق عليه ٠

وكان الموظفون البريطانيون تحت تأثير الاحساس بأن أحوال الخدمة فى الحكومة المصرية لن تبقى على ما كانت عليـه فى ظـل النظام الذى بدأ عام ١٩٢٢ ، أو أنهم قادرون على الاحتفاظ بالكفاءة والنظام الذى أعتادوا عليه ، غير أنهم غيروا موقفهم خلال الستة أشهر الأخيرة ولكن الى الأسوء وبشكل سريع لم يكن متوقعا . فقد بدا واضـــحا أكثر ان رؤســـاء الادارات المصرية يجعلون موقف الموظفـين البريطـانيين فى الادارة أكثر صـــعوبة وسوءا على قــدر ما يستطيعون ، فان هناك ضوءا أخضر من جانب الحكومة ليفعلوا ذلك ، ويقـدم مصطفى باشـا النحاس أكثر مثل لذلك فى ادارته لوزارة المواصلات ، كما يلاحظ الأمر نفسه بالنسبة لوزراء الزراعة والأشغال العمومية بل أيضا وزارة الحرب ٠ أما فى وزارة المالية فباستثناء حادثة المستر انتونى فالوضع مختلف (٢٧١) ٠

---

(٢٧٠) د٠ عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ٤٢٨ ٠

(٢٧١) F O. 407/190 Op. Cit.

ويواصل اللنبى عرضه للأسباب التى يعامل بها الموظفون البريطانيون فيقول :

بأنه ليس من قبيل المبالغة القول أن شرف الموظفين البريطانيين لا يتعرض الآن للمساس وفيما يبدو ومن كثرة الشكاوى التى تقدم للوزارة الحالية ، وهى شكاوى قد وضعت لتسيىء للموظفين البريطانيين وتتزايد فى أوقات التوتر السياسى .

وقد تجسدت هذه الشكاوى فى أسئلة فى البرلمان ، لم يعد يعانى منها الموظفون البريطانيون فقط بل الادارة المصرية ككل .

ويقرر اللنبى أخيرا أن طبيعة المعاملة التى يعانى منها البريطانيون نتجت عن اعتبارات متعددة منها الالتزامات المقررة بمقتضى قانون رقم ٢٨ .

ومنها الكراهية الشخصية أو العنصرية ، منها ضيق أفق بعض الأشخاص الذين أرتقوا بسرعة للمناصب الكبرى وهم لا يستحقون ذلك ومنها سعى هؤلاء الى الحصول على التصفيق للآخرين (٢٧٢) .

ومن المعلومات التى تصله يبدو أنه اذا خير الموظفون البريطانيون لترك الادارة المصرية مقابل تعويضات كاملة فان غالبيتهم ستقبل هذا فهم محبطون ويشعرون بقدر كبير من التشوش وأنه يمكن أن يواجه بأحد حلين أما بتركهم مقابل تعويضات كاملة فى أى وقت يرغبون فيه فى ترك وظائفهم . واما بتأمينهم فى مناصبهم اذا ما رغبوا فى البقاء (٢٧٣) .

(٢٧٢ ، ٢٧٣) F.O. 407/190 Op. Cit.

وفي الحقيقة أن مجلس النواب كان يثير دائما قضية وجود مسألة الموظفين الانجليز والأجانب في مصر باعتبارهم رمزا للسيطرة الأجنبية على البلاد ، مما أقلق دار المندوب السامي ، ففي الجلسة ٥٤ لمجلس النواب أثيرت مسألة ضابط بقسم المحروسة برتبة قائمقام بريطاني ، ولكنه لا يمارس هذه الوظيفة رغم أنه يتقاضى مرتبه من الجيش المصري (٢٧٤) .

فأجاب وزير الحربية أن هذا الضابط يشتغل بدار المندوب السامي من عدة سنوات وقد أظهر المندوب السامي رغبته في اعادة هذا الضابط الى خدمة الجيش المصري وانه بالفعل يتقاضى مرتبه من الجيش المصري ، وسيعود اليه وقد كان موجودا طول هذه المدة مجاملة لدار المندوب السامي .

وعندما سئل لماذا لم تحذف ماهيته مادام كان يشتغل بدار المندوب السامي اكتفى المقرر بالقول أنه سيعود للجيش (٢٧٥) .

ثالثا : محاولة وزارة سعد زغلول تقليص نفوذ المستشارين المالي والقضائي فذكرت الصحف أن المفاوضات كانت تدور في ذلك الوقت على تحديد سلطة المستشار المالي ، وتوضيح مركزه بما يتفق مع قواعد الدستور والسيادة القومية (٢٧٦) . كما يبدو أن سعدا رفض تجديد عقد المستشار القضائي آموس الذي سينتهي عقده في أوائل نوفمبر ، فقد طلبت دار المندوب السامي تجديد عقده ولكن سعدا رفض هذا التجديد (٢٧٧) . وقد علقت الأهرام عن هذا فقالت :

---

(٢٧٤) Ibid.

(٢٧٥) ضابط مجلس النواب ، الجلسة ٥٤ ، ص ٦٦٢ – ٦٦٤ .

(٢٧٦) وادي النيل : ١٩٢٤/٧/٤ .

(٢٧٧) الأهرام : ١٩٢٤/٨/١ .

أصبح من الواجب أن يقال بعد ما كثرت الاشاعات عن منصب المستشار القضائي أن العقد الذى عقدته الحكومة المصرية سينتهى فى نوفمبر المقبل ، ولكن لا يمكن أن يقال فى الحالة الحاضرة شيء نهائي عن مستقبل هذا المنصب، أو عما اذا كان مستر ايموس يبقى فى مصر ، اذ ليس من المنتظر أن يقرر شيء فى هذا الشأن حتى الخريف المقبل (٢٧٨) ٠

فى حين يؤكد الأستاذ الرافعى . أن سعدا رفض هذا التجديد ، وكان موقفه فى ذلك مشرفا وقد أسرها المندوب السامى فى نفسه حتى كانت حادثة السردار فكان مطلبه فى الانذار البريطانى ابقاء منصب المستشار القضائى ، ومنصب المستشار المالى واحترام سلطتيهما وامتيازتهما (٢٧٩) .

وأعتقد أن رأى الأستاذ الرافعى كان صحيحا وأن سعدا كان يحاول التخلص من سلطة المستشارين المالى والقضائى ، أو على الأقل تحديد سلطتها ، كما ذكر ويفل أن سعدا أسهم فى خفض المركز القضائى والمالى للمستشارين حتى لا يعودا بعد ذلك قادرين على شيء (٢٨٠) ٠ وخاصة أن دار المندوب السامى كانت قد طلبت من الحكومة المصرية تعيين سلطة المستشار المالى والمستشار القضائى وضمانه هذه السلطة ٠

فردت الحكومة على هذا الطلب بانها لا تعرف من أى نظام يستمد المستشاران المشار اليهما سلطتيهما حتى يصح أن يطلب منهما تقديم الضمانة لهذه السلطة وكل ما تعرفه انهما موظفان مصريان

---

(٢٧٨) نفسها ٠ ١٩٢٤/٨/١ وأيضا العدد ١٩٢٤/٢٢ ٠

(٢٧٩) الرافعى : نفس المرجع والجزء ، ص ١١٦ ٠

(٢٨٠) ويفل ٠ المرجع السابق ٠ ص ١١٦ ٠

فى خدمة الحكومة المصريــة ، وعلقت جريدة الأهرام بقولها فكان الجواب مفحما (٢٨١) ٠

كما أن لجنة الميزانية فى مجلس النواب كانت قد ضمت بابى قلم المستشــار المالى والمستشــار القضــائى الى باب ديوان العموم الحقانية والمالية ، حتى لا تبقى ميزة فى الميزانية لهذين المستشارين ٠ وأرادت أن تلغى ٤٥٠ جنيها من مصروفات « السيارة » لمستشار المالية، فرفض ذلك بحجة أنه موظف بعقد ينتهى من أول عام ١٩٢٧ وقد نص فى العقد على مبلغ الأربعمائة وخمسين جنيها (٢٨٢) ٠

وقد أدى تصرف حكومة سعد تجاه الموظفين البريطانيين الى مناقشة الأمر فى مجلس النواب البريطانى فسئل وزير الخارجية عن مدى علمه بقلق الجالية البريطانية فى مصر من جراء عدم قيام الحكومة المصرية بتعهداتها تجاه الموظفين البريطانيين وعن تخاطب الحكومة المصرية سريعا لاجراء تحقيق نزيه عن حقائق الحالة فى شأن شكاوى الموظفين البريطانيين ، فيستطيع الموظفون أصحاب الشــكوى أن يحضروا بأنفسهم أو ينيبوا عنهم من يشــاءون لتقديم شكواهــم ٠

فأجاب وكيل الخارجية : بأن اللورد اللنبى والموظفين ذوى الصفة التمثيلية المعينون بصفة خاصة لفتوا نظر الحكومة البريطانية الى القلق الطبيعى الذى يشعر به الموظفون الأجانب من جراء موقف الخصومة الذى وقفته فى شأنهم فى أمور عديدة (٢٨٣) ٠

---

(٢٨١) الأهرام : ١٩٢٤/٧/٢٢ ٠
(٢٨٢) الدورية نفسها والعدد ٠
(٢٨٣) نفسها : ١٩٢٤/١٠/٣ ٠

ولكن الحكومة البريطانية لا ترى أن الاقتراحات التى أبديت لها هى أفضل ما يمكن أن يعمل بها فالحكومة البريطانية تنوى أن تخاطب الحكومة المصرية رأسا فى هذا الموضوع . كما سئل وكيل الخارجيـة فى البرلمان أيضـا عن هل لدى الحكومة البريطانيـة معلومات بشأن التمييز فى معاملة بعض الموظفين البريطانيين المولد والمستخدمين فى السكك الحديدية والبوستة ، وكان من جراء ذلك التميز أنهم أصيبوا بإجحاف فى درجاتهم ومكافآتهم بين الحاضر والمستقبل (٢٨٤) .

وقد طلبت الحكومة البريطانية من اللنبى تقديم تقرير فى هذا الشـأن ، وقد أجرى مراجعـات غير رسمية من أجل أولئـك الموظفين (٢٨٥) .

وقد سـئل مرة أخرى رئيس الوزراء بشـأن الموظفين البريطانيين فى السكك الحديدية المصرية ، وما هى الوسائل التى يرى اتخاذها لكى يضمن اعادة النظر فى قضيتهم فأجابه مكدونالد بأنه لم يتلق تقريرا من اللنبى حتى يستطيع الاجابة .

وتصور المناقشات فى مجلس النواب البريطانى ، مدى قلق النواب البريطانيين على موظفيهم فى مصر سواء من حيث السلطة أو النفوذ أو حتى مسالة التعويض مما يدل على ما أصاب وضـع هؤلاء الموظفين على أيدى الحكومة الشعبية الأولى .

كما ذكر كين بويد أيضا أن موظفى الحكومة يقولون صراحة بأنهم لا يستطيعون اتخـاذ اجراء نهائى تجاه المتظـاهرين لانهم يخشون من أن يرسل تقرير فى حقهم الى سعد أو البرلمان .

---

(٢٨٤) نفسها : ١٩٢٤/٤/١٧ ، ١٩٢٤/٥/١٥ .

(٢٨٥) نفسها : نفس العدد ، نفس العدد .

مما دعا كبار الموظفين البريطانيين الى القاء اللوم على النهج الذى يسلكونه بالقول « ان خطتنا لتسيير الأمور حسبما نريد ، لم تتبع اتباعا حسنا ، ونحن اليوم لسنا فى الموقف الذى ينبغى أن يكون (٢٨٦) » .

وقد أثرت مواقف سعد الوطنية على وضع هؤلاء الموظفين فى مصر وخشوا على مراكزهم بل وعادوا وزارة سعد .

وقد ظل المندوب السامى يدافع عن الوضع المدهور للموظفين الانجليز على عهد وزارة سعد فقدم احتجاجا الى رئيس الوزراء على نشرتهم للمستر أنطونى المدير العام لمصلحة الدومين ، الذى كان قد حضر أمام المحكمة كشاهد فى حيثيات حكم محكمة التأديب العليا التى حاكمت محمد أبو الفتوح باشا . وقد رأى اللنبى أن تلك التهم أفرغت فى قالب خلو من عدم التميز الملائم لوثيقة قضائية ، وأن نشرها اجحاف بالمستر « انطونى » نظرا للتحقيق الذى فى النية اجراؤه وفى الكيفية التى أدى بها واجباته الرسمية (٢٨٧) .

وقد تعرض سعد زغلول أيضا لمنصب سردار الجيش المصرى ، ففى ١٧ مايو ١٩٢٤ رد على سؤال فى البرلمان حول هل السردار موظف مصرى ، وهل هو مرءوس لوزير الحربيه ، هل هو مسئول أمامه ويرجع اليه فيه ، وهل يتقاضى مرتبا من خزينة مصر . —

وكانت اجابة سعد أن سردار الجيش المصرى موظف مصرى مرءوس لوزير الحربية المصرية ، ومسئول أمامه قانونا ويجب عليه أن يرجع اليه فى أعماله ، ومرتبه يتقاضاه من الخزينة المصرية .

---

(٢٨٦) F.O. 141/278/198., Op. Cit.

(٢٨٧) وادى النيل ١٩٢٤/٧/٨ . التى ذكرت أيضا أن مستر انطونى قدم طلبا رسميا باجراء تحقيق كامل الى لجنة السنة التأديبية التى ينص عليها قانون ٢٨ لسنة ١٩٢٣ .

وفي سؤال آخر سئل سعد زغلول هل يتفق مع كرامة الدولة المصرية ويتمشى مع روح استقلالها أن يكون الرئيس الأعلى لقواتها أجنبياً ، وأن اقامته بالسودان لا تتفق مع مصلحة العمل ؟

فكان جوابه نعم لا يتفق مع كرامة الدولة المصرية أن يكون الرئيس الأعلى لقواتها (٢٨٨) أجنبيا بل ولا الرئيس الأدنى ايضا • ولكن هكذا كان من قبل ويجب علينا أن نمحوه •

كما ذكر سعد أيضا « بأننا ولا شك متألمون من هذا الوضع ، بل وننظر بعين المقت لهذه الحالة • ولا نحب أن تبقى دقيقة واحدة • ونريد أن يكون جيشنا ضباطه وجنوده وسلاحه وكل ما يتعلق به مصريا (٢٨٩) •

ولا شك أن هذه التصريحات قد أثرت تأثيرا سيئا على العلاقة مع دار المندوب السامي وأيضا مع الحكومة البريطانية •

وقد وصف ويفل أيضا علاقة سعد زغلول بموظفى دار المندوب السامي بقوله ، ان سعد زغلول قد بالغ فى قوته الى حد أن عامل رئيسى موظفى اللنبى وقد أرسل لمناقشته فى استشارة قضائية بخشونة وتهور ، مما أوجب تذكيره بأنه انما يخاطب ممثل الحكومة البريطانية (٢٩٠) •

وفى قول « ويفل » هذا ما يدل على اعتقادهم أنهم فوق أى سلطة فى البلاد ويجب على رئيس الحكومة المصرية أن يعاملهم من هذا المنطلق فهو ممثل للمندوب السامي صاحب السلطة الفعلية فى البلاد •

---

(٢٨٨) مضابط مجلس النواب ، الجلسة ٢٩ ، ص ٣٤٤ ، ١٧ مايو ١٩٢٤ •

(٢٨٩) المصدر السابق : الجلسة نفسها والصفحة •

(٢٩٠) ويفل : المرجع السابق ، ص ١١٨ •

وعلى أية حال فان سعد زغلول أتبع السياسة التى تليق بزعيم أمسة وتصرفت مصر فى عهده تصرف الأمسم الكاملسة الاستقلال (٢٩١) • فلم نجد وزارة سابقة تحدت سلطة ونفوذ الموظفين البريطانيين فى مصر الا وزارة سعد ، الذى حاول تحجيم نفوذهم والتخلص منهم ، الأمر الذى أزعج دار المندوب السامى والحكومة البريطانيسة على السواء ، والذين وقفوا بالمرصساد فى التصدى لها ، والتى كلفها بعد ذلك اقالتها •

دور اللنبى فى مفاوضات سعد مكدونالد :

كانت دار المندوب السامى والحكومة البريطانية يأملان فى عقد اتفاق مع سعد فقد رأى اللنبى فى حل المسألة المصرية نجاحا لسياسته ، فى حين رأت الحكومة العمالية فى هذه المفاوضات فرصة حسنة يجب ألا تضيع بتقوية مركزها على حساب مصر لمواجهة المعارضة القوية التى تواجهها فى بلادها (٢٩٢) •

والى جانبه ذلك فان الوصول الى اتفاق سيؤدى الى استقرار العلاقات البريطانيسة المصرية على نحو يحقق مرامى الاستراتيجيسة البريطانية كما سبقت الاشارة (٢٩٣) •

وقد بدأت العلاقة كما أتضح لنا من قبل على أحسن ما يكون بين سعد ودار المندوب السامى وحكومتها •

وتذكر جريدة « ليفربول » أن زغلول أرسل كتاب سريا الى مستر مكدونالد أبدى فيه رغبته فى أن تبتدىء المفاوضسات وأنه

---

(٢٩١) د• عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص ٤١٧ •

(٢٩٢) نفسه ، المرجع السابق ، ص ٤١٨ •

(٢٩٣) د• يونان لبيب رزق ، المرجع السابق ، ص ٢٧١ •

مستعد للذهاب الى لندن اذا كان حضوره ضروريا ، ويبدو أن الكتاب أرسل الى مكدونالد بواسطة غير دار المندوب السامى ، فلم يعرف اللنبى بارسـاله ، وهذا ما أوقع مكدونالد فى شيىء من الارتبـاك (٢٩٤) ٠

وان كان سعد قد تلى عند افتتاح البرلمان برقية تهنئة من مكدونالد وقال بأن حكومته مستعدة الآن وفى كل وقت أن تتفاوض مع الحكومة المصرية ٠

ولكن أمام الممارسـات الوطنية لحكومة سـعد والتى سبقت الاشارة اليها ، بدأت الحكومة البريطانية فى التردد من جدوى هذه المفاوضـات ٠

ومع ذلك فان المندوب السامى لم يفقد الأمل فى الوصول الى اتفاق مع وزارة سعد زغلول فراح يبعث الى حكومته بالعديد من الرسائل لاقناعها بوجهة نظره (٢٩٥) ٠ انقاذا لسياسة التصريح ٠

وبالرغم من ذلك أرسل مكدونالد الى اللورد اللنبى يطلب منه أن يحاول استكشاف المدى الذى كان على سعد المضى فيه وعلى أى الأسس يكون اذا كان ظاهرا انه سيتمسـك بتصريحاته المتكررة العلنية فان اجراء المفاوضـات لن يكون من ورائه فائدة واعتقد المندوب السامى أن وقت الاتصال بسعد زغلول قد مضى للفت نظره بهذا الخصوص وأن آمال المصريين متعلقة على وصول حكومة حزب العمال للحكم واعتزم سعد على عرض القضية المصرية ـ بنفسه على حكومة حزب العمال ومن ثم فان اللنبى يرفض مجرد التفكير فى أن زغلول لم يعد نفسه بقبول حل وسط (٢٩٦) ٠

---

(٢٩٤) د٠ عبد العظيم رمضان المرجع السابق ، ص ٤١٨ ٠

(٢٩٥) د٠ عبد الخالق لاشين ، المرجع السابق ، ص ٢٨٩ ٠

(٢٩٦) L-Lloyd., Op. Cit., Vol. 2, p. 85.

وقد أجاب مكدونالد .« بنعقل بأنه ما لم تتوافر لديه بعض الدلالات على أن رغبات سعد زغلول لا تتعارض مع مطالبنا التى لا يمكن التنازل عنها بشأن السودان والدفاع عن القناة بصفة خاصة فاننى لن أكون مستعدا الى دعوته للتفاوض فى لندن » (٢٩٧) .

وقد رد اللنبى فى ٦ أبريل على رئيسه بأنه ما يزال على ايمانه بأن الخطوة التى أخذت لا يمكن التراجع فيها ونصح رئيسه بعد أن أشار الى ميل سعد زغلول الى الاعتقاد فى حسن النوايا للحكومة البريطانية بالامتناع عن القيام بأى عمل يؤدى الى هز هذه الثقة كما ذكر أنه لا يعتبر أن فشل المفاوضات أمر واقع لا محالة وأن الطريقة التى أقترحها سوف تكون فرصة النجاح فيها ممكنة .

ويظهر حماس اللنبى وتأثيره لعقد المفاوضات فيكتب الى مكدونالد فى ١٦ أبريل مقترحا تخويله سلطة ابلاغ سعد زغلول بأنه فى حالة موافقته على محالفة دفاعية هجومية مع بريطانيا تصبح مصر بمقتضاها دولة محاربة فى أى وقت تجد بريطانيا فى حالة حرب ، وعندئذ توافق بريطانيا على بحث انسحاب القوات البريطانية من القاهرة والاسكندرية ، وتسقط أى دعوى فى حماية الأجانب والأقليات ، مع اعطاء مصر مشاركة أكثر فى ادارة شئون السودان ، وتنظر الحكومة البريطانية بعين الاعتبار الى الغاء وظيفتى المستشارين المالى والقضائى (٢٩٨) .

ولكن المستر مكدونالد فيما يبدو رفض هذا الاقتراح ، لأن سعد زغلول لم يصله شيء بهذا الخصوص (٢٩٩) .

---

(٢٩٧) انظر :

(٢٩٨) J. Lloyd. Op. Cit., Vol. 2, p. 86.

(٢٩٩) الأهرام : ١٩٢٤/٣/٣١ .

ويبدو أن الحكومة البريطانية كانت ترغب فى اجراء المفاوضات فى القاهرة أولا بواسطة المندوب السامى ، فقد أجابه المستر « يونسو بناى » عن ذلك أنه قد تقرر بالفعل أن تكون المفاوضات التمهيدية فى القاهرة ، فاذا جاء أى وفد خاص الى لندن فان ذلك لا يكون الا بعد وقوع تفاهم تام فى شأن المسائل المحتفظ بها فى تصريح ٢٨ فبراير وسيكون اجراء المفاوضات بالوسائط العادية ، أى المندوب السامى فى القاهرة والمفوضية المصرية فى لندن (٣٠٠) ٠

وتدل اشارة « بونسوينباى » الى تصريح مكدونالد بأن حكومة العمال تعد نفسها مقيدة بتصريح ٢٨ فبراير فاذا جرت مفاوضات فانها ستكون مؤسسة عليه ٠

لكن المندوب السامى صمم على أن تكون المفاوضات فى لندن ، فقد كان مقتنعا باستحالة القيام بمناقشات مثمرة فى جو القاهرة الصاخب حيث زغلول معرض للضغط الدائم من المتطرفين (٣٠١) ٠

وكانت وجهة نظر المنبى « أننا سنجد أنفسنا فى الحقيقة لا نفاوض زغلولا ، وانما سنفاوض عامة الشعب والصحافة كما لم يكن من الحكمة فى الوقت الذى تعلقت فيه قلوب زغلول وأنصاره بالسفر الى لندن أن ييأسوا من ذلك كما أنه ثمة ميزة كبيرة فى الاتفاق مع سعد ، هى أن أى تسوية يعقدها ستحظى بالموافقة من مصر كلها ، وكلما أسرع بالمفاوضات كان أفضل (٣٠٢) ٠

---

(٣٠٠) الدورية نفسها ، العدد نفسه ٠
(٣٠١) ويفل ، المرجع السابق ، ص ١١٠ ٠
(٣٠٢) المرجع نفسه ، ص ١١٠ ــ ١١١ ٠

وبعد مناقشة قصيرة بين اللنبي ومكدونالد ، أرسل الأخير الدعوة الى سعد للسفر الى لندن والمفاوضة معه (٣٠٣) . وقد رد سعد بالموافقة الا أن تفاقم الحوادث وبعث من الخلاف بين سعد ودار المندوب السامي والحكومة البريطانية ، سواء بتمثيل السودان في معرض « ويمبلى » أو مناقشات مجلس النواب المصرى حول سلطة السردار ، وتقد مشروعات الرى فى السودان التى تقوم بها الحكومة البريطانية مرورا بتصريح مكدونالد فى البرلمان فى ٨ مايو ١٩٢٤ ، بأن المفاوضات التى ستقوم بين الحكومة المصرية والبريطانية ستكون على أساس تصريح ٢٨ فبراير وقد رد سعد فى ١٠ مايو باستنكار تصريح ٢٨ فبراير ، وأن الحكومة لا تدخل المفاوضات الا حرة من كل قيد .

الا أن اللنبى لم يتخل عن عقيدته فى نجاح المفاوضات مع سعد ، فكتب فى ٢٣ مايو الى المستر مكدونالد قائلا ان سعد زغلول انما يأمل فى أن يتمكن عن طريق المناورة من زحزحة الحكومة البريطانية عن شدة تمسكها بالتصريح ، وقال انه يثق مع ذلك فى أنه من الممكن الادلاء ببعض التصريحات التى قد تكفى لبعث الطمأنينة الى قلبه ، على أن المستر مكدونالد رد عليه فى ٣١ مايو بقوله « ان مركز بريطانيا العظمى فى مصر مهما قال المصريون ، شرعى تماما من جميع الوجوه القانونية والدولية ، فقد كانت مصر ، من الناحية الشرعية ومن الناحية الفعلية محمية بريطانية الى أن قامت الحكومة البريطانية بتعديل هذا الوضع بمحض ارادتها ومنحتها قدرا من الاستقلال واستقلال مصر أو القدر القائم منه بناء على هذا هو نتيجة مباشرة لهذا الاجراء (٣٠٤) .

---

(٣٠٣) المرجع نفسه ، ص ٦١ .
- مصطفى النحاس جبر ، المرجع السابق ، ص ٢٤٣ — ٢٤٤ .
المرجع نفسه ، ص ٢٤٤ .

(٣٠٤) Lloyd. Op. Cit., p.

وأبدى اعتقاده بأن سعد زغلول يبالغ فى تصوير الصعوبات التى يواجهها بقصد تحقيق هدفين ، الأول الحصول على شىء يمكن أن يعتبره ، فى حالة فشل المفاوضات بمثابة اعتراف بأن تصريح ٢٨ فبراير لا تأثير له بدون اعتراف المصريين به .

أما الثانى فهو أن يجعل حكومة جلالة الملك تبدو فى صورة الجانب الراغب فى المفاوضة بأى ثمن حتى تضفى على مركزها فى مصر صبغة شرعية ليست لها بغير ذلك (٣٠٥) .

وعلى أية حال فان اللورد اللنبى قد سعى لأن يكون موجودا فى لندن فى أثناء مفاوضات زغلول باشا (٣٠٦) :

وعندما تفاقمت حوادث السودان فى شهر أغسطس كما سبق القول كان كل من سعد فى باريس واللنبى فى لندن ، ولما كان مكدونالد قد اقترح آخر سبتمبر كموعد للمفاوضات بعد أن تعذر الاجتماع فى أواخر يونيه (٣٠٧) .

رأى سعد أنه بعد ما حدث فى السودان وتبادل مذكرات الاحتجاجات والاتهامات بين الحكومتين المصرية والبريطانية ، بأن الفشل سوف يكون النتيجة الحتمية للمفاوضات المنتظرة ، فأرسل إلى مكدونالد فى ٢٩ أغسطس يخبره بعدم امكان اجراء المفاوضات ،

---

(٣٠٥) Lloyd. Vol. 2 Op. Cit., p. 88-89.

د. عبد الخالق لاشين ، المرجع السابق ، ص ٣٦٤ من تراجع مكدونالد اليه فى أى مسألة مما له علاقة بالنقاط الأربع والا يكون أحد الفريقين مرتبطا بقبول مطالب الآخر .

(٣٠٦) الأهرام : ١٩٢٤/٥/١٠ .

(٣٠٧) محمد ابراهيم الجزيرى ، آثار الزعيم سعد زغلول ، ج ١ ص ٣٢٨ .

ولكنه في الاستطاعة بالرغم من ذلك تبديد الغيوم المتلبدة في جو العلاقات بين مصر وانجلترا ، وبالأخص بعد حوادث السودان الأخيرة (٣٠٨) .

وقد قبل مكدونالد ذلك وأعلن أنه يرغب في الاشتراك في اعادة حسن التفاهم في العلاقات بين البلدين . فأعلن سعد قبوله دعوة الحكومة البريطانية .

وقد علقت احدى الصحف على وجود اللنبي في لندن في أثناء مفاوضات سعد مكدونالد ، بأنه أحدث تشويشا لا موجب له على الرغم من أن الحكومة أصابت في ابقائه وراء الستار ، ولكن التشويش يعزى الى خطأ كثيرين من المصريين في رأيهم في الدور الذي لعبه اللنبي في تاريخ السنوات الثلاثة الماضية .

ولعله من الطبيعي أن يكون المصريون ميالين ليتذكروا فيه الشخص الذي ضغط على زغلول باشا وأمر بنفيه بعدما رفض أن يقلع عن الحملة على السلطات البريطانية ، على أنه من المفهوم أن زغلول باشا كان يعرف قيمة الأمر الحقيقي ، وهو أن اللورد اللنبي كان أحد العوامل الحاسمة التي أفضت الى تصريح ٢٨ فبراير (٣٠٩) .

وقد حضر اللنبي اجتماعا في مركز أركان حرب الامبراطورية، وقد ذكرت الديلي اكسبريس أنه بالرغم من عدم معرفة تفاصيل الاجتماع ولكن مما لا يخلو من مغزى أن اللنبي سيقابل مكدونالد « اليوم »، وتقع مقابلة مهمة بين مكدونالد وزغلول « غدا » (٣١٠) .

---

(٣٠٨) المرجع نفسه : ٣٢١ بلاغ رسمي عن المفاوضات في ٨ سبتمبر .
(٣٠٩) الاهرام : ١٩٢٤/١٠/٤ .
(٣١٠) نفسها : ١٩٢٤/١٠/٣ .

وبالفعل فقد تقابل مستر مكدونالد مع اللورد اللنبي وحادثه بشأن مصر والسودان على أثر المباحثات المهمة التى جرت فى وزارة الحربيـة ، والتى اشترك اللنبى فيها ، ومن المحتمل أن الغرض الرئيسى من هذه المباحثات الرسمية هو ايجاد تحديد أكثر صراحة لموقف بريطانيا فى شأن جميع المسائل المحتفظ بها ، ثم تنبـأت الديلى نيوز بأنـه من الممكن والحال هذه أن يكون نذيرا بتحول المحادثات البريطانية المصرية الى مفاوضات (٣١١) ٠

وقد قام اللنبى بترك بطاقة الى زغلول فى فندق « كلاردج »، وقيل انه سيجتمع بسعد فى منزله بناء على طلب الأخير فى خلال الأيام القليلة المقبلة (٣١٢) ٠

ولا شك أن اللورد اللنبى قد لعب دورا كما اتضح لنا سواء فى تأييده لعقد اتفاق مع سعد زغلول ، أو فى تشجيعه لحكومتـه على دخولها المفاوضات ، ثم بعد ذلك فى أثناء انعقاد المباحثات ، فعقب عودة اللنبى الى القاهرة بعد انتهاء مفاوضات سعد ــ مكدونالد عاد يحمل الكتاب الأبيض الذى وجهه اليه المستر مكدونالد والذى يهدم سياسة التصريح التى كانت قد أبقت مسألة السودان لمفاوضـات قادمة ، كما جاء يقرر بقاء القوات البريطانية فى الأراضى المصرية وفى عاصمتها أيضا ٠

واعتقدت « الأهرام » وهى على حق أن اللورد اللنبى له يد فى « الكتاب الأبيض » ، لأنه ليس فى مقامه الأدبى والسياسى فى عين رجال دولته كموظف يؤمر فيطيع ، والدليل تصريح ٢٨ فبراير" ٠

---

(٣١١) نفسها : نفس العدد ٠

(٣١٢) نفسها : ١٩٢٤/١٠/٢ ٠

كما أنه كان قد اجتمع فى لندن كما سبق القول بهيئة الدفاع الامبراطورية وتباحثوا طويلا ثم اجتمع بعد ذلك بمكدونالد (٣١٣) • الى جانب الاجتماع الذى عقد بين اللنبى ومكدونالد والسودان والذى قرروا فيه السياسة التى ستتبع فى السودان قبل ذلك •

وقد أعلن الكتاب الأبيض بالقاعدة السياسية التى نتبع ومعنى ذلك أن الجانب الانجليزى وحده هو الذى يقرر طريقة حكم السودان وأمر الحامية البريطانية •

علقت الأهرام على ذلك أن معنى هذا فشل سياسه اللنبى حيث لم تزل أسباب الخلاف وازالة وجوه الخصومة وصولا للاتفاق بين الدولتين •• ولا نظن أن المندوب السامى يقر سياسة المشادة ، واطالة الخصام بين الاثنين ، لذلك نرجو أن يعيد نظره فى الكتاب الذى يتضمن نقض سياسته هو ، الواردة فى تبليغه الذى قال فيه « توجد حالة تسود فيها الثقة المتبادلة بوضع الأساس لحل المسألة المصرية حلا نهائيا » (٣١٤) •

وعلى كل حال فبعد انتهاء المفاوضات بالفشل بدأت مرحلة جديدة فى العلاقة بين دار المندوب السامى ووزارة سعد زغلول •

كان السودان عاملا آخر من العوامل التى وسعت من الهوة بين دار المندوب السامى والحكومة البريطانية من جهة ، ووزارة سعد من جهة أخرى •

---

(٣١٣) الأهرام : ٢٩/١٠/١٩٢٤ •

(٣١٤) نفس الدورية والعدد •

وقد بدأت أول محاولة رسمية من جانب حكومة سعد للوقوف فى وجه السياسة البريطانية فى السودان (٣١٥) ، عندما أقيم فى أوائل عام ١٩٢٤ معرض عام لمستعمرات الامبراطورية فى « ومبلى » ، اشتركت فيه حكومة السودان دون أن تأخذ رأى الحكومة المصرية وما أن علم سعد بهذا حتى أرسل فى أواخر أبريل برقية الى السير لى ستاك حاكم عام السودان يطلب منه افادته ، « على أى قاعدة دعى السودان للاشتراك فى هذا العرض الخاص بالمستعمرات ؟ وكيف قبل الاشتراك فيه من غير اذن الحكومة المصرية ؟ » .

فرد الحاكم العام عن طريق المندوب السامى ، بأنه أرسل الى حكومته يطلب المعلومات عن جلية الأمر ، ومتى ورد اليه الرد أخبره به حال وصوله . رفض سعد زغلول هذه الطريقة ، وبخاصة اغفال الحاكم العام الرد عليه ، فكتب اليه برقية أخرى بأنه كان ينتظر منه الرد مباشرة لا عن طريق المندوب السامى ، وأن المسائل التى طلبها منه « انما تتعلق بأعمال هى من خصائصكم » ، لا من اختصاص الحكومة البريطانية » (٣١٦) .

وفى اليوم نفسه أرسل سعد الى وزير مصر المفوض فى لندن « عبد العزيز عزت » لكى يحتج بشدة لدى الحكومة البريطانية على دعوة السودان الى معرض خاص بالمستعمرات البريطانية بدون علم الحكومة المصرية وعلى قبول حاكم السودان الدعوة بغير اذن من الحكومة المصرية وتخطيا لها — وفى كلا الأمرين اعتداء صارخ على حقوق مصر ، وعمل غير ودى ضد الحكومة المصرية (٣١٧) .

---

(٣١٥) د. يونان لبيب رزق ، السودان فى عهد الحكم الثنائى الأول ، ١٨٩٩ — ١٩٢٤ ، ص ٤٤٦ .

(٣١٦) المرجع السابق ، ص ٤٤٧ .

د. عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ٤٣٥ .

(٣١٧) الرافعى ، المرجع السابق ، ص ١٣١ ، المرجع نفسه والصفحة .

وقد جاء الرد من الحاكم العام الى سعد يفيده بأن الطريقة المعتادة للمخاطبة بين الحكومة المصرية وحكومة السودان هو المندوب السامي ، فتصرفه هذا انما كان عملا بالاجراءات المتبعة ، ثم يعتذر اليه على ما بدأ من عدم اللياقة في تأخير الرد على برقيته وهو الأمر الذي يرجع الى هذا الفهم الخاطئ (٣١٨) .

وفي ١٢ مايو تلقى سعد أيضا خطابا من اللورد اللنبي أوضح له فيه بأن تصرف السير لي ستاك معكم طبقا للتقاليد المعمول بها ، فقد كانت القاعدة المقررة في الماضي أن التخاطب بين الحكومة المصرية وحكومة السودان انما يكون عن طريق المندوب السامي ، وأن ما صنعه السير لي ستاك لم يكن فيه أي مساس بالحكومة المصرية .

ثم أخبره بالمعلومات التي تلقاها من حكومته مثل أن بريطانيا ليس لديها أي اعتراض على اشتراك السودان في معرض مصري دون تشاور مع الحكومة البريطانية ، وأن المعرض ليس وقفا على الإمبراطورية البريطانية ، بل فيه أشياء أخرى متنوعة مثل صورة لمسجد فارس ، ونماذج لشلالات نياجرا ، ومعرض من التبت (٣١٩) .

على أن سعدا لم يقتنع بهذا الرد ، فقد رد عليه بخطاب في ٩ يونية بأن أوضح للمستر كار Kerr قبل سفره بالأجازة وبعده للمستر فرنس Furness في أثناء الكلام معهما في هذا الشأن أنه من الصعب التسليم بأن تكون دار المندوب السامي واسطة التخاطب الطبيعية بين الحكومة المصرية وحاكم السودان ، فان اتفاقية

---

(٣١٨) د. عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق والصفحة السابقة .
الرافعي : المرجع السابق والصفحة .

(٣١٩) الرافعي : المرجع السابق والجزء ، ص ١٣٢ ، د. عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ٤٣٥ .

١٩ ينـــاير ١٨٩٩ ، تتعارض في معناها وفي مبناها مع النظرية المذكورة في خطبكم ، وفي الحقيقة أنه يتضح جليا مع المادة الثالثة من الاتفاقية المذكورة أن حاكم عام السودان موظف يعينه ملك مصر ، ويستمد سلطته من هذا التعيين ، كما تنص المادة الرابعة على أن كل اعلان للقوانين والأوامر واللوائح يجب أن يبلغ في الحال الى المعتمد البريطاني في القاهرة ، والى رئيس مجلس النظار سمو الخديوي المعظم ، وبنـــاء عليه فان الطريق الوحيد للتخاطب بين الحـــكومة المصرية وحاكم الســـودان العـــام انمـــا هو الطريق المباشر (٣٢٠) ٠

« وبما أنه لم يحدث بعد اتفاقية سنة ١٨٩٩ امضاء أي اتفاق آخر مغاير لها فلا يكون هناك مبرر لاتباع طريقة أخرى للمخابرة بيننا وبين حاكم السودان » (٣٢١) ٠ ويتضح من هذه الأزمة مدى تجاهل السردار للحكومة المصرية (٣٢٢) ، وان السلطة التي يتلقى منها التعليمات والأوامر هي سلطة المندوب السامي وليس وزير الحربية المصري أو الحكومة المصرية ، التي هو يعمل موظفا لديها ويتقاضى منها مرتبه ٠٠

وهذا يتضح أيضا منذ ارتبـــاك السير لى ستاك اثر تسلمه برقية سعد التي لم يتعود مثلها من الحكومات المصرية السابقة ، فما كان منه الا أن بعثها فورا الى اللورد اللنبي (٣٢٣) ٠

---

(٣٢٠) المرجع نفسه والصفحة ٠

(٣٢١) الرافعي ، المرجع السابق والجزء ، ص ١٣٢ ٠

(٣٢٢) د٠ عبد الخالق لاشين ، المرجع السابق ، ص ٣٩٢ ٠

(٣٢٣) الرافعي : المرجع نفسه ، ص ١٣١ ٠

تصاعد تيار الحركة الوطنية فى السودان على اثر تولى سعد الوزارة ، كما ترتب أيضا على تلك الحركة التى قامت بها السلطات البريطانية فى السودان ، وتعمل على حمل السودانيين على توقيع العرائض التى تعرب عن ثقتهم فى الحكومة البريطانية ، والمطالبة بالانفصال عن مصر الى قيام حركة وطنية سودانية ضد هذه الاجراءات مؤيدة لوحدة وادى النيل ، قاموا بجمع التوقيعات أيضا وتظاهروا مؤيدين لتلك الوحدة فاصطدمت بهم السلطات البريطانية ، ومنعتهم من التعبير عن ولائهم لمصر ، كما منعت وفدا منهم من الحضور الى مصر للتعبير عن تلك المعاني ، واعتقلت بعض أعضائه (٣٢٤) .

وقد احتج سعد والبرلمان على هذه الاجراءات الباطلة وغير الشرعية وأعلنوا أن السودان جزء لا يتجزأ من مصر (٣٢٥) .

كما أبلغ سعد أيضا رئيس الوزراء البريطاني فى ٢٥ يونية ١٩٢٤ عن طريق المفوضية فى لندن بهذه الحوادث ، وطلب من رئيس الحكومة البريطانية العمل على مساعدة الوزارة المصرية فى القضاء على تلك الأعمال التى تجرح شعور الشعب المصرى وتمس حقوقه ، كما أرسل أيضا الى حاكم السودان العام برقية بالمعنى المتقدم ذكره ، وطلب منه موافاته بتفصيل عن الحوادث . لكل ذلك فقد أثار مجلس اللوردات فى ٢٥ يونية أى فى يوم برقية سعد نفسه آثار مسألة السودان ، وصرح ممثل الحكومة فى المجلس بأن الحكومة البريطانية

---

(٣٢٤) د. عبد الخالق لاشين : المرجع السابق ، ص ٣٩٣ .
والرافعى : المرجع السابق : ص ١٣٢ .

(٣٢٥) انظر : د. يونان لبيب رزق ، السودان فى المفاوضات المصرية البريطانية ، ص ٢٤ ، ٢٥ وانظر كذلك الرافعى : المرجع السابق ، ص ٣٢ ـ ٣٢ .

لن تترك السودان بأى شكل كان ، وأنه لن يسمح بوقوع تبدل فى نظام السودان أو باجرائه دون موافقة البرلمان البريطانى (٣٢٦) ٠

وقد أدى هذا التصريح الى اثارة موجة من الاستياء فى مصر والسودان ، وبادر سعد بالرد أن الأمة لن تتنازل عن السودان ، وصرح باستعداده للتخلى عن الحكم فى مواجهة تلك التصريحات البريطانية المتشــددة ، فاتخذ المجلس قرارا بالثقة التـامة به وبالوزارة ، وقد عاد سعد وسحب استقالته فى ٢٩ يونية (٣٢٧) ٠

وقد قصد سعد من استقالته هذه أن يحصل من البرلمان والأمة على مزيد من التأييد الشعبى لمواجهة الصلف البريطانى (٣٢٨) ٠ وهو ما فهمه اللورد اللنبى فى رسالة بعثها الى حكومته بأنه قد حقق غرضه بابلاغ الجانب البريطانى « أن الأمة كلها وراء سعد ، مما يضعه فى مركز قوة فى مواجهة هذا الجانب ، وأمام احتمالات قريبة بالمفاوضات مع المستر مكدونالد » (٣٢٩) ٠

وقد أرسل اللنبى الى سعد زغلول فى ٦ يوليو ١٩٢٤ خطاباً ذكر فيه أن حكومة السودان مقتنعة من أدلة قوية بأن الحركة التى قامت فى السودان موعز بها من مصر بل متفق عليها من مصر وفى الوقت نفسه لم يجب حاكم السودان على برقية سعد الســـالفة الذكر (٣٣٠) ٠

---

(٣٢٦) د٠ عبد الخالق لاشين ، المرجع السابق ، ص ٣٩٣ ٠
د٠ عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ٤٤٥ ٠
(٣٢٧) المرجع نفسه والصفحة ، وانظر الرافعى ، المرجع السابق والجزء ، ص ١٢٤ ـ ١٣٦ ، رد فعل سعد والنواب فى البرلمان على هذا التصريح ٠
(٣٢٨) المرجع نفسه والصفحة ٠
(٣٢٩) د٠ يونان لبيب رزق ، تاريخ الوزارات المصرية ، ص ٢٧٣
(٣٣٠) د٠ عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ٠

غير أن أحداث السودان عادت وتفاقمت خلال شهر أغسطس ، وبدأت بمظاهرات خرجت من أورطة السكة الحديد بالعطبرة (٣٣١)، وكذلك بعض فرق الجيش المصرى (٣٣٢) .

فاطلقت عليهم القوات البريطانية الرصاص ووقع الكثير من الضحايا . وقد طلب رئيس الوزراء بالنيابة من حاكم السودان موافاته بالموقف ، فلم يجبه الحاكم بشيء جريا على عادته (٣٣٣) .

وقد أرسلت الحكومة المصرية احتجاجا فى ١٥ اغسطس الى الحكومة البريطانية حملت فيه الموظفين البريطانيين عقبة هذه الحوادث ، لأنها تعمل على فصل السودان عن مصر ، ورأت ضرورة تشكيل لجنة مصرية سودانية للتحقيق فى تلك الحوادث وذلك بهدف تأكيد سيادة مصر على السودان ، وتحديد ما قد يظهر من المسئوليات والعمل على تهدئة الخواطر وذلك رغبة منها فى ازالة كل عقبة فى سبيل الاتفاق المرغوب فيه رغبة شديدة ، مع ضرورة وقف المحاكمات التى شرع فيها (٣٣٤) .

وقد رد المندوب السامى بالنيابة ووصف الاحتجاج بأنه « تهديدى » فان الحكومة البريطانية أعلنت مسئوليتها الكاملة عن حفظ النظام فى السودان ، وأيدت فيه حكومة السودان فى خطتها ، وفى اتخاذ جميع التدابير التى تراها لازمة لحفظ الأمن العام . كما فوضت حكومة السودان فى أن تبعد أورطة السكة الحديد المصرية ، وكل قوة ترى أن الظروف الحالية تستلزم ابعادها .

---

(٣٣١) الرافعى ، المرجع السابق ، ص ١٢٨ .

(٣٣٢) د. عبد الخالق لاشين ، المرجع السابق ، ص ٣٩٧ .

(٣٣٣) الرافعى ، المرجع السابق والصفحة . وأيضا د. عبد الخالق لاشين ، نفس المرجع والصفحة .

(٣٣٤) د. عبد الخالق لاشين : المرجع السابق ص ٣٩٧ .

ثم اتهمت المذكرة البرلمان المصرى والصحافة المصرية بأنهم مسئولون عن حوادث السودان وعلى الأخص خلال الأشهر الخمسة الماضية (٣٣٥) ٠

وقد علقت احدى الصحف الانجليزية على احتجاج دار المندوب السامى بقولها « احتج القائم بأعمال المندوب السامى البريطانى ، لدى رئيس الوزراء بالنيابة على رواية حوادث عطبرة فى بلاغه الرسمى على غير حقيقتها فيما يتعلق باطلاق النار ، فانه لما كان البلاغ الرسمى قد أغفل أن الذين أطلقوا النار هم الفرسان السودانيون من حملة البنادق فقد فسر بعضهم ذلك ، بأن الذين أطلقوا النيران هم الجنود البريطانيون وهذا مخالف للواقع (٣٣٦) ٠

وقد ردت الحكومة البريطانية بلهجة « حازمة » مؤيدة لموقف المندوب السامى بالنيابة وأن الحكومة البريطانية موافقة على فحوى المذكرة التى قدمها الى الحكومة المصرية وأنه ليس لدى الحكومة البريطانية ما تضيفه على هذه المذكرة (٣٣٧) ٠

وقد علقت جريدة « التيمس » على ذلك بأن الحكومة البريطانية لا تنوى ارسال جواب خطى ، فعسى أن يفتح هذا الكلام الصريح عيون الفريق الأعظم تهورا والأقل اختبارا فى الوزارة المصرية ، وقد عرف أن الوزراء الأقدم عهدا والذين على شىء من المعرفة بالأمور كانوا يسعون الى حمل زملائهم على التبصر والمسالمة ، وهؤلاء الزملاء هم الفريق الأحدث سنا ، وكان أعظم مؤهل لهم المنصب الوزارى اخلاصهم لسعد زغلول (٣٣٨) ٠

---

(٣٣٥) المقطم : ١٩٢٤/٨/١٧ ، ١٩٢٤/٨/١٩ مستوفى الأهرام والرافعى ، المرجع السابق ، ص ١٣٩ ، د٠ عبد الخالق لاشين ، ص ٣٩٨ ٠

(٣٣٦) الأهرام : ١٩٢٤/٨/١٦ ٠

(٣٣٧ الأهرام : ١٩٢٤/٨/٢١ ٠

(٣٣٨) العدد نفسه ٠

ثم ردت الصحيفة أيضا على قول محمد سعيد باشا رئيس الوزراء بالنيابة ، أن الوزارة مقتنعة تماما ، وأنها نشرت بيانا حقيقيا عما وقع ، وأنها راغبة في ذكر الوقائع كما بلغتها من القائم بأعمال المندوب السامي ومن السودان (٣٣٩) .

بأن هذا الحديث قد زاد الاهانة الأصلية فداحة بدلا من أن يقللها ، لأنه زعم مرة أخرى أن التهم التي نشرت في البيان صحيحة وان الأنباء تؤيدها (٣٤٠) .

وقد ردت الحكومة المصرية على « انذار » ١٥ أغسطس ، بأن أعلنت رفضها لما يحمله الانذار من تهديد ، وأن الجيش المصرى خاضع للحكومة المصرية وحدها ، وأنها ترفض أن يتصرف حاكم السودان وسردار الجيش المصرى في الوقت نفسه دون مشورتها فهو موظف مصرى لدى الحكومة المصرية ، يجب أن يرجع في كل ما هو داخل اختصاص وظيفته الى رأى الحكومة المصرية .

وان ما قيل وما تردد عن السودان في البرلمان المصرى والجرائد المصرية ، ما هو الا ردا على ما قيل في البرلمان الانجليزى والجرائد الانجليزية (٣٤١) .

وقد ثارت الجرائد البريطانية (*) على هذه المذكرة ، واستنكرت على الحكومة المصرية أن ترسلها مع سكرتير ثالث (**)

---

(٣٣٩) الدورية نفسها والعدد .
(٣٤٠) الدورية نفسها والعدد .
(٣٤١) نفسها : ١٩٢٤/٨/٢٥ .
(*) برمنجهام بوست ، يوركشين أوبزرفر ، الانصين نيوز وغيرهم
(**) مستشار المفوضية المصرية والقائم بأعمالها في لندن .

الى وزارة الخارجية البريطانية (٣٤٢) · وقد كان اللنبى والسير لى ستاك فى لندن يقومان باجازتهما عندما وقعت تلك الحوادث ، وقد صرحا انهما لا ينويان قطع اجازتيهما وليست ثمة سبب يحملهما على ذلك (٣٤٣) ·

وصرح المندوب السامى بانه ستكون فى السودان قوات كافية فى أقرب وقت لمعالجة كل ما يمكن وقوعه من الطوارىء (٣٤٤) · وقد وصلت بالفعل نجدات بريطانية الى الخرطوم وعسكرت فى كلية غوردون فى مدة الاجازات ، كما تقرر أن تتعين فصائل خصوصية للمراكز البعيدة (٣٤٥) ، من أجل قمع أى ثورة قد تحدث ·

وقد أعلن اللورد اللنبى أنه معارض فى الجلاء عن السودان ، وأن الحكومة البريطانية تؤيده فى ذلك كل التأييد (٣٤٦) ·

ولم تكتف الحكومة البريطانية بتلك الاجراءات العسكرية ، بل أرسلت الدارعة « مارلبو » الى الاسكندرية (٣٤٧) ، لتهديد وردع الحكومة المصرية ·

وقد أصدرت دار المندوب السامى بلاغا عن تاليف محكمة عسكرية بأمر نائب السودان لاجراء تحقيق فى الحوادث الأخيرة

---

(٣٤٢) نفسها : ١٩٢٤/٨/٢١ ·
(٣٤٣) الأهرام : ١٩٢٤/٨/١٦ ·
(٣٤٤) الدورية نفسها والعدد ·
(٣٤٥) نفسها : ١٩٢٤/٨/٢٥ ·
(٣٤٦) نفسها : ١٩٢٤/٨/١٦ ·
(٣٤٧) العدد نفسه ·

في السودان ، كحادثة اطلاق النار في عطبرة ، وسترفع هذه المحكمة تقريرهـا الى الخرطوم ، كما عين نائب السودان محكمة عسكرية أخرى مكونة من ضباط بريطانيين ومصريين للتحقيق أيضا في أسباب حادثة عطبرة (٣٤٨) • وقد نشرت دار المندوب السامي بعد ذلك ملخصا لقرار لجنة التحقيق في هذه الحادثة حيث حـكم على بعض المتهمين « ١٣ شخصـــا » بالحبس لمـدد مختلفـة لا تزيد عن سنتين (٣٤٩) • وقد ظل اهتمـام دار المندوب السـامي بحوادث السودان ، فقابل المستر مور وكيل حكومة السودان المستر كير Kerr المندوب السامي بالنيابة ، حيث أفضى اليه برأيه في حوادث السودان (٣٥٠) •

كما لم تقف الحكومة البريطانية عند هذا الحد بل انها عقدت خلال شهر اغسطس اجتماعا اشترك فيه المستر مكدونالد رئيس الوزراء البريطاني ، واللورد اللنبي المندوب الســامي في مصر ، والسير لى ستاك حيث درسوا التفاصيل المفصـلة التي وردت عن الاضطرابات الأخيرة في السودان (٣٥١) ، حيث أسفر اجتماعهم ، بضرورة استعداد الحكومة البريطانية لاجبار المصريين على اخـــلاء الســـودان اذا رفضت الحـكومة المصرية أن تتصرف بأمانة في السودان ، وانشاء قوة سودانية خالصة ، ولمواجهة ما يتطلبه تأليف هذه القوة من نفقات اضافية في الميزانية السودانية ، يسمح لحكومة السودان بتنمية مواردها الاقتصادية وزيادة مساحة الأطيان المنزرعة قطنا (٣٥٢) •

---

(٣٤٨) العدد نفسه : انظر الأهرام ايضا : ١٩٢٤/٨/٣٠ ملخص قرار لجنة التحقيق •

(٣٤٩) نفسها : ١٩٢٤/٨/٣٠ •

(٣٥٠) العدد نفسه •

(٣٥١) نفسها : ١٩٢٤/٨/١٥ •

(٣٥٢) Lloyd, L. Op. Cit., Vol. 2, pp. 133-134.

وينبغي أن نشير الى أن تلك المقترحات هي التي لجأ اليها اللنبي فيما بعد عند مقتل السردار في شهر نوفمبر ١٩٢٤ (٣٥٣) .

وقد علقت جريدة برمنجهام بوست عن هذا الاجتماع بأنهم قد اتفقوا على اتخاذ بعض التدابير الاحتياطية التي يقصد منها تلافي ما يمكن وقوعه من الأمور ، وافهام « المهيجين » ضد بريطانيا أن السياسة التي أعلنتها بريطانيا بحزم وثبات في شأن السودان ستصر عليها (٣٥٤) .

على أية حال فقد عرضت جريدة « ستر داى ريفيو » باللورد اللنبي بسبب حوادث السودان فقالت ما هي التدابير التي اتخذتها السلطات البريطانية لابطال مفعول الدعاية المصرية ، فاذا كانت هذه التدابير قد اتخذت فهي لم تفلح ، واذا لم تكن قد اتخذت فهي تدل على صحافة غريبة عن حقائق الحالة ؟ فمن هو المخطىء يا ترى أهو القاهرة أم الخرطوم أم لندن ؟ على أنه لم تكن الضرورة لتقضي بأن تسأل هذا السؤال لو كان كرومر في مصر (٣٥٥) !! .

---

(٣٥٣) د. يونان لبيب رزق ، السودان في المفاوضات المصرية البريطانية ؛ ص ٣٠ .

(٣٥٤) الأهرام : ١٩٢٤/٨/١٥ .

(٣٥٥) نفسها : ١٩٢٤/٨/٣٠ .

الفصـــل الســابع

موقف دار المندوب السامي

من اغتيـــال الســيرلى ســتاك

موقف دار المندوب السامي من اغتيال السير لي ستاك

لقد واجهت حكومة سعد زغلول بعد فشل مفاوضات مكدونالد ، مشاكل عديدة ، حيث تربصت بها القوة المعادية لها سواء من القصر وأحزاب المعارضة أو من دار المندوب السامي والحكومة البريطانية ٠

فبعد فشل المفاوضات أبلغ الملك فؤاد المندوب السامي بالنيابة عن رغبته في التعاون مع بريطانيا ، وأنهم سيجدون لتعاونه قيمة كبيرة ٠ كما ألمح « كير » للملك عن احتمالات حل البرلمان اذ ساءت الأحوال في البلاد فيجيب الأخير عن استعداده لذلك اذا أصبح هذا الوضع ضروريا (١) ٠

وعلى الجانب الآخر كان اللنبي بدوره متربصا بالوزارة فكما أبرق الى حكومته في ١٤ نوفمبر بأنه ينتهز الفرصة المناسبة لتحدى الحكومة المصرية « فان زغلول منذ عودته يريد أن يتلافى الأزمة ، ولكنه ليس من المستبعد في خلال المناقشات المقبلة ، أن يضطر الى التصريح بما يحملنا على اتخاذ اجراءات لتوضيح الحالة الراهنة فيما يختص بالسردار وبالوضع في السودان (٢) ٠

وقد كان اللنبي ومستشاروه يتوقعون منذ عودة سعد بأن أزمة سوف تقع ، فيذكر « ويفل بأنه الى جانب مسألة السودان كانت هناك مسائل عديدة أنكر فيها زغلول المصالح البريطانية كما أنكر سياسة تصريح ٢٨ فبراير ، ثم ظهر أنه مصمم على خفض

(١) د٠ يونان لبيب رزق : المرجع السابق ، ص ٢٧٣ ، د٠ مصطفى النحاس جبر — المرجع السابق ، ص ٢٥٨ ٠

(٢) د٠ مصطفى النحاس : المرجع نفسه ، ص ٢٥٩ ٠ د٠ يونان لبيب رزق ، المرجع السابق ، ص ٢٧٣ — ٢٧٤ ٠

المركز القضائى والمالى للمستشارين حتى لا يعودوا بعد ذلك قادرين على شىء ، كذلك أعلن عن نيته فى الغاء اتفاقية تعويض الموظفين الأجانب ، ورفض دفع بعض الأموال التى سبق أن تعهدت الحكومة المصرية بدفعها (٣) .

ويستطرد ويفل أن سعدا قد قبل اجتنابا لسوء الفهم أن ينفذ هذا القانون لحفظ حقوق الأفراد المكتسبة بشرط مناقشة القانون فى المفاوضات المقبلة (٤) ، وبالنسبة لعدم دفع بعض الأموال يقصد « ويفل » مسألة الديون العثمانية ، فقد أوضح سعد لمكدونالد قبيل انتهاء جلسة المفاوضات بينهما ، أن مصر لم تتوقف عن دفع ديون الجزية ، وانما أودعت هذه الديون لدى أحد البنوك انتظارا لحكم محكمة لاهاى الدولية ، وذلك تنفيذا لقرار البرلمان المصرى الذى لا يستطيع سعد الخروج عليه (٥) .

وقد لخص اللورد اللنبى مركز سعد الشخصى الى وزارة الخارجية بأنه من الواضح أن ما لم يستطع زغلول فعله هو أن يفقد ذلك النوع من الشهرة الذى كان خلال السنوات السابقة نسمة حياته ، والذى لم يعد يستطيع الاحتفاظ به الآن ، كما كان فى الأحوال السابقة الا بالتطرف (٦) .

وعلى هذا أخذ المستر مكدونالد بتأييد اللورد اللنبى ، يفكر فى صوغ تبليغ الى سعد زغلول حول مخالفاته المتكررة للوضع السياسى الناشىء عن تصريح ٢٨ فبراير ، ولكن الشروع توقف عندما سقطت حكومة العمال ، وعندما تولت وزارة المحافظين الحكم استانف

---

(٣) ويفل : المرجع السابق ، ص ١١٦ .
(٤) د. عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص ٤٢٧ .
(٥) د. عبد الخالق لاشين : المرجع السابق ، جـ ٢ ، ص ٤٠٩
(٦) ويفل : المرجع السابق : ١١٦ ــ ١١٧ .

المستر تشميرلين على الفور مناقشته مع المندوب السامي حول الصيغة التي يوضع فيها هذا التبليغ (٧) ·

· · · ·

وعلى أية حال فأمام مؤامرات القصر ودار المندوب السامي في التخطيط للاطاحة بوزارة سعد زغلول ، جاء حادث اطلاق الرصاص على السردار في ١٩ نوفمبر ١٩٢٤ ، ليكون حلا لكثير من الصعاب التي واجهت التسلط البريطاني في مصر أو السودان منذ قيام الثورة الزغلولية (٨) ·

ففي دار المندوب السامي وعندما علم اللنبي بالحادث كان في قمة ثورته واضطرابه ويصف مستر « مورتون هاول » وزير أمريكا المفوض في القاهرة ، موقف اللورد من الحادث بعد أن ذهب بنفسه الى دار المندوب السامي ، حيث وجد اللنبي مع المستر اسكويث رئيس وزراء بريطانيا السابق وكان في زيارة الى مصر ، فيذكر ·

أن اللنبي « وقد برقت عيناه ببريق السخرية » ، قد قال له ان رئيس الوزارة المصرية زغلول باشا حادثه ليعبر له عن أسفه الشديد ، وأسف الحكومة المصرية لهذا الحادث الفظيع ، ثم علق اللورد على حديث سعد قائلا انه لم يكن لديه كلمات يقولها له · ثم ضرب اللورد المائدة بقبضته وهو في حالة اضطراب شديد ، لقد كنت أريد أن أشنق هؤلاء جميعا (*) في أول فرصة ، ولكن حكومتي لم توافق وقتئذ (٩) ·

---

(٧) د· عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص ٤٧٠ ·

(٨) د· يونان لبيب رزق ، السودان في عهد الحكم الثنائي ، ١٨٩٩ – ١٩٢٤ ، ص ٤٧١ ·

(*) يقصد بشنق هؤلاء : سعد زغلول ورجال ثورة ١٩١٩ ·

(٩) آخر ساعة : ١٩٢٥/١٢/١ من كتاب جارتن هاول « مصر في الماضي والحاضر والمستقبل » ·

وقد على هاول على هذا الموقف بقوله ، « لقد فهمت من حديث اللورد اللنبى أنه يظن أن الفرصة تهيأت للقيام بعملية الشنق التى لم توافق عليها الحكومة البريطانية » ! وأن المندوب السامى يعد مأساة لمصر وكان ظنى في محله (١٠) .

ويحلل « هاول » موقف اللنبى بأنه كان متأثرا لأمرين ، الأمر الأول أنه فقد بهذا الحادث صديقا قديما ، « والأمر الثانى انه كما قال لى أنه بذل نفوذه وسلطته حتى نالت مصر استقلالها ، ولم ينل هو من المصريين سوى العقوق والاساءة وأن المصريين جازوه أعظم جزاء ردا على جميله الذى أسداه لهم باعطائهم الاستقلال » . ولهذا أراد اللنبى أن ينتقم فأخذ باليمين ما أعطى بالشمال (١١) .

وقد توجه المندوب السامى فورا الى قصر عابدين ، وطلب الى الملك فؤاد أن يقوم باصدار بلاغ للجيش المصرى يعبر فيه عن أسفه للاعتداء الذى وقع على السردار كما أوضح له ضرورة استمرار الحالة على ما هى عليه حتى ينجلى الموقف وبالفعل أصدر الملك البلاغ الذى طلب منه (١٢) .

كما أصدر سعد « بيانا للأمة عن الحادث » أعلن أسفه وأسف الحكومة على وقوع الجريمة وناشد المواطنين بالمساعدة فى القبض على الجناه ، كما رصد مكافأة عشرة آلاف جنيه لمن يرشـــد عن القاتل (١٣) .

---

(١٠) الدورية نفسها والعـــدد .

(١١) الدورية نفسها والعدد .

(١٢) د. عبد الخالق لاشين ، المرجع السابق ، ص ٤٢٠ ، د. مصطفى النحاس جبر ، المرجع السابق ، ص ٢٦٠ .

(١٣) أحمد شفيق ، الحولية الأولى ١٩٢٤ ، ص ٣٦٣ .

فقد أدرك سعد كنه هذا الحادث منذ وقوعه ، فكره وقوع هذا الاعتداء أشد من كراهة الحكومة البريطانية ، لأنه اعتداء يصيبه هو ويصيب الحكومة التي يمثلها ، ولا ينفعه في شيء بل ينفع خصومه من الانجليز والمصريين (١٤) ٠

حتى أن سعدا قد صرح بعد وقوع الحادث أن جريمة اغتيال السردار قد أصابت مصر وأصابتني شخصيا (١٥) ، وأنها ضربة قاضية موجهة لي (١٦) ٠

وقد ذهب سعد الى مكان الحادث حيث قابل رسل حكمدار البوليس الذي طلب الى سعد ضرورة القاء القبض على بعض أعضاء جمعية العلم (*) ، فأجابه سعد أن يفعل ما يراه مناسبا (١٧) ٠

كما ذهب سعد الى دار المندوب السامي معربا عن شديد أسفه وحزنه ، فما أن رآه اللنبي حتى أشار بشدة الى الياور الجريح والى السائق وهو يقول « هذه فعلتك » ، ويذكر « ويفل » أن اللنبي كاد أن يقوده الى السردار نفسه لولا أن أفهمه رجاله بعدم مناسبة ذلك لوجود اللادي ستاك معه ، فما كان من سعد زغلول الا أن استدار دون أن ينطق بكلمة وأسرع بالخروج (١٨) ٠

---

(١٤) عباس العقاد : المرجع السابق ، ص ٤٥٦ ـ ٤٥٧ ٠ د ٠يونان لبيب رزق : المرجع السابق ، ص ٤٧٠ ٠

(١٥) الرافعي : المرجع والجزء السابق ، ص ١٤٥ ٠

(١٦) ويفل : المرجع السابق ، ص ١٢٦ ٠

(*) جمعية العلم : اللواء الأبيض السودانية لاتجاه الشبهة اليها ٠ انظر : د٠ عبد الخالق لاشين : المرجع السابق ، ص ٤٢١ ٠

(١٧) د٠ عبد الخالق لاشين : المرجع السابق ، ص ٤٢٠ ٠

(١٨) ويفل : المرجع السابق ، ص ١١٦ ٠

وفى صباح ٢١ نوفمبر توفى السردار متأثرا بجراحه وبعث « كير » مستشار دار المندوب السامى ، بخطاب الى الوزارة يطلب اليها تنكيس الأعلام فوق دار الحكومة وكان طلبه « بلهجة » الأمر لا الراجى (١٩) ٠

فأجابته الوزارة مع ذلك الى طلبه وعندما التقى به سعد عند تقديم تعازيه أبلغه أنه مستعد لعمل ما يطلبوه لتشييع الجنازة ، فشكره « كير » على ذلك ٠

وقد قررت الحكومة تحمل نفقات الجنازة ، ومع ذلك كله فقد عومل أعضاؤها معاملة سيئة ، خلال مراسيم التشييع ، ولم تقبل دار المندوب السامى اشتراكهم فيها الا بعد جهود بذلها واصف غالى وزير الخارجية (٢٠) ٠

وقد ذكر ويفل أن أعضاء الجالية البريطانية قد استشاطوا غضبا عندما علموا بأن سعدا والوزراء المصريين ، هم المسئولون فى نظرهم عن الجريمة الى حد كبير سيحضرون تشييع الجنازة ، حتى قامت بينهم محاولة لارغام اللنبى على تغيير الترتيبات التى ستتخذ ، الا أنهـا فشلت حين قال لهم ان السردار رئيس الجيش المصرى ومسئول أمام الحكومة المصرية فمن الصواب والحق أن يشترك أعضاؤها فى جنازته (٢١) ٠

وقد كانت الاتصالات تتوالى بين دار المندوب السامى فى القاهرة ، وبين وزارة الخارجية منذ اغتيال السردار ٠

---

(١٩) عاصم محروس عبد المطلب ، رياسة الوزارة سعد زغلول : ١٩٢٤ — ١٩٢٧ ٠ وأيضا : د٠ عبد الخالق لاشين : المرجع السابق ، صفحة

(٢٠) المرجع نفسه السابق : ١١٧ — ١١٨ وأيضا د٠ لاشين . نفس المرجع والصفحة ٠

(٢١) ويفل : المرجع السابق ٠ ١١٩ — ١٢٠ ٠

فارسل اللنبى الى حكومته مقترحا أن تلقن مصر درسا صارما لأن روح الاخلال بالنظام والكراهية التى أثارتها حكومة زغلول بالخطب العامة وعن طريق نشــاط الوفد ، لا يمكن الا أن يعتبر مُســاعدا على الجريمة ، وطلب منهــا الموافقة على تقديم انذار الى الحكومة المصرية يشتمل على ديباجة مهينة تصف مصر ، كما هى محــكومة في ذلك الحين ، بأنهــا تستحق ازدراء الشـــعوب المتمدينة (٢٢) ، ثم قدم مطالبه ٠

وقد ظل اللنبى ينتظر فى دار المندوب الســامى رد وزارة الخارجية بشروطه المقترحة وخاصة وأنه قد طلب منهم أن يصله الرد ظهر يوم ٢٢ نوفمبر فلما انقضى الظهر ولم يأت الرد بلغ نفاذ الصبر باللنبى مداه فقد كان مصرا على تسليم المذكرة لسعد زغلول قبل أن يجتمع البرلمان فى الخامسة ، وكان يخشى أن يقدم زغلول استقالته قبل ذلك ٠ فلما بلغت الرابعة والربع رأى أنه لا يستطيع انتظار موافقة وزارة الخارجية أكثر من ذلك ٠ وبينما هو يغادر دار المندوب الســامى ليركب عربته اذا بأحد موظفيه يهرع اليه ، بأن البرقية قد وصلت وأنهم يحلون شفرتها ، وكانت برقية طويلة ، كما وضح أنها ليست موافقة تماما على كل مقترحات اللنبى فلم يرغب فى الانتظار الى حين حل رموزها وقراءتها فقرر أن يمضى فى تنفيذ انذاره بغير ترد (٢٣) ٠

وقد توجه المندوب السامى بمظاهرة عسكرية غير مسبوقة نحو دار رياسة مجلس الوزراء ، وصفته جريدة الأهرام بقولها :

« فى الساعة الخامسة اقبل على دار رياسة الوزراء المندوب السامى فى سيارته وعن شماله المستر « كير » Kerr مستشاره ،

(٢٢) د٠ عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص ٤٧٢ ٠

(٢٣) ويفل : المرجع السابق ، ص ١٢١ ٠

وبجانب السائق أحد ياورانه ويحيط بسيارته الآلاى الحادى عشر من الفرسان البريطانيين وهو الآلاى الذى كان يتولى اللنبى قيادته فيما مضى ، وكان الفرســـان شاهرين رماحهم وضباطهم مستلين سيوفهم ، فلما بلغت السيارة باب دار الرياسة اصطف الفرسان على جانبى الطريق وصعد اللورد يتبعه مستشاره وياوره الى دار الرياسة حيث قابل سعد زغلول (٢٤) . مقابلة جافة فكان واجما ، وزاغ مستر كار عن السلام (٢٥) على حد قول سعد وتلا اللنبى على سعد بلاغين (انذارين) باللغة الانجليزية ، ترك له نسخة منه باللغــة الفرنسية (٢٦) ، ثم انصرف من غير أن يقبل شرب القهوة (٢٧) .

وتذكر الأهرام أن هذه المقابلة لم تستغرق سوى ٧ دقائق ولما خرج المندوب السامى صدحت موسيقى الآلاى البريطانية بالسلام الملكى البريطانى ، ثم استقل اللورد سيارته وعاد الى داره بمثل المظاهرة الحربية التى جاء بها وكان مرتديا بدلة ملكية (٢٨) .

ويذكر سعد « وفهمت أنهما انذار ولكنى لم أفهم موضــوعه جيدا (٢٩) ، وقد وصف توينبى هذا الانذار بأنه كان « مهينا فى كل جزء من أجزائه للحكومة المصرية » (٣٠) وفى المذكرة الأولى من الانذار سبعة طلبات محدده .

---

(٢٤) الاهرام : ١٩٢٤/١١/٢٢ .
(٢٥) مصطفى أمين : الكتاب الممنوع ، جـ ١ ، ص ٣٩ .
(٢٦) د. امال السبكى . المرجع السابق ص ٩٢ .
الرافعى : المرجع السابق .
(٢٧) مصطفى أمين ، المرجع السابق ، الصفحة نفسها .
(٢٨) الأهرام : العدد نفسه .
(٢٩) د. عبد الخالق لاشين : المرجع السابق ، ص ٤٢١ . د. امال السبكى : المرجع السابق ، ص ٩٣ .
(٣٠) د. يونان لبيب رزق : المرجع السابق : ص ٤٧٤ .

١ ـ أن تقدم الحكومة المصرية اعتذارا كافيا وافيا عن الجناية ٠

٢ ـ أن تتابع بأكبر نشاط البحث عن الجناة ، وأن تنزل بهم أشد العقوبات ٠

٣ ـ أن تمنع من الآن فصاعدا وتقمع بشدة كل مظاهرة شعبية سياسية ٠

٤ ـ أن تدفع فى الحال غرامة قدرها نصف مليون جنيه للحكومة البريطانية ٠

٥ ـ أن تصدر الاوامر خلال ٢٤ ساعة بارجاع الضباط المصريين ووحدات الجيش المصرى المتجهة الى السودان ٠

٦ ـ اطلاق يد حكومة السودان فى زيادة مساحة أطيان الجزيرة من ٠٠٠ر٣٠٠ الف فدان كما كان مقررا من قبل الى مقدار غير محدود ٠

٧ ـ أن تعدل الحكومة المصرية عن كل معارضة لرغبات الحكومة البريطانية فى الشئون المتعلقة بحماية مصالح الأجانب فى مصر (٣١) ٠

واختتم اللنبى انذاره بأنه اذا لم تلبى هـــذه المطالب فى الحال ، فسوف تتخذ الحكومة البريطانية التدابير المناسبة لصيانة مصالحها فى مصر والسودان (٣٢) ٠

بينما أوضحت المذكرة « الانذار » الثانى مزيدا من الطلبات المتعلقة بالجيش فى السودان ، وضـــمان المصـــالح الأجنبية فى مصر ٠

---

(٣١) محمد الجزيرى : المرجع السابق ، ص ٣٩٥ ٠ مصطفى أمين ، نفس المرجع والجزء ، ٤١ ـ ٤٢ ٠ وأيضا د٠ عبد الله عزباوى : المرجع السابق ، ١٣١ ٠

(٣٢) المرجع نفسه والصفحة ٠ وأيضا عاصم محروس . المرجع السابق ، ص ١٢١ ٠

١ ـ بعد أن يسحب الضباط المصريون والوحدات المصرية البحتة للجيش المصري ، تحول الوحدات السودانية التابعة للجيش المصري الى قوة مسلحة سودانية تكون خاضعة وموالية للحكومة السودانية وحدها ، وتحت قيادة الحاكم العام ٠

٢ ـ يعاد النظر في القواعد والشروط الخاصة بخدمة الموظفين الأجانب الذين ما يزالون في خدمة الحكومة المصرية وتأديبهم واعتزالهم الخدمة ٠ وكذلك الشروط المالية فيما يختص بمعاشات الموظفين الأجانب ٠

٣ ـ الى أن يتم الاتفاق بين الحكومتين على موضوع حماية مصالح الأجانب في مصر ، تحافظ الحكومة المصرية على مركزي المستشارين المالي والقضائي ، وتحترم سلطتيهما وامتيازاتهما كما نص عليها عند الغاء الحماية ، وتحترم أيضا القسم الأوربي في وزارة الداخلية واختصاصاته الحالية كما سبق تحديدها بقرار وزاري ، وتأخذ بعين الاعتبار المشورة التي يقدمها مديره العام في الأمور الداخلة في اختصاصه (٣٣) ٠

ورغم تأييد الحكومة البريطانية لفكرة الانذار أساسا فانها انزعجت من الأعمال المفاجئة العنيفة التي قام بها اللنبي وطلبت تبريرا لها ، وعندما حلت الشفرة البرقية وجد أن وزارة الخارجية قد حذفت طلب التعويض وطلب اعادة النظر في مسألة الموظفين ، على حين غيرت طلب ري منطقة غير محدودة من أراضي الجزيرة الى زيادة الري في الجزيرة الى حد عدم الاضرار بمصر بواسطة لجنة فنية تعين الحكومة المصرية أحد أعضائها ، كما خفضت من لهجة الاتهام الموجودة . وقد اتهم انذار اللنبي على أساس أن المطالبة بنص

(٣٣) مصطفى أمين : المرجع السابق وأيضا الجزيري : المرجع نفسه ، ص ٢٩٦ ٠ والرافعي : المرجع السابق ، ص ٢٤٧ ٠

الدم أمر مزر الى جانب أن مسالتي تعويض الموظفين ورى السودان لا علاقة لهما بالجريمة (٣٤) .

ومع أن الحكومة البريطانية قد وافقت على مطالب اللنبي وأهمها بسحب القوات المصرية من السودان ، مما يعني انفراد انجلترا بشئون حكمه وادارته (٣٥) . فانهـا إنزعجت لما اعتبرته عملاً مفاجئا عنيفا وطلبت منه ايضاحا له (٣٦) .

ومع ذلك فان د. عفاف لطفى السيد ذكرت بأن انذاري اللنبي القاسيين قد صيغا عن قصد لتحطيم سعد زغلول مرة والى الأبد ، ولكن وزارة الخارجية استنكرتهما بشدة واذ كانت تعتبرهما بندين صبيانين وبعيدين عن حدود اللياقة (٣٧) .

وقد أجاب اللنبي مبررا موقفه ومخالفاته على النحو الآتي :

ان استقالة سعد زغلول كانت على وشك الوقوع ، وكان لابد من تقديم انذاره قبلها وأن الرأى العام المصرى كان يتوقع اجراءات شديدة في ذلك الوقت ، فاذا مضت فترة كان من المحتمل أن يتغير هذا بسرعة ويصبح أقل تهيؤا ، ولأن الجاليات الأجنبية كانت مضطربة وكانت ثائرتها في ازدياد بما كان يكتب فى الصحف الأجنبية ، فكان يخشى من قيامها بمظاهرات عدائية ضد المصريين أو الحكومة البريطانية (٣٨) .

---

(٣٤) ويفل : المرجع السابق ، ص ١٢٤ . وأيضا د. يونان لبيب رزق ، المرجع السابق ، ص ٤٧٥ .

(٣٥) د. عبد الخالق لاشين : المرجع السابق ، ص ٤٢٤ .

(٣٦) ويفل ، المرجع السابق ، ص ١٢٤ وأيضا د. يونان لبيب رزق ، المرجع السابق ، ٤٧٥ .

(٣٧) د. عفاف لطفى السيد : تجربة مصر الليبرالية ، ص ١٢٨ – ١٢٩ .

(٣٨) Lloyd L-Op. Cit., Vol., P. 99.

وأيضا مصطفى أمين ، الكتاب الممنوع ، ص ٢٢ . د. عبد العظيم رمضان ، ص ٤٧٤ .

كما رد اللنبى أنه اعتبر المطالبة بذلك المبلغ الكبير أمـرا ضروريا ليقنع المصريين بالنتائج « الاجرامية لسياسة حكومتهم » ، وأنه قصـــد برى الجزيرة أن يدرك المصريون مدى السلطة التى تستطيع انجلترا أن تستخدمهـــا عند الضرورة بسيطرتهـــا على السودان ، وقال انه لم يقصد اطلاقا « برى منطقة غير محددة » أن تروى هذه المساحة لحد الاضرار بالمصالح المصرية .

ولكنه اراد بذلك أن شيئا من التنازل يمكن تقديمه لحكومة مصرية أكثر صداقة أما بخصوص المطلب المتعلق بحقوق الموظفين الأجانب ، فقد رأى اللنبى أن ضمه الى مطالب الانذار كأفضل حل لتسوية مشكلة صعبة طال بقاؤها ، ولكى لا يقدم مثل هذا الطلب الى حـــكومة صـــديقة تخلف حـــكومة زغلول التى توقع اللنبى استقالتها (٣٩) .

وهكذا برر اللنبى تقديم طلباته التى اعتبرها حق الانجليز سعيا للانتقام وهى كذلك بالفعل وانتهازا للفرصة للمكسب حيث اعتبروا المطالبة بثمن الدم أمر مشين كما سبقت الاشارة كما انتقدت صحيفة « وستمنستر جازيت هذا بقولها » ، لو اقتصرت الحكومة البريطانية فى مطالبها من مصر على طلب تعويض كاف لعائلة السردار لوقفت موقفا عظيما . ومما زاد الطين بلة طلبها المتعلق باطلاق يد حكومة السودان فى زيادة رى الجزيرة ولا يخطر فى بال أحد أن الأزمة قد انتهت فالانذار الذى أرسله اللنبى الى الحكومة المصرية لم يكن سلسلة مطالب فقط بل كان أكثر من ذلك لأنه قلب السياسة السابقة وجاء بمثابة اعلان حرب على القومية المصرية (٤٠) .

---

(٣٩) ويفل . المرجع السابق ، ص ١٢٤ وأيضا د. عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص ٤٧٥ .

(٤٠) الاهرام : ١٩٢٥/١٢/٢ .

كما هاجمت « الديلي نيوز » انذار اللنبي فيما يتعلق بحياة النيل بقولها : « قد شرعنا في الزمن الأخير نحو التأثير السيىء الذي احدثته الهفوة السقيمة التي وردت في مذكرة اللنبي وما فيها من التهديد المقنع في شأن مياه النيل فكانت اعتداءات لا يليق بأمة عظيمة » وعلى أثر ذلك اعتذر تشمبرلين في مجلس النواب عن النص الذي أفرغ فيه التهديد ، ولم يعتذر عن التهديد نفسه (٤١) ٠

وفي الحقيقة أن الخلافات بين الحكومة البريطانية ومندوبها السامي لم تكن خلافات جوهرية ، فقد اتخذت لتنفيذ ما جاء بالانذار واحراج مركز الحكومة المصرية واجبارها على الاستقالة (٤٢) ٠

وقد ذكرت الاهرام أن الحكومة البريطانية لا تتخذ تدابير فعالة الا بعد أن يصل نبأ من اللورد اللنبي بأنه موافق على التعليمات المعنية التي أرسلتها الوزارة البريطانية وفي خلال ذلك تتخذ الاحتياطات الكافية الواقية لكل طارىء ٠

وبناء على ذلك فقد أرسلت بعض قطع الإسطول البريطاني الى الاسكندرية فالدراعة « فاليانت » عليها ١٢٠٠٠ رجل بجميع معداتهم ، وفي البحر المتوسط ست مدرعات ، ويوجد علاوة على ذلك خمس طرادات وسفينتان لنقل الطيارات وطراد مدمر و ٣٦٥ مدمرة وكثير من هذه السفن راسية على الساحل اليوناني على مسافة يسيرة من الاسكندرية الى جانب السفن الموجودة في مالطة أو جبل طارق أو انجلترا ٠ وقد تلقت جميع الوحدات تنبيها بأن تكون متاهبة للسير في البحار (٤٣) ٠

(٤١) نفسها : ١٩٢٥/١٢/٣ ٠

(٤٢) New Man Polson : Op. Cit., p. 244.

(٤٣) الاهرام : ١٩٢٤/١١/٢٣ ٠

كما علقت الجريدة بقولها على انه يظن بأنه قد لا يكون من الضروري استعمال قوة كبيرة ما لم تزد الموقف حرجا ، ويوافق رجال الجيش اجمالا على أنه من المحتمل أن يزداد عدد الجنود في مصر لواء واحدا ، ومن المحتمل والحالة هذه إن ترسل أورطة على الأقل الى مصر ربما كانت أورطة الحرس الأيرلندي ، وينتظر أنه ترسل دبابات وسيارات مدرعة ، وكان اللورد « بيتي » أميرال الأسطول واللورد « كافان » قائد الجيش العام على اتصـــال دائم بالوزارة (٤٤) .

ولم يقتصر الأمر على تلك الاستعدادات الحربية ، وكأن بريطانيا قد أعلنت الحرب على مصر بل أن جنودها الموجودين في مصر قد قاموا بمظاهرات عسكرية في شـــوارع القاهرة والاسـكندرية وبورسعيد ، وقد ذكرت جريدة « بتي – باريزيان » لم يقع أي حادثة ويلوح ان الجميع يتوارون واذا كان كره انجلترا قد زاد كثيرا في البـلاد بسبب التدابير التي اتخذت بحجة مقتل السير لى ستاك فان كل واحد يخفي عواطفه الحقيقية ، وينتظر الساعة التي يستأنف فيها الكفاح في سبيل الاستقلال (٤٥) .

كما قيل لتبرير اســتعراض القوة بقصـد ردع المصريين وتخويفهم ، أن الغرض من هذا الطواف منع المظاهرات أو الاعتداءات الجنائية والمساعدة في التحقيق في مقتل السير لى ستاك (٤٦) ؟ .

ولم يقتصر الأمر على ذلك بل ضوعف الحرس على دار المندوب السامي ، وزيدت الاحتياطات للمحافظة على حياة المندوب في أثناء

---

(٤٤) الدورية نفسها والعدد .

(٤٥) نفسها : ١٩٢٤/١١/٢٨ .

(٤٦) الدورية نفسها والعدد نفسه .

مروره بسيارته في الشوارع وصدرت الأوامر أيضا بأن يرافق جندي مسلح كل ضابط أو موظف بريطاني كبير ، وأن يحمل المضباط مسدسات ، ويقوم الموظفون بأعمالهم وهم مسلحون بمسدسات وضعوها على مكاتبهم ٠

وقد كتبت الأهرام تحت عنوان « ترهات مكاتب انجليزي » على أن هناك مؤامرة للاعتداء على اللنبي فقالت وجدت أسباب شديدة تبعث على الاعتقاد بأن الوطنيين الذين يتولى زغلول باشا زعامتهم اتفقوا نهائيا على الاعتداء على حياة اللنبي مهما يكن من أمر ، وقد جاءت هذه المعلومات من مصادر كثيرة موثوق بها » ؟ (٤٧) ٠

وفي واقع الأمر أن كلا من دار المندوب السامي أو الحكومة البريطانية كانت تتهم سعد زغلول بالذنب فيما حدث للسردار نتيجة لسياسته المعادية لهم ٠ حتى أن سعد باشا قد علق على موقف دار المندوب السامي وحكومتها بقوله :

« وكان يعيب علينا الانجليز في الماضي أن دية الرجل عندنا رجل مثله ، وكانوا يقولون أن هذا توحش وبربرية ، هم الذين يفعلون أكثر مما كنا نفعل منذ مئات السنين لقد أصبحت دية الرجل الانجليزي تساوي أمة وشعبا فمن هم الزنوج ومن هم البرابرة » (٤٨) ٠

كما ذكر مستر هندرسون الوزير المفوض بدار المندوب السامي في مذكراته أن قتل السير لي ستاك كانت القشة التي قصمت ظهر البعير ، وخاصة أن حركة « عصيان » الخرطوم قد أخمدت ولكن الانذار الذي قدمه اللنبي كان دليلا على أن الأسد البريطاني الهادىء فقد أعصابه (٤٩) ٠

---

(٤٧) العدد نفسه ٠

(٤٨) اخر ساعة : ١٩٣٩/١٢/١ مذكرات مارتن هاول ٠

(٤٩) نفسها : ١٩٥١/١/١٠ مذكرات هندرسون ٠

وفي ٢٣ نوفمبر أي في اليوم التالي من تقديم الانذارين ، ذهب واصف بطرس غالي وزير الخارجية الى دار المندوب السامي ، وقدم رد الحكومة على الانذارين (٥٠) .

وكان مجلس الوزراء قد قرر قبول الطلبات التي لها علاقة بالجريمة كالاعتذار والغرامة ومطاردة الجانين وقمع المظاهرات المخالفة للنظام العام (٥١) .

أي أنه قبل المطالب الاربعة الاولى ، ورفض الثلاثة الأخيرة ، ومرة ثانية ودون موافقة حكومته (٥٢) ، تتحرك شهوة الانتقام عند اللنبي لاحراج القوة الشعبية باجبارها على اخلاء مراكزها (٥٣) .

يسرع المندوب السامي بارسال خطاب آخر يرد فيه على الحكومة المصرية مع أحد سكرتيرية دار المندوب السامي ، الذي طلب مقابلة الرئيس ورفع اليه الخطاب ويتضمن الآتي :

١ ـ أن يخرج من السودان جميع الضباط المصريين والوحدات المصرية المختصة في الجيش المصري مع التغييرات المعينة التي ترتبت على ذلك .

٢ ـ التوسع في المساحة المزروعة قطنا في الجزيرة الى مقدار غير محدود وفقا لما تقضي به الحاجة .

٣ ـ أما فيما يتعلق بحماية مصالح الأجانب في مصر ، فان حكومة سعد ستعلم في الوقت المناسب بالعمل الذي ستتخذه الحكومة البريطانية في هذا الصدد .

---

(٥٠) الرافعي : المرجع السابق ، ص ١٤٨

(٥١) د. لاشين : المرجع السابق ، ص ٤٢٤ ، والرافعي : المرجع نفسه والصفحة .

(٥٢) ويفل : المرجع السابق ، ص ١٢٥ .

(٥٣) محمد زكي عبد القادر : محنة الدستور ، ص ٥٢ .

كما طلب اللنبى فى خطابه ضرورة دفع الغرامة المقررة قبل ظهر اليوم (٥٤) . ولم يكتف اللنبى بذلك بل واصل سياسته التى رسمها للاطاحة بوزارة سعد واذلالها الى أقصى حد ممكن ، حتى اقترح على حكومته قطع العلاقات الدبلوماسية مع مصر ، وأخذ رهائن مصرية تقتل فى حالة وقوع اغتيالات أخرى ، ورفضت الخارجية البريطانية هذه الاقتراحات ، فاقتراح قطع العلاقات لا معنى له ، كما أن سياسة قتل الرهائن أمر بربرى ، وبلا شك فان الخارجية البريطانية قد اهتزت ثقتها فى قدرة المندوب السامى على الحكم السليم (٥٥) .

وفى ٢٤ نوفمبر بعث سعد الى اللنبى برده على المذكرة الجديدة محتجاً احتجاجا صريحا على ما اتخذته الحكومة البريطانية من القرارات الخاصة باجلاء الجيش المصرى عن السودان وزيادة مساحة الأراضى الزراعية بالجزيرة اذ رأى أن لا مسوغ لها ، وتعتبرها مصر بناقضة لما لها من الحقوق المعترف بها ، ثم أرفق برده تحويلا على البنك الأهلى المصرى بقيمة الغرامة المطلوبة (٥٦) .

وقد رد اللورد اللنبى فى اليوم نفسه بكتابين ، أولهما بتسلمه تحويل نصف المليون جنيه الغرامة المطلوبة . وثانيهما – أمر القوات البريطانية باحتلال جمرك الاسكندرية (٥٧) ، والاستيلاء على ايراده (٥٨) دون أن ينتظر أيضا موافقة حكومته (٥٩) .

---

(٥٤) الأهرام : ١٩٢٤/١١/٢٤ . والجزيرى : المرجع السابق ، ص ٤٠٢ .

(٥٥) Marlowe, J. Op. Cit., p. 271.

وأيضا عاصم محروس عبد المطلب ، المرجع السابق ، ص ١٢٩ .

د. مصطفى النحاس جبر ، المرجع السابق ، ص ٢٦١ .

(٥٦) الرافعى : المرجع والجزء السابق ، ص ١٥٠ . الجزيرى ، المرجع السابق والجزء ، ص ٤٠٣ .

(٥٧) المرجع نفسه والجزء والصفحة . ويقل : المرجع السابق ، ص ١٢٥ .

(٥٨) د. محمد حسين هيكل ، المرجع السابق ، ص ٢١٠ .

(٥٩) ويقل : المرجع نفسه ، والصفحة .

وقد وصفت « التيمس » موقف المصريين من سرعة رد اللنبى واحتلال منطقة الجمارك بقولها « وقد دهش » المصريون لما أظهره اللنبى من السرعة فى الرد على المذكرة المصرية ، لأنهم كانوا يتوقعون التأخير المأثور ، كما كان هناك ميل الى الاستخفاف بما ذكره اللنبى من أن الحكومة المصرية ستعلم فى الوقت المناسب ما تتخذه بريطانيا من الأعمال إزاء رفضها تلبية الطلب الخاص بمصالح الأجانب ، فلما وضعت السلطات البريطانية يدها على الجمارك ذهل الناس وقد كان لحزم بريطانيا مع ما هناك من الدلائل على أن بيدها القوات اللازمة . وقع عظيم فى نفوس المصريين وحملهم على الاعتقاد بأن بريطانيا ليست الآن هازلة (٦٠) !! .

وقد أيدت الديلى ميل أيضا اجراءات اللنبى فقالت ان معظم المطالب البريطانية قد نفذت فالوحدات المصرية تنقل من السودان بناء على أوامر اللنبى ، ورفضت الحكومة المصرية أن توافق على توسيع المساحة التى تروى فى السودان ، ولكن هذا التوسع ممكن فى كل وقت بدون استشارة الحكومة المصرية مرة أخرى ، اذا شاءت الحكومة البريطانية ذلك .

وبقى أن تمتنع الحكومة المصرية عن معارضتها للخطط البريطانية فى حماية الأجانب ، ولا شك أن اللورد اللنبى سيفعل ما يراه واجبا لصيانة الجنود والرعايا البريطانيين والأجانب (٦١) .

وعلى أى حال فقد ذكر سعد زغلول أنه عندما تسلم خطاب اللنبى الأخير فى ٢٤ نوفمبر ، رأى بعد ذلك أن البقاء مستحيل ،

---

(٦٠) الاهرام . ١٩٢٤/١١/٢٧ .
(٦١) نفسها . ١٩٢٤/١١/٢٦ ..

وأنه وزملاءه لا يمكن أن يصبروا أكثر من ذلك (٦٢) . فقد رأى سعد أن الأمر بينه وبين الانجليز لم يعد أمر حجة تقابل بالحجة ، بل أنه مقصــــود شخصيا بهذه الاجراءات العنيفة ، وأنه يخشى مما يصيب البلاد بسببها من ضرر ، وأنه لذلك لا يستطيع البقاء في الحكم (٦٣) ، ولهذا ألح على الملك في قبول استقالته ، وكان قد قدمها شفهية في يوم ٢٢ ثم كتابة في يوم ٢٣ وقد قبلهـا الملك فؤاد فعلا في يوم ٢٤ منه (٦٤) .

ومع كل سياسة اللنبى القائمة على الشدة والتعنت ، انتقدت بعض الصحف البريطانية تلك السياسة وان اللنبى لا يصـــلح لتنفيذها فقد علقت « الديلى اكسبريس » بأن الموقف فيما يختص بتسوية العلاقات الانجليزية المصرية كان باعثا على اليأس حتى قبل مقتل السردار . لأن السياســة البريطانيــة المنطوية على الضعف شجعت المصريين واحتملت بريطانيا اهانات ازداد حجمها بسبب ما رسخ في أذهان المصريين من أهميتهم وأهمية بلادهم بعد السياسة التى جرى عليها اللنبى في استقلال مصر ، ولم تعد السياســـة الانجليزية الى مقامها الا بالعمل الشديد الذى عمل بعد الجريمة ، غير ان اللنبى ليس الرجل الذى يصلح لتنفيذ هذه السياسة لأنه هو صاحب سياسة السخاء التى أفضت الى النكبة (٦٥) .

كما نشرت جريدة برمنجهـــام غازيت منتقدة كذلك اللنبى لسياسة التصريح ومخالفته مذكرة وزير الخارجية فقالت ، ان فريقا

---

(٦٢) الجزيرى : المرجع السابق ، ص ٤٠٦ .
(٦٣) محمد حسين هيكل ، المرجع السابق ، ص ٢١٠ .
(٦٤) الرافعى ، المرجع السابق والجزء ، ص ١٥١ ـ ١٥٢ . د. عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ٤٨٩ .
(٦٥) المقطم : ١٩٢٥/٢/٨ .

من أنصار الوزارة البريطانية ممتعضون من اللنبي لأسباب منها استياؤهم من الدور الذي لعبه في منح مصر الاستقلال ، ويتهمونه بأنه كان مسئولا عن المصاعب التي نشأت منذ ذلك الحين ، ومما يزيدهم غيظا أن السياسة التي تنطوي عليها مذكرة تشمبرلين بعد قتل السردار قد تعدلت .

ومن الغريب قولهم كذلك أن اللنبي جرى على سياسة الاستسلام ، ويزعمون أن تشمبرلين نفسه يشاطرهم عدم الرضا عن الطريقة التي يسلكها اللنبي في تصريف الأمور (٦٦) .

وبالفعل فيما يتعلق بعدم رضاء تشمبرلين على بعض سياسة اللنبي الأخيرة في تصريف الأمور كان قولا حقيقيا ، الأمر الذي أدى بوزير الخارجية بعد قليل بتعيين هندرسون وزيرا مفوضا في القاهرة الى جانب قيامه بالعمل في دار المندوب السامي ودون علم اللنبي (٦٧) .

وقد علقت جريدة الأهرام أيضا على سياسة اللنبي بعد مصرع السردار بأن هذه الأزمات هي نتيجة سياسة الانجليز مباشرة وليس للمصريين يد فيها ، واذا كانت هذه السياسة الانجليزية المضطربة المتقلبة قد زعزعت الحياة الدستورية في مصر ، وزعزعت الثبات في نظام الحكم ، وأنها جرفت فيما جرفت أولئك الرجال الذين نفذوها ، فجرفت اللنبي وجرفت « كير » وآخرين ولم تنته الى حد تقف عنده لأنها مرتبكة جائرة لا نظام لها ، ولن تنتهي مادامت وزارة خارجيتهم متقلبة تفعل الشيء الكبير وهي لا تقدر نتائجه ، واذا حوسبت اعتذرت كما فعلت باعتذارها عن كثير فيما جاء في انذارها الذي قلب حياة هذا البلد رأسا على عقب (٦٨) .

---

(٦٦) الاهرام : ١٩٢٥/٣/٤ . وانظر السياسة : ١٩٢٥/٣/٥ .

(٦٧) عفاف لطفي السيد ، المرجع السابق ، ص ٦٢٩ .

(٦٨) الاهرام : ١٩٢٥/٩/١٣ .

وعلى كل حال فان نظرة فاحصة لرد الفعل البريطاني تجاه مقتل السردار يبين مبلغ الظلم والعسف الذى بدأ فى موقف كل من المندوب السامى وحكومته أثر مقتل السردار ، فقد استغلا هذا الحادث الفردى لتحمل الحكومة المصرية مسئوليته لتحقيق أهدافها .

فقد كان كل من المندوب السامى والحكومة البريطانية يهدفان الى الاطاحة بحكومة سعد واذلالها لمخالفتها من وجهة نظرهم سياسة التصريح ، وما جاء فى البلاغات بخصوص اخراج الجيش المصرى من السودان ، أو المطالب الخاصة بالشئون المصرية التى تؤدى الى مزيد من التدخل كان عملا مبيتا من قبل بين المندوب السامى وحكومته حينما اجتمع مكدونالد مع اللنبى والسير لى ستاك فى لندن أثر حوادث السودان ، وقرروا معظم هذه القرارات التى نفذها اللنبى وقد اعترف بذلك المندوب السامى « حينما ذكر أن كل ما حدث كان متوقعا وقد كان البلاغ النهائى فى درج مكتبى ، قبل أن يقتل السردار بوقت طويل ، ولكنى غيرت فقط صيغته وجعلتها أكثر شدة (٦٩) » .

لذلك كله إنتهز اللنبى فرصة مصرع السردار لينفذ ما اعترى سلطة الموظفين البريطانيين من تضاؤل بل وأيضا سلطة الدار نفسها ، ويعمل على تشديد سلطتهم كما كانت أيضا لشخصية اللنبى نفسها عامل آخر فى ازدياد الموقف اشتعالا ، فى شدة البلاغات التى قدمها حتى وصفها نائب حزب العمال فى مجلس النواب البريطانى « بأن المذكرة البريطانية تجاوزت المدى الذى بلغته المذكرة التى أرسلتها النمسا الى صربيا ١٩١٤ ، وخاصة فى المطالب السياسية فقد سعت الى فرض رأى الحكومة البريطانية على الحكومة المصرية قوة

---

(٦٩) الوافد : المرجع السابق ، الجزء السابق ، ص ١٥٣ .

واقتدار ، وسارت الى أبعد مدى في الأمور التي لا علاقة لهـا بالحادث » (٧٠) .

وكان اللنبي يتنازعه عاملان كراهيته الشخصية لسعد منذ الثورة ، حتى توليه الوزارة وما حدث لسياسة التصريح ولسلطة كبار الموظفين البريطانيين . على عهدة من تراخى لهذا النفوذ حتى أن ويفل قد ذكر أن اللنبي كان يتكلم عنه بعد ذلك بقوله « ذلك العجوز الخبيث » (٧١) .

ثانيا ـ شعوره « التجنى » على مصر بأنه صـاحب سياسة التصريح التى أعطت لمصر الاستقلال ، فوجب على المصريين الخضوع « وعدم التمرد » مكتفين بهذا القدر من الاستقلال بل والنظر اليه بعين الامتنان .

وعلى العموم فان كلا من اللنبي وحـكومته على الرغـم من اختلافهما على بعض السياسات قد أرادا التخلص من سعد والاستئثار بالسودان .

فقد صرح تشمبرلين بذلك في مجلس العموم بقوله أن مصرع السردار كان نتيجة للتهييج الذى أثاره وشجعه زغلول باشا وأقرب المتصلين به .

ذاكر المندوب السامي ووزارة زيور (★) :

تألفت الوزارة الجديدة برئاسة أحمد زيور وكان رئيسـا لمجلس الشيوخ . في اليوم نفسه الذى قبلت فيه استقالة وزارة

---

(٧٠) الاهرام . ١٩٢٤/١٢/١٦ .

(٧١) ويفل : المرجع السابق ، ص ١٢٧ .

(★) وزارة زيور : ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤ ، ١٢ مارس ١٩٢٥ .

سعد زغلول ، ولم يكن معقولا فى الظروف الخطيرة التى تكتنف الأزمة فى البلاد أن تؤلف الوزارة الجديدة فى اليوم نفسه الذى قبلت فيه استقالة سعد لو لم يكن الأمر مدبرا قبل ذلك بين دار المندوب السامى والسراى (٧٢) .

ويبدو أن الرأى العام البريطانى كان مؤيدا لتولى زيور الوزارة ، فقد نشرت « الديلى هرالد » تعليقا ذكرت فيه « يظهر أن الضربة التى ضربتها انجلترا قد صادفت نجاحا الى حين ، وقد أخذت الحكومة البريطانية تعزز بقوة ساحقة واستطاعت أن تتخذ من مقتل السردار حجة لاخراج المصريين من السودان والقضاء على استقلال مصر نفسها ، وتنظر الدوائر الرسمية البريطانية الى زيور باشا بعين الارتياح ولذا يلوح لنا أنه دعى الى تولى زمام الحكم لتهدئة ثائرة اللورد اللنبى » (٧٣) .

وقد اضطرت مصر فى الحقيقة الى ابدال الحكومة التى كان يرأسها سعد زغلول ويؤيدها السواد الأعظم من النواب الناخبين ، بحكومة أخرى على رأسها رجل يقبله النظام المألوف فى دار المندوب السامى ، وهو أن تؤلف وزارات تكون العوبة فى يد المندوب السامى (٧٤) .

ويحكى هندرسون علاقة زيور بالمندوب السامى فيقول ، دعا اللورد اللنبى زيور باشا ليتولى العمل الجرىء الشاق فى ذلك الوقت فما كان من زيور الا أن ضرب بيده على صدره الواسع الكبير وقال بالفرنسية ، سأحتفظ بالمر من أجلك « تعبير حربى عندما

(٧٢) الرافعى : المرجع السابق والجزء ، ص ١٥٥ .
(٧٣) الاهرام . ٢٧/١١/١٩٢٤ .
(٧٤) نفسها : ٣٠/٥/١٩٣٦ .

يقول الضابط لرئيسه إنه سيحتفظ بموقع خطير حتى لا يمر منه العدو » ، ثم علق هندرسون بقوله وقد فعل هذا زيور باشا تماما (٧٥)

وتحت شعار انقاذ ما يمكن انقاذه قدمت الوزارة الزيورية خلال أيامها الأولى كل تنازل ممكن للحكومة البريطانية سواء في السودان أو في مصر (٧٦)

أما مطالب السودان فقد قررت وزارة زيور التسليم بالمطالب البريطانية التي وردت في الانذار ٠

فخرج الجيش المصرى من السودان كما طرد الموظفون المصريون منه ، وبذلك وقع جلاء مصر عسكريا ومدنيا عن السودان (٧٧) ٠ وبذلك خلص السودان للانجليز ولم يبق من الحكم الثنائى الا العلم المصرى يرفرف على سراى الحاكم العام فى الخرطوم (٧٨) ٠ كما أنشئت قوة دفاع السودان حيث أبلغ اللنبى الحكومة المصرية بذلك فى ٢٥ يناير أرفقه بمنشور حاكم عام السودان فى هذا الأمر ، وقد رد عليه رئيس الوزراء هذا العمل لا يتفق وروح المحادثات الودية التى كانت دائرة بين دار المندوب السامى وبين الحكومة المصرية لتحديد مرمى التغيرات التى قد تطرأ على نظام الجيش الموجود بالسودان من جراء سحب الجنود المصرية البحتة منه (٧٩) ٠ ومن مسألة الرى فى السودان فقد انتهت المباحثات التى جرت

---

(٧٥) آخر ساعة ٠ ١٩٥١/١/١ ٠ مذكرات هندرسون ٠
(٧٦) د٠ يونان لبيب رزق ، تاريخ الوزارات ، ص ٢٨٣ ٠
(٧٧) الرافعى : المرجع والجزء السابق ، ص ١٥٦ ٠
(٧٨) آخر ساعة : ١٩٥١/١/١٠ ، المصدر نفسه ٠
(٧٩) د٠ عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ٤٩٠

بين زيور باشا والمندوب السامى بخطاب أرسله اللنبى فى ٢٦ يناير ١٩٢٥ قالت فيه الحكومة البريطانية انها « لا تنوى الافتئات على ما لمصر من الحقوق التاريخية والطبيعية فى مياه النيل وانها تعترف بهذه الحقوق ، ثم أبدت استعدادها لاصدار تعليمات أخرى الى حكومة السودان بأن لا تنفذ ما سبق ارساله اليها من التعليمات فيما يتعلق بتوسيع نطاق رى الجزيرة توسيعا لا حد له وأن تؤلف لجنة خبراء (*) ، لتدرس وتقترح القواعد التى يمكن اجراء الرى بمقتضاها (٨٠) ٠

بدأت المباحثات شبه رسمية بين الحكومة المصرية ودار المندوب السامى فى ٢٦ نوفمبر ١٩٢٤ لأجل انهاء احتلال القوات البريطانية لجمارك الاسكندرية وكانت هذه المباحثات طويلة ومجهدة ولكنها كانت تتسم بروح المسالمة وتناولت (٨١) ٠

١ ـ أن تعترف الحكومة المصرية بسلطة المستشار المالى والقضائى وبامتيازاتهما وباستقلال منصبيهما ٠

٢ ـ أن تعترف بسلطة مدير الفرع الأوربى فى ادارة الأمن العام وبنظامه وأن تتعهد بقبول ما يوصى به فى جميع المسائل المتعلقة بالرعايا الأجانب ٠

٣ ـ تعديل بعض الأمور المهمة فى النصوص المتعلقة بشروط خدمة الموظفين الأجانب وبنظامها وباحالتهم الى المعاش (٨٢) ٠

(*) تتكون اللجنة من : كانتر كريمر رئيسا وهو هولندى ـ ماك جريجورى مندوبا عن بريطانيا ـ عبد الحميد سليمان عن مصر ٠

(٨٠) د٠ عبد العظيم رمضان المرجع السابق ، ص ٤٩١ ـ ٤٩٣ ٠

(٨١) الأهرام : ١٩٢٤/١٢/٣ ٠

(٨٢) نفسها : ١٩٢٤/١١/٢٨ ٠

وقد طلب رئيس الوزراء من المندوب السامي أن يحيطه علما بالطلبات التي يصح للمندوب السامي أن يشير على حكومته بالجلاء من جمرك الاسكندرية فيما لو قبلت الحكومة المصرية (٨٣) .

ولم تنته العلاقة « الودية » بين دار المندوب السامي ووزارة أحمد زيور عند تسوية مسألة الانذارات بل أنها شجعتها في السياسات التي اتبعتها بعد ذلك كتأجيل البرلمان ثم حله بهدف القضاء على الوفد .

وكان أول عمل لجأت اليه الوزارة بعد تشكيلها فقد قامت في اليوم التالي باستصدار مرسوم بتأجيل انعقاد البرلمان لمدة شهر تمهيدا للموافقة على ما لم توافق عليه وزارة الوفد السابقة من مطالب اللنبي حتى لا تواجه بمعارضة برلمانية (٨٤) .

ويبدو أن ذلك كان صحيحا الى حد كبير حيث ذكرت جريدة الليبرتية أنه يظن الآن أن الاتفاق الذى تم بين الحكومة المصرية ودار المندوب السامي لا تكون له صفة قانونية الا بعد أن يبرمه البرلمان المصرى ومن الأمور المقرونة بالشك أن تبرم الهيئة النيابية الحالية أو الجديدة هذا الاتفاق وتوجد أدلة تبعث على الاعتقاد بحل مجلس النواب ولكن زغلول ما يزال ذا تأثير عظيم في الشئون المصرية (٨٥) .

كما تنبأت أيضا « الديلي تلغراف » بحل البرلمان ذى الأغلبية الوفدية فقالت « يظهر أن التساهل في التسوية التي وضعت بين الحكومة المصرية ودار المندوب السامي كان شكليا برمته ، ولا شك

---

(٨٣) د. عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ٤٩٥ .

(٨٤) د. عبد الخالق لاشين ، المرجع السابق ، ص ٤٤٤ .

(٨٥) الاهرام ٥/١٢/١٩٢٤ .

أنه لم يبد شيء من الصفح عن الموقف البريطاني في هذه التسوية وتدل الدلائل الحالية على امكان حل البرلمان ، فاذا كان زيور باشا يريد أن يغتنم فرصة الضعف المؤقت الذى ظهر فى مركز زغلول فعليه أن يبادر سريعا فى العمل (٨٦) .

وعندما استقال الوزيران الوفديان (*) من وزارة زيور بعد أسبوع (٨٧) ، صرح زيور للمندوب السامى ، « أن الفكرة التى تسيطر عليه هى ضرورة العمل على توجيه ضربة ساحقة الى الزغلولية اذا ما أريد للبلاد ادارة كريمة ونظام مستتب وعلاقات ودية مع بريطانيا » (٨٨) .

وقد بعث اللنبى بهذا التصريح الى وزير خارجيته ، مؤكدا على سياسته القديمة عندما بعث باتفاقه مع ثروت على التصدى بكل قوة لزغلول ابان التمهيد لتصريح ٢٨ فبراير (٨٩) .

ولتحقيق سياسته نصح اللنبى رئيس الوزراء بأن يستعين بالأحرار الدستوريين أكثر لتدعيم وزارته من ناحية ، وللمضى فى سياسة التضييق على الوفد ورجاله بغرض النيل من مكانة سعد والوده لدى الجماهير من ناحية أخرى ، ولكن عدلى وثروت ومحمد محمود لم يكونوا على إستعداد للاشتراك فى حلبة ذلك الصراع الدائر بين الوفد من جانب والقصر والمندوب السامى من جانب آخر (٩٠) .

---

(٨٦) نفسها : ١٩٢٤/١٢/٤ .

(*) الوزيران هما : عثمان محرم واحمد خشبة .

(٨٧) د. مصطفى النحاس جبر ، المرجع السابق ، ص ٢٦٤ .

(٨٨) د. يونان لبيب رزق ، تاريخ الوزارات المصرية ، ص ٢٨٣ .

(٨٩) د. مصطفى النحاس جبر ، المرجع السابق ، ص ٢٦٤ .

(٩٠) Marliw, J. Op. Cit., p. 272.

ولكن اسماعيل صدقي قبل الاشتراك في الوزارة في ٩ ديسمبر ١٩٢٤، وزيرا للداخلية حيث رأى في ذلك فرصة لمجابهة سعد وأنصاره ، وكان الغرض من تعيينه تقوية الوزارة والاستعانة به في تسخير الأداة الحكومة للعبث بالانتخابات التي بدت بوادرها تلوح في الأفق (٩١) .

وقد كتب اللنبي بذلك لحكومته بأنه منذ تعيين صدقي صار واضحا لمصر أن حكومة زيور تعتزم قيادة الهجوم على الزغلولية التي اصطفت في مواجهتها كل القوى السياسية الأخرى في البلاد الملك والحكومة وحزب الأحرار الدستوريين والحزب الوطني .

وشرع صدقي في مهمته العسيرة والخطيرة بحماس وتصميم ، وسرعان ما بسط نفوذه تماما على زيور باشا حتى أن كل الأمور ذات الأهمية السياسية ، بل والادارية أصبحت تحال اليه لاتخاذ قرار فيها (٩٢) .

وكان أول اجراء اداري له — اعادة تنظيم المديرين ونوابهم بالاحالة ومأموري المراكز . ثم ذكر اللنبي لحكومته بقية التغيرات التي قام بها صدقي سواء بالاحالة الى المعاش كمدير الغربية أو النقل الى مناصب أخرى أو اعادة تعيين العمد الذين طردهم سعد زغلول الخ .

ثم علق المندوب السامي على ذلك أنه عندما قدم صدقي باشا هذا البرنامج أبلغته أنه بمقدوره الاعتماد على تأييده المعنوي العام مادام ليست هناك مساومة على زغلول باشا وظلت الحكومة على

---

(٩١) الرافعي ، المرجع السابق ، ١٦٣ . وانظر د. محمد حسين هيكل ، المرجع السابق ، ص ٢١٣ — ٢١٤ موقف الأحرار من اشتراك صدقي .

(٩٢) محسن محمد ، أصول الحكم ، ص ٤٩ .

استعداد للتعاون بصورة مواليه مع الحكومة البريطانية على أساس تصريح فبراير (٩٣) ٠

وقد أقدمت وزارة أحمد زيور على حل مجلس النواب الوفدى بتاريخ ٢٤ ديسمبر وحددت يوم ٦ مارس موعدا لانعقاد المجلس الجديد ، وقامت فى اليوم نفسه باستصدار مرسوم بأن تتم الانتخابات الجديدة وفقا لقانون الانتخاب القديم الصادر فى ٣٠ أبريل ١٩٢٣ أى على درجتين متجاهلة تماما قانون الانتخاب المباشر الذى أقره مجلس النواب السابق (٩٤) ٠

ولا شك أن الوزارة كانت تقوم بذلك مؤيدة من القصر ومن دار المندوب السامى للتخلص من البرلمان ذى الأغلبية الوفدية ، واقامة برلمان آخر من العناصر الموالية لهم ٠

وقد أدار صدقى المعركة الانتخابية لصالح الأحزاب المعارضة للوفد ، فأشاع فى البلاد جوا من الخوف والقلق بايقاف العمد ونقل ورفت الموظفين والاغراء بالمناصب (٩٥) ٠

وكانت شكايات الوفد لها ما يبررها تماما ، لأن اتجاه صدقى نحو تأمين هزيمة المرشحين كان واضحا ، كما ذكر اللنبى الذى أضاف :

أن أكثر من شخص ممن على صلة وثيقة بالوفد ، اتصل به ليجعل الحكومة محايدة ، والواقع وأن هذه المسألة لا تمهه ، فليس

---

(٩٣) محسن محمد ، المرجع السابق ، ص ٤٩ ــ ٥٠ ٠

(٩٤) عبد الخالق لاشين ، المرجع السابق ، ص ٤٣٦ ٠

(٩٥) د٠ احمد زكريا ، المرجع السابق ، ص ٢٦٣ ٠

راغبا في التقصي عما يفعل صدقي وكانت لممارسته سوابق مع بعض الاختلاف وذلك في الانتخابات في مطلع عام ١٩٢٤ (٩٦) .

وقد علقت احدى الجرائد الفرنسوية على موقف اللنبي من اجراء انتخابات جديدة بقولها :

يجب أن لا ينتظر اللنبي ومساعدوه تهاني لندن الخالصة فانهم اذا كانوا غير واثقين من قبضتهم على ناصية الحال في بلاد كمصر فالأفضل العدول عن اجراء الانتخابات بدلا من التعرض لانتخابات ضامنين نتائجها بما يرضيهم ، واذا قرروا مع ذلك أن يجربوا بختهم مرة أخرى فالأولى في حالة الفشل أن يطلعوا الرأى العام على الحقيقة بدلا من أن يعمدوا الى المغالطة (٩٧) .

وكان طبيعيا أن يؤيد البرلمان الانجليزى وزارة زيور ويقول بأنها لا تقل معارضة لبريطانيا عن وزارة زغلول باشا ؟ ، ولكن الأساليب التى يجرى عليها زيور تفضل أساليب زغلول ، ويؤكد أن موقف بريطانيا الرسمى هو الحياد التام وهو قول غريب . فبعد كل الانذارات البريطانية التى أجبرت الوزارة الشعبية على الاستقالة والتدخل السافر فى شئون مصر الداخلية تدعى الحكومة البريطانية الحياد (٩٨) .

وعلى كل حال فقد سأل عضو من أعضاء البرلمان الانجليزى تشمبرلين وزير الخارجية عن تدخل المندوب السامى فى أمور الانتخابات المصرية بقوله :

---

(٩٦) F.O. 407/200 No. 4 : Allenby to Champerlain May, 4, 1925.

(٩٧) الأهرام : ١٩٢٥/٣/٢٦ .

(٩٨) نفسها : ٢٧ ـ ٣ ـ ١٩٢٥ .

هل من واجبات المندوب السامي البريطاني في مصر أن يقدم نصيحة الى الحكومة المصرية في شأن الأمور المتعلقة بالاصـــلاح الانتخابي في مصر ؟ ولم يجب تشمبرلين وفي سؤال آخر في البرلمان البريطاني اذا كانت نصيحة اللنبي قد طلبت لحل البرلمان المصرى ، وهل أعطى اللورد نصيحته ، أجيب بالنفي (٩٩) ٠٠

ولا شك أن المندوب السامي كان موافقا ومؤيدا لخطوة حل البرلمان الوفدى في ٢٤ ديسمبر ١٩٢٤ ومؤيدا كذلك للاجراءات التي اتخذت بعد ذلك بالتحالف بين القصر الذى أنشأ حزب الاتحاد والدستوريين ، وأنه ان لم يكن موافقا على ذلك ما استطاعت وزارة انقاذ ما يمكن أنقاذه حل البرلمان والوقوف في وجه الانجليز وهي التي سلمت بجميع مطالبه ، ثم انه بقبول الحكومة المصرية لجميع هذه المطالب ، كانت يد المندوب السامي الثقيلة قد أصبحت أشد وطأة بالمكاسب التي حصلت عليها سواء للمستشارين أو ادارة الأمن العام ٠ وأمام كل ذلك لم يكن معقولا أن تقدم الوزارة على تلك الخطوة دون موافقة المندوب السامي أو على الأقل باعطائه الضوء الأخضر وعلى أية حال أجريت انتخابات ١٩٢٥ ولم تعرف نتيجتها الحقيقية الا بعد أن انتخب سعد رئيسا لمجلس النواب حيث فاز ١٢٣ صوتا في مقابل ٨ صوت لثروت مرشح الحكومة (١٠٠) ٠

وازاء ذلك أسرع زيور بتقديم استقالته الى الملك فؤاد الذى رفضها فتقدم بطلب حل البرلمان ، وافق الملك على طلب الوزارة

---

(٩٩) السياسة : ١٩٢٥/٤/٢ ٠

(١٠٠) محسن محمد ، أصول الحكم ، ص ٧٤ ٠ والرافعي : المرجع السابق ، ص ١٧٠ ٠

وصدر قرار بحل المجلس فى ٢٣ مارس ١٩٢٥ أى فى نفس يوم افتتاحه نفسه (١٠١) ٠

وان كنت أعتقد أن دار المندوب السامي كانت أيضا وراء تلك الخطة التي اتبعت تجاه حل برلمان ١٩٢٥ ، كما أكد ذلك عبد العزيز فهمي وهو أحد أعضاء تلك الوزارة فى مذكراته التى اتهم فيها الانجليز بأنهم أرسلوا الى الملك انذارا بحل المجلس فورا فلما علم زيور باشا بهذا الانذار قدم استعفاءه للملك ولكن الملك بصر زيور وحكومته بحرج الموقف وما كانت عليه البلاد فى ذلك الحين خصوصا والانجليز يتحفزون لوضع يدهم على مرافق البلاد بالقوة ، فاضطر لحل المجلس تفاديا للخطر (١٠٢) ٠

وان كان هذا الكلام يحتوى على مبالغة شديدة خصوصا مسألة الانذار فلم تجد في الوثائق والمراجع ما يشير الى تقديم اللنبى انذارا للملك بخصوص حل البرلمان ، ورغم تبرير صدقى أيضا بأن الوزارة اضطرت الى حل المجلس ، لأنه لم يقدر النتائج التى تترتب على انتخاب سعد رئيسا له ٠ وأن أيسر النتائج انها تضع الملك والأمة كل منهما في واد ، وأبلغ من ذلك خطرا أن تؤدى الى تدخل الانجليز في شـــئون مصر الخاصـــة بحجة ما حدث من مقتل السردار (١٠٣) ٠

وأيا كانت فكرة حل المجلس من الملك أو الوزارة أو المندوب السامى ، فانه من المؤكد أن اللنبى قد أعطى موافقته على ذلك ،

---

(١٠١) د٠ يونان لبيب رزق ، المرجع السابق ، ص ٢٦٨ ٠ وأيضا محسن محمد ، نفس المرجع ، ص ٧٦ ٠

(١٠٢) عبد العزيز فهمى ، هذه حياتى ١٥١ ٠ النحاس - المرجع السابق ، ص ٢٦٨ ٠

(١٠٣) د٠ محمد حسين هيكل ، المرجع السابق ، ص ص ٢٢٦ ٠

ثم أنهم جميعا كان يعملون على منع سعد من الوصول الى السلطة مرة ثانية كما أنه جاء تعبيرا عن قوة قبضتهم في مواجهة الأمة والوفد نظرا لشعورهم بالهزيمة الساحقة على الرغم من الاجراءات العنيفة التي اتخذت للحيلولة دون فوز الوفد في الانتخابات (١٠٤) .

وقد أيدت ذلك أيضا جريدة « الايكودى بارى » التي ذكرت أن فوز زغلول في الانتخابات الأخيرة يدل على أن جمهور الناخبين استمر على منهجه نحو حكومة لندن ، وان تدابير القمع الشديدة على أثر جريمة السردار لم تبعث المصريين على الهوادة .

وقد عملت الحكومة والمندوب السامي البريطاني عملا سريعا بازاء مجلس النواب فحل المجلس وستجرى انتخابات جديدة ، ولكن قانون الانتخابات سيعدل فتخرج العناصر المتشددة من جمهور الناخبين ، فاذا حصل الوفد على خمسين كرسيا نيابيا تؤلف بعد ذلك حكومة يتفق تاليفها والمصلحة البريطانية ، وقد أخذت حكومة لندن تعمل في هذا السبيل ويقال ان اللنبى بعدما حل مسالة السودان سيعزل من منصبه قريبا فيتولاه مندوب آخر يبدو بقفاز من القطيفة (١٠٥) .

ونشرت مجلة « نبراست » أيضا مقالا دعت فيه الاعتزال اللنبى اذا فاز السعديون في انتخابات ١٩٢٥ ، فذكرت أن المزية العسكرية في اللورد اللنبى غالبة على المزية السياسية ومن المعروف لدى الجميع ، أنه يرغب منذ حين أن يسمح له باعتزال العمل حالا تتمهد السبيل في مصر للمزية السياسية وحدها ، فاذا فاز السعديون في الانتخابات فوزا كافيا فان الوجود العسكرى السياسي في القاهرة

---

(١٠٤) د٠ عبد الخالق لاشين ، المرجع السابق ، ص ٤٤٤ .
(١٠٥) الأهرام : ١٩٢٥/٣/٢٨ .

يصبح أقل لزوما ولعل اللنبى يجد مبررا فى الحض على قبول رأيه لأنه ليس من الصعب ايجاد خلف مناسب له (١٠٦) ٠

وعلى نهج محاولة ضرب السياسة التى استنها سعد زغلول ابان وزارته ، بل والتعدى على سياسة التصريح نفسها التى يعتبر اللنبى نفسه صاحبها ، أطلق المندوب السامى يد المستر كين بويد مدير الادارة الأوربية بوزارة الداخلية ، ويذكر الأستاذ الرافعى ، أنه خاطب المديرين مباشرة بقوله لهم :

« أمرنى فخامة المندوب السامى أن أطلب الى سعادتكم اتخاذ التدابير اللازمة للمحافظة على أرواح جميع الأجانب فى دائرة اختصاصكم » ٠

ثم يعلق بقوله ، انه صار له الحول والطول فى ادارة الأمن العام (١٠٧) ٠

وأخذ حكمدار العاصمة رسل باشا يرسل الى مأمورى الأقسام وضباط البوليس يعلنهم بأنه هو المرجع الرئيسى لهم وأن عليهم أن يتلقوا منه هو التعليمات وأن ينفذوا أوامره (١٠٨) ٠

لذلك فانه عندما قامت الوزارة الزيورية بفصل محمود فهمى النقراشى وكيل وزارة الداخلية من وظيفته ، وهو الرجل الذى قام سعد بتعيينه « علق زغلول على ذلك بأن الوزارة تريد أن تبطل كل ما عملت الوزارة السابقة باعتبارها وزارة خارجة عن القانون وأعمالها باطلة » (١٠٩) ٠

---

(١٠٦) العدد نفسه ٠

(١٠٧) الرافعى : المرجع السابق ، ص ١٥٨ ٠

(١٠٨) المرجع نفسه والجزء والصفحة ٠

(١٠٩) د٠ عبد الخالق لاشين ، المرجع السابق ، ص ٤٢٤ ٠

وأعتقد أن هذا القول قريب من الصحة ، ولكن ليست الوزارة التى تريد بل ان دار المندوب السامى هى التى كانت وراء ذلك ، وحيث ان الادارة الأوربية تولت مهمة البحث عن قتلة السردار ، فان كل من كين بويد مدير الادارة الأوربية ورسل باشا طلبا ان ترفع عنهما المسئولية في التحقيق فى هذا الحادث بدعوى تدخل النقراشى وغيره من الموظفين الموالين للوفد فى أمور التحقيق (١١٠).

فقد ذكر مكاتب روتر أنه تحدث مع موظف بريطانى كبير فكشف له عن العقبات الهائلة التى اصطدمت بها التحقيقات ولاسيما فى درجاتها الأولى وأنه لا يلوم تصرف البوليس أو السلطات القضائية المصرية ، ولكن اتضح أن التحقيق يلاقي تأثيرا وعرقلة من أشخاص ذوى مناصب سياسية بحتة فكان همهم الرئيسى أن يحولوا الشكوك عن أنصارهم السياسيين (١١١) .

ثم اتهم الوفد بأنه فى اليوم الثالث بعد ابتداء التحقيق قد عقد جلسة سرية وقرر اظهار الموظفين المتبرمين فى السودان أنهم هم الذين وراء جميع أنواع الجرائم وواصل المكاتب اتهامه بالقول ان النقراشي وكيل الداخلية قد عنف أحد ضباط البوليس السرى تعنيفا شديدا لأنه سار في التحقيق فى خطة لا تتفق مع سياسة الوفد ، واتهم النقراشي هذا الضابط بأنه صنيعة للانجليز (١١٢) .

ثم علق المكاتب بأنه أصبح من الواضح أن وجود هؤلاء الموظفين الاداريين ذوى الميول السياسية يعرقل سير العدالة ، وأنهم مصممون على جعل التحقيق يدل على أن مصدر الجريمة سودانى مما جعل من

(١١٠) الأهرام : ١٩٢٤/١٢/١٧ .

(١١١) الأهرام : ١٩٢٤/١٢/١٨ . وأيضا الأهرام ١٩٢٤/١١/٢٣ .

(١١٢) نفسها : العدد نفسه .

المتعذر على كل موظف بريطانى أن يكون له شأن فى التحقيق فاضطر كين بويد ورســـل باشا الى طلب رفع المسـئولية عنهما فى هذا الشأن (١١٣) ٠

وعقب ذلك لجأت السلطة العسكرية البريطانية فى ٢٧ نوفمبر الى القاء القبض على عدد كبير من قادة الوفد ورجاله وكان من بينهم عدد من أعضاء مجلس النواب مما كان يتنافى مع الحصانة البرلمانية ، خاصة وأن الأحكام العرفية كانت قد ألغيت منذ عام ١٩٢٣ (١١٤) ٠

وكان اعتقال هؤلاء بواســـطة قوة عسكرية بريطانية اهانة للحكومة المصرية وللنظم القضـــائية ، كما هال الناس أمر هذا الاستخفاف بدستور البلاد وقوانينها والاعتداء على الحصانة البرلمانية والحرية الشخصية ، فاحتج الكثير من الأفراد والهيئات على ذلك ، كما رفع معظم أعضاء المجلسين النواب والشيوخ عريضة الى الملك يطلبون فيه عقد البرلمان لمنع هذا الاعتداء ، ولم يكن مجلس النواب قد حل بعد (١١٥) ٠

وازاء هذا الاحتجاج والرفض للتدخل السافر البريطانى فى شئون مصر الداخلية اتفقت وزارة زيور مع دار المندوب الســامى تخفيفا لثائرة الرأى العام والبرلمان على أن تسلم المقبوض عليهم الى السلطات القضائية المصرية لتتخذ حيالهم الاجراءات التى يقضى بها القانون (١١٦) ٠

---

(١١٣) العدد نفسه ٠

(١١٤) مصطفى أمين : المرجع السابق ، جـ ٢ ، ص ٢٤ ، ود٠ مصطفى النحاس جبر ، المرجع السابق ، ٢٦٤ ، وأيضا د٠ عبد الخالق لاشين ، المرجع السابق ، ص ٤٣٤ ٠

(١١٥) د٠ عبد الخالق لاشين : المرجع السابق ، ص ٤٣٤ ٠

(١١٦) الرافعى : المرجع نفسه ، ص ١٥٩ ٠

وضع الموظفين البريطانيين على عهد وزارة زيور طبقا للقانون الجديد :

ونتيجة لقبول حكومة زيور انذار اللنبى الخاص بقانون احالة الموظفين الأجانب للمعاش قبل ١٥ يناير ١٩٢٥ ، أقدم كثير من الموظفين الأجانب على اعتزال الخدمة بحسب الترتيب الجديد(١١٧) ٠

وقد أرسل اللنبى الى وزير خارجيته المنشور الذى وزعته جمعية الموظفين البريطانيين على أعضـــائها تبدى فيه رأيهـــا فى الترتيبات (*) التى تم ابرامها مؤخرا مع الحكومة المصرية ٠

- وقد وضعت الفقرة السادسة من هذه المذكرة بالاتفاق مع دار المندوب السامى ٠
- ولقد اتبع طول الوقت أســلوبا يقدم على ترك هؤلاء الموظفين يقررون مستقبلهم على أن يفهموا أنهم اذا قرروا البقاء فان الحكومة البريطانية سوف تستمر معنية بحسن وضعهم ٠
- غير أنه على الجانب الآخر أفهمهم أن طلباتهم لتدخل الدار يمكن أن يكون أحيانا مستحيلا أو غير سياسى ثم ان التمييز بين الموظفين بعضهم وبعض قد يكون صعبا ويقول اللنبى انه كان فى الوقت نفسه على اتصال وثيق بالحكومة المصرية من خلال المستشار المالى بهدف الحفاظ على نواة للموظفين البريطانيين فى الخدمة الأساسية مثل البوليس وادارة المنارات والموانىء ٠

---

(١١٧) F.O. 407/200 No. 71 Allenby to Chamberlain Jan.

(*) المذكرة ، المشار اليها جاءت بالفرنسية ٠

ويتضح من ذلك حرص اللنبى على بقاء موظفين بريطانيين فى الأماكن الرئيسية التى لها علاقة بمصالح بريطانيا سواء فى الداخل بسيطرة على الامن فى البلاد او الخارج بالمحافظة على مصالح بريطانيا الاستراتيجية لكل ما له علاقة بالمحافظة على قناة السويس أو البحر المتوسط أى المرتبطة بأمن مواصلات الامبراطورية البريطانية .

كما قام اللنبى بارسال نسخة من المذكرة التي رفعها وزير المالية الى مجلس الوزراء بشأن اعادة التعاقد مع الموظفين البريطانيين الذين يرغبون فى البقاء بعد التواريخ المعتمدة لتركهم وظائفهم بمقتضى الترتيبات الأخيرة التى تم التوصل اليها بين الحكومتين المصرية والبريطانية .

وقد قبل مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة فى ٢٠ يناير المقترحات التي تقدم بها الوزير (١١٨) . كما قام المندوب السامى أيضا بارسال جداول مقارنة توضح أوضاع الموظفين الأجانب المستقيلين قبل وبعد الاختيارات الأخيرة .

ومن مجموع ١٠٥١ ترك لهم حق الاختيار قرر ٧٤٠ البقاء وأغلب هؤلاء اختاروا الاستقالة قبل أول ابريل ١٩٢٦ (١١٩) .

---

(١١٨) F.O. 407/200 No. 72 Allenby to Chamberlain Jan. 24, 1925.

(١١٩) Ibid. No. 73 Allenby to Chamberlain Feb. 8, 1925.
Ibid. Enclosure in No. 73.

وفيما يلي الجدول المذكور : استقالة الموظفين الأجانب ٠

ما هو تحت رقم (١) العدد قبل ، وتحت رقم (٢) العدد بعد اتفاق ٣٠ نوفمبر ١٩٢٤ ٠

		١٩٢٥	١٩٢٦	١٩٢٧	المجموع
	(١)	١٣٤	٧٦	٨٣٤	١٠٤٤
	(٢)	٧٩٣	٨٧	١٧١	١٥٠١
			الوزارات		
اولا : المالية :		١٩٢٥	١٩٢٦	١٩٢٧	المجموع
	(١)	٣٦	١٣	١٠٠	١٤٩
	(٢)	١١٥	١٩	١٦	١٥٠
ثانيا : المواصلات :		١٩٢٥	١٩٢٦	١٩٢٧	المجموع
	(١)	٤٢	٢٥	٢٨٣	٣٥٠
	(٢)	٢٩٦	١٩	٣٠	٣٥٢
ثالثا : الاشغال العمومية :		١٩٢٥	١٩٢٦	١٩٢٧	المجموع
	(١)	١٢	١٧	١٤٠	١٦٩
	(٢)	١٢٦	٢٣	٢٣	١٧٢

		١٩٢٥	١٩٢٦	١٩٢٧	المجموع
ثالثا : الداخلية					
	(١)	١٦	٦	٢١٥	٢٣٧
	(٢)	١٦٢	٣٠	٤٥	٢٣٧
رابعا : الزراعة :					
		١	٤	٣	٨
	(١)	١	٤	٣	٨
	(٢)	٦	٢	—	٨
خامسا : العدل :					
	(١)	٧	٢	١٩	٢٨
	(٢)	٢٥	١	٣	٢٩
سادسا : المعارف :					
	(١)	١٨	٨	٥٠	٧٦
	(٢)	٤٢	٩	٢٥	٧٦
ثامنا : القصور الملكية :					
	(١)	١	—	١٤	١٥
	(٢)	٣	١	١٢	١٥

ونلاحظ من هذه الجدول أن نسبة الذين قرروا اعتزال الخدمة لم تكن كبيرة برغم التسهيلات والاغراءات المادية التى حظى بهـا الموظفون والتى كانت أكثر بكثير سواء من ناحية المكافأة أو المعاش عن التى صدر بشأنها قانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٣ (١٢٠) ٠ فقد قرر البقاء من هؤلاء الموظفين حوالى ٦٨٪ وهى نسبة كبيرة ، وحتى بالنسبة أيضا لكل وزارة فباستثناء وزارة الأشغال التى كانت المزيادة فيها بنسبة حوالى ٢٪ كانت جميع الوزارات الأخرى أو حتى موظفى القصر الملكى الزيادة طفيفة للغاية أو بقيت النسبة كما هى ٠

ورغم ذلك علقت التيمس على اعتزال الموظفين الأجانب الخدمة حسب الترتيب الجديد بقولها « هذا وأن شدة شوق الموظفين الى انتهاز الفرصة التى سنحت لهم بالتسهيل الجديد المعروض عليهم وتقديم مواعيد اعتزالهم للخدمة وتصفية مراكزهم على المنوال الذى تظهره هذه الأرقام يدل على قلة ثقتهم بالمستقبل من جراء ما صنعته وزارة الوفد السابقة فى جميع فئات الموظفين الأجانب (١٢١) ٠

وقد استحدث وزارة زيور فى الاغداق على الموظفين الانجليز تملقا لدار المندوب السامى فعندما احيل المستر برس توتنهام وكيل وزارة الأشغال الى المعاش تقرر تعينه مديرا لمكتب مشتريات الحكومة فى انجلترا من أول أبريل ١٩٢٥ ٠

وأمضت له الوزارة عقدا استخدام لعدة سنوات مع منحه مرتبا قدره ٢٣٠٠ جنيه مصرى زيادة على ما يستحقه من معـاش وقد ثارت ثائرة الصحف منتقدة الحكومة على هذا التصرف فما كان منها الا أن أصدرت بلاغا تنكر ذلك بقوله « ان الواقع أن معاش

---

(١٢٠) انظر : د٠ عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ٤٩٥ ٠
(١٢١) المقطم : ١٩٢٥/١/٢١ ٠

تونتهام سيوقف صرفه مادام عقد استخدامه الحاضر نافذا على أن هذا العقد نفسه يمكن أن يفسخ في أى وقت من أحد الطرفين بمجرد اخطار يسبق الفسخ بثلاثة شهور (١٢٢) ٠

ثم حاولت تهدئة الرأى العام بالقول وإنها طلبت من وزارة المواصلات أن تنتدب موظفا مصريا للقيام بأعمال وكيل للمكتب المذكور يستطيع فى المستقبل أن يتولى ادارته اذا قررت الحكومة ابقاء هذا المكتب (١٢٣) ٠

وقد استمرت دار المندوب السامى تقوم بتعيين المستشارين حتى ذلك الوقت فكتب اللنبى الى وزير خارجيته فى ١٠ مارس ١٩٢٥ يخبره باعتزال السير آموس Amos ، فيقول سوف يترك السير Amos مقامه ، « وفى رأيى أن القاضى برسيفال اختيار برسيفال Percival قبل نهاية هذا الشهر عمله ، واقترح أن يقوم القاضى مناسب جدا لوظيفة المستشار القضائى، واذا وافقتم على ذلك سوف أعرض عليه المنصب دون انتظار لخلوه » (١٢٤) ٠

وقد كان منصب المستشار القضائى فى غاية الأهمية وخاصة لأنه كان فى الوقت نفسه المستشار القانونى لدار المندوب السامى مما مكنه أكثر من أن يؤدى خدمات عديدة لبلاده وكان سعد زغلول قد رفض تجديد عقده وكان ذلك من المآخذ التى أخذتها دار المندوب السامى عليه ولما جاءت وزارة زيور وافقت على مد عقده ٦ شهور أخرى (١٢٥) ٠ وقد كتب اللنبى عن اعتزال آموس الخدمة لحكومته بقوله :

---

(١٢٢) الاهرام : ١٩٢٥/٤/٢٠ ٠

(١٢٣) الدورية نفسها والعدد ٠

(١٢٤) F.O. 407/200 no. 75 Allenby to Chamberlain March 10, 1925.

(١٢٥) الرافعى : المرجع السابق ، ص ١٧٤

أنه مع ترك السير موريس آموس لوظيفته فى الحكومة المصرية فقد ترك فى الوقت نفسه وظيفة المستشار القانونى لدار المندوب السامى (١٢٦) ٠

وتظهر أهمية منصب المستشار القضائى من قول اللنبى ، أما عمله كمستشار لدار المندوب السامى فقد كان متميزا وكان بمثابة صاحب مقعد فى الحكومة ممثلا للدار وأنه وليس فى حاجة للقول عن أهمية الاستشارات التى كان يقدمها الرجل للدار بكل ما له من وعى سياسى وادراك بطبيعة الشئون العامة ٠ وكانت اجادته للغة الفرنسية المستخدمة فى الحكومة المصرية ذات فائدة قصوى ٠ ولا شك أن الموظفين الأجانب فى الحكومة المصرية مدينون له للدور النشط الذى قام به فى المباحثات التى أدت الى صدور القانون رقم ٢٨ لعام ١٩٢٣ (١٢٧) ٠

وقد وافقت الحكومة البريطانية على رأى مندوبها السامى فشكرت السير آموس على خدمته لدار المندوب السامى (١٢٨) ٠

كما وافق المستر تشمبرلين على الاقتراح اللنبى الخاص بعرض وظيفة المستشار القضائى على القاضى برسيفال (١٢٩) ٠

وبعد أن استقر اختيار المستشار القضائى بين المندوب السامى وحكومته عرض الأمر على الحكومة المصرية رغم أنه فى الأساس موظف لديها يقبض راتبه منها ولكن الواقع غير ذلك ٠

---

(١٢٦) F.O. 407/200 No. 7f. Op. Cit.

(١٢٧) Ibid.

(١٢٨) F.O. 407/200/ 200 No. 79 Foreign Office to sir Mourice Amos May. 21, 1925.

(١٢٩) Ibid No. 76 Chamberlain to Allenby March, 17, 1925.

وعلى أية حال فقد وافق مجلس الوزراء على تعيين برسيفال وكيل محكمة الاستئناف الأهلية مستشارا قضائيا لمدة خمس سنوات خلفا للمستر ايموس الذي اعتزل الخدمة (١٣٠) ٠

وعلاوة على ذلك كان للمستر برسيفال مطلق الحرية في ترك الخدمة في أي وقت كان ، أما الحكومة المصرية فليس لها الحق في فصله اذا رغبت خلال هذه المدة (١٣١) ٠

وقد علقت وادى النيل على هـــذا بقوله ، لم يدعى رجال الصحافة الى الحفلة التي أقامها الوزراء وأصحابهم من رجال القانون لتكريم المستر برسيفال لمناسبة تقلده منصبه المستشار القضائي في مصر ، انفاذا لتصريح فبراير ، وقد أصبح بحكم منصبه الجديد ذا كلمة في سير التشريع المصرى وصاحب حق في الرقابة التشريعية وما يتبع ذلك من الملحقات (١٣٢) ٠

وقد انتقدت الجريدة أيضا قول أحد الوزراء أن المحامين الذين لم يحضروا هذه الحفلة ليسوا على شيء من الأمانة ، والأغرب من ذلك قول وزير الحقانية على انه لا يجد رجلا مصريا يليق للتربع على كرسى المستشار برسيفال ٠ ؟ ، ذلك القول هو الذى دعى المستشار محمد محرز أقدم المستشارين سنا والمرشح الوحيد لوكالة محكمة الاستئناف بحكم القـانون الى الاحتجاج رسميا لدى رئيس محكمة الاستئناف بعد أن هدد بالاستقالة واختتمت وادى النيل تعليقها « أن هذا الحادث لم يوجه في ذاته الى شخص محرز باشا بل الى هيئة القضاء العليا بأسرها والى رجال التشريع المصرى (١٣٣) ٠

---

(١٣٠) المقطم : ١٩٢٥/٥/٥ ٠

(١٣١) نفسها : ١٩٢٥/٥/٦ ٠ ٠

(١٣٢) وادى النيل : ١٩٢٥/٥/١٣ ٠

(١٣٣) الدورية نفسها والعدد ٠

كما أصدر اللنبى خمسه قرارات حدثت من خلالهـا جملة متغيرات في الوظائف وقد استلزم هذا التغيير فى المقـام الأول استقالة سير موريس آموس كما سبقت الاشارة ، وفي المقام الثاني التغييرات التى جرت للمستر واطسـون Watson السكرتير المالى لوزارة الأشغال العمومية ٠

وبناء على اقتراحه عين هذا الأخير مكان السير آموس فى لجنة الثمانية فى حين عين المستر برسيفال مكان السير آموس فى لجنة الستة وقد تم كل هذا بناء على رأيه ٠

وفيما يتعلق بالممثلين المصريين فى هذه اللجان فقد خلف وزيرا الأوقاف والزراعة وزيرى المواصلات والعدل السابقين فيهما (١٣٤)٠

استقالة اللورد اللنبى فى ٢١ مايو ١٩٢٥ ٠

تعيين نيفيل هندرسون وزيرا مفوضا فى دار المندوب السامي :

فى أعقاب مقتل السير لى ستاك سردار الجيش المصرى ، أصدر المستر تشمبرلين قرارا بتعيين نيفيل هندرسون وزيرا مفوضا فى القـاهرة (١٣٥) ، الى جانب قيـامه بالعمل فى دار المنـدوب السامى (١٣٦) ، وأصبح الرجل الثانى لدى مقر المندوب السامى ، وتقدم على كل رجال دار المندوب السامى فى مصر (١٣٧) ٠

---

(١٣٤) F.O. 407/200 No. 77 Allenby to Chamberlain, March 21, 1925.

(١٣٥) د٠ عفاف لطفى السيد ، المرجع السابق ، ص ١٢٩ ٠ الاهرام ١٩٢٤/١١/٢٧ ٠ والمقطم . ١٩٢٩/١٠/١٣ ٠

(١٣٦) د٠ عفاف لطفى السيد ، المرجع نفسه والصفحة ٠

(١٣٧) محسن محمد ٠ المرجع السابق ، ص ٨٦ ٠ وايضا ويفل ٠ المرجع السابق ، ١٣٢ ٠

وذكرت « الديلي نيوز » انه سيكون نائبا للورد اللنبي في الفرع السياسي من واجباته المتعدده (١١٨) .

وكان هندرسون يشغل من قبل منصب وكيل للمندوب السامي في الآستانة عام ١٩٢٢ (١٣٩) ، ووصف بأنه شاب نشيط حازم ، ذو خبرة واسعة في السياسة الشرقيه مما يؤهله لهذه المهمه ، وهو الرجل الذى يمكن أن يستفز الوطنيين الحقيقيين من المصريين ، ويوضح لهم بأنه على الرغم من الأقوال : « الطمأنينه » التى داعت بين المحافظين المتطرفين في انجلترا ، فان رغبة بريطانيا الأكيدة هي أن يكون لمصر من الحكمة ما يخولها بأن تنفرد بنفسها في اداره شئونها (١٤٠) .

ويبدو أن تشمبرلين رأى في شروط انذار اللورد اللنبي عقب مصرع السردار خطلا في الرأى وعملا لا روية فيه ، فلقد بدا اللنبي في نظر وزير الخارجيه كانما أخذ السكينة بين أسنانه ، ولذلك صمم على أن يستعمل له « الفرملة » (١٤١) . ولذلك فقد انتهز وزير الخارجية ، فرصة وجود هندرسون في لندن واتصل به ، حتى أنه ذكر في البيان الرسمي الذى صدر بتعيينه ، أنه من كبار موظفي الحكومة الواقفين وقوفا تاما على سياسة الوزارة ، فوجوده في القاهرة يقلل كثيرا من الحاجة الى التلغرافات المتبادلة بين اللورد اللنبي والوزارة البريطانيه (١٤٢) .

---

(١٣٨) الأهرام ١٩٢٤/١٢/٢ .
(١٣٩) نفسها ١٩٢٤/١١/٢٧ .
(١٤٠) نفسها . ١٩٢٤/١٢/٣ .
(١٤١) ويفل : المرجع السابق ، ص ١٣٣ .
(١٤٢) الاهرام ١٩٢٤/١١/٢٧ .

ولكن سميرلين لم يستشر مندوبه السامي في الأمر ، ويذكر ويفل أنه سرعان ما أصبح هندرســــون بطريقة آلية ممثل وزارة الخارجية الرئيسي في مصر ، ومستشار اللنبي المهم ، وكان هذا العمل من وجهة النظر الحربيه مساويا لطرد أهم ضابط في أركان حرب جنرال في أثناء المعركة دون تنبيه عليه ، وطبيعي أن يعتبر اللنبي ذلك عملا يتضمن عدم الثقة بكل من ضباطه وبه (١٤٣) ٠

ويذكر هندرسون أيضا في مذكراته ، أنه عندما قتل السردار قررت الحكومة البريطانية ارسال مندوب عنها في مصر ليشرح وجهة نظرها شخصيا للمندوب السامي ، وأنه في الليلة نفسها قابل وزير الخارجية تشمبرلين مقابلة طويلة وقابل سـير « كرو » الوكيـل الدائم ، وأنه وقبيل مغادرته لندن قال له سكرتير الخارجية وهو يودعه « لقد منحناك رتبة وزير مفوض لتقوى مركزك في القاهرة ، ولكن بربك لا نفقد أعصابك مع اللورد اللنبي (١٤٤) ٠ وقد علق نائب المندوب السامي بأنه لم يفهم هذه الملاحظة الا عندما وصل الى القاهرة (١٤٥) ٠

وقد قصد بهذا التعيين العلني أن يكون مستر هندرســون وزيرا كامل التفويض ، في حين يعمل بالدار في القاهرة ، وهذا هو اللقب العادى لدرجة الوزير في السلك السياسي ، وقد علق ويفل على ذلك بأنه لم يرد به أن يتضمن شيئا غير مألوف ، ولكن لحدوثه في ذلك الوقت جعل من الطبيعي أن يفسر ذلك في القاهرة على أنه اشارة تنطوى على رسالة خاصة وهي تغيير في السياسة والى حد ما على الأقل تقييد سلطة اللورد اللنبي (١٤٦) ٠

---

(١٤٣) ويفل : المرجع السابق ، ص ١٣٢ ٠

(١٤٤) آخر ساعة ، مذكرات هندرسون ، ١٠/١/١٩٥٦ ٠

(١٤٥) الدورية نفسها والعدد ٠

(١٤٦) ويفل ، المرجع السابق ، ص ١٣٢ ٠

وبالفعل فقد أدى تعيين هندرسون الى حدوث ضجة ، فقد رأى البعض فى مصر أن تعيين هندرسون مقدمة لتبدل فى منصب المندوب السامى ، بل وظهرت الاشاعات عن استقالة المندوب السامى ، فان هذا التعيين قد أقلق الخواطر فى مقامات متعددة ، وعد بمثابة تعنيف لدار المندوب السامى على الطريقة التى عالجت بها الموقف (١٤٧) . وان هذا التعيين قد اتخذ دليلا على أن الحكومة البريطانية غير مسرورة من سياسة اللنبى فهى تهىء وسائل الانسحاب (١٤٨) .

وعلقت الديلى كرونيكل ، بأنه من ذلك الحين اشتدت لهجة الصحف المصرية (١٤٩) . وقد تساءلت أيضـــا جريدة المورننج بوست ، ان هذا التعيين ما زال محاطا بالأسرار ، فاذا كان مستر هندرسون قد وفد بمهمة خاصة فان نوع هذه المهمة لم يعرف عنه شىء (١٥٠) .

وذكرت أخرى عن تعيين هندرسون أنه سيكون ملحقا بغيره لا بدلا منه ، وأنه لا صحة لكل ما أشيع عن سياســة بريطانيــة جديدة (١٥١) .

كما كثرت الأحاديث فى الدوائر السياسية الفرنسية عن المهمة الموكولة الى نيفيل هندرسون ، حتى ظنت أن الحـكومة البريطانية مع محافظتها على تصريح ٢٨ فبراير ، تريد حل مسألتين من المسائل الأربعة المحتفظ بها وهما مسألة السودان ومسـألة حماية المصالح الأجنبية ، وقد أرادت حل مسألة حماية المصـــالح

---

(١٤٧) الاهرام : ١٩٢٤/١٢/٤ .
(١٤٨) نفسها : ١٩٢٤/١٢/٢ .
(١٤٩) العدد نفسه .
(١٥٠) نفسها . ١٩٢٥/٣/٢ .
(١٥١) نفسها : ١٩٢٤/١٢/٤ .

الأجنبية التي نعدها تابعة لسرط حماية مصر من كل اعتداء والمظنون أن المباحثات بين هندرسون والحكومة المصرية ستجرى في هذا السبيل (١٥٢) ٠

وأمام كل هذا اللغط اضطر هندرسون الى أن يصرح بحديث صحفي (*) يوضح حقيقة مهمته لتهدئة الرأي العام ٠ فعندما سئل عن رأيه في الحالة الحاضرة في مصر ، خاصة وأنه قد قدم في وقت انعقاد البرلمان ، أجاب بأنه ليس عنده ما يقوله في هذا الصدد ، وأن آراءه هي بالطبع وبلا جدال آراء اللورد اللنبى ، وآراء الحكومة البريطانية وأن سياسة حكومته معروفة وهي جارية على وتيرة واحدة ، ما تزال قائمة على تصريح ٢٨ فبراير (١٥٣) ٠

فسأله المحرر عن حقيقة أنه جاء الى مصر بمهمة خاصة ، فأكد نائب المندوب السامي أنها اشاعة غير حقيقية وأنه ليس له مهمة خاصة ، وأنه موظف عادى في هيئة الموظفين التابعة للورد اللنبى ، وأنه لم يكن في تعيينه شيء غريب أو شاذ ، حيث جرت العادة على أن يكون الموظف الأكبر من موظفي دار المندوب السامي برتبة وزير مفوض ، وكذلك كان السير ملن شتيهام ، وكان المستر سكوت وزيرا مفوضا وأنه ليس سوى عضو عادى في هيئة الموظفين التابعين للورد اللنبى ، وأنه يتلقى تعليماته من اللورد اللنبى (١٥٤) ٠

---

(١٥٢) نفسها - ١٩٢٤/١١/٢٩ ٠
(*) أدلى هندرسون بحديث لمراسل المقطم ٠ ١٩٢٥/٣/٢٠ ٠
(١٥٣) المقطم ١٩٢٥/٣/٢٠ - الأهرام : ١٩٢٥/٣/٢٠ ٠
(١٥٤) العدد نفسه ٠ العدد نفسه ٠

وعندئذ كذب المحرر الرواية التي ذكرت أن هندرسون مكلف خصيصــا بملاحظة ســير الانتخاب ، وتقديم تقرير عن الحركة الانتخابيــة ، بأنها عارية من الصحة فأكد هندرسون بانها رواية كاذبة ، وطلب منه أيضا نشر تكذيب ما ذكرته جريدة الاجبيسن غازت ، على أنه زار قصر عابدين وحادث الملك في الشئون السياسية وعلق بقوله ان هذا الخبر ليس فيه ذرة من الحقيقة ، لأنه لم يذهب الى قصر عابدين الا لما قدمه اللنبي للملك عند وصوله مصر (١٥٥) .

أما عن وزارة الخارجية فقد كتب تشمبرلين الى اللنبي موضحا له الأسباب التي دعته الى تعيين هندرسون بأنه متأثر من الصعوبة التي يلقاها في محاولة وضع رأى وغرض الحكومه البريطانية في متناول يد اللنبي ، عن طريق البرقيات المتبادلة ، وعلى ذلك فقد قرر أن يرسل مستر هندرسون الى القاهرة وأنه موظف ذو خبرة فائقة ، وأنه قد شرح له مما لا يمــكن ان توفره في المراســلات التلغرافية ، الأغراض التي تهدف اليهــا الحــكومة البريطانية ، والصعوبات التي ترغب أن تتفاداها ، وأنه قد وضع فيه ثقته التامة .

ثم أكد للورد اللنبي بأنه سيسره العمل بالبيانات التي سيكون في مقدوره أن يقدمها له ، ولسوف يخفف كما يرجو من العبء الذي لابد أن يكون على رجاله القليلين هذه الأيام (١٥٦) .

وقد أبرق اللنبي الى وزير الخارجية بأنه سيكون سعيدا بتلقي مساعده مستر هندرسون في أثناء فترة الشدة ، وبأن يعرف منه رأى وغرض حكومته لكنه سيكون مسرورا لو أخذ تأكيدا بان الغرض

---

(١٥٥) العدد نفسه .

(١٥٦) ويفل المرجع السابق ، ص ١٣٣ ــ ١٣٤ .

من ذلك ليس هو ازاحة مستشاره كلارك كير ، الذي يضع فيه كما يضع في بقية رجاله ثقته الكاملة (١٥٧) ٠

وكان ألرد يرمي الى أن وزير الخارجية ولو لم يقصد اهانة « كير » الا أن مستر هندرسون بالطبع سيصبح المقدم على كل رجل من رجال اللنبي ٠

ورأى اللنبي في الوقت نفسه أثر التعيين العلني في مصر ، فأبرق بأن ذلك قد حمل على أنه مساو لتنحيته عمليا ، وأنه قد أضعف مكانته اضعافا شديدا ، وسيصبح مركزه في الواقع غير مفهوم (١٥٨) ، لذلك طلب أن يكون تعيين هندرسون مؤقتا وطلب من تشمبرلين اصدار بلاغ في الحال بأن هندرسون جاء بقصد دراسة الموقف وتسهيل تبادل الآراء بين وزير الخارجية وبينه ، وأنه سيغادر مصر الى لندن بعد أسبوعين من وصوله (١٥٩) ٠

ويسرح ويفل حقيقة موقف اللنبي عن ذلك فيقول :«كان شعور اللنبي في الواقع حيال غرض وزير الخارجية الذي صرح به ، أنه يمكن أن يتوفر ذلك ان لم يكن أفضل منه بزيارة مؤقتة ، أكثر مما يوفر بالتعيين الدائم ، ومع ذلك فلو أن هذا التعيين قد تم بسبب عدم الرضا عنه أو عن رجاله لكان من الواجب أن يقال ذلك صراحة (١٦٠) » ٠

---

(١٥٧) المرجع نفسه ، ص ١٣٤ ٠

(١٥٨) المرجع نفسه والصفحة ٠

(١٥٩) محسن محمد ، المرجع السابق ، ص ٨٦ ٠ ويفل ، المرجع نفسه والصفحة ٠

(١٦٠) ويفل ٠ المرجع السابق والصفحة ٠

وقد تبودلت برقيات عنيفه عديدة احتجاجا على تعيين هندرسون وزيرا مفوضا فى القاهرة (١٦١) ، حاول فيها وزير الخارجيه اقناع اللنبى بان التعيين كان تعيينا عاديا ، يقصد به فقط تقديم المعاونة له وملء الفراغ الشاغر بين رجاله ، فى حين أصر اللنبى بأنه فى بلاد كمصر يكون التفسير الوحيد لهذا التعيين هو تغيير السياسة البريطانية (١٦٢) ، وانه ما لم تصبح زيارة مستر هندرسون مجرد زيارة مؤقتة فانه سيحافظ على عزمه على الاستقالة (١٦٣) ٠

وقد كتب اللنبى الى رئيسه بقوله : « اما أن يكون لك ثقة بى أو لا يكون ، وحيث أنك قمت بتعيين عجيب لرجل من رجالى فى أثناء أزمة دون أن تستشيرنى ، وأعلنت ذلك من غير أن تترك لى فرصة أعبر فيها عن رأيى ، فانى أعتقد أنك لا تثق بى ، واذن يكون من واجبى أن أستقيل ٠ ولكن يجب أن تعرف أنه فى بلاد كهذه يكون التفسير الوحيد فيها لمثل هذا التعيين هو عدم الاصرار على الهدف ، مما يعد فى هذه اللحظة مصيبة من المصائب ، لست أبغى سوى المصلحة العامة ٠

ثم طلب اللنبى مرة أخرى أن يعلن وزير الخارجية أن هندرسون جاء برسالة خاصة ولفترة وجيزة جدا ، ثم ختم رسالته بأنه سيسره لقاء مستر هندرسون وتلقى معونته ، وأنه يقرر تضامنه معه التضامن المطلق فى التعاون فى هذا العمل المهم العام ولا يجب أن يقحم مسألة استقالته فى هذه اللحظة (١٦٤) ٠

---

(١٦١) آخر ساعة : ١٩٥١/١/١١ ٠
(١٦٢) محسن محمد ، المرجع السابق ، ص ٨٦ ٠
(١٦٣) ويفل ، المرجع السابق ، ص ١٣٥ ٠
(١٦٤) نفس المرجع والصفحة ٠

وعندما اكتشف اللنبى أن هندرســـون كان فى أجازة فى لندن ، وأنه اجتمع مرة واحدة فقط بوزير الخارجية بل انه دعى على عجل من أجازته ، وأنه لا يحمل تعليمات محددة واضحة (١٦٥)، كما لم تكن له خبرة بمصر سابقة (١٦٦) ، ازداد شكه فى نوايا مستر تشمبرلين • ويصور لنا هندرسون فى مذكراته كيف التقى مع اللنبى أو « الثور الهائج » على حد قوله فيقول ان اللورد مكث ساعتين يهاجمه ، ولقد كانت هذه تجربة طيبة له فقد علمته كيف يقابل هتلر بعد ذلك عندما أصبح سفيرا فى برلين كما كان عنيفا فى مهاجمة لوزير الخارجية سير تشمبرلين وكان عنيفا فى مهاجمته له ، ولكنه صـــبر ولم يفقد أعصـــابه تنفيذا لتعليمات وزارة الخارجية (١٦٧) •

ويصف هندرسون أيضا موقف موظفى دار المندوب السامى منه بقوله كان اليومان التاليان له فى دار المندوب السامى من أصعب أيامه ، فقد شعر أن أحدا فى الدار لا يريده ولكن كان عليه أن يلعب الدور الذى كلفته به وزارة الخارجية (١٦٨) •

وقد بلغ الأمر باللنبى أن طلب من هندرسون بأن يعرض على مستر أسكويث رئيس الوزراء البريطانى السابق شكواه من تعيينه فى الدار •

وقد وافق الوزير المفوض ، لأن وزير الخارجية قد قال له ان مستر أسكويث فى القدس وانه قد يزور القاهرة ، وطلب اليه أن يذكر له الحقائق بكل صراحة • لذلك وافق على رأى اللنبى قائلا ،

---

(١٦٥) ويفل • المرجع السابق ، ص ١٣٥ •

(١٦٦) نفسه : المرجع السابق ، ص ١٣٦ •

(١٦٧) أخر ساعة : ١٩٥١/١/١٠ •

(١٦٨) الدورية نفسها والعـدد •

انه موافق على أن يشرح المسألة لمستر أسكويث وأنه كذلك سيبلغه وجهة نظر وزير الخارجية ٠

وقد علق هندرسون بأنه في اليوم التالى قد فوجئ « بالنور » يطلبه ، وقال له ان مستر أسكويث أبلغه بانه رجل حسن الحظ لأنه يعمل مع جنتلمان مثل هندرسون « منذ تلك اللحظة أصبحت علاقتهما عادية ولطيفة ، ولكن « النور » لم يناده الا باسم الوزير المفوض (١٦٩) !!

ومع ذلك كله فقد رأى اللنبي أن يتخلص من وجود هندرسون في القاهرة وأن يقضى على الاشاعات التي ذاعت في مصر عن أسباب تعيينه وزيرا مفوضا في دار المندوب السامى فأرسله الى الخرطوم لكى يحيى الحاكم الجديد ، ويبحث معه مسألة النظام الجديد في السودان ٠

وعلق هندرسون على ذلك بأنه قد أسعده جدا أن يقوم بهذه المهمة وخصوصا بعد أن حصل بموافقة « الثور » أن يصحب معه المستر « ديك مور » مندوب حكومة السودان في القاهرة ، وأنه كان خير دليل وموجه له في تجربته في السودان (١٧٠) ٠

وعلى أية حال فقد كان بالفعل تعيين هندرسون مقدمة لعزل اللورد اللنبي ، ويذكر هندرسون في مذكراته أن اللورد قد استقال احتجاجا على تعيينه وزيرا مفوضا ٠

كما تغلب رأى وزارة الخارجية على رأى مندوبها السامى بتعيين هندرسون دون علمه ولا رغبته ، ورفضت اقتراحه بجعل مهمته مؤقتة ، ثم طلبت منه تقديم استقالته في الوقت الذى رأته

---

(١٦٩) العدد نفسه ٠

(١٧٠) اخر ساعة العدد نفسه ٠

هي مناسبا ، مما يدل أيضا على عزمها على تغيير اللنبى ، وخاصة ان حكومة حزب المحافظين الجديدة رأت ضرورة تغيير المندوب السامي فانه حتى ولو لم تختلف السياسة الجديدة ، فسوف يختلف بالتأكيد الأسلوب والتطبيق نتيجة لتغيير المندوب السامي ٠

كما أن اللورد اللنبى لم يكن يستطيع في عام ١٩٢٤ ـ ١٩٢٥ ان يقف موقف عام ١٩٢٢ نفسه لاختلاف الظروف السياسية وكانت انذارات اللورد أثر مصرع السردار دون انتظار رأى حكومته ، وعلى الرغم من موافقتها على أغلب البنود كما مر بنا قد دفع وزارة الخارجية الى التفكير في الاسراع في تغيير مندوبها عندما خرج عما يمكن أن نطلق عليه « الخطوط الحمراء » التى لا يستطيع أى مندوب سامي أن يتجاوزها وهى عندما ترى اى وزارة بريطانية أن المصالح البريطانية قد بانت عرضة للخطر ٠

أصبحت استقالة اللنبى شبه مؤكدة بعد تعيين هندرسون ، وتجددت الحملات الصحفية في بلاده على مدار الستة شهور التى بقاها في مصر حتى قدم استقالته رسميا فى ٢١ مايو ١٩٢٥ ٠

فمنذ يناير بدأت أخبار الاستقالة تظهر على صفحات الصحف فقد جدد مكاتب « لفربول بوست » ، اشاعة وصفتها وذلك لعدم تأكدها تماما منها بأنها غير قائمة على أساس متين ، وهى أن اللورد اللنبى يرغب فى اعتزال العمل ، وأن الحكومة البريطانية تريد أن تعين رجلا سياسيا مكانة ، ويذكر المكاتب اسم جورج لويد (١٧١) ٠ بينما نشرت « المورننج بوست » ، أنها علمت أن اللورد اللنبى استقال من منصب المندوب السامي البريطانى الذى تقلده منذ

---

(١٧١) الاهرام ٠ ١٩٢٥/١/٢٧ ٠ ووادى النيل ٠ ١٩٢٤/٢/٥ ٠

عام ١٩١٩ (١٧٢) ، وان كان من المتعذر الحصول على تأييد رسمى لهذا الخبر ، « وأن كان ليس هناك مجال للشك أن الاستقالة قد قدمت » (١٧٣) .

كما يؤخذ من معلومات مستقاه من مصدر ذى شان كبير أن الحالة في مصر قد ظهرت فيها بعض الصعوبات ، وان اللنبى المندوب السامى فى القاهرة أصبح هدفا لانتقادات شديدة فى انجلترا ، فقرر تقديم استقالته التى ستقبلها الحكومة البريطانية .

ومن الانتقادات التى وجهتها بعض الدوائر السياسية في لندن الى اللنبى هو أنه جندى أكثر منه سياسى (١٧٤) .

وقد كذبت دار المندوب السامى الخبر الذى ذكر أن اللنبى قد استقال من منصبه وكان جوابها بأنه لا أساس له من الصحة وذكرت المقطم أنها قد كلفتها بتكذيبه بتاتا (١٧٥) .

أما بالنسبة للحكومة البريطانية فقد كذبت هى الأخرى أنباء الاستقالة وذكر مراسل الأهرام الخصوصى قوله :

« أذن له رسميا أن يقول أن لا صحة لما شاع عن استقالة اللورد اللنبى ، ولم تقابل هذه الاشاعة بشىء من التصديق فى المقامات الواقفة على مجرى الأمور فى لندن ، فهذه المقامات ترى أنه لا يمكن أن يسبب اللنبى ارتباكا للحكومة المصرية بتقديم استقالته فى حين أن الانتخابات المصرية مازالت سائرة (١٧٦) » .

---

(١٧٢) المقطم : ١٩٢٥/٢/٢٨ .
الأهرام . ١٩٢٥/٢/٢٨ .
(١٧٣) الأهرام . ١٩٢٥/٢/٢٨ .
(١٧٤) وادى النيل . ١٩٢٥/٣/٦ .
(١٧٥) المقطم . ١٩٢٥/٢/٢٨ .
(١٧٦) الأهرام . ١٩٢٥/٢/٢٨ . وانظر السياسة . ١٩٢٥/٥/٢٠ .

وقد علق مراسل الأهرام أن هذه الاشاعة التى تكررت أكثر من مره من قبل ، قد بعثها الآن من قبرها جريدة المحافظين المتطرفين الذين لم يكتموا فط معارضتهم لسياسة اللنبى فى مصر وعدها حرة أكثر مما يجب أن تكون ولعل اعادة هذه الاشاعة « الآن » تعزى من بعض الوجوه الى أن الرغبة تولد الفكرة (١٧٧) ٠

ولا شك أن نفى دار المندوب السامى والحكومة البريطانية لاستقالة اللنبى نتج عن أن الحكومة البريطانية كانت تنتظر الوقت المناسب لاعلانها وخاصة مع وجود الانتخابات فى مصر ٠

وفى الوقت نفسه تعرض اللنبى لهجوم عديد من الصحف الانجليزية فى الشهور الستة الأخيرة قبيل استقالته ، واختلفت فى ذكر الأسباب الحقيقة التى أدت الى استقالته ، فمن قائل أن سياسة الشدة التى اتبعها اللورد قد فشلت ، فى حين اتهمه آخرون بالضعف ، وأن سياسة التصريح قد فشلت فى حين أرجعها البعض الى رغبة حكومة المحافظين الى تغيير سياستها (١٧٨) ٠ وعلقت « السنداى اكسبريس » أن الواجب على الحكومة البريطانية أن تضمن صيانة النظام الجديد من أغلاط النظام القديم ، ولذا وجب عليها أن تنظر هل مهندس النظام القديم هو أفضل مهندس للنظام الجديد ، اذا لم يبق فى مصر فراغ يكتب فيه فصل جديد من الهفوات ، وليس من العدالة أن يطلب المستحيل من اللنبى ، فانه

---

(١٧٧) الدورية نفسها والعدد ٠ وانظر العدد ١٩٢٥/٥/٤ ٠ الاشاعات حول اللنبى ٠

(١٧٨) انظر وادى النيل : ١٩٢٥/٥/٢٣ ٠
المقطم ١٩٢٥/٥/٢٢ ، ١٩٢٥/٥/٢٣ ٠ والأهرام : ١٩٢٥/٥/٢٢ ، ١٩٢٥/٥/٢٣ ، الأهرام : ١٩٢٥/٢/٩ ٠ والسياسة : ١٩٢٥/٢/٥ ٠

لم يستطع أن يبرر سياسته ، فيجب بدون تسويف آخر بان يسلم قيادة السياسة التى يقبلها لخلف لانى (١٧٩) ٠

كما أرجعت بعض الصحف أيضا أسباب الاستقالة الى الحالة الحاضرة فى مصر ، وأن المندوب السامى كان يعارض معارضه شديدة فى بعض النقط فى السياسة التى اتبعت فى الخريف الماضى ، واذا فرض أن اللنبى لم يجد من المتاعب غير مشاق الحالة الحاضره وأخطارها وعدم رغبة حكومته فى مواجهتها فانها كافية لحمله على الاستقالة وقد غيرت الحكومة البريطانية سياستها منذ تولت وزاره زيور الحكم ، فوقفت موقف المناصر لحزب يحتمل أن يضطر فى أى وقت الى انتهاك حرمة الدستور المصرى لكى يبقى قابضا على زمام السلطة ، فاستقال لأنه يخشى وقوع انفجار ولا يستطيع أن يحمل الحكومة على أن تخفف من دوى الانفجار (١٨٠) ٠

ومن كل ذلك يتضح لنا الأسباب التى دعت حكومة المحافظين الى تغيير مندوبها السامى فى مصر مما يمكن أن نقول انها :

أولا : لعدم موافقتها عن تصرف اللنبى « الجامح » بسياسة الانذارات دون انتظار معرفة رأى حكومته أو أخذ موافقتها ٠

ثانيا : أن اللنبى ظل فى مصر ٦ أعوام ومع مجىء حكومة جديدة « المحافظين » فانها قد فضلت أن تختار هى مندوبا ساميا جديدا بسياسة جديدة ، ربما لأنه أصلح لهذه المرحلة ، وربما أيضا يكون أكثر تعبيرا عن وجهة نظرها وفكرها للمرحلة الحالية لتحقيق هدفهـــا (١٨١) ٠

---

(١٧٩) الأهرام : ١٩٢٥/٢/١ ٠

(١٨٠) نفسها ـ ١٩٢٥/٥/٢٣ ٠ عن مجلة يتس واقوال صحف أخرى ٠

(١٨١) انظر الاهرام : ١٩٢٥/٥/٢٣ ، ١٩٢٥/٩/١٩ من سياسة المندوبين السامين وسياسة الخارجية البريطانية ٠

ثالثا : ان تشجيع اللنبى وبموافقة حكومته لسياسة تشجيع أحزاب الاقليه ووزارة زيور ، وما ترتب عليها من حل البرلمان مرتين ، مع ازدياد نفوذ القصر ، مما أدى الى عدم استقرار الأحوال فى مصر فكان من المستحيل بقـــاء هذه الحالة وخاصـــة « أنه لم يعمل شيئا لوضع تسوية دائمة للمشاكل المزعجة التى لم تحل بل أجلت تأجيلا » (١٨٢) .

كما أكد تشمبرلين على تمسك الحكومة البريطانية بسياسة تصريح ٢٨ فبراير وأنها سياسة بريطانية قبل أن تكون سياسة خاصة باللنبى فقد صرح وزير الخارجية أن هذا التبدل لا يغير شيئا من علاقة بريطانيا بمصر أو بالسودان مما يعنى ان التصريح باق مكانه فى نظر الحكومة البريطانية (١٨٣) . حتى أن وادى النيل قد علقت أن تسمبرلين قد عنى بهذا التمييز والتفريق بين جزئى القطر المصرى « مصر والسودان » ليكون تصريحا على تأييد السياسة الماضية أوضح وأجل (١٨٤) .

اذا فقد أرادت حكومة المحافظين تغيير ممثلها فى مصر . لتغير فى أسلوب الســـياسة البريطانية فى مصر فى اطار سياســـة التصريح .

وربما أيضـــا قد اعتقدت حكومة المحافظين أنها باختيارها لمندوبها الجديد سيكون التعاون بينهما قائما على أساس تفاهم أكثر

---

(١٨٢) الدورية نفسها والعدد .

(١٨٣) نفسها : ١٩٢٥/٥/٢٢ ، وادى النيل : ١٩٢٥/٥/٢٣ ، الاتحاد : ١٩٢٥/٥/٢١ .

(١٨٤) وادى النيل : ١٩٢٥/٥/٢٣ ، انظر السياسة ١٩٢٥/٥/٢١ . « المندوب السامى » ينفذ السياسة التى تتفق والمصالح البريطانية وانظر المقطم : ١٩٢٥/٥/٢٢ ، استقالة اللورد اللنبى .

سهولة ، وخاصـــة بعدما حدث بين اللنبي وتشمبرلين اثر تعيين هندرســـون .

بعد انتشار كل هذه الأنباء عن استقالة اللنبي ، وما كان من قبل بعد حادثة السردار وتعيين هندرسون من ابداء اللنبي رغبته في الاستقالة الى حكومته غير أن الحكومة البريطانية كانت قد رأت تأجيلها وفقا لما تقتضيه مصالح بريطانيا العليا (*) .

أرسل اللنبي مرة أخرى الى وزارة الخارجية يستفسر عن حقيقة الأخبار التي أخذت ترددها الصحف في انجلترا عن مركزه في مصر وطلب تكذيب هذه الأخبار وابلاغه ذلك رسميا ليعلن هذا التكذيب في مصر فتلقى تلغرافا مختصرا لا يفي بالاخبار ولكنه يشعر بأنها صحيحة (١٨٥) .

فكتب برقية ثانية الى وزارة الخارجية طالبا فيها الايضـــاح بصراحة ، وأعلن استعداده للاستقالة فجاء الرد سريعا بتعيين لويد خلفا له في مصر وبقبول استقالته مع الأسف المقرون بالاعتراف له بخدماته (١٨٦) .

ويذكر ويفل أن وزير الخارجية قد كتب للورد اللنبي أن الرغبة الطبيعية لرجل عظيم خدم التاج ، هي أن ينتهز الفرصة التي أتاحها انتهاء فصل من علاقتهم بمصر ، وابتداء آخر كوقت مناسب لنشد الراحة من عناء مثل هذه الفترة المديدة والخدمة الشاقة ، وللختام الطبيعي والاشراف لمجرى حياته العظيم في الشرق الأدنى أولا كجندي والآن كسياسي (١٨٧) .

(*) انظر تعيين هندرسون .

(١٨٥) وادي النيل : ١٩٢٥/٥/٢٣ .

(١٨٦) نفسها : العـدد نفسه .

(١٨٧) ويفل : المرجع السابق ، ص ١٣٦ .

وقد رفض اللنبي الموافقة على اعتبار أن المسألة مجرد سوء تفاهم مؤقت وكتب مقترحا عن الأسباب الخاصة التي يقدم على استقالته بأنه ليست له مشاعر خاصة في هذه المسألة لكنه فان كان يشكره على الحل الذى اقترحه ، لا يستطيع أن يطلب التخلص بقصد الاستراحة من عناء لا يحس به وعلى ذلك يرجو عندما تنتهى الأزمة أن يوافق على طلبه بخصوص السماح له بالاستقالة من عمله الحالى على الأساس الذى قدمه في برقيته بتاريخ ٢٦ نوفمبر (١٨٨) • وقد كان من شروط اللنبي التي كتبها لوزير خارجيته أن يبدى أسبابها (١٨٩) ، بأن ينشر له مذكرة في هذا الشأن (١٩٠) ، وقد قضى ٦ سنوات مندوبا ساميا ، وهذه التعيينات غير محدودة الزمن ، والتعيين مفهوم منه أنه مستديم (١٩١) ! وقد ذكرت وادى النيل أن هذه المذكرة اذا نشرت كان لها تأثير قوى في سير الأمور (١٩٢) • ولا يتوقف الأمر عند ذلك الحد بل ان اللنبى طلب من تشمبرلين أن يعرف اسم خليفته في منصب المندوب السامي ليبلغه للملك فؤاد ، كما طلب أن يصدر من لندن بيان رسمى بأن قبول استقالته يعنى تغيير اشخاص ولا يعنى تغيير سياسيات (١٩٣) •

وفي الحقيقة أن استقالة اللنبى والضجة التي ثارت حولها في الصحف ثم شروطه على حكومته لتقديمها ، تدل على أن اللورد له دور خاص وأنه أكثر من مندوب سامى لما كان له من دور في التصريح ، « مما جعل له هذه القيمة وذلك الخطر هو أنه صاحب

---

(١٨٨) المرجع نفسه والصفحة •

(١٨٩) السياسة : ١٩٢٥/٥/٢١ • والاتحاد . ١٩٢٥/٥/٢٦ •

(١٩٠) وادى النيل : ١٩٢٥/٥/٢١ •

(١٩١) السياسة : العدد نفسه •

(١٩٢) وادى النيل : العدد نفسه •

(١٩٣) محسن محمد : المرجع نفسه •

آراء معروفة في القضية المصرية ، وميول خاصة تجاه السياسيين المصريين مما يفسر الاهتمام بالماريشال ومركزه في مصر أكثر منه عملا تنتهي بمثله كل أعمال الموظفين » (١٩٤) ٠

وقد ذكرت جريدة وادي النيل انه يكفي في بيان الفكرة السياسية التي يمثلها اللنبي في مصر أن سعد باشا زغلول ذكر في أحد تصريحاته ، أنه ليس ثمة ما يعوق التفاهم بين مصر وانجلترا سوى وجود اللنبي في قصر الدوبارة (١٩٥) ٠

كما انه لم تثر هذه الضجة لأي مندوب سامي من قبل باستثناء جورج لويد خليفته الذي ثارت أيضا ضجة كبيرة حينما عزل في البرلمان البريطاني والصحف الانجليزية وعلى كل حال فان كل ذلك يدل على مدى قوة شخصية ومركز اللنبي في وزارة الخارجية لو قارنا ذلك باستقالة مكماهون أو وينجت اللذين نفذا أوامر حكومتهم في الحال بدون نقاش على خلاف اللنبي كما لم يحدث من قبل أن تقدم مندوب سامي بشروطه التي سوف يذكرها في أسباب استقالته وحتى ولو لم تنفذ هذه الشروط أو معظمها فان لهـا دلالتهـا ٠

وان كان تشمبرلين قد أعلن فعلا في البرلمان ، وان لم يصدر بيان رسمي الا انه قد صرح بأن استبدال المندوب السامي يعني تغيير أشخاص ، ولا يعني تغيير السياسة فهذا شرط من شروط اللورد اللنبي ٠

كما أن وزير الخارجية كذلك لم يأخذ رأي اللنبي في اختيار خلفه جورج لويد انما عرفه اللورد من تلغراف لرويتر الأمر الذي

(١٩٤) ويفل ، المرجع السابق ص ١٢٧ ٠ الاتحاد : ١٩٢٥/٥/٢١ ٠
(١٩٥) وادي النيل : ١٩٢٥/٥/٢٢ ٠

اغضبه كثيرا (١٩٦) ، وخاصة أن خبر التعيين قد عرف فى مصر قبل أن يعلم هو نفسه به (١٩٧) ٠

وهذا أيضـــا رغم عدم تحقيقه يدل على أن اللنبى لم يكن وينجت أو مكماهون حتى أنه يطلب أن يؤخذ رأيه فى من يخلفه ٠

وقـد علقت المقطـم فى ١٧ ــ ٥ ــ ١٩٢٥ على أن منصب المندوب السامى قد عرض على السير جورج لويد ليكون خلفا للورد اللنبى فقبله ، مما يدعو للاستغراب أنه لم يرد فى هذا الخبر ذكر لاستقالة اللنبى ، وقالت « الجازت » ان هذه المسالة نتيجة دسيسة كان اللنبى يقاومها ، طالبا أن تتاح له فرصة يدفع فيها عن نفسه نقد الناقدين (١٩٨) ٠

وقد ذهب مندوب المقطم الى دار المندوب السامى واستفهم عن اشاعة تعيين خلف للورد اللنبى فقيل له ان الخبر لم ينشر فى لندن لا بطريقة رسمية ولا بطريقة غير رسمية (١٩٩) ٠

وعلى هذا كتب اللنبى الى وزير خارجيته فى ٢ مايو ، أنه يعتبر الوقت الذى يجب فيه عليه أن يقدم استقالته للملك ويعلنها قد حان ٠

وكان تشمبرلين أيضا قد كتب قبل ذلك بيومين ، يطلب الطلبه نفسه فعلق ويفل بقوله « بأنها المرة الوحيدة فى هذه المأمورية المؤسفة التى كانا فيها على اتفاق تام (٢٠٠) ٠

---

(١٩٦) ويفل : المرجع السابق ، ص ١٢٧ ٠ الاتحاد : ١٩٢٥/٥/٢١ ٠
(١٩٧) المرجع نفسه والصفحة ٠ محسن محمد : المرجع السابق ، ص ٨٧ ٠
(١٩٨) المقطم : ١٩٢٥/٥/١٧ ٠
(١٩٩) نفسها : ١٩٢٥/٥/١٩ ٠
(٢٠٠) ويفل : المرجع السابق الصفحة نفسها ٠

أبلغ اللنبي الملك فؤاد نبأ استقالته من منصبه في ٢١ مايو ١٩٢٥ ثم زار رياسة مجلس الوزراء وقابل زيور باشا وأنبأه بعزمه على ترك مصر وأن خلفه قد يكون السير جورج لويد (٢٠١) .

ويذكر سعد أن استقالة اللنبي قد تركت جوا من الكآبة وعدم الارتياح لدى كل من الوزارة والقصر لأنهم ظنوا أن من ورائها تغييرا في السياسة البريطانية في مصر ، الى الحد الذى دارت فيه الشائعات بتغيير الوزارة المصرية ، بل وأكثر من ذلك الى تغيير الملك فؤاد ذاته وابعاده عن حكم مصر (٢٠٢) .

وقد علق زيور على هذا « بأن مصر لا يمكن أن تنسى ما صنعه اللنبي من أجلها » (٢٠٣) كما أن يحيى ابراهيم قد امتعض امتعاضا شديدا حينما علم بأن اللنبي لن يبقى في مصر ، وعلقت وادي النيل بأن يحيى أصدر بلاغا رسميا وليس فيه ما يشف عن معرفة مخبآت السياسة وأن الدوائر الوزارية قابلت خبر الاستقالة باهتمام ، أما الدوائر السعدية قابلت الخبر المقدم العارف مما سيكون (٢٠٤) وقد علقت جريدة الاتحاد الملكية بقولها انتهت بذلك تلك الضجة الكبيرة الثقيلة التي بدأت منذ شهور ، والتي خلت من الذوق والأدب . والواقع أننا لا نعرف استقالة أحاط بها ما أحاط استقالة اللنبي من الضوضاء ومن الدسائس أيضا ولقد استقال كرومر من قبل أو حمل على الاستقالة ، وأقيل كذلك مكماهون وونجت في هدوء ، أما حكاية هذه الاستقالة قد طالت حتى أهملت (٢٠٥) .

---

(٢٠١) الاتحاد : ١٩٢٥/٥/٢١ .

(٢٠٢) د. عبد الخالق لاشين ، المرجع السابق ، ص ٤٤٨ ـ ٤٤٩ .

(٢٠٣) المقطم : ١٩٢٥/٥/٢٣ .

(٢٠٤) وادى النيل : ١٩٢٤/٥/٥ .

(٢٠٥) نفسها : ١٩٢٥/٥/٢٢ .

ولكن تصريح تشميرلين فى مجلس العموم من أن اللنبى اعرب عن رغبته فى الاستقالة فى الخريف السابق يدل على آن خلافا على شيء ما بين المندوب السامى وحكومته ، وأن ترديد هذه الاشاعات الخاصة باستقالته وعودتهم اليها بمناسبة وبلا مناسبة جعل هذه الاستقالة أمرا محتوما لا مفر منه ولا سبيل الا اليه اذ كان من المستحيل أن يظل يشغل هذا المنصب فى وسط هذه الاشاعات الملحة (٢٠٦) .

وبالنسبة لموقف سعد والوفد من الاستقالة فقد ذكرت وادى النيل أن بعض السعديين يظهرون « الغبطة » من هذا التغيير لتصلب اللورد اللنبى أمام زعيمهم العظيم ووقوفه له بالمرصاد (٢٠٧) .

فى حين كان تعليق جريدة الأحرار الدستوريين « بأنه لا يعنينا كثيرا من يكون فى منصب المندوب السامى بمصر فهذا المندوب انجليزى ينفذ السياسة التى تتفق والمصالح البريطانية وهذه السياسة تنفذ على يد أى رجل تختاره الحكومة البريطانية لتمثلها فكل ما يجب أن نهتم به ألا تكون هذه السياسة هادمة لامكان التعاون بين بريطانيا ومصر على تحقيق استقلال مصر وكفالة المصالح البريطانية (٢٠٨) .

وبالنسبة لاثر استقالة اللنبى على دار المندوب السامى ، فقد قيل انه من المؤكد اجراء تغيرات كبيرة بين موظفى دار المندوب السامى فى القاهرة (٢٠٩) . وبالفعل فقد تم نقل المستر كير

---

(٢٠٦) الاتحاد : نفس العدد .
(٢٠٧) وادى النيل : ١٩٢٥/٥/٢١ .
(٢٠٨) السياسة : ١٩٢٥/٥/٢١ .
(٢٠٩) الأهرام : ١٩٢٥/٥/٢٧ .

المستشار لدار المندوب السامى من مصر ، وذكرت جريدة المقطم « أنه تقلد منصبا فى أمريكا الجنوبية » (٢١٠) :

كما علقت وادى النيل بأن سفر المستر كير الذى عزى الى وفاة قريبة لقرينته كان من دلائل نية الحكومة البريطانية على استبدال اللنبى بغيره (٢١١) .

كما ذكرت جريدة ايفننج ستاندرد أنه جاء فى وقت كان فيه المستر « كير » من المغضوب عليهم فى « داونتج ستريت » لأنه اظهر فى أثناء مساعدة اللورد اللنبى فى القاهرة نشاطا سبب ارتباكا لوزارة الخارجية (٢١٢) .

كما عين المستر لسب جرافتى سميث سكرتيرا شرقيا مساعدا بدار المندوب السامى بدلا من المستر تويدى (٢١٣) .

وقبيل سفر اللنبى واقامة حفلات الوداع بمناسبة سفره لم يشأ أن يترك مصر دون اثارة فقد أصدرت دار المندوب السامى مستندة الى وزارة الخارجية بلاغا تصرح فيه انها لا تنوى اجراء مفاوضات ولا محادثات ما مع سعد زغلول سواء بطريقة رسمية أو غير رسمية وسواء بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة .

والذى دعا دار المندوب السامى الى اصدار هذا البلاغ هو ما ذاع عن عزم سعد السفر الى اوربا فى هذا الصيف واحتمال زيارة انجلترا . وقد ذكرت الأهرام بأنه من المعروف عن دار المندوب

---

(٢١٠) المقطم : ١٩٢٥/٥/٢٣ .
(٢١١) وادى النيل : ١٩٢٥/٥/١٩ .
(٢١٢) الاهرام : ١٩٢١/٢/٢٤ .
(٢١٣) نفسها : ١٩٢٥/٤/٤ .

السامى أنها وهى لا تتحمل مسئولية الادارة فى البلد تقابل أحاديث المجالس وأقوال الصحف بالصمت ، فما هى الحكمة فى خروجها عن ذلك ؟ اذا كان قد ذاع أن سعد باشا ينوى أن يذهب الى أوربا أو انجلترا للمحادثة أو المفاوضة فلا نفهم الحكمة من اهتمام وزارة الخارجية البريطانية باشاعة تتناقلها الألسنة فى مصر ، حتى تصدر بلاغا رسميا ، ثم أنكرت الجريدة أن سعدا ذاهب الى انجلترا للمفاوضات ، أو للمحادثة واذا كان قد ذاع على ألسنة أشخاص غير مسئولين فقد جعلت له وزارة الخارجية ودار المندوب السامى أعظم مما يستحق واذا كانت دار المندوب السامى تصدر بلاغات رسمية عن أمثال هذه الاشاعات ففى وسعنا أن ننتظر منها كل يوم بلاغا (٢١٤) .

وفى واقع الأمر فان هذا البيان كان ترضية للورد اللنبى ، ففى سؤال فى مجلس العموم البريطانى عن لماذا صدر بلاغ من دار المندوب السامى فى القاهرة بعدم اجراء مفاوضات مع حزب سعد زغلول بأى حال من الأحوال ؟

أجاب وكيل وزارة الخارجيه بأنه كانت للورد اللنبى السلطة العامة فى اصدار مثل هذا البيان ، اذا وجدوه ضروريا لتصحيح تأثير غير صحيح يسعى أناس ذوو مصلحة به الى الاذاعة فى مصر بأن الحكومة البريطانية عازمة على مباحثة سعد زغلول فى الموقف السياسى (٢١٥) .

س : وهل هذا يعنى أنه اذا نجح سعد زغلول فى الانتخابات عند اجرائها لا تجرى مفاوضات ؟

ج : هذا أمر مرفوض .

---

(٢١٤) الاهرام : ١٩٢٥/٥/٢٥ .

(٢١٥) نفسها : ١٩٢٥/٦/١١ .

س : هل كان البيان الذى أصدرته دار المندوب السامى فرضيا أم قطعيا ؟

ج : أصدر ذلك البيان بالنسبة الى الظروف الحالية .

س : اذا فالبيان لا شأن له بسياسة الحكومة البريطانية فى المستقبل ؟

ج : ليس لدى معلومات أعطيها عن هذه النقطة (٢١٦) .

وعلى أية حال فقبيل مغادرة اللنبى مصر قابل الملك فؤاد الذى أنعم عليه بالوشاح الأكبر من نيشان محمد على (٢١٧) . وأقام له مأدبة عشاء فى القصر الملكى (٢١٨) . كما أقام له زيور باشا رئيس الوزراء ووزير الخارجية مأدبة عشاء فى فندق الكونتننتال توديعا للورد وعقليته بمناسبة قرب سفرهما من مصر (٢١٩) ، وكذلك فعل حسن نشأت رئيس الديوان الملكى حيث أقام أيضا مأدبة عشاء اكراما للورد حضرها الوزراء ووزراء مصر المفوضين وكبار موظفى دار المندوب السامى وكبار موظفى القصر الملكى (٢٢٠) .

كما أقام له الأعيان من المصريين من أعضاء حزب الاتحاد والأحرار الدستوريين حفل تكريم له أيضا ، حتى ذكرت « المقطم » أنه دليل على الاحترام الذى يكنه المصريون للورد ، كما أنه بينة باهرة على ما طرأ من التغيير على الأحوال المصرية (٢٢١) .

---

(٢١٦) العدد نفسه .

(٢١٧) نفسها : ١٩٢٥/٦/٥ .

(٢١٨) نفسها : ١٩٢٥/٦/٢ .

(٢١٩) نفسها : ١٩٢٥/٦/١ .

(٢٢٠) نفسها : ١٩٢٥/٦/٤ .

(٢٢١) المقطم : ١٩٢٥/٦/١٠ .

وفى حفل دار المندوب السامى الذى أقامه اللنبى لممثلى الدول السياسيين ثم استقبل خلاله المصريين ، علقت مجلة « نراست » بأن وجود هذا العدد الكبير من المصريين الذين كانوا من مدة قصيرة يخجلون من زيارة دار المندوب السامى برهان ساطع على التغيير الذى أحدثته شخصية اللنبى وقد مثلت فى هذه الحفلة جميع العناصر المصرية عدا الزغلوليين طبعا (٢٢٢) .

وقد خطب اللنبى قبل سفره يصف علاقته بالجالية البريطانية، فنوه بدين الامتنان الذى عليه للجالية البريطانية من أجل المعاملة التى عاملوه بها دائما وقال ان تاريخ السنوات الستة كان تاريخا مليئا بالعواصف يتخلله سطوع الشمس ، وكان للجالية البريطانية أعظم يد فى اشراق ذلك الشعاع ، ولم تقل قط مهابة انجلترا ومقامها كما علت على يد هذه الجالية (٢٢٣) .

وقد غادر اللنبى مصر فى ١٤ يونيو ١٩٢٥ بعد مظاهر توديع حافلة فى محطتى القاهرة وبور سعيد (٢٢٤) ، وأرسل رسالة يشكر رئيس الوزراء على الحفاوة التى غمرته بها الحكومة المصرية على الدوام توفيرا لأسباب راحته الشخصية فى جميع أسفاره فى داخل البلاد (٢٢٥) .

وتبدو المفارقة فبالرغم من كل هذه المظاهر الحافلة فى توديع اللنبى ، فانه عندما وصل الى بلاده لم يبد فى استقباله شيىء من

---

(٢٢٢) الأهرام : ١٩٢٥/٦/١٩ .
(٢٢٣) المقطم : ١٩٢٥/٦/١٢ .
(٢٢٤) الاهرام : ١٩٢٥/٦/١٥ ، توديعه فى محطة القاهرة . ١٩٢٥/٦/٢٦ وفى بورسعيد .
(٢٢٥) نفسها . ١٩٢٥/٦/١٦ .

المظاهر الرسمية ، باستثناء مندوب من وزارة الخارجية ، وقد رفض أن يصرح بأى حديث للصحف (٢٢٦) ٠

وصرح اللنبى خلال مأدبة أقامهـا له حوالى مائتى موظف انجليزى من الموظفين الحاليين والسـابقين فى الحكومة المصرية فى لندن بعد اعتزاله بقوله :

« لقد نفذت السياسة التى وضعتها الحكومة البريطانية ، وهى عندى سياسة حسنة ، على أنه يلزم أن تعطى وقتا كافيا ، وأنه واثق من ان السواد الأعظم من المصريين المتعلمين يرغبون فى أن يكونوا أصـدقاء لهم ، لأن من مصلحتهم أن يتخذوا من المصريين أصدقاء لهم وحلفاء (٢٢٧) ٠

وقد ردت وادى النيل على اللورد بالتساؤل هل من مقتضيات الصداقة فصل السودان عن مصر ٠ وتقرير مسألة مياه النيل وفقا للرغبات الانجليزية والمقاصد الاستعمارية ، ليس هذا ما يسـمى سياسة صداقة بل هى فى عرفنا سياسة عداء (٢٢٨) ٠

وكعادة الصحف البريطانية فى مقارنة المندوبين السامين بعهد كرومر فبعدما أثنت « التيمس » على عهد كرومر ذكرت أنه لا ينتظر أن يكون اللورد اللنبى كرومر آخر ، فقد كانت أيام اللنبى دور انتقال ، ودور بذل الجهود على سبيل التجربة لاتخاذ شكل للعلاقات بين انجلترا ومصر ، التى تغيرت كثيرا ولكن بعد اغتيال السردار صار لشخصية اللنبى شأن عظيم فى اعادة الثقة والنظام (٢٢٩) !!

---

(٢٢٦) نفسها : ١٩٢٥/٦/٢٦ ٠
(٢٢٧) وادى النيل : ١٩٢٥/٧/١٢ ٠
الاهرام : ١٩٢٥/٧/١١ ٠
(٢٢٨) وادى النيل : ١٩٢٥/٧/١٤ ٠
(٢٢٩) المقطم : ١٩٢٥/٥/٢٢ ٠ وانظر أيضا جريدة الأهرام ١٩٢٥/٥/٢٢ ٠

كما ذكر أيضا أن اللورد اللنبي لم يكن له حظ كبير من الخبرة الادارية والمران السياسي اللذين كان كرومر يمتاز بهما ، ولا كان يعرف البلاد كما يعرفها اللورد كتشنر وأنه أتي الى مصر وليس له من الخبرة سوى ما اكتسبه في ميادين القتال ، وهذا أمر كبير له أهميته في الشرق ، وان كان قد حافظ طوال مدة اقامته في مصر على كرامة منصبه وسعة صدره (٢٣٠) ، كما أن الحالة السياسية قد تغيرت تغييرا تاما بتخليهم عن المسئولية مع احتفاظهم التام بجميع المصالح الجوهرية (٢٣١) •

كما قارنت أيضا مجلة نيراسست بين اللنبي وكرومر المعنى نفسه ، انه لا يتعذر المقارنة بين أعمال كرومر واللنبي في مصر لاختلاف الأحوال والظروف التي كان على كل منهما معالجتها بالرغم من طول السنين التي قضاها كل منهما في مصر •

على أن الفرق الشاسع بين شعور المصريين والمندوبين البريطانيين عند رحليهما من مصر كان من الأمور البارزة التي لاحظها الجميع (٢٣٢) يتضح لنا من كل ذلك أن تأثير الكرومرية على مصر ظلت موجودة لا ينساها الانجليز فمع قدوم أو رحيل أي مندوب سامي ، كانت المقارنة دائما بعهد كرومر هي أول ما يقيمون به أي مندوب سامي عن آخر ، وحتي عندما أعلن عن تعيين لويد فقد وصفت الصحف هذا التعيين بأنه عودة الى عهد كرومر (٢٣٣) •

---

(٢٣٠) نفسها : ١٩٢٥/٥/٢١ •
(٢٣١) الاهرام : ١٩٢٥/٥/٢٢ •
(٢٣٢) نفسها : ١٩٢٥/٦/٢٦ •
(٢٣٣) انظر المقطم : ١٩٢٥/٥/٢٣ •
والاهرام : ١٩٢٥/٣/٢٦ •

الخاتمة

خاتمـــــة

نستطيع أن نخرج من هذه الدراسة بعدة نتائج أهمها :

١ ـ أن كرومر هو مؤسس الوجود الاستعمارى فى مصر ، فهو واضع أسس السـيطرة البريطانية على البـلاد فى مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والادارية .. والكرومرية فى مصر لم تنته برحيل مؤسسها ، بل استمرت طوال الفترة التى تعالجها الدراسة ١٩١٤ ـ ١٩٢٤ وما بعدها ، وان اختلف الأسلوب بحكم سنة التطور ، وتغير وضع مصر السـياسى بتصريح ٢٨ فبراير وحصولها على الاستقلال الذاتى ، وظهور قوى أخرى الى جانب دار المندوب السامى متمثلة فى الملك والوفد .

وأيضا باختلاف شخصية المندوب السامى الذى يحكم مصر ، وبرغم كل ذلك بقيت السياسة الكرومرية التى يقاس على أساسها نجاح أى مندوب سامى فى مصر ، هى النموذج المثالى الذى ينبغى على الآخرين أن يحذوا حذوه بحيث أصبح حكم الرجل حلما يداعب خيال كل مندوب سامى فى مصر . فاللورد اللنبى شبه بكرومر على سبيل المثال أحيانا ، وأحيانا أخرى عقدت مقارنة بينهما ، باعتبار كرومر « مؤسس لمصر الحديثة » ، واللنبى « واضع حجر ضريحها » ، وعندما تفجرت ثورة ١٩١٩ ، وكان من رأى وكيل وزارة الخارجية البريطانى أن سببا من أسـباب الثـورة هو اختفاء شخصية لها كريزما مثل كرومر من على مسرح السياسة المصرية .

٢ ـ ظلت دار المعتمد البريطانى أو دار المندوب السـامى تتحكم فى شتى الشئون المصرية من أيام الاحتلال على عهد كرومر وتتدخل المندوب السامى فى كل صغيرة وكبيرة فى حكم البلاد ، حتى لقب « بقيصر قصر الدوبارة » التى لم تفته شاردة ولا واردة الا وكان على علم بها .

فقد رأيناه وقد نجح فى تعيين عباس الثانى خديويا ، فور وفاة أبيه رغم عدم بلوغه السن القانونية ، لكى يقطع على تركيا أى تدخل • وكيف أجبر الخديوى عباس عن التراجع على تعيين فخرى باشا ، لمجرد أنه لم يستشيره فى هذا التعيين ، ونجح فى استصدار بلاغ رسمى من حكومته بضرورة أخذ رأيها فى المسائل الخطرة كتغيير النظار •

كما كانت حادثة الحدود واجبار عباس أيضا على اصدار بيان رسمى يثنى على سردار الجيش المصرى والضباط الانجليز فيه بل ويعزل ماهر باشا وكيل نظارة الحربية بدعوى أنه المحرض للخديوى •• الخ ، لمجرد أن الخديوى القائد الأعلى للجيش قد انتقد وحدة من وحداته •

وقد ساعد كرومر على وضع أسس السيطرة على مصر ، بجيش من الموظفين البريطانيين سواء كانوا بموظفى داره ، أو المستشارين الذين وضعهم على رأس الجهاز الادارى فى مصر بحيث اصبحت سلطتهم تجب سلطة الوزير أو الناظر حتى بلغ عددهم ٦ مستشارين ، واستمروا كذلك حتى صدور التصريح ١٩٢٢ ، الى جانب سيطرتهم على البوليس والجيش المصرى ، بالاضافة الى وجود قوات الاحتلال على أرض مصر ، بل استدعائه أيضا للأسطول البريطانى فى وقت الأزمات ، مثلما حدث عند منع قراءة فرمان تولية عباس الثانى حتى يقرأه أولا وقد طلب من حكومته ارسال تسع مدرعات حربية الى ميناء الاسكندرية لمعاكسة تاثير الفرمان السلطانى •

٣ ــ ومع اعلان الحماية والدور الذى لعبته دار المندوب السامى فى اختيار هذا النظام دون غيره « الضم » يؤكد على استمرارها فى حكم مصر باشتراكها فى اختيار النظام الذى سيطبق عليها •

كمـا اتضح لنـا انه لا فرق بين المعتمد البريطانى فى عهد الاحتلال ، والمندوب السامى فى عهد الحماية ، فقد قام مكماهون ومن بعده ونجت بالدور الاجتماعى والسياسى للمندوب السامى فى مصر ، ويظهر ذلك من طابع الاستقبالات التى كانت تقام له عند زياراته لمديريات مصر المختلفة ، فيتفقد المنشآت الحكومية ، ويستمع لشكاوى الأعيان وكأنه هو السـلطان الحقيقى للبلاد رغم ظروف الحرب . واطلق مكماهون يد المستشارين والموظفين البريطانيين ، وأخذت السلطات تتركز فى أيدى المستشارين البريطانيين ، حتى أصبحوا الحكام الحقيقين كما كانوا على أيام كرومر وكتشنر ، فمجلس الوزراء مجرد هيئة استشارية كما اتضح فى تناولنا لتلك الفترة ، كما ظل المستشار المالى يمارس سلطاته التى كان يتمتع بها طوال عهد الاحتلال وكأنه رئيس الوزراء ، وكذلك الحال بالنسبة للتدخل فى أخص الشئون الداخلية والخارجية لمصر ، فعندما تقدم رشدى كما رأينا بفكرة مشروع « متواضع » يحقق لمصر بعضا من الاستقلال الذاتى ما كان من وينجت عند لقائه به الا أن رفض تقديم مثل هذا المشروع بحجة انشغال حكومته بلجنة الامتيازات ... الخ وانتهى الأمر الذى دفع رئيس الوزراء الى تقديم اعتذاره للمندوب السـامى ؟

وعلى كل حال فقد تدخلت دار المندوب السـامى فى فترة الحماية مثلها فى فترة الاحتلال فى شئون الحكومة المصرية كما رأينا ، فتدخلت فى تشكيل الوزارات المصرية كما تدخلت فى مسئوليتها عن تنفيذ القرارات .

ففى بدء عهد السلطان حسين وجدنا شتيهام ممثل المندوب السامى يتدخل فى تشكيل الوزارة الجديد ، ويرفض طلب كل من رئيس الوزراء حسين رشدى باشا ، والسلطان حسين بادخال سعد فى الوزارة الجديدة ، وتوافقه حكومته على هذا الرأى ، وعندما أرادا مرة أخرى اثر استقالة صدقى فى مايو ١٩١٥ من وزارة

الأوقاف تعيين سعد محله رفضت دار المندوب السامي أيضا وكان هذه المرة بناء على رغبة كتشنر وزير الحربية ، بالاضافة الى رأى سسل المستشار المالى وستورز المستشار الشرقي بدار المندوب السامي اللذين كانا يؤيدان ترشيح مرشح آخر على رغم من معارضة السلطان حسين ، ورئيس وزرائه لهذا المرشح ·

ولم يختلف الحال بالطبع ابان عهد وينجت الذى شل تماما حق السلطان ووزيره في اختيار وزرائهم ، الى حد وصف رغبتها في ادخال سعد زغلول وعبد العزيز فهمي لوزارة رشدى الثالثة « بالحادثة » ·

وكان رد السير وينجت الى رشـــدى باشـــا بأن للحكومة البريطانية بموجب الحماية الحق فى أن تستشار في شأن جميع التغييرات الوزارية سواء كانت متعلقة بفصل الوزراء أو تعيينهم وانتهى الى رفض رغبتهما في احداث التغيير · وعلى العموم فان الأمور التي كان يقررها مجلس الوزراء كانت تعرض على السلطان فؤاد بعد أن يكون الاتفاق قد تم بين دار الحماية وبينهم وحتى في عــلاقة الســلطان أو الوزراء بالمستشارين وكبــار الموظفين البريطـانيين ·

فقد استأثر هؤلاء بالسلطة دونهما ، فلم يستطع السلطان ايقــاف جريدة رســمت صــورة للخديوى اسماعيل أغضبت السلطان ، لأن مستشار الداخلية عارض في الأمر ، وكان فؤاد كثيرا ما يشكو من ضغط مستشار الداخلية عليه · كما رأينا كيف عملت دار المندوب السامي مع السلطة العسكرية بتنسيق تام فى فترة الحرب ، وكان السلطان والوزراء الى جانب موارد مصر كلها في خدمة مصالح بريطانيا وعلى الرغم من تصريح مكسويل « بأن انجلترا ستتحمل وحدها عبء الدفاع عن مصر » فان السلطان والوزراء كانوا تحت امرة دار المندوب السامي والسلطة العسكرية

وقاموا بمساعدتهم مما طلب منهم سواء التجنيد الاجبارى أو السخرة أو الاستيلاء على موارد مصر لخدمة الحلفـــاء الى اشراك الجيش المصرى فى الحرب ··· ولم يكن أمام الحكومة الا تنفيذ ما يطلب منها ، وذهب وعد شتيهام المندوب السامى بالنيابة لرئيس الوزراء بأن الحكم العرفى مقصور على الوسائل الحربية اللازمة للدفاع عن مصر ، دون أن يتعدى ذلك التعرض لتشريع البـــلاد ، ونظامها الأساسى أدراج الرياح ·

٤ ــ لم يختلف وضع دار المندوب السامى على عهد التصريح فقد ظلت تتحكم فى شنى الشئون المصرية فى حين كان يحدث الصدام نتيجة لهذا التحكم مع قيادة ثورة ١٩١٩ فان الحكومات الأخرى غير الوفدية كانت أقرب لأدوات تنفيذ سياســـات دار المنـدوب الســامى ·

فقد ظهر لنا الدور الذى لعبته دار المندوب السامى فى الاتفاق مع ثروت وزملائه من الأحرار الدستوريين قبيل اصدار التصريح وبعد صدوره فى اختيار وتعيين وزارة ثروت الأولى ، فقد اعتبرتها الدار منفذا لسياستها « الجديدة » فى ذلك الوقت الرامية على الأخذ بيد المعتدلين حتى اتهمت الوزارة الثروتية بأنها صنعية دار المندوب السامى فهى تعتمد عليها فى معاملة خصومها السياسيين وتتكىء على الســلطة العســكرية الانجليزية وتستفيد من الأحكام العرفيــة ·

وكذلك الحال بالنسبة لوزارة توفيق نسيم التى تلتها ، فقد عقد اللنبى مع كبار موظفى داره وكبـــار المستشارين والموظفين البريطانيين للبحث فى بقاء وزارة نســـيم أو اقالتها رغم تصريح فبراير وحصول مصر على استقلالها ·

وعندما وصل يحيى ابراهيم الى كرسى الحكم كان تصريحه الذى أبداه أنه يحكم مصر بمساعدة دار المندوب السامى !! ، أو أنه يعمل بالاتفاق والولاء مع دار المندوب السامى ، مما يؤكد على أن هذه الحكومات سواء من أحزاب الأقلية أو المستقلة لم تكن تستطيع البقاء على سدة الحكم رغم أنها قد تحظى بتأييد من الملك ، الا بتأكيد القوة الكبرى التى لها الكلمة العليا فى حكم مصر أى دار المندوب السامى ، سواء لما ستلقاه من مقاومة وطنية من الوفد صاحب الأغلبية فى البلاد ، أو من الملك اذا كانت غير ملكية ، أو اذا لم تكن تحظى بتأييد من الملك ·

وقد عبر اللنبى عن ذلك لوزير خارجيته بأن الملك « لن يستطيع العمل مع أى رئيس وزراء ذى مكانة دون أن يعتمد هذا الأخير على معونتهم أو معونة البرلمان المصرى » فما بالك اذا كان الرجل ليس سياسيا بل رجل ادارى مثل يحيى ابراهيم ·

ولكى يدعم اللنبى وزارة تحظى بتأييده ، يوافق المندوب السامى وأدواته من كبار الموظفين البريطانيين على اطلاق سراح سعد زغلول والمنفيين والمعتقلين السياسيين لتأييد وتثبيت حكومة يحيى وابراهيم للخروج من الأزمة السياسية واعادة الهدوء للبلاد ولكن مع ذلك كان الافراج عن سعد والمنفيين فى الوقت الذى ارتؤوه مناسبا لهم وكان قمة تدخل دار المندوب السامى ، عندما أجبر مستر Scott نائب المندوب السامى وزير المالية محمد محب باشا على تقديم استقالته بالرغم من الدستور والاستقلال ·

وعلى أية حال فان حكومات الأقلية كانت أقرب الى تنفيذ سياسات دار المندوب السامى ، فقد رضى ثروت المندوب السامى بشأن تعويض الموظفين الانجليز ، كما قمع بشدة واستخدم الأحكام العسكرية لقمع الحركة الوطنية كما طلب المندوب السامى ، كما

استطاع اللنبى أن يظفر من حكومة يحيى ابراهيم باصدار قانون التضـــمنيات الذى كانوا يرغبون فيه ، وقانون تعويض الموظفين الانجليز والأجانب ... الخ وصـــدر الدســتور محذوفا منه نص الســـودان .

وعلى النقيض من ذلك تماما عندما حاول سعد زغلول ابان وزارته الأولى ١٩٢٤ أن يمارس حقوقه الوطنية كاملة كزعيم أمة ، ورئيس حكومة مثل أى بلد كاملة الاستقلال ، فيحاول اعادة النظر فى قانون تعويض الموظفين الانجليز والأجانب ، ويرفض تجديد عقد المستشار القضائى آموس ، ويثير مسألة سردار الجيش المصرى فى البرلمان ... الخ ، الامر الذى أزعج دار المندوب السامى وحكومته على السواء ، فتصدوا له حتى كانت حادثة مصرع السردار ، التى استغلها المندوب السامى وحكومته لاجبار سعد على الاستقالة وتقديم الانذار الذى احتوى على تهديد للسيادة المصرية .

ولم تتغير العلاقة بين دار المندوب السامى والملك بعد صدور التصريح ١٩٢٢ واعلان استقلال مصر فى ١٥ مارس ١٩٢٢ بالرغم بما تمتع به الملك من سلطات نتيجة لصدور دستور ١٩٢٣ كتعطيل الحياة النيابية أو اقامة الحكومة فان ذلك كله كان متوقفا على ما تسمح به دار المندوب السامى .

فعندما علم اللنبى بالمادة الخاصة بالسردار فى الدستور وأن يلقب بملك مصر والسودان ، لم يوافق المندوب السامى على ذلك وأبدى رأيه أن حكومته لن توافق على هذا لأن السودان وارد ضمن التحفظات الأربعة وأن اتفاقية ١٨٩٩ لم تنص على تلقيب عباس حلمى بخديوى مصر والسودان ... الخ وسرعان ما قدم اللنبى بالاتفاق مع حكومته انذاره للملك مباشرة « وهدده اذا لم يوقع على ذلك فان الحـــكومة البريطانية ستنشر بيانا آخر لا تعترف فيه

بادعاءات فؤاد بالنسبة للسودان ، وأنها ستعتبر حرة فى تحديد مركزها فى السودان » ...

كذلك نجد اللنبى المندوب السامى يقوم بزيارة الملك للضغط عليه لمنعه من اقالة وزارة ثروت ١٩٢٢ وفى خلال فترة حكم ثروت كان المندوب السامى يقوم بدور المدافع عن الوزارة الثروتية أمام محاولات الملك بث العراقيل لها .

وحتى عندما اختار الملك رئيس وزرائه توفيق نسيم وكانت المرة الأولى التى يختار فيها الملك رئيس وزرائه دون تدخل من دار المندوب السامى وعلى الرغم من أن اللورد قد رأى فى ذلك مصلحة لهم على اعتبار أنهـا وزارة ليست من صنع دار المندوب السـامى فانها تكون أكثر قبولا لتقديم تنازلات لصـالح الحكومة البريطانية ، فانه لم يغفر للملك ذلك وسرعان ما قدم له انذاره بعد أربعة أيام فقط من تأليف الوزارة كما وصـل الأمر بالدار ووزارة الخارجية الى التفكير فى خلع الملك فؤاد اذا كان سوف يعوق تشكيل وزارة بعد استقالة وزارة نسيم .

٥ ــ لم تكن دار المندوب السامى منفذا لسياسات وزارات الخارجية البريطانية وانما كان يدر نوع من الصراع فى كثير من الأوقات بين الجانبين الذى كان أظهر ممارســاته خلال تصريح ٢٨ فبراير .

وقد كان ذلك منذ البداية حين أطلقت الخارجية البريطانية يد معتمدها فى مصر اللورد كرومر ، برغم من اختلاف انتماءات هذه الوزارات سواء من الأحرار أو المحافظين فقد كان كل ما يطلبه من حكومته نافذا ســواء انذارا للخديوى أو ارســال البوارج البريطانية لتعزيز موقفه أو تأييدا لرأيه ... وقد استمرت كلمة كرومر مسموعة لدى حكومته حتى بعد عزله من مصر ، فهو الذى رشح جورست خلفا له ، ثم رشح كتشنر بعده .

وقد ذكرت التيمس للتدليل على أن كرومر كانت له الكلمة العليا لدى حكومته ، بقولها « لما كانت مصر محكومة حكما جيدا فقد كان الفصل في المسائل المهمة موكلا للورد كرومر » .

وكذلك الحال بالنسبة للدور الذى لعبه اللنبى والموظفون البريطانيون فى اقناع حكومتهم بتقرير سياسة التصريح الى حد أن هددوا جميعا بتقديم استقالتهم اذا لم توافق على تلك السياسة وكيف نزلت حكومتهم على رأيهم .

وكان انذار ١٩٢٤ الذى قدمه اللنبى الى سعد زغلول دون انتظار رد حكومته على هذا الانذار ، ورغم وصول الرد قبيل مغادرة اللنبى داره لتقديم الانذار الى سعد ، وعلى الرغم من تأييد الحكومة البريطانية لفكرة الانذار ومطالب اللنبى الأساسية فيه ، فانهـا قد ازعجها خروج اللنبى عن نصيحتها والأعمال الفاجئة العنيفة التى قام بها وطلبت منه تبريرا لذلك الموقف .

ولم يرتع اللنبى لمطلب حكومته فأقدم كذلك على التصرف من تلقاء ذاته عندما وصله رد الحكومة المصرية على انذاره فقام فى الحال باحتلال جمرك الاسكندرية والاستيلاء على ايراده دون انتظار موافقة حكومته للمرة الثانية .

خلاصة القول أن السياسة التى كانت تطبق على مصر ، لم تكن من صنع وزارة الخارجية أو الحكومة البريطانية وحدها ، بل يسنها المندوبون الساميون أيضا فقد كان للخارجية البريطانية خطوطها العريضة يضعها المندوب السامى فى حسـبانه ولكنه فى الوقت نفسه لا ينفذها بحذافيرها بل يسن لنفسه خطة وأسلوبا معينا تبعا لشخصيته وانتمائه قد تختلف أو تبعد به عن سياسة لندن ، ولكن لا تخرج عن الخطوط الحمراء التى كان لا يستطيع

أى مندوب سامى تجاوزها وعندما ترى حكومته فى سياسة مندوبها خطر على مصالحها ، أو نرعب فى سن سياسة جديدة ، فى هذه الحالة فقط تغير المندوب بآخر تكون له سياسة جديدة ، وأسلوبه وخطة مختلفة مع مراعاة للأحوال والظروف الداخلية الموجودة فى البلاد فى ذلك الوقت ...

الملاحق

القسم	الاسم	الدرجة	المرتب	جهة الدفع	تاريخ التعيين	ملاحظات
١- المستشار	H S. Scott	وزير مفوض في السلك الدبلوماسي	٢٨٠٠ جنيه	وزارة الخارجية	مارس ١٩٢٠	
٢- Chancery						
(١) رئيس الـChancery	H. Selby	سكرتير أول	١٦٧٥	وزارة الخارجية	نوفمبر ١٩٢٠	المستر فيرنس موظف في الحكومة المصرية ويقترح تعيينه في الخارجية
	R.A.Furnes	لا وظيفة له في السلك السياسي	١١٠٠	وزارة الخارجية	إبريل ١٩٢٠	
(أ) إدارة التنفيذ السياسي	A.F. Wiggin	سكرتير ثالث				
A-قسم مصر سياسي وعام	E.R. Grafftey	مساعد للعمل بوظيفة سكرتير	٧٩٠	وزارة الخارجية	نوفمبر ١٩١٩	
	smith	ثالث محلية	٥٤٠	وزارة الخارجية		
B- الحدود بين مصر والسودان والحبشة	ميجور تويدي Tweedy	لا وظيفة له في السلك الدبلوماسي	٨٠٠	وزارة الخارجية	نوفمبر ١٩١٩	يقوم بالإضافة لعمله كضابط اتصال مع المخابرات وممثل للدار في لجنة المخابرات
C- قسم المعاهدات والجنسية والطبيعية معاهدات السلام على مصر	D.P. Hall	لا وظيفة له في السلك الدبلوماسي	٦٤٤	الحكومة المصرية	يوليه ١٩١٩	المستر هول الذي اشتغل لبعض الوقت قسم التهريب ثم أعيد من وزارة العدل إلى دار المندوب السامي في يونيه الماضي ويعمل منذ ذلك الوقت كعضو دائم في الـChancerg

القسم	الاسم	الوظيفة	المرتب	الجهة التي تدفع	تاريخ التعيين	ملاحظات
(١١) الحسابات والمكتبة	C L Horton		٦٤٠ جنيه	وزارة الخارجية		
III موظفو السفارة	ملازم Pattman	موظف السفارة	٤٠٠ جنيه	وزارة الخارجية		أحد ستة ضباط تم تعيينهم بقرار من الخارجية
	ملازم Goo	موظف شفرة	٤٠٠ جنيه	وزارة الخارجية		
	كابتن Mack	موظف شفرة	٤٠٠ جنيه	وزارة الخارجية		
IV توزيع المراسلات والأوراق	ميجور Spring field	وزارة الخارجية	٥٠٠ جنيه	وزارة الخارجية		أحد ستة ضباط تم تعيينهم بقرار من الخارجية
	سيرجنت A Scott	كاتب مراسلات	٣٠٠ جنيه	وزارة الخارجية		
V الأرشيف	Graig	سكرتير ثالث محلي ورئيس الحفظ	٥١٦	وزارة الخارجية	أكتوبر ١٩٠٥	
	Watson	موظف حفظ	٧٥٦	الحكومة المصرية	يوليه ١٩١٨	أعيد المستر ... من وزارة المعارف المصرية وسوف يعود إليها فور أن يعود المستر جيريج من اجازته
	ملازم Game	موظف حفظ	٤٠٠	وزارة الخارجية	٣ فبراير ١٩٢٠	
VI- قسم الآلة الكاتبة	مس هندرسون	سكرتيرة	٥٩٦,٤٠	الحكومة المصرية	فبراير ١٩١٧	انتدبت من وزارة المالية المصرية التي لا تزال تدفع مرتبها.
٣- القسم الشرقي	Keown Boyd	السكرتير الشرقي وليس له وظيفة بالسلك الدبلوماسي	١١٤٠	وزارة الخارجية	أول فبراير ١٩١٧	
القسم الشرقي	E.S Thomas		٦٢٠	الحكومة المصرية	يناير ١٩١٥	معار من وزارة المالية المصرية
	Mazloum Eff	السكرتير العربي	٥٠٠	حكومة السودان	أول يناير ١٩١٧	موظف في حكومة السودان

القســـم	الاســـم	الدرجـــة	المرتب	جهة الدفع	تاريخ التعيين	ملاحظـــات
	Shafik Eff	السكرتير العربي	٣٠٠	لم يعين بعد	٢٠ أغسطس ١٩١٩	نقلا عن المكتب العربي
	Mr Reis	آلة كاتبة تحترق	٢٨٥	وزارة الخارجية	٥ أغسطس ١٩١٩	
٤- إدارة الوكيل التجاري	Mvlock	سكرتير أول بالسلك الدبلوماسي	١٨٠٠		١٤ مايو ١٩١٩	
	B J Smith	سكرتير	٣٥٠		١٨ أغسطس ١٩١٩	
	Flax	سكرتير	٣٥٠		أول نوفمبر ١٩١٩	
٥- السكرتير الخاص للمندوب السامي	G M Vareker	سكرتير ثالث في السلك الدبلوماسي	٨٨٥	وزارة الخارجية	نوفمبر ١٩١٩	مسئول المراسم أيضا
٦- القهوجية ٤	علي محمد – أبو أحمد		١٥٣-٢١١	وزارة الخارجية	١٨٩٦-١٨٩٩	
	سيد يوسف – مرسي منصور		١٣٤-١٤٤	وزارة الخارجية	١٩٠٦-١٩٠٦	
السعاة ٣	محمود لبيب		٩٦	وزارة الخارجية	مارس ١٩١٧	
	حلمي بتروس		٩١	وزارة الخارجية	مارس ١٩١٧	
	عبد العزيز صالح		٨٦	وزارة الخارجية	سبتمبر ١٩١٨	

F.O 407/186 Enc. In Vol. 215 – 1920.

المصادر والمراجع

المصـــادر والمراجـــع

(أ) الوثائق البريطانية غير المنشورة :

F.O. 407/183 — Aug. 1914, Dec. 1918.
F.O. 407/184 — Jan. - June, 1919.
F.O. 407/185 — July - Dec. 1919.
F.O. 407/186 - Jan - June, 1920.
F.O. 407/187 — July - Dec. 1920.
F.O. 407/188 — Jan. - March, 1921
F.O. 407/189 Apr.-June, 1921.
F.O. 407/190 — July - Sept, 1921.
F.O. 407/191 — Jan. - Mar, 1922.
F.O. 407/192 — Jan. - Mar. 1922.
F.O. 407/194 — July. - Sept. 1922.
F.O. 407/195 — Oct. - Dec., 1922.
F.i. 407/196 — Jan. - June, 1923.
F.O. 407/197 — July - Dec., 1923.
F.O. 407/200 — Jan. - June, 1925.
F.O. 407/213 — Jan. - June, 1931.
F.O. 407/215 — Jan. - Junl, 1932.

هذه الوثائق موجودة لدى الدكتور يونان لبيب رزق كلية البنات ـ جامعة عين شمس ٠

F.O. 141/484.

موجـــودة لدى الدكتور ـ طلعت اسماعيل رمضـــــان كلية الآداب ـ جامعة المنصورة ٠

(ب) وثائق منشـــورة :

١ ـ فؤاد كرم / النظارات الوزارات المصرية ـ القاهرة ١٩٦٩ .

٢ ـ مجلس الشيوخ / قانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ بالموافقة على معاهدة الصداقة والتحـــالف بين مصر وبريطانيا ـ المطبعة الأميرية ١٩٣٧ .

٣ ـ مضابط مجلس النواب

دور الانعقاد العـــادى الأول من ٣ ـ ١٥ ـ ١٩٢٤ ـ الى ١٠ ـ ٧ ـ ١٩٢٤

دور الانعقاد العـــادى الثـــانى من ١٢ ـ ٤ ـ ١٩٢٤ الى ٢٤ ـ ١١ ـ ١٩٢٤

ـ مضبطة الجلسة ٤ مايو ١٩٢٧

ـ مضبطة الجلسة ١٩ مايو ١٩٢٧

٤ ـ ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩

مؤسسة الأهرام ـ مركز الوثائق والبحوث التاريخية ١٩٧٠

٥ ـ الدليل المصرى من القطرين المصرى والسودانى .

القاهرة ١٩١٧ ـ مطبعة الفاروقية

٦ ـ الدليل العام للقطر المصرى والخارج

السنة الأولى ١٩٢٥ الشركة المصرية للمطبوعات والاعلانات ـ القاهرة ١٩٢٥ الفاروقية

٧ ـ الدليل العام للقطر المصرى والخارج ١٩٢٧

الشركة المصرية للمطبوعات والاعلانات ـ مطبعة المقتطف ـ والمقطم بمصر والقاهرة ١٩٢٧

٨ ـ الدليل العام للقطر المصرى والخارج ١٩٢٩

صاحبة مكس فشر ـ الفاروقية

مـذكرات وذكريات

مذكرات منشــــورة :

١ ـ أحمد شفيق / مذكراتى فى نصف القرن الجزء الأول ١٨٧٣ ـ ١٨٩٢ سلسلة تاريـــخ المصريين ـ رئيس التحــــرير د· عبد العظيم رمضان ـ الهيئة العامة للكتاب ١٩٩٤ ·

مذكراتى فى نصف قرن الجزء الثانى ١٨٩٢ القسم الأول تاريخ المصريين ـ رئيس التحرير د· عبد العظيم رمضان ـ الهيئة العامة للكتاب ١٩٩٥ ·

٢ ـ أحمد عرابى مذكراتى الجزء الأول دار الهلال ـ العدد ٢٣ فبراير ١٩٥٣ ·

٣ ـ أحمد لطفى السـيد قصـة حيـاتى الهيئة العـامة للكتـــاب ١٩٩٣ ·

٤ ـ ادوارد سيسل حياتى اليومية ـ أوقات فراغ موظف مصرى ـ ترجمة محمد التابعى القاهرة ١٩٢٢ ·

٥ ـ اسماعيل صدقى مذكراتى ـ تحقيق سامى أبو النور ـ مكتبة مدبولى ـ القاهرة ١٩٩١ ـ الطبعة الأولى ·

٦ ـ مذكرات سعد زغـــلول ـ الجـــزء الأول تحقيق ـ د· عبد العظيم رمضان ـ مركز وثائق تاريخ مصر المعاصر ـ الهيئة العامة للكتاب ١٩٨٨ ·

الجزء الثالث ـ تحقيق د· عبد العظيم رمضان ـ مركز وثائق تاريخ مصر المعاصر ـ الهيئة العامة للكتاب ١٩٩٠ ·

الجزء الخامس ـ تحقيق د· عبد العظيم رمضان ـ مركز وثائق تاريخ مصر المعاصر ـ الهيئة العامة للكتاب ١٩٩٢ ·

الجزء السادس ـ تحقيق د· عبد العظيم رمضان ـ مركز وثائق تاريخ مصر المعاصر ـ الهيئه العامة للكتاب ١٩٩٣ ·

الجزء السابع ـ تحقيق د· عبد العظيم رمضان ـ الهيئه العامة للكتاب ١٩٩٦ ·

الجزء الثامن ـ تحقيق د· عبد العظيم رمضان ـ مركز وثائق تاريخ مصر المعاصر ـ الهيئة العامة للكتاب ١٩٩٦ ·

الجزء التاسع ـ تحقيق د· عبد العظيم رمضان ـ مركز وثائق تاريخ مصر المعاصر ـ الهيئة العامة للكتاب ·

٧ ـ مذكرات عبد الرحمن فهمي ـ يوميات مصر السياسية ـ الجزء الأول ـ اشراف الدكتور يونان لبيب رزق ـ مركز وثائق تاريخ مصر المعاصر ـ الهيئة العامة للكتاب ١٩٨٨ ·

الجزء الثاني يوليو ١٩١٩ مارس ١٩٢٠ اشراف الدكتور يونان لبيب رزق الهيئة العامة للكتاب ١٩٩٣ ·

٨ ـ عبد العزيز فهمي ـ هذه حياتي الهلال أبريل ١٩٦٣ ·

٩ ـ مذكرات فخري عبد النور ـ دور سعد زغلول والوفد في الحركة الوطنية تحقيق د· يونان لبيب ـ دار الشروق ·

١٠ ـ مذكرات د. محمد حسين هيكل ـ مذكرات في السياسة المصرية ١٩١٢ ـ ١٩٣٧ الجزء الأول ـ القاهرة ١٩٥١ .

١١ ـ محمد علي علوبة (١٧٧٥ ـ ١٩٥٦) ذكريات اجتماعية وسياسية المركز العربي للبحث والنشر ـ القاهرة ١٩٨٢ .

١٢ ـ مذكرات محمد فريد ـ القسم الأول تاريخ مصر من ابتداء سنة ١٩٨١ ، ناشر عالم الكتاب ـ تحقيق وتقديم د. رءوف عباس حامد .

١٣ ـ محمد كامل سليم ـ أزمة الوفد الكبرى ـ أخبار اليوم مارس ١٩٧٦ الجزء الثالث .

الـــدوريات

١ ـ آخر ساعة : ـ ١٩٣٥ ـ ١٩٣٩ ـ ١٩٥١ ·

٢ ـ البـــلاغ : ـ ١٩٢٩ ·

٣ ـ الأهـــالى : ـ ١٩١٦ ·

٤ ـ الســـياسه : ـ ١٩٢٣ ـ ١٩٢٥ ·

٥ ـ الاتحـــاد : ـ ١٩٢٥ ـ ١٩٢٧ ·

٦ ـ الأخبـــار : ـ ١٩١٥ ـ ١٩١٦ ـ ١٩١٧ ـ ١٩١٨ ـ ١٩١٩ ـ ١٩٢٠ ـ ١٩٢١ ـ ١٩٢٢ ·

٧ ـ كوكب الشرق : ـ ١٩٢٤ ـ ١٩٢٥ ـ ١٩٢٦ ـ ١٩٢٧ ـ ١٩٢٨ ـ ١٩٢٩ ·

٨ ـ وادى النيل : ـ ١٩١٩ ـ ١٩٢٠ ـ ١٩٢١ ـ ١٩٢٢ ـ ١٩٢٣ ـ ١٩٢٤ ـ ١٩٢٥ ـ ١٩٣٠ ـ ١٩٣٢ ـ ١٩٣٣ ·

٩ ـ الشعب : ـ ١٩٣٠ ـ ١٩٣١ ـ ١٩٣٥ ·

١٠ ـ الدنيا المصورة : ـ ١٩٣١ ·

١١ ـ الوقائع المصرية : ـ ١٩١٧ ·

١٢ ـ الأهرام : ـ ١٨٨٣ ـ ١٨٨٤ ـ ١٨٩٠ ـ ١٨٩٢ ـ ١٨٩٤ ـ ١٨٩٨ ـ ١٩٠٠ ـ ١٩٠١ ـ ١٩٠٤ ـ ١٩٠٩ ـ ١٩١٤ ـ ١٩١٥ ـ ١٩١٦ ـ ١٩١٧ ـ ١٩١٨ ـ ١٩١٩ ـ ١٩٢٠ ـ ١٩٢١ ـ ١٩٢٢ ـ ١٩٢٣ ـ ١٩٢٤ ـ ١٩٢٥ ـ ١٩٢٦ ـ ١٩٢٧ ـ ١٩٢٨ ـ ١٩٢٩ ـ ١٩٣٠ ـ ١٩٣١ ـ ١٩٣٢ ـ ١٩٣٣ ـ ١٩٣٤ ـ ١٩٣٥ ـ ١٩٣٦ ·

١٣ ـ المقطـــم : ـ ١٩١٤ ـ ١٩١٥ ـ ١٩١٦ ـ ١٩١٧ ـ ١٩١٨ ـ ١٩١٩ ـ ١٩٢٠ ـ ١٩٢١ ـ ١٩٢٢ ـ ١٩٢٣ ـ ١٩٢٤ ـ ١٩٢٥ ـ ١٩٢٦ ـ ١٩٢٧ ـ ١٩٢٨ ـ ١٩٢٩ ـ ١٩٣٠ ـ ١٩٣١ ـ ١٩٣٣ ـ ١٩٣٤ ـ ١٩٣٥ ٠

١٤ ـ المجلة التاريخية ـ العدد ٣٨ ـ ت د حمادة اسماعيل ١٩٩١ ـ ١٩٩٥ ـ الدار العربية للكتاب ١٩٩٥ ٠

١٥ ـ مجلة السياسة الدولية د٠ يونان لبيب رزق ـ قصة الحماية البريطانية على مصر ١٩٧٢ ٠

المراجــــع

١ ـ أحمد شفيق ـ حوليات مصر السياسية ـ تمهيد الجزء الثالث طبعة أولى ١٩٢٨ ·

حوليات مصر السياسية الحولية الأولى ١٩٢٤ ـ طبعة أولى ١٩٢٨ طبع بمطبعة شفيق باشا ·

٢ ـ د· أحمد زكريا الشلق ـ حزب الأمة ودوره فى السياسة المصرية ـ الطبعة الأولى ١٩٧٩ ـ دار المعارف ·

حزب الأحرار الدستوريين ١٩٢٢ ـ ١٩٥٣ ـ دار المعارف ١٩٨٢ ـ الطبعة الأولى ·

٣ ـ د· أحمد عبد الرحيم مصطفى ـ تاريخ مصر السياسى من الاحتلال الى المعاهدة ـ دار المعارف ١٩٦٧ ·

مصر والمسألة المصرية من ١٨٧٦ ـ ١٨٨٢ ـ دار المعارف بمصر ·

٤ ـ د· آمال السبكى ـ سعد زغلول والكفاح السرى ١٩١٩ ـ ١٩٢٥ ـ دار المعارف الطبعة الأولى ·

٥ ـ بيتر مانسفيلد ـ تاريخ مصر الحديثة والشرق الأوسط ترجمة عبد الحميد فهمى الجمال ـ تاريخ المصريين ـ الهيئة العامة للكتاب ١٩٩٥ ·

٦ ـ ينودور روشتين ـ تاريخ المسأله المصرية ١٨٧٥ ـ ١٩١٠ ترجمة عبد الحميد العبادى ومحمد بدران ـ دار الوحدة ـ الطبعة الثانية ١٩٨١ ·

٧ ـ جاد طه ـ بريطانيا والجيش المصرى فى ضوء الوثائق البريطانية ـ الجزء الأول ١٩٨٤ ـ الطبعة الثانية ـ مكتبة سعيد رأفت ـ جامعة عين شمس ٠

٨ ـ حسن الشريف ـ الرجال أسرار ـ أخبار اليوم ٠

٩ ـ د٠ رءوف عباس حامد ـ الملكيات الزراعية ودورها فى المجتمع المصرى ١٨٣٧ ـ ١٩١٤ دار النهضة العربية ١٩٨٣ ٠

١٠ ـ سامى أبو النور ـ دور القصر فى الحياة السياسية فى مصر ١٩٢٢ ـ ١٩٣٦ ـ الهيئة العامة للكتاب ١٩٨٥ ٠

١١ ـ صفاء محمد فتوح شاكر ـ اسماعيل صدقى دوره فى السياسة المصرية ١٩١٤ ـ ١٩٥٠ ـ رسالة ماجستير غير منشورة ـ كلية البنات ـ جامعة عين شمس ١٩٩١ ٠

١٢ ـ طارق البشرى ـ سعد زغلول يفاوض الاستعمار ـ دراسة فى المفاوضات المصرية البريطانية ١٩٢١ ـ ١٩٢٤ ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧ ٠

١٣ ـ د٠ طلعت اسماعيل رمضان ـ الادارة المصرية فى فترة السيطرة البريطانية ١٨٨٢ ـ ١٩٢٢ ـ دار المعارف ١٩٨٣ ٠

ـ القضاء المصرى فى ظل السـيطرة البريطانية ١٨٨٢ ـ ١٩٢٢ ـ مكتبة السيدة زينب ـ المنصورة ١٩٨١ ٠

ـ الاتجاهات السياسية لكبار الموظفين الانجليز فى الادارة المصرية ١٩٢٠ ـ ١٩٣٦ كلية الآداب المنصورة ـ مكتبة السلام المنصـورة ٠

١٤ ـ عاصـم محروس عبد المطلب رياسة الوزارة سعد زغلول ١٩٢٤ ـ ١٩٢٧ ٠

١٥ ـ عباس محمود العقاد ـ سعد زغلول سيرة وتحية ـ القـاهرة ١٩٣٦ ٠

١٦ ـ د٠ عبد الخالق لاشين ـ السياسة البريطانية تجاه اعادة تنظيم الجيش المصرى عند بداية الاحتلال ـ المجلة التاريخية المصرية مجلد ٣٥ سنة ١٩٨٨ ٠

ـ سعد زغلول ودوره فى السياسة المصرية ١٩١٤ ـ دار المعارف بمصر ١٩٧١ ٠

ـ سعد زغلول ودوره فى السياسة المصرية ـ دار العوده بيروت مدبولى القاهرة ـ طبعة أولى ١٩٧٥ ٠

١٧ ـ عبد الله محمد عزباوى / حزب الوفد منذ نشأته حتى معاهدة ١٩٣٦ ـ رسالة ماجستير غير منشورة آداب عين شمس ١٩٧١ ٠

الجيش المصرى منذ انفراج الأزمة الاقتصادية الى المعاهده ١٩٣٣ ـ ١٩٣٦ ٠

١٨ ـ عبد الوهاب بكر محمد / الجيش المصرى ١٩٣٦ ـ ١٩٥٢ ـ رسالة دكتوراه غير منشورة اشراف عبد العزيز نوار ١٩٨٠ ـ كلية آداب جامعة عين شمس ٠

١٩ ـ عبد الرحمن الرافعى / مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال ـ الدار القومية للطباعة والنشر الطبعة الثالثة ١٩٦٦ ـ ثورة ١٩١٩ تاريخ مصر القومى ١٩١٤ ـ ١٩٢١ جزءان كتاب الشعب ٠

٢٠ ـ د٠ عبد العظيم رمضان / تطور الحركة الوطنية فى مصر ١٩١٨ ـ ١٩٣٦ ـ مدبولى الطبعة الثانية ١٩٨٣ ٠

ـ الجيش المصرى فى السياسة ١٨٨٢ ـ ١٩٣٦ ـ الهيئة العامة للكتاب ١٩٧٧ ٠

٢١ ـ د٠ عفاف لطفى السيد / تجربة مصر الليبرالية ١٩٢٢ ـ ١٩٣٦ ـ ترجمة عبد الحليم سليم ـ المركز الرعبى للبحث والنشر ـ القاهرة ١٩٨١ ٠

٢٢ ـ د٠ علي الدين هلال ـ السياسة والحكم في مصر ـ العهد البرلماني ١٩٢٣ ـ ١٩٥٢ نهضة الشرق ١٩٧٧ ٠

٢٣ ـ د٠ فاطمة علم الدين عبد الواحد / التطورات الاجتماعية في الريف المصري قبل ثورة ١٩١٩ ـ الهيئة العامة للكتاب ١٩٨٤ ٠

٢٤ ـ د٠ لطيفة محمد سالم / مصر والحرب العالمية الأولى ١٩١٤ ـ ١٩١٨ ـ الهيئة العامة للكتاب ١٩٨٤ ٠

٢٥ ـ مارسيل كولومبس / تطور مصر ١٩٢٤ ـ ١٩٣٦ ـ ترجمة زهير الشايب ـ القاهرة ١٩٧٢ ـ مكتبة سعيد رافت ٠

٢٦ ـ ماجدة محمد حمود / محمد محمود ودوره في السياسه المصرية ١٩١٩ ـ ١٩٤١ ـ رسالة ماجستير غير منشورة كلية البنات ـ جامعة عين شمس ـ اشراف الدكتور يونان لبيب رزق ١٩٩٠ ٠

٢٧ ـ محسن محمد / أصول الحكم ـ تاريخ مصر بالوثائق البريطانية والأمريكية ـ دار المعارف ١٩٧٠ ٠

التاريخ السري المصري ـ دار المعارف ٠

٢٨ ـ محمد ابراهيم الجزيري / آثار الزعيم سعد زغلول ـ عهد وزارة الشعب الجزء الأول ـ الطبعة الأولى ـ مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة ١٣٤٦ م ـ ١٩٢٧ م ٠

٢٩ ـ محمد زكي عبد القادر / محنة الدستور ١٩٢٣ ـ ١٩٥٢ ـ كتاب روزاليوسف العدد ٦ ٠

٣٠ ـ محمد سيد الكيلاني / السلطان حسين كامل ـ فترة مظلمة في تاريخ مصر ١٩٦٣ ـ الطبعة الأولى ـ دار القومية العربية للطباعة ٠

٣١ ـ محمود أبو الفتح / المسألة المصرية والوفد ٠

٣٢ ــ مصطفى أمين / الكتاب الممنوع ــ أسرار ثورة ١٩١٩ ــ الجزء الأول ــ أخبار اليوم ــ ١٩٩١ ٠

٣٣ ــ الكتاب الممنوع ــ أسرار ثورة ١٩١٩ ــ الجزء الثانى ــ دار المعارف مصر ١٩٧٥ ٠

٣٤ ــ مصطفى النحاس جبر / سياسة الإحتلال تجاه الحركة الوطنية ١٩٠٦ ــ ١٩١٤ ــ الهيئة العامة للكتاب ١٩٧٥ ٠

٣٥ ــ مصطفى النحاس جبر / سياسة الاحتلال تجاه الحركة الوطنية ١٩١٤ ــ ١٩٣٦ ــ الجزء الأول ــ الهيئة العامة للكتاب ١٩٧٥ ٠

٣٦ ــ سياسة الاحتلال تجاه الحركة الوطنية ١٩١٤ ــ ١٩٣٦ ــ الجزء الثانى ــ الهيئة العامة للكتاب ١٩٨٥ ٠

٣٧ ــ نبيل عبد الحميد سيد أحمد / الأجانب وأثرهم فى المجتمع المصرى ١٨٨٢ ــ ١٩٢٢ ــ رسالة ماجستير غير منشورة ١٩٧٦ ــ اشراف الدكتور جمال زكريا قاسم ــ كلية آداب عين شمس ٠

٣٨ ــ المارشال ويفل / اللنبى فى مصر ــ ترجمة على ابراهيم الأقطس ــ مصطفى كامل فودة ــ مكتبة النهضة مصر ١٩٤٥ ٠

٣٩ ــ د٠ يونان لبيب رزق / الحياة الحزبية فى مصر فى عهد الاحتلال البريطانى ١٨٨٢ ــ ١٩١٤ ــ مكتبة الأنجلو المصرية ــ القاهرة ١٩٧٠ ٠

ــ د٠ يونان لبيب رزق / الخارجية المصرية ١٨٢٦ ــ ١٩٣٧ ــ الهيئة العامة للكتاب ١٩٨٩ ٠

ـ تاريخ الوزارات المصرية ١٨٧٨ ـ ١٩٥٣ ـ الأهرام ـ مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ١٩٧٥ .

ـ السودان فى المفاوضـــات المصرية البريطانية ١٩٣١ ـ ١٩٣٦ ـ معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٧٤ .

ـ السودان فى عهد الحكم الثنائى الأول ١٨٩٩ ـ ١٩٢٤ ـ معهد البحوث والدراسات العربية .

المراجــع الأجنبيــة

1. Chirol Valantine : The Egyptian problem Londo 1920.
2. Deep Mariusi - Perty Polities in Egypt - The Waf its Rivels 1929, London, 1979.
3. The Earl of Cromer : Abbas II, London, 1915.
4. Harris, Mrry : Egypt under the Egyptian London.
5. Lord Lloyd : Egypt since Cromer Volume ? London 1933, Volum II, London.
6. Major, E.W. Polson New Man Greate Britain Egypt, London.
7. Marlow John : Anglo Egyptian Relations 1900-195 London 1954.
8. Storrs, Ronald : *Qrient et ions* London,, 1945.
9. Amine Youssef Bey : Independent Egypt, London 1945.

الفهـــــرس

الموضــــوع	الصفحة

الفصـــــل السادس

الفصـــــل السابع

صدر في هذه السلسلة :

١ - مصطفى كامل فى محكمة التاريخ .
د. عبد العظيم رمضان ، ط ١ ، ١٩٨٧ ، ط ٢ ، ١٩٩٤
٢ - على ماهر .
رشوان محمود جاب الله ، ١٩٨٧
٣ - ثورة يوليو والطبقة العاملة :
عبد السلام عبد الحليم عامر ، ١٩٨٧.
٤ - التيارات الفكرية فى مصر المعاصرة .
د. محمد نعمان جلال ، ١٩٨٧
٥ - غارات أوروبا على الشواطىء المصرية فى العصور الوسطى .
علية عبد السميع الجنزورى ، ١٩٨٧
٦ - هؤلاء الرجال من مصر ، ج ١ .
لمعى المطيعى ، ١٩٨٧
٧ - صلاح الدين الأيوبى .
د. عبد المنعم ماجد ، ١٩٨٧
٨ - رؤية الجبرتى لأزمة الحياة الفكرية .
د. على بركات ، ١٩٨٧
٩ - صفحات مطوية من تاريخ الزعيم مصطفى كامل .
د. محمد أنيس ، ١٩٨٧
١٠ - توفيق دياب ملحمة الصحافة الحزبية .
محمود فوزى ، ١٩٨٧
١١ - مائة شخصية مصرية وشخصية .
شكرى القاضى ، ١٩٨٧
١٢ - هدى شعراوى وعصر التنوير .
د. نبيل راغب ، ١٩٨٨

١٣ ـ اكذوبة الاستعمار المصرى للسودان : رؤية تاريخية .
د. عبد العظيم رمضان ، ط ١ ، ١٩٨٨ ، ط ٢ ، ١٩٩٤

١٤ ـ مصر فى عصر الولاة ، من الفتح العربى الى قيام الدولة الطولونيـــة .
د. سيدة اسماعيل كاشف ، ١٩٨٨

١٥ ـ المستشرقون والتاريخ الاسلامى .
د. على حسنى الخربوطلى ، ١٩٨٨

١٦ ـ فصول من تاريخ حركة الاصلاح الاجتماعى فى مصر : دراسة عن دور الجمعية الخيرية (١٨٩٢ ـ ١٩٥٢) .
د. حلمى أحمد شلبى ، ١٩٨٨

١٧ ـ القضاء الشرعى فى مصر فى العصر العثمانى .
د. محمد نور فرحات ، ١٩٨٨

١٨ ـ الجوارى فى مجتمع القاهرة المملوكية .
د. على السيد محمود ، ١٩٨٨

١٩ ـ مصر القديمة وقصة توحيد القطرين .
د. أحمد محمود صابون ، ١٩٨٨

٢٠ ـ دراســات فى وثائق ثورة ١٩١٩ : المراســلات السرية بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمى .
د. محمد أنيس ، ط ٢ ، ١٩٨٨

٢١ ـ التصوف فى مصر ابان العصر العثمانى ، ج ١ .
د. توفيق الطويل ، ١٩٨٨

٢٢ ـ نظرات فى تاريخ مصر .
جمال بدوى ، ١٩٨٨

٢٣ ـ التصوف فى مصر ابان العصر العثمانى ج ٢ ، أمام التصوف فى مصر : الشعرانى .
د. توفيق الطويل ، ١٩٨٨

٢٤ ـ الصحافة الوفدية والقضايا الوطنية (١٩١٩ ـ ١٩٣٦) ،
د . نجوى كامل ، ١٩٨٩ .

٢٥ ـ المجتمع الاسلامي والغرب ،
تأليف : هاملتون جب وهارولد بووين ، ترجمة : د . أحمد عبد الرحيم مصطفى ، ١٩٨٩

٢٦ ـ تاريخ الفكر التربوى فى مصر الحديثة ،
د . سعيد اسماعيل على ، ١٩٨٩

٢٧ ـ فتح العرب لمصر ، ج ١ ،
تأليف : ألفريد ج . بتلر ، ترجمة : محمد فريد أبو حديد ١٩٨٩

٢٨ ـ فتح العرب لمصر ، ج ٢ ،
تأليف : ألفريد ج . بتلر ، ترجمة : محمد فريد أبو حديد ١٩٨٩

٢٩ ـ مصر فى عصر الاخشيديين ،
د . سيدة اسماعيل كاشف ، ١٩٨٩

٣٠ ـ الموظفون فى مصر فى عصر محمد على ،
د . حلمى أحمد شلبى ، ١٩٨٩

٣١ ـ خمسون شخصية مصرية وشخصية ،
شكرى القاضى ، ١٩٨٩

٣٢ ـ هؤلاء الرجال من مصر ، ج ٢ ،
لمعى المطيعى ، ١٩٨٩

٣٣ ـ مصر وقضايا الجنوب الأفريقى : نظرة على الأوضاع الراهنة ورؤية مستقبلية ،
د . خالد محمود الكومى ، ١٩٨٩

٣٤ ـ تاريخ العلاقات المصرية المغربية ، منذ مطلع العصور الحديثة حتى عام ١٩١٢ ،
د . يونان لبيب رزق ، محمد مزين ، ١٩٩٠

٣٥ ـ **أعلام الموسيقى المصرية عبر ١٥٠ سنة ،**
عبد الحميد توفيق زكي ، ١٩٩٠

٣٦ ـ **المجتمع الاسلامي والغرب ، ج ٢ ،**
تأليف : هاملتون بووين : ترجمة : د ٠ أحمد عبد الرحيم مصطفى ، ١٩٩٠

٣٧ ـ **الشيخ علي يوسف وجريدة المؤيد : تاريخ الحركة الوطنية في ربع قرن ،**
د ٠ سليمان صالح ، ١٩٩٠

٣٨ ـ **فصول من تاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعي في العصر العثماني ،**
د ٠ عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ، ١٩٩٠

٣٩ ـ **قصة احتــلال محمد علي لليونان (١٨٢٤ ـ ١٨٢٧) ،**
د ٠ جميل عبيد ، ١٩٩٠

٤٠ ـ **الأسلحة الفاسـدة ودورها في حرب فلسطين ١٩٤٨ ،**
د ٠ عبد المنعم الدسوقي الجميعي ، ١٩٩٠

٤١ ـ **محمد فريد : الموقف والمأساة ، رؤية عصرية ،**
د ٠ رفعت السعيد ، ١٩٩١

٤٢ ـ **تكوين مصر عبر العصور ،**
محمد شفيق غربال ، ط ٢ ، ١٩٩٠

٤٣ ـ **رحلة في عقول مصرية ،**
ابراهيم عبد العزيز ، ١٩٩٠

٤٤ ـ **الأوقاف والحياة الاقتصادية في مصر في العصر العثماني ،**
د ٠ محمــد عفيفي ، ١٩٩١

٤٥ ـ **الحروب الصليبية ، ج ١ ،**
تأليف : ولم الصــوري ، ترجمة وتقديم : د ٠ حسن حبشي ، ١٩٩١

٤٦ ـ تاريخ العلاقات المصرية الأمريكية (١٩٣٩ ـ ١٩٥٧ ،
ترجمة : د • عبد الرؤوف أحمد عمرو ، ١٩٩١

٤٧ ـ تاريخ القضاء المصرى الحديث ،
د • لطيفه محمد سالم ، ١٩٩١

٤٨ ـ الفلاح المصرى بين العصر القبطى والعصر الاسـلامى ،
د • زبيدة عطا ، ١٩٩١

٤٩ ـ العلاقات المصرية الاسرائيلية (١٩٤٨ ـ ١٩٧٩) ،
د • عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٢

٥٠ ـ الصحافة المصرية والقضايا الوطنية (١٩٤٦ ـ ١٩٥٤) ،
د • سهير اسكندر ، ١٩٩٣

٥١ ـ تاريخ المدارس فى مصر الاسلامية ،
(أبحاث الندوة التى أقامتها لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقـافة ، فى ابريـل ١٩٩١) أعـدها للنشر :
د • عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٢

٥٢ ـ مصر فى كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين ، فى القرن الثامن عشر ،
د • الهام محمد على ذهنى ، ١٩٩٢

٥٣ ـ اربعة مؤرخين وأربعة مؤلفات من دولة المماليك الجراكسة ،
د • محمد كمال الدين عز الدين على ، ١٩٩٢

٥٤ ـ الأقباط فى مصر فى العصر العثمانى ،
د • محمد عفيفى ، ١٩٩٢

٥٥ ـ الحروب الصليبية ج ٢ ،
تأليف : وليم الصورى ، ترجمـة وتعليق : د • حسن حبشى ، ١٩٩٢

٥٦ ـ المجتمع الريفى فى عصر محمـد على : دراسـة عن اقليم المنوفيـة ،
د • حلمى أحمد شلبى : ١٩٩٢

٥٧ ـ مصر الاسلاميه وأهل الذمه ،
د • سيدة اسماعيل كاشف ، ١٩٩٢
٥٨ ـ أحمد حلمي سجين الحريه والصحافه ،
د • ابراهيم عبد الله المسلمي ، ١٩٩٣
٥٩ ـ الرأسمالية الصناعية في مصر ، من التمصير الى التأميم (١٩٥٧ ـ ١٩٦١) ،
د • عبد السلام عبد الحليم عامر ، ١٩٩٣
٦٠ ـ المعاصرون من رواد الموسيقى العربية ،
عبد الحميد توفيق زكي ، ١٩٩٣
٦١ ـ تاريخ الاسكندرية في العصر الحديث ،
د • عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٣
٦٢ ـ هؤلاء الرجال من مصر ج ٣ ،
لمعي المطيعي ، ١٩٩٣
٦٣ ـ موسوعة تاريخ مصر عبر العصور : تاريخ مصر الاسلامية ،
تاليف : د • سيدة اسماعيل كاشف ، جمال الدين سرور، وسعيد عبد الفتاح عاشور ، أعدها للنشر : د • عبد العظم رمضان ، ١٩٩٣ •
٦٤ ـ مصر وحقوق الانسان ، بين الحقيقة والافتراء دراسة وثائقية ،
د • محمد نعمان جلال ، ١٩٩٣
٦٥ ـ موقف الصحافة المصرية من الصهيونية (١٨٩٧ ـ ١٩١٧)
سهام نصار ، ١٩٩٣
٦٦ ـ المرأة في مصر في العصر الفاطمي ،
د • نريمان عبد الكريم أحمد ، ١٩٩٣
٦٧ ـ مساعي السلام العربية الاسرائيلية : الأصول التاريخية ،
(أبحاث الندوة التي أقامتها لجنة التاريخ والآثار بالمجلس

الأعلى للثقافة ، بالاشتراك مع قسم التاريخ بكلية البنات جامعة عين شمس ، في ابريل ١٩٩٣) ، أعدها للنشر :
د . عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٣

٦٨ ـ **الحروب الصليبية ، ج ٣ ،**
تأليف : وليم الصوري ، ترجمة وتعليق : د . حسن حبشي ، ١٩٩٣

٦٩ ـ **نبوية موسى ودورها في الحياة المصرية (١٨٨٦ ـ ١٩٥١)،**
د . محمد أبو الاسعاد ، ١٩٩٤

٧٠ ـ **أهل الذمة في الاسلام ،**
تأليف : أ. س. ترتون ، ترجمة وتعليق : د. حسن حبشي، ط ٢ ، ١٩٩٤

٧١ ـ **مذكرات اللورد كليرن (١٩٣٤ ـ ١٩٤٦) ،**
اعداد : تريفور ايفانز ، ترجمة : د . عبد الرؤوف أحمد عمرو ، ١٩٩٤

٧٢ ـ **رؤية الرحالة المسلمين للأحوال المالية والاقتصادية لمصر في العصر الفاطمي (٣٥٨ ـ ٥٦٧ هـ) ،**
أمينة أحمد امام ، ١٩٩٤

٧٣ ـ **تاريخ جامعة القاهرة ،**
د . رؤوف عباس حامد ، ١٩٩٤

٧٤ ـ **تاريخ الطب والصيدلة المصرية ، ج ١ ، في العصر الفرعوني**
د . سمير يحيى الجمال ، ١٩٩٤

٧٥ ـ **أهل الذمة في مصر ، في العصر الفاطمي الأول ،**
د . سلام شافعي محمود ، ١٩٩٥

٧٦ ـ **دور التعليم المصري في النضال الوطني (زمن الاحتلال البريطاني) ،**
د . سعيد اسماعيل على ١٩٩٥

٧٧ ـ الحروب الصليبية ، ج ٤ ،
تأليف : وليم الصورى ، ترجمة وتعليق : د ٠ حسن حبشى ، ١٩٩٤

٧٨ ـ تاريخ الصحافة السكندرية (١٨٧٣ ـ ١٨٩٩) ،
نعمات أحمد عثمان ، ١٩٩٥

٧٩ ـ تاريخ الطرق الصوفية فى مصر ، فى القرن التاسع عشر ،
تأليف : فريد دى يونج ، ترجمة : عبد الحميد فهمى الجمال ، ١٩٩٥

٨٠ ـ قناة السويس والتنافس الاستعمارى الأوربى (١٨٨٢ ـ ١٩٠٤) ،
د ٠ السيد حسين جلال ، ١٩٩٥

٨١ ـ تاريخ السياسة والصحافة المصرية ، من هزيمة يونيو الى نصر أكتوبر ،
د ٠ رمزى ميخائيل ، ١٩٩٥

٨٢ ـ مصر فى فجر الاسلام ، من الفتح العربى الى قيام الدولة الطولونية ،
د ٠ سيدة اسماعيل كاشف ، ط ٢ ، ١٩٩٤

٨٣ ـ مذكراتى فى نصف قرن ، ج ١ ،
أحمد شفيق باشا ، ط ٢ ، ١٩٩٤

٨٤ ـ مذكراتى فى نصف قرن ، ج ٢ ، القسم الأول ،
أحمد شفيق باشا ، ط ٢ ، ١٩٩٥

٨٥ ـ تاريخ الاذاعة المصرية : دراسة تاريخية (١٩٣٤ ـ ١٩٥٢)،
د ٠ حلمى أحمد شلبى ، ١٩٩٥

٨٦ ـ تاريخ التجارة المصرية فى عصر الحرية الاقتصادية (١٨٤٠ ـ ١٩١٤) ،
د ٠ أحمد الشربينى ، ١٩٩٥

٨٧ ـ مذكرات اللورد كلين ، ج ٢ ، (١٩٣٤ ـ ١٩٤٦) ،
اعداد : تريفور ايفانز ، ترجمه وتحقيق : د . عبد الرؤوف
أحمد عمرو ، ١٩٩٥

٨٨ ـ التذوق الموسيقى وتاريخ الموسيقى المصرية ،
عبد الحميد توفيق زكى ، ١٩٩٥

٨٩ ـ تاريخ الموانىء المصرية فى العصر العثمانى ،
د . عبد الحميد حامد سليمان ، ١٩٩٥

٩٠ ـ معاملة غير المسلمين فى الدولة الاسلامية ،
د . نريمان عبد الكريم أحمد ، ١٩٩٦

٩١ ـ تاريخ مصر الحديثة والشرق الأوسط ،
تاليف : بيتر مانسفيلد ، ترجمة : عبد الحميد فهمى
الجمال ، ١٩٩٦

٩٢ ـ الصحافة الوفدية والقضايا الوطنية (١٩١٩ ـ ١٩٣٦)
ج ٢ ،
نجوى كامل ، ١٩٩٦

٩٣ ـ قضايا عربية فى البرلمان المصرى (١٩٢٤ ـ ١٩٥٨) ،
د . نبيه بيومى عبد الله ، ١٩٩٦

٩٤ ـ الصحافة المصرية والقضايا الوطنية (١٩٤٦ ـ ١٩٥٤)
ج ٢ ،
د . سهير اسكندر ، ١٩٩٦

٩٥ ـ مصر وافريقيا .. الجذور التاريخية الافريقية المعاصرة ،
(أبحاث الندوة التى أقامتها لجنة التاريخ والآثار بالمجلس
الأعلى للثقافة بالاشتراك مع معهد البحوث والدراسات
الافريقية بجامعة القاهرة)
أعدها للنشر د . عبد العظيم رمضان

٩٦ ــ عبد الناصر والحرب العربية الباردة (١٩٥٨ ــ ١٩٧٠) .
تأليف : مالكولوم كير ، ترجمة : د . عبد الرؤوف أحمد عمرو

٩٧ ــ العربان ودورهم فى المجتمع المصرى فى النصف الأول من القرن التاسع عشر ،
د . ايمان محمد عبد المنعم عامر

٩٨ ــ هيكل والسياسة الأسبوعية ،
د . محمد سيد محمد

٩٩ ــ تاريخ الطب والصيدلة المصرية (العصر اليونانى ــ الرومانى) ج ٢ ،
د . سمير يحيى الجمال

١٠٠ ــ موسوعة تاريخ مصر عبد العصور : تاريخ مصر القديمة .
أ. د. عبد العزيز صالح ، أ. د. جمال مختار ،
أ. د. محمد ابراهيم بكر ، أ. د. ابراهيم نصحى ،
أ. د. فاروق القاضى ، أعدها للنشر : أ. د . عبد العظيم رمضان

١٠١ ــ ثورة يوليو والحقيقة الغائبة ،
اللواء / مصطفى عبد المجيد نصير ، اللواء / عبد الحميد كفافى ، اللواء/ سعد عبد الحفيظ ، السفير/ جمال منصور

١٠٢ ــ المقطم جريدة الاحتلال البريطانى فى مصر ١٨٨٩ ــ ١٩٥٢،
د . تيسير أبو عرجة

١٠٣ ــ رؤية الجبرتى لبعض قضايا عصره ،
د . على بركات

١٠٤ ــ تاريخ العمال الزراعيين فى مصر (١٩١٤ ــ ١٩٥٢) .
د . فاطمة علم الدين عبد الواحد

١٠٥ ـ السلطة السياسية فى مصر وقضية الديمقراطية (١٨٠٥ ـ ١٩٨٧) ،
د ٠ أحمد فارس عبد المنعم

١٠٦ ـ الشيخ على يوسف وجريدة المؤيد : تاريخ الحركة الوطنية فى ربع قرن ، ج ٢ ،
د ٠ سليمان صـــالح

١٠٧ ـ الأصولية الاسلامية فى العصر الحديث ،
تأليف : دليب هيرو ، ترجمـة : عبد الحميد فهمى الجمال

١٠٨ ـ مصر للمصريين ، ج ٤ ،
سليم خليل النقاش

١٠٩ ـ مصر للمصريين ، ج ٥ ،
سليم خليل النقاش

١١٠ ـ مصادر الأملاك فى الدولة الاســلامية (عصر سـلاطين المماليك) ، ج ١ ،
د ٠ البيومى اسماعيل الشربينى

١١١ ـ مصــادر الأملاك فى الدولة الاسلاميــة (عصر ســلاطين المماليك) ، ج ٢ ،
د ٠ البيومى اسماعيل الشربينى

١١٢ ـ اسماعيل باشا صدقى ،
د ٠ محمد محمد الجوادى

١١٣ ـ الزبير باشا ودوره فى السودان (فى عصر الحكم المصرى)،
د ٠ اسماعيل عز الدين

١١٤ ـ دراسات اجتماعية فى تاريخ مصر ،
أحمــد رشدى صــالح

١١٥ ـ مذكراتي في نصف قرن ، ج ٣ ،
أحمد شفيق باشـــا

١١٦ ـ أديب إسحق (عاشق الحرية) ،
عـلاء الدين وحيـد

١١٧ ـ تاريخ القضـــاء في مصر العثمانية (١٥١٧ ـ ١٧٩٨) ،
عبد الرازق ابراهيم عيسى

١١٨ ـ النظم المالية في مصر والشام زمن سـلاطين المماليك ،
د · البيومي اسماعيل

١١٩ ـ النقابات في مصر الرومانية ،
حسين محمد أحمد يوسف

١٢٠ ـ يوميات من التاريخ المصرى الحديث
لويس جرجس

١٢١ ـ الجلاء ووحدة وادى النيل (١٩٤٥ ـ ١٩٥٤)
د · محمد عبد الحميد الحناوى

١٢٢ ـ مصر للمصريين ج ٦
سليم خليل النقاش

١٢٣ ـ السيد احمـــد البدوى ·
د · سعيد عبد الفتاح عاشور

١٢٤ ـ العلاقات المصرية الباكستانية في نصف قرن
د · محمد نعمان جلال

١٢٥ ـ مصر للمصريين ج ٧
سليم خليـــل النقاش

١٢٦ ـ مصر للمصريين ج ٨
سـليم خليل النقاش

١٢٧ ـ مقدمات الوحدة المصرية السورية (١٩٤٣ ـ ١٩٥٨)
ابراهيم محمد محمد ابراهيم

١٢٨ ـ معارك صــحفية
جمـــال بدوى

١٢٩ ـ الدين العـــام (وأثـــره فى تطـــور الديـــن المصرى) (١٨٧٦ ـ ١٩٤٣)
د . يحيى محمد محمود

١٣٠ ـ تاريخ نقابات الفنانين فى مصر (١٩٨٧ ـ ١٩٩٧)
سمير فريد

١٣١ ـ الولايات المتحدة وثورة يوليو ١٩٥٢ (١٩٥٢ ـ ١٩٥٨)
تاليف جايل ماير ، ترجمة عبد الرءوف أحمد عمر

١٣٢ ـ دار المندوب السامى فى مصر جـ١ ،
د . ماجدة محمد حمود

١٣٣ ـ دار المندوب السامى فى مصر جـ٢ (١٩١٤ ـ ١٩٢٤)
د. ماجده محمد حمد

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٦٦٩٥ / ١٩٩٨

ISBN — 977 — 01 — 6016 — 4

يتضمن هذا الكتاب قيام نظام الحماية في مصر، وتغير لقب ممثل دولة الاحتلال في مصر من «المعتمد البريطاني» إلى «المندوب السامي». كما تناول تكوين دار المندوب السامي ونظام العمل فيها، وبعض المناصب الكبرى، والأقسام التي تكونت فيها الدار، وعلاقة دار المندوب السامي بالحكومة المصرية في عهدى مكماهون وريجينالد ونجت، وعلاقتها بالسلطان حسين والسلطان فؤاد. كما تحدثت عن ثورة ١٩١٩، وتعيين الجنرال ألنبى مندوباً سامياً في مصر، ثم دوره في تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢م.

كذلك تناول الكتاب دور دار المندوب السامي في حكم مصر بعد صدور تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢م، وصلتها بالدستور والملك والوزارات.

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

٤٩٠ قرشاً